
ابراهيم غرايبة
الثورة الصناعية الرابعة
التحدي والاستجابة
مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية

الثورة الصناعية الرابعة

التحدي والاستـــجابة

إبراهيـم غرايـبة

مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الأردنية

2021

306,3

غرايبة، إبراهيم محمد محمود

الثورة الصناعية الرابعة: التحدي والاستجابة/ إبراهيم محمد محمود غرايبة – عمان: الجامعة الأردنية/ مركز الدراسات الاستراتيجية، 2021

الواصفات: الثورة الصناعية/ التكنولوجيا/ التطور الاقتصادي

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية: 2021/8/4169

(ردمك) ISBN 978-420-9957-19-2

المؤلف: إبراهيم غرايبة

Email: gharaibeh48@gmail.com

Mobile: 00962790630259

facebook.com/ibrahim.gharaibeh.71

twitter.com/gharaibeh48

الناشر: مركز الدراسات الاستراتيجية - الجامعة الأردنية

Email: css@css-jordan.org

Tell: +962653300100

Fax: +96265335515

تصميم الغلاف: جهاد غرايبة

التصميم الداخلي: أنيسة غرايبة

التدقيق اللغوي: أمجد الفيومي

فهرست

مقدمة

تتكون الحضارة الإنسانية من تطور الموارد والتقنيات والأعمال ثم القيم والسلوك الاجتماعي والثقافة المصاحبة لهذه الموارد والتقنيات، فالتقدم الإنساني في أبسط وصف ممكن له هو عمليتا «البقاء وتحسين البقاء، والبحث والتأمل» ففي سعي الإنسان للبقاء حيا وتحسين بقائه أنشأ منظومات واسعة من الموارد والأعمال والأفكار، وفي البحث والتأمل كان يطور مكتسباته ويراجعها وينشئ أفكارا وموارد إضافية، وفي التفاعل بين العمليتين ينشئ منظومة من القيم والسياسات والأفكار التي تحمي الإنسان من نفسه، وتضمن (نسبيا بالطبع) أن تكون الموارد والتقنيات في خدمة السلام الذي يتطلع إليه الإنسان، وهكذا أيضا تشكلت سلسلة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية يمكن اعتبارها في المجمل **«التقدم الإنساني»**

وبتتبع مسار التقدم الإنساني عبر العصور والمراحل نلاحظ كيف كان الإنسان على مدى التاريخ يحاول أن يطوع الفرص والإبداع لتحسين حياته وتحقيق الرفاه والازدهار، وفي ذلك كانت الاختراعات والإبداعات تتطور وتتراكم، ثم يحميها الإنسان بمنظومة اجتماعية وثقافية من القيم والأخلاق والسلوك الاجتماعي والأفكار، لأنه من غير الوعي الكافي بأهمية وقيمة التقدم يهدر الإنسان الفرص للتقدم والحياة الأفضل.

وبالطبع فقد كانت على الدوام تنشأ قيم مضادة تفسد منجزات الإنسان وحضارته، بل وتختفي بسببها أمم ومدن كثيرة، مثل الكراهية والتعصب والتمييز والحروب والصراعات الأهلية، والعبودية والرق والسخرة وانتهاك حقوق الإنسان والتعذيب وغياب العدل التضامن والتنوع وعجز الناس عن العيش معا.

يمكـن النظـر إلى التقـدم عـلى أنـه وعـي الإنسـان وإدراكـه لمعنى وجـوده، فقـد نشـأت الحضارة وتطـورت في متوالية مـن السـعي الإنسـاني الدائم لأجل أن يكـون للوجـود معنى، وفي ملاحظـة تاريخ الإنسـان الاقتصـادي الاجتماعي كانـت الحياة تتقـدم وتتحسـن بقـدر ما يحقـق الإنسـان المعنى الذي يسـعى إليـه، .. هكـذا فـإن المعنى يظـل قيمة عليا تشـغل الأمم والأفـراد والمجتمعـات والمؤسسـات، وعـلى سـبيل المثال فـإن جميع المؤسسـات العامـة والخاصـة تـبرر وجودهـا في صياغـة مختصرة لرؤيتهـا ورسـالتها، الرؤيـة بما هي مـا نحـب أن نكـون، والرسـالة بمـا هي مـا يجـب عمـله لنكـون مـا نحـب.

وعـلى نحـو عـام؛ فـإن المعـنى الرئيـسي الموجـه للإنسـان كان في مرحـلة مـا قبـل الزراعـة حين كان يعتمـد في حياتـه وبقائـه على الصيـد وجمع الثمار هـو القـدرة على البقـاء حيـا، لكنـه في تأمـله العميـق للحياة ومعناهـا أنشـأ السـاحات العامـة الـتي كان يدفـن فيهـا الموتى ويلتقي فيهـا النـاس موسميـا للاحتفـال والبهجـة وتنظـيم الأعـمال وتخزيـن الطعـام، والكهـوف الـتي كان يلجـأ إليهـا للتأمـل والعبـادة (وليس الإقامـة فيهـا) وفي ذلك فقـد أسـس للمدينـة الـتي تشـكلت حـول السـاحات العامـة، وتـؤشر الرسـوم على جدران الكهـوف في جمالها ودقتهـا عـلى المعـنى العميـق للحيـاة الذي شـغل بـه الإنسـان.

لقـد وجـد الإنسـان أن الحيـاة هي القيمـة الأساسـية والعليـا، ولم يكـن التـاريخ الإنسـاني سـوى «الحياة» وكل مـا لدينـا مـن إنجازات وتقـدم وحضارات ومـدن وثقافـات وقـيم ليسـت في واقـع الحـال سـوى «حـب الحيـاة» ولأجـل أن تتكـرس هـذه القيمـة الأساسـية عـبر الأجيال جعلهـا الإنسـان المعنى الأسـاسي الذي يمنحـه الرضـا والسـعادة، ويحـدد على أساسـه الصـواب والخطـأ، والـضرر والنفـع، والقبيـح والحسـن (الحـق والخير والجمـال)

يتشـكل السـلوك الاجتماعـي والثقـافي أساسـا وفـق غرائـز ودوافـع بيولوجيـة قائمـة عـلى الخـوف والبقـاء وتحسـين البقـاء، وفي ذلك تتشـكل وتتطـور علـوم البيولوجيـا السـلوكية والثقافيـة بمـا هي ملاحظـة ودراسـة اتجاهـات ومواقـف الأفـراد والمجتمعـات وفـق مـا تهديهـا غرائزهـا الأساسـية لتحسـين حياتهـا. هـذا التفسـير على صحتـه يبـدو مجـرد حقيقـة بسـيطة

ومؤسسة لفهم التطور والتعقيد في سلوك واتجاهات الأفراد والمجتمعات، ولا يصلح عمليا للتفسير والمراجعة إلا بما تطورت المعرفة البيولوجية الثقافية لتواكب تطور الإنسان نفسه. لكن نظل في حاجة مستمرة ومتواصلة لاستحضار تاريخ الأفكار وتشكلها وتطورها لأجل التصويب والمراجعة المستمرة لمنظومة الحياة والموارد والتشكلات الاجتماعية والسياسية المصاحبة لها.

لقد كانت الوفرة هي استراتيجية الإنسان لأجل تحسين الحياة والإنفاق على أعمال وإن لم تكن منتجة بالمعنى المباشر لكنها تصلح لتطوير الإنتاج نفسه وتحسين الموارد. هكذا نشأت الثقافة بما هي عملية قدّر الناس الحاجة إليها لتحسين الموارد وتعظيمها وإدامتها وصيانتها، وهكذا أيضا تقيّم الثقافة بما هي وعي الذات.

يقسم المسار والتطور الإنساني إلى ثلاث موجات رئيسية، وهي الزراعة ثم الصناعة ثم المعلوماتية، وهو مسار يختزل بالطبع كثيرا من التحولات والتطورات في الحياة والقيم والأفكار، لكن الفكرة الحاكمة هنا هي أن المعنى الأساسي للحياة كان يتمثل حول المورد الرئيسي والأكثر أهمية في كل عصر أو مجتمع أو حضارة، ورغم الاختلاف والتنوع، فهو في الإجمال في العصر الزراعي يقوم على التضامن والانتماء والمشاركة، وفي الصناعة مستمد من العمل، وفي المعلوماتية يقوم على الثقة، وبالطبع فإنها رموز مختزلة لا تظهر بوضوح كيف تتشكل الموارد والأعمال ثم الثقافة والقيم المحيطة بها.

يكثف مفهوم «الثقة» معنى الوجود الإنساني الذي بدأ بالتشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو يعني ببساطة أن الإنسان يستمد أهميته وسعادته من ذاته وليس من خارجه، كما في مجتمعات وحضارات الصناعة؛ حيث يمنح العمل الأهمية والمعنى والشعور بالرضا للإنسان، وليس من الجماعة كما في مجتمعات وحضارات الزراعة، وفي ذلك يعود الإنسان إلى المعنى الأصلي لوجوده وحياته الذي كان يحفز الإنسان وينظم حياته منذ وجوده، ولم يتغير هذا المعنى إلى الانتماء والمشاركة إلا عندما بدأت الزراعة قبل 12 ألف عام تقريبا، ثم تغير إلى العمل في عصر الصناعة قبل ستمائة عام على أبعد

تقدير إذا اعتبرنا أن المطبعة في منتصف القرن الخامس عشر تؤسس لعصر الصناعة. ولكن الإنسان على مدى مئات آلاف الأعوام قبل الزراعة كان ينشئ حياته ومعناها بما هو فرد يحمي نفسه من الخطر.

ربما كان «السلام» هو القيمة المؤسسة للحياة الإنسانية، ويرمز إلى ذلك بقصة قتل الإنسان لأخيه الإنسان، وفي تصحيح هذا الخطأ جعل الإنسان السلام القيمة العليا لأجل الحفاظ على الحياة، وأن من يقتل نفسا فكأنما قتل الناس جميعا، وصار الناس يدفنون موتاهم في ساحة محددة منحت القداسة والاحترام، هذه القداسة التي منحت للمقابر هي في أصلها تقديس الحياة وإعلاء شأن السلام الذي يحمي الحياة ويصونها، وبدأ الناس يتجمعون في هذه الساحات المقدسة مرة أو مرتين في العام، تكون عادة في الربيع وفي نهاية الصيف، وتجري الاحتفالات والطقوس وعمليات تنظيم العمل وتخزين الطعام، والتقاضي والتفاهمات، ثم يعود كل إنسان ليمارس حياته على نحو مما يلهمه البقاء والتأمل.

وقدر رأينا أن الإنسانية في مواجهتها مع الوباء بما هو الخطر الأساسي الذي يهدد الحياة، تعود القيمة المؤسسة للوجود الإنساني، كيف يحمي وجوده وحياته، ولا يعود معنى يسمو على الحياة نفسها.

أسست الوفرة الناشئة عن تربية المواشي والزراعة والصناعات الغذائية (الثورة الزراعية) للقرى المستقرة ثم المدن، وصار العدل هو القيمة العليا المركزية والمنظمة للحياة والمجتمعات، وهكذا تشكلت المؤسسات السياسية والقضائية، وصارت القيادة مستمدة من القوة والشجاعة والكرم، صار معنى الإنسان أو قيمته بخدمة المجتمع وحماية الناس، وتتشكل القيادات والنخب حول هذا المعنى.

وفي الثورة الصناعية حين استقل العلم عن الحكام والأرستقراطيين والمؤسسات الدينية، وصار جزءا من الأسواق والأعمال، صار المعنى مستمدا من العمل، إذ يتقدم الإنسان بما يحصل عليه من مهارات ومعرفة أو ما يضيف إلى حياة الناس ومواردهم،

والحال أن الدول والمجتمعات الحديثة والمؤسسات المنبثقة عنهما تدور حول «العمل» بما هو قيمة مركزية للحياة ومعنى أساسي للإنسان.

يغلب على التاريخ الإنساني إلى ما قبل 12 - 15 ألف سنة أن الناس كانوا يعتمدون في حياتهم ومواردهم على الصيد وجمع الثمار، وكانت أهم المنجزات المادية والمعنوية في هذه المرحلة: النار، واللغة، الكهوف والرسوم والإشارات والنقوش على جدران الكهوف، والأدوات الحجرية، والساحات العامة التي اتخذت لدفن الموتى، واللقاء السنوي الذي يكون غالبا في فصل الربيع، وكانت تجري في أثناء ذلك احتفالات مبهجة وطقوس ومبادلات في السلع وتخزينها.

لقد ساعدت النار الإنسان في الطهو والتدفئة والدفاع عن النفس، وكانت تستخدم أيضا في التواصل بين الناس، وكانوا يوقدون النار في الأماكن المرتفعة المطلة ليراها العابرون والمحتاجون للمبيت والطعام، وكانت اللغة بالإضافة إلى أنها أداة للتواصل والتفاهم بين الناس وعاء معرفيا لتبادل المعرفة والخبرات والأخبار والذاكرة الشفوية للأمم والأفراد والأسر، واستخدم الإنسان لغة الجسد كالابتسام والرقص والغناء والإيماء والإشارات الكثيرة لأجل السلام والتفاهم والتواصل.

الكتاب يثير الأسئلة أكثر من الإجابات ويمنح التوقعات أكثر من المؤكد، ولكنها لم تعد قضية ترفيه وإنما تمس حياتنا ومصائرنا وأعمالنا، وعليه فإن الثقافة العلمية المتقدمة والمعقدة تتحول إلى حياة يومية وثقافة شعبية تؤثر في الأعمال والقرارات والموارد، وليست الأهمية المقصودة هنا هي المعارف والآفاق المعرفية، ولكن في الحث على المتابعة والتفكير الدائم في التحولات الناشئة عن التقدم العلمي والمصاحبة لها، والتي تغير حياتنا ومواردنا وأفكارنا، وكل شيء تقريبا.

I | إشكالية التسمية

تكنولوجيا المعنى، الحوسبة، المعلوماتية، الشبكية، الرقمنة، .. الثورة الصناعية الرابعة

مازالت المرحلة الاقتصادية الاجتماعية المصاحبة لتكنولوجيا الحوسبة وما بعدها تتعدد تسمياتها ومفاهيمها؛ الموجة الثالثة، المعلوماتية، المعرفة، الشبكية، الرقمنة والديجيتال، الثورة الصناعية الرابعة، ما بعد الصناعة، الموجة الثالثة، وكلها بالطبع مستمدة من الرقمنة التي بدأت منذ منتصف القرن العشرين، وصارت تحول في الموارد والأعمال والفلسفة والقيم والأفكار والثقافة والعلاقات والتنظيم الاجتماعي والأخلاقي، ...

يمكن وصف الموجة الثالثة بما هي مرحلة اقتصاد المعرفة أو الشبكية تقنيا بأنها سلسلة من الحوسبة والتشبيك والتصغير والأنسنة، فالحوسبة بما هي محاكاة للإنسان وترميز رقمي للنصوص والصوت والصورة والمعارف والخبرات والمهارات أنشأت عالما جديدا من الموارد والفرص والمهن والأعمال، وغيرت الحالة السابقة من القوى والعلاقات والمؤسسات والقيادات إضافة الى المهن والأعمال، وأتاحت المجال واسعا للتأثير والتعليم والتدريب والاحاطة الواسعة لفئة واسعة من المجتمعات والطبقات لم يكن بمقدورها ذلك أو كانت تحتاج الى نفقات وأوقات طائلة.

وفي التشبيك وثورة الاتصالات أمكن اتاحة المعرفة والمحتوى الرقمي على شبكات الانترنت والاتصالات؛ ما أتاح المجال بلا حدود لجميع الناس في الاطلاع والتواصل والإحاطة المعرفية والتدريب والتعليم والتعلم والتأثير والتجمع وتبادل المعلومات والخبرات

والتسـويق والبيع والـشراء... على نحـو مدهـش بتكاليـف قليـلة وبمهارات ممكنة لجميع الناس، لدرجة أن العالم القائم اليوم يمكن وصفه ببساطة «access» الوصول الى الشبكة، فبمجرد الوصول إلى الشبكة يصبح الأفراد والشركات والمجتمعات والجماعات أعضاء متساوين (تقريبا) في التأثير والمشاركة.

وفي التصغير أمكن تقليل النفقات والطاقة التي يحتاجها التشغيل ونقل الأجهزة المتقدمة إلى اي مكان في العالم، ,صارت تقنيات المعرفة والحواسيب متاحة لجميع الفئات العمرية والاقتصادية، وبمزيد من التصغير (نانو تكنولوجي) امكن أداء مجموعات واسعة من التطبيقات والأعمال والانجازات في المعرفة والطب والصيانة كانت تبدو متعذرة او مكلفة جدا.

وبأنسنة التقنية، أي بمحاكاتها للإنسان، وبتصميمها وبرمجتها على النحو الذي يتيح لكل انسان تقريبا وبمهارات وخبرات عادية وعامة دون حاجة لوساطة مختصين أو مساعدتهم أمكن لكل إنسان تقريبا أن يعمل بنفسه ولنفسه في الحياة والعمل والخدمات والتعليم والعلاج والتواصل والتسويق.. وأن يكون ما يحب وما يريد أن يكون عليه وأن يحظى بمساعدة وخدمات كبيرة ومتسعة ومتعددة يقدمها له الحاسوب أو الشبكة كانت تحتاج من قبل إلى مكاتب ومساعدين ونفقات لا يقدر عليها الا فئة قليلة من الناس وطبقات المجتمع والسوق والحكم.

في هذا المسار التقني وحوله يمكن ملاحظة منظومات واسعة من التحولات الكبرى والجذرية في العلاقات والموارد والتأثير والفئات الصاعدة والمنسحبة والمنقرضة،.. ويمكن وصف وإجمال هذه التحولات بمجموعة من المنظومات، مثل: من الصناعة إلى المعرفة، ومن الهرمية إلى الشبكية، ومن الحتمية إلى الاختيار، ومن التلقي إلى المشاركة.

في التحول من الصناعة إلى المعرفة صعدت الفئات العاملة في المجال الإبداعي والمعرفي، مثل التصميم والبرمجة والإعلام والنشر والبحث، وأصبح الخيال هو المورد الرئيسي الذي يقود التقدم والتحولات، وفي التحول من الهرمية إلى الشبكية تغير دور الدولة والنخب

وعلاقاتها بالأفراد والمجتمعات، اليوم ثمة مساواة مدهشة، في الحصول على المعلومات وتبادلها وفي التأثير والتعليم والفرص، وفي التحول من الحتمية الى الاختيار لم يعد الفرد والمجتمع ملزمين بما تقدمه لهم جهات إعلامية أو معرفية او سياسية محددة، ولكنهم يغرفون من مصادر في جميع أنحاء العالم بلا حدود، وهم أيضا لا يتلقون فقط المعرفة والمعلومة والخبر ولكنهم يشاركون في تقديمها وعرضها ونشرها..

ثمّة تحوّلات كبرى وجذرية في الأسواق والأعمال، ناشئة عن «التحولات الرقمية»، تبدو حتى اليوم منشئةً للفوضى وفقدان الموارد وزيادة الفجوة بين الأمم والدول، وبين الفقراء والأغنياء في الدولة الواحدة، وتأتي بأغنياء جدد وفقراء جدد أيضاً، ولا تبدو الوعود المنطقية في الرخاء والازدهار الناشئين عن «الرقمنة أو الحوسبة» تلقائيةً، وثمّة شكوك تحيط بها.

يقصد بـ «التحولات الرقمية» التحولات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن الحوسبة والتشبيك ومتوالياتهما في التكنولوجيا والأعمال، وخصوصاً في العولمة والتصغير والهندسة الحيوية ومحاكاة الإنسان «الروبتة»، وعلى الرغم من كثرة (وتكرار) الحديث والكتابة والدراسات والتحليلات في هذا الشأن، ما زالت الأفكار الناشئة عن التحولات، ومحاولة فهمها غامضة جدلية، وأسوأ من ذلك أنها لم تنشئ في عالم العرب جدلاً إيجابياً وكافياً للاهتمام، والاستجابة للتحديات والفرص الناشئة،.. وفي ذلك، تتضاعف الخسائر، ويزيد هدر الوقت والجهد.

قدمت مجلة اليونسكو (1) مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المتصلة بالمعلوماتية أو الشبكية، ويمكن للقارئ بالطبع أن يتجاوز هذه الصفحات إذا شعر بعدم الحاجة إليها. لكنها مفيدة لفهم أبعاد الموجة الثالثة دون حاجة لشرح وتوضيح تقني؛ إذ ليس هو موضوع الكتاب.

اتصاليّة جديدة

نظرية تأسست في مجال العلوم المعرفية وعلوم الأعصاب. تهتمّ الاتصالية الجديدة بوضع نماذج معلوماتية تحاكي ظواهر التعلّم، باستخدام شبكات عصبية شكليّة. وقد تمّ وضع نظام هذه النماذج وطريقة تشغيلها بالتماثل مع النّظم العصبية الفيزيولوجيّة.

إنترنت الأشياء

اتصال الأشياء والأدوات والأماكن المتواجدة في العالم المادي، بشبكة الإنترنت. تقوم الأشياء المتصلة بجمع المعطيات من خلال أجهزة استشعار (حرارة، سرعة، رطوبة...) وإرسالها، عبر الإنترنت، كي يتمّ تحليلها بواسطة حواسيب. هذه الأشياء قد تكون سيارة نقل، أو ساعة، أو آلة صناعية، أو حتى مكانا في مأوى سيارات.

إنسان خارق

الإنسان الخارق هو فرد تمّ إخضاعه لتغييرات بهدف تحسين قدراته، بفضل تدخّلات على جسمه تعتمد على مبادئ علمية وتكنولوجية. نصفه إنسان، ونصفه الآخر آلة، مما يجعله قادرا على الركض بسرعة أكبر، وعلى الإبصار ليلا، وتحمّل الألم، واكتساب قدرات ذهنية واسعة، ومقاومة المرض والموت... الإنسان «المُرمّم» أصبح واقعا، والأعضاء الاصطناعية المتصلة في تحسّن مُستمر. وها أن الإنسان الخارق يُصبح شيئا فشيئا حقيقة، مع تطوير هياكل عظمية خارجية مُصطنعة تُستعمل لغايات عسكرية.

بيانات ضخمة

مجموعة بيانات رقمية تتجاوز، من حيث حجمها، حدس الإنسان وقدراته على التحليل؛ رسائل إلكترونية، فيديوهات، معلومات مناخية، علامات النظام العالمي لتحديد المواقع، صفقات على الخط، الخ... ولا توجد أية آلة إعلامية تقليدية للتصرّف في قاعدة بيانات قادرة على معالجة هذا الكم من البيانات الضخمة، وكان لا بد من تطوير خوارزميات. جديدة للتمكّن من تخزينها، وتصنيفها وتحليلها.

تعلّم الآلة أو تعلّم آلي

بفضل برنامج تعلّم آلي، تتعلّم الآلة كيف تحلّ المشاكل انطلاقا من أمثلة، لتصبح قادرة على مقارنة البيانات وتصنيفها، وحتى التعرّف على الأشكال المُعقّدة. وقبل ابتكار التعلّم العميق* سنة 2010، كان الإنسان هو الذي يُشرف على هذا الصنف من تعلم الآلة – إذ كان هو الذي يعيّن بوضوح إن كانت الصورة تتضمّن وجها بشريا، أو رأس قطّ، الخ...، حتى تتمكّن الآلة بالقيام بعمليّة التعرّف المطلوبة.

تعلّم عميق

مجال مُتقدّم للتعلّم الآلي، وتسمح هذه التقنية للآلة بالتعرف، بذاتها، على مفاهيم مُعقّدة مثل الوجوه، والأجسام البشرية أو الصور، من خلال التدقيق في ملايين الصور المُلتقطة من إنترنت، دون أن تكون تلك الصور قد تمّ توصيفها مُسبقا من طرف الإنسان. يعتمد التعلّم العميق على دمج خوارزميات التعلّم الآلي مع الشبكات العصبية الآلية* واستعمال البيانات الضخمة. وقد أحدث بذلك ثورة في الذكاء الاصطناعي. وله تطبيقات لا تُحصى: محركات البحث، التشخيص الطبي، سيارات ذاتية القيادة، الخ. وبفضل هذه التقنية، تمكّن حاسوب ألفا-غو سنة 2015، من التغلّب على الإنسان في لعبة الغو.

تجميد أعضاء الجسم

تقنية المحافظة، بعد وفاة شخص، على جسمه أو رأسه في مادة الأزوت السائل، بهدف بعثه للحياة من جديد في يوم ما.

تحميل العقل

حسب نظرية ما بعد الإنسانية*، فإن أحاسيسنا وأفكارنا وعواطفنا تقتصر على الترابط العصبي. وتحميل العقل (مايند أبلودنغ mind uploading) هو فكرة مؤيّدة لنظرية ما بعد الإنسانية يُعتبر بمقتضاها العقل البشري قابلا للحصر في جملة من المعلومات يمكن ترجمتها إلى الرمز الثنائي الإعلامي، بحيث يمكن تحميلها في حاسوب.

تمثيل دلالي للمعارف

خوارزميات تُحوّل تركيب جملة مكتوبة في أية لغة كانت في شكل منطقي لتصبح قابلة للتأويل من طرف حاسوب. وبذلك تتمكن الآلة من القيام باستدلالات منطقية (على غرار الاستنتاج) تُمكّنها من ترتيب الكلمات في أصناف مختلفة ومن تحليل الجمل المعروضة عليها.

تهجين الإنسان والآلة

عملية تسمح بالربط بين جسم الإنسان ونظام تكنولوجي. ويمكن أن يكون الربط هيكليا، مثل الذراع الاصطناعي المُسيّر بإيعاز ذهني، أو افتراضيّا مثل غوغل غلاسز، وهي نظارات تُسيّر بالصوت وتسمح لمعلومات أو صور مختلفة بالظهور في ركن من الزجاجات إضافة إلى نظرنا العادي.

حياة اصطناعية

حقل من البحث العلمي يضم اختصاصات مختلفة، يهدف إلى خلق نُظم اصطناعية مُستوحاة من النّظم الحيّة، في شكل برامج معلوماتية أو رُوبوتات.

خوارزميات

يعود أصل الكلمة إلى اسم عالم الرياضيات محمد بن موسى الخوارزمي (حوالي سنة 820 م)، الذي يرجع له الفضل في اعتماد الترقيم العشري في الغرب. وتعني كلمة خوارزميات اليوم سلسلة من التعليمات يُطالب الحاسوب بتطبيقها بصفة آلية. يتمّ استعمال الخوارزميات في كافة المجالات، من الاستعلامات بواسطة محركات البحث إلى البورصات المالية، مرورا بانتقاء المعلومات لتوصية مستخدمي الإنترنت.

ذكاء اصطناعي

مكون من آلات قادرة على تنفيذ بعض المهامّ المضبوطة بشكل مُستقلّ لكن دون

وعي، في إطار مُحدّد من طرف الإنسان وبقَرار منه لا غير. أما الذكاء الاصطناعي القوي أو العام فقد يكون آلة لها وعي وإحساس، قادرة على تقديم حلّ لأيّ نوع من المشاكل: وهو، إلى حدّ اليوم، ضرب من الخيال.

سحاب معلوماتي (كلاود) Cloud Computing

نظم معلوماتية مُختلفة مكونة من عدد كبير من الحواسيب المُتّصلة في ما بينها، تقوم بتبادل المعلومات بصفة آنية عبر الإنترنت. وبهذه الطريقة، يمكن أن تتولى شبكة من الحواسيب المُتصلة في ما بينها – التي تشكل هذا السحاب المعلوماتي أو كلاود - عملية حسابية أو جملة من المعلومات المُخزّنة من حاسوب آخر.

شبكة عصبية شكلية

خوارزمية مُعدّة للاستخدام الحاسوبي، تشبه الاتصالات العصبية للدماغ. ورغم أن النُّظم الموجودة حاليا بسيطة جدّا بالمقارنة مع الذكاء البشري، إلا أنها قادرة على توقع سرعة السيارة اعتمادا على تحرّك دوّاسة السرعة ودرجة انحدار الطريق، أو تحديد صلابة مادّة ما اعتمادا على مكوّناتها الكيميائية وحرارتها عند إعدادها، أو معرفة قدرة مؤسسة على الوفاء بالدين اعتمادا على رقم معاملاتها، الخ.

ما بعد الإنسانية

يسعى أنصار هذه الحركة إلى الوصول إلى وضع «ما بعد الإنسانية»، وذلك من خلال التخلّص من الإعاقة، والألم، والمرض، والشيخوخة، والموت، بفضل التظافر بين تكنولوجيات النانو، والتكنولوجيا الحيوية، والذكاء الاصطناعي والعلوم المعرفية. وهم يدعون إلى ممارسة الاستنساخ البشري، والواقع الافتراضي*، والتهجين بين الإنسان والآلة*، وتحميل العقل*. أما المُعارضون لهذه الحركة، فإنهم ينتقدون فيها التخمين المفرط، والتأسيس لروحانيات جديدة تُؤلّه التقنية، وتخيّل «إنسان استثنائي» تستجيب مواصفاته لمتطلبات تحسين النسل.

واقع افتراضي

محيط افتراضي من تنظيم الحاسوب، يغوص فيه المُستخدم بفضل أجهزة استشعار مُختلفة (نظارات، تركيبة حسّية، الخ). وقد يثير الانغماس في الواقع الافتراضي اهتمام لاعب فيديو أو قائد طائرة في إطار تكوينه.

II الوعي الجديد بحقائق الأشياء التأثير الفلسفي للحوسبة ومتوالياتها..

II1 - عدم اليقين

سواء كانت الفلسفة تعني المبادئ والأفكار الأساسية للعلوم والمؤسسات، أو كانت منظومة معرفية مستقلة لإدراك حقائق الأشياء، والإحاطة بمعنى الحياة والوجود والموت فإنها تأخذ أبعادا وتحولات جديدة في عصر الشبكية. إذ تسود العالم حالة عدم يقين؛ ليس فقط بسبب الانتقال والتحولات، لكن لأن العلوم والتقنية الجديدة في مضاهاتها للإنسان تكون غير يقينية، إذ تصمم البرامج والروبوتات غير مكتملة لكنها تعلّم نفسها وتكتشف أخطاءها، هكذا يتحول عدم اليقين إلى مورد وفلسفة حياة، وحتى في السياسة والاجتماع يكون عدم اليقين مؤسسا للأنظمة والعلاقات والعيش معا؛ باعتبار أن أحدا لا يعرف ولا يملك الصواب، وليس لدى الناس سوى أن يتقبلوا بعضهم بعضا وينشئوا بثقافة التنوع والاختلاف اتجاهات جديدة في السياسة والحياة والفكر.

وفي ظل عدم اليقين وغياب الحقيقة وتغيرها ستصعد بالتأكيد الاتجاهات الفلسفية التي تنظر إلى الحقيقة من هذا الجانب، وتنسحب نظريات المعرفة التامة، ولا يعود فقط نقص المعرفة هو سبب غياب المعرفة، بل يكون التغير هو الحقيقة الأساسية، ويعبر إدراكنا للحقيقة عن اللحظة التي جرى فيها هذا الإدراك، ويمتد هذا التغير أو الزوال إلى السلع والمنتجات والأبنية؛ إذ يجب أن تكون قابلة للتعديل والمراجعة.

وتزيد أهمية الدراسات المستقبلية وملكات الخيال والإبداع، إذ يكون الخيال والاستشراف هو أفضل ما يقود الناس والمنتجات والمؤسسات والأسواق، ويكون المستشرفون والمبدعون الأكثر أهمية في الأعمال والمجتمعات. وقد يبدو ذلك عودة بتقنيات ومعارف متقدمة إلى أزمان قديمة عندما كان الشعراء والعرافون يحتلون موقعا مهما ومتقدما في المجتمعات، لكن متنبئي وشعراء المستقبل مرشدون معرفيون وروحيون وملهمون يساعدون الأفراد والمجتمعات على تنظيم معرفتهم ومهاراتهم وتحويلها إلى موارد وحياة أفضل.

إن الإنسان برغم أنه كائن مفكر؛ لكنه أيضا تحركه دوافع روحية ونفسية وأهواء ومصالح غير عقلانية، ولا يمكن تنظيم حياته وأفكاره واتجاهاته وفق قواعد علمية وعقلانية منضبطة، ولكن يجب إدراك هذا العالم المشهود والحقائق المحيط به أخذا بالاعتبار كل ما يكون الإنسان ويحركه ويؤثر فيه، هكذا فإن إدراك القيم الأساسية المنشئة للفلسفة؛ الحق (تمييز الصواب من الخطأ) والخير (تمييز الضار من النافع) والجمال (تمييز القبيح من الحسن) تمضي باتجاه متعدد وغير يقيني، وبالطبع فهذا ليس جديدا في الحياة الإنسانية وتاريخ العلوم والأفكار، لكن الجديد (ربما) أن عدم اليقين ينشئ منظومة معرفية وحياتية قائمة على عدم اليقين باعتباره فضيلة وأساسا للموارد والحقيقة نفسها، وليس ضريبة لا مفر منها!!

وكما أعيد تعريف أو إنشاء أفكار وقيم مؤسسة للفلسفة؛ مثل العدل والحرية والمساواة والكرامة، فلا بد أن يعاد تعريف هذه القيم العليا المؤسسة وفق التجارب الإنسانية الجديدة، ففي هذه المساواة التي تنشئها الشبكية يتغير معناها أيضا، كما تغيرت من قبل، فلم تكن الحرية بمعناها المتداول اليوم والذي يبدو بديهيا تحمل المعنى نفسه قبل النهضة المرافقة للصناعة، لم تكن في واقع الحال سوى عكس العبودية أو الرقّ، ولا تجد من معنى لمفهوم «حرّ» في التراث سوى أنه ليس عبدا. والأمر نفسه ينطبق على مفاهيم واتجاهات تبدو اليوم راسخة وبديهية، مثل حقوق الإنسان، والتعذيب، والبيئة، وعمل المرأة وتمكينها، وضرب الأطفال في البيوت والمدارس، وتنظيم الأسرة،..

ثمة قائمة طويلة يصعب الإحاطة بها من القيم والأفكار والتشريعات السائدة اليوم لم تكن معروفة أو متقبلة، فاللباس لم يكن قبل القرن العشرين يعكس اتجاها فرديا وشخصيا، لكنه كان يعكس انتماء جغرافيا او عشائريا أو طبقيا او مهنيا، ولم يكن في مقدور المرأة في الأردن أن تطلب الطلاق قبل عام 2001 إلا في ظروف وحالات قليلة جدا، وكان ضرب الأطفال متقبلا بل ومطلوبا، لكنه تحول إلى جريمة، وصارت الاعتبارات البيئية مكونا تشريعيا وأخلاقيا وسياسيا، وأما العبودية فهي قصة طويلة، فلم يكن ممكنا القضاء على هذا السلوك المشين لولا التقنيات الزراعية والصناعية الحديثة، ولم يتحول الرق والاتجار بالبشر إلى جريمة إلا قبل فترة قصيرة بالنسبة لتاريخ الإنسانية الحافل بالطبقية والاستغلال والقتل والتعذيب، وأصبحت الحروب مرفوضة بعدما كانت مصدرا للاعتزاز والبطولة والمجد، كيف تحول الإنسان إلى تمجيد السلام بدلا من الحرب والقتل؟ وكيف صارت البيئة أيديولوجيا سياسية، بل وروحية أيضا؟ وكيف صار الرق جريمة؟

وبطبيعة الحال يجب أن نتساءل في الوجهة الفلسفية للحضارات والمجتمعات، ما الذي سيتحول إلى فضائل مما كان مرفوضا؟ والعكس أيضا ماذا سيتحول إلى مرفوض مما كان متقبلا أو مرغوبا؟

إن التفكير ويتبعه الذكاء والإبداع والخيال ليس سوى حيلة يواجه بها الإنسان عجزه وقصوره عن إدراك الحقائق أو حلّ المشكلات، وبطبيعة الحال فإن الحاجة تقلّ إلى التفكير عندما لا يكون لدينا مشكلة، فالفضيلة والتقدم في إدراك المشكلات، لأنها لا تكون «ليست موجودة» إلا في غياب الوعي بها أو العجز عن الإدراك، وفي ذلك فإننا في أزمة وجودية ملتبسة، إذ يضعنا إدراك المشكلة أمام أزمة وتحديات، كما أن عدم إدراك المشكلة بما يعني عمليا عدم وجودها ومن ثم غياب الأزمة، لكنه إنجاز يشبه المصيبة!

في تأمل المبادئ والأفكار الأساسية الجديدة للحياة والموارد، أو في إدراك حقائق الأشياء والمعاني والمفاهيم التي تدور حولها الحياة المتشكلة نجد أن قيم العدالة والحرية المؤسسة للحضارة الإنسانية تتعرض أكثر من أية فترة ماضية لإعادة البحث والتأمل، ويتبعها بطبيعة الحال جدالات طويلة ومراجعات عميقة للمجال العام المنظم لتفاعل الثقافات والأفكار والقيم، أخذاً بالاعتبار التداخل والتعدد الذي أحدثته العولمة، والفرص الناشئة عن تدفق المعرفة وتشكلها وإتاحتها، بعيداً عن المؤسسات التقليدية التي كانت تتحكم بالمعرفة مثل المؤسسات الإعلامية والتعليمية والإرشادية والدينية.

لقد شهدت المعرفة في العقود القليلة الماضية عمليات تنظيم واسعة ومعقدة، ولكنها ظلت تعمل وتتحرك في فضاء مفتوح يتجاوز المدارس والجامعات والصحف والمعابد، وتنشأ اليوم أفكار مستقلة ومختلفة تدور حول الإنسان الذي يعلم نفسه بنفسه، ويعمل بنفسه لنفسه، ويداوي نفسه بنفسه، وفي الوقت نفسه فإنها عمليات معرفية وتعليمية يحيط بها الغموض والفوضى وضعف الثقة، ولا نعرف بعد كيف ندير وننظم مجالاً عاماً يشارك فيه جميع الناس، ففي عالم استقر على أن تعلم فئة من المتخصصين فئة أخرى من طالبي المعرفة والتعلم، يتعلم الناس اليوم معاً، بلا وضوح أو تمايز بين المعلمين والمتعلمين، أو بعبارة أخرى فإن الطبقات الجديدة الملهمة لم تظهر بعد، ولم تعد المؤسسات والطبقات السائدة تصلح لقيادة الأجيال وإلهامها.

لكن وفي الوقت نفسه، يتسع عالم المعرفة والأفكار بسرعة هائلة ويتشكل مثل قارات تتمدد في أنحاء شاسعة ومجهولة، وصارت المعرفة السابقة لعصر الشبكية ضئيلة وضحلة ومنتهية الصلاحية، وتبدو مثيرة للسخرية والأسى جموع المثقفين والأكاديميين والباحثين والكتاب وطلبة الجامعات والدراسات والعليا، وهي تجتر معرفة صارت تاريخية، وتتجاهل أو لا تعلم عن المعارف والمهارات والأفكار الجديدة الناشئة والمتشكلة في الشبكة وحولها. هكذا يتشكل عالم جديد، وتنشئ فيه أجيال جديدة حياتها وأفكارها وقيمها، مستقلة عن عالم اليوم المتجه إلى الأفول والانحسار.

الشباب الذين يتعلمون اليوم من الشبكة مستقلين عن المدارس والجامعات، والذين يبيعون ويشترون من خلال الشبكة، بعيداً عن الوكالات والمحلات والمكاتب التجارية والمولات القائمة، ويتبادلون الآراء والمعارف والأفكار ويتحاورون ويتجادلون، بعيداً عن الصحف والإذاعات والتلفزيونات، والذين لا يقرؤون الكتب التي تنشر والصحف التي تطبع في بلادهم، كما لا يستمعون إلى إذاعاتها وتلفزيوناتها، لكنهم في الوقت نفسه منخرطون في عمليات تفاعل ونقاش وإنتاج واستماع وقراءة وتعلم وتعليم وتصميم وبيع وتسويق ولعب وحوار، مستقلة ومختلفة عما يجري في عالم الواقع أو في مؤسسات وشبكات الجيل السابق، هم في واقع الحال ينشئون عالماً جديداً مختلفاً، ويشكلون أفكارهم وعلاقاتهم المختلفة والمستقلة عما تشكل في عمليات مركزية وتنظيمية للمجتمعات والأسر والمدارس، والحال أن ثمة حضارتين اليوم تعملان في فضاء واحد، لكنهما مختلفتان عن بعضها البعض. وحتماً فإن الحضارة الجديدة الزاحفة والمتشكلة تزيح الحضارة السائدة. وبطبيعة الحال، فإن إنساناً جديداً يظهر ويسود، ويختفي إنسان اليوم.

لا نجزم وليس لدينا اليوم سوى توقعات ومقترحات عن أخلاق العمل وما يفكر فيه الجيل القادم من المعلمين والمبرمجين والأطباء والممرضين والصيادين والحرفيين، وهي أخلاقيات لا نعرف إلى أي مدى يساهم في صياغتها وتكريسها الفلاسفة، وفي عبارة أخرى، فإننا نتوقع فلسفةً أخلاقيةً جديدةً وفلاسفةً جدداً، يقدمون أفكاراً وقيماً للمساواة والحريات والعدالة، وتنظيم العلاقات وحلّ المشكلات والخلافات، فهي في عالم طاقة الرياح، مثلاً، ليست هي في الطاقة النفطية، وفي مزارع البكتيريا وتجارتها، ليست كما هي في مزارع الإبل والبقر والغنم، يمكن أن نلاحظ مثلاً، كيف صار الأثر البيئي مرجعاً تشريعياً وأخلاقيا في تنظيم الأعمال والمؤسسات.

II2 - المعنى الجديد للوجود الإنساني

يمكن النظر إلى التقدم، على أنه وعي الإنسان وإدراكه لمعنى وجوده، فقد نشأت الحضارة وتطورت في متوالية من السعي الإنساني الدائم، لأجل أن يكون للوجود معنى. ويدير الإنسان حياته وينظمها وفق قاعدتين أساسيتين: البقاء وتحسين البقاء، والبحث والتأمل، فكل ما يفعله في الواقع وتدور حوله حياته هو أن يعيش ويتجنب الخطر والموت، وفي ذلك فإن المجهود الإنساني يتركز حول الغذاء (لقمة العيش) والدواء والسكن، وفي البحث والتأمل أنشأ المهارات والمعارف والقيم والأفكار التي تحمي وجوده وتحسنه.

لقد وجد الإنسان أن الحياة هي القيمة الأساسية والعليا، ولم يكن التاريخ الإنساني سوى «الحياة»، وكل ما لدينا من إنجازات وتقدم وحضارات ومدن وثقافات وقيم ليست في واقع الحال سوى «تقدير الحياة» ولأجل أن تتكرس هذه القيمة الأساسية عبر الأجيال جعلها الإنسان المعنى الأساسي الذي يمنحه الرضا والسعادة، ويحدد على أساسه الصواب والخطأ، والضرر والنفع، والقبيح والحسن (الحق والخير والجمال)

كان المعنى في عصر الزراعة مستمدا من التضامن والانتماء والمشاركة، وفي الصناعة مستمد من العمل، لكنه في المعلوماتية يقوم على الثقة، وبالطبع فإنها رموز مختزلة لا تظهر بوضوح كيف تتشكل الموارد والأعمال ثم الثقافة والقيم المحيطة بها.

يكشف مفهوم «الثقة» معنى الوجود الإنساني الذي بدأ بالتشكل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو يعني ببساطة أن الإنسان يستمد أهميته وسعادته من ذاته وليس من خارجه، كما في مجتمعات وحضارات الصناعة؛ حيث يمنح العمل الأهمية والمعنى والشعور بالرضا للإنسان، وليس من الجماعة كما في مجتمعات وحضارات الزراعة، وفي ذلك يعود الإنسان إلى المعنى الأصلي لوجوده وحياته الذي كان يحفز الإنسان وينظم حياته منذ وجوده، ولم يتغير هذا المعنى إلى الانتماء والمشاركة إلا عندما بدأت الزراعة

قبل 15 ألف عام تقريبا، ثم تغير إلى العمل في عصر الصناعة قبل ستمائة عام على أبعد تقدير؛ إذا اعتبرنا أن المطبعة في منتصف القرن الخامس عشر تؤسس لعصر الصناعة. ولكن الإنسان على مدى مئات آلاف الأعوام قبل الزراعة كان ينشئ حياته ومعناها بما هو فرد يحمي نفسه من الخطر، ويتأمل في وجوده وفي الكون حوله.

ربما كان «السلام» هو القيمة المؤسسة للحياة الإنسانية، ويرمز إلى ذلك بقصة قتل الإنسان لأخيه الإنسان، وفي تصحيح هذا الخطأ جعل الإنسان السلام القيمة العليا لأجل الحفاظ على الحياة، وأن من يقتل نفسا فكأنما قتل الناس جميعا، وصار الناس يدفنون موتاهم في ساحة محددة منحت القداسة والاحترام، هذه القداسة التي منحت للمقابر هي في أصلها تقديس الحياة وإعلاء شأن السلام الذي يحمي الحياة ويصونها، وبدأ الناس يتجمعون في هذه الساحات المقدسة مرة أو مرتين في العام، تكون عادة في الربيع وفي نهاية الصيف، وتجري الاحتفالات والطقوس وعمليات تنظيم العمل وتخزين الطعام، والتقاضي والتفاهمات، ثم يعود كل إنسان ليمارس حياته على نحو مما يلهمه البقاء والتأمل. وكانت هذه الساحات المقدسة نواة المدن فيما بعد.

وبطبيعة الحال، فإن الأفكار الكبرى والمنشئة للأعمال والمؤسسات تتحول غالباً إلى بديهيات تتعرض غالبا للنسيان والإهمال، أو تنشأ على نحو لا تدركه المؤسسات، أو لا تريد أن تعترف به روايات وأفكار جديدة تستقل مع الزمن عن الرواية المنشئة التي لا يعود يتذكرها إلا قليل من الناس، وقد يبدو ذلك جيداً أو معقولاً ما دامت المؤسسات والقيم والأفكار تعمل لصالحنا، فلا أحد يحب تغيير فكرة أو واقع يعمل لصالحه، بل سيقاوم التغيير، لكن تحدث أزمات ومراجعات كبرى عندما تحدث تحولات كبرى أو خطيرة، مثل أن تستأثر بالمنفعة قلة من الناس، فتصير الأعمال والمؤسسات مصلحة لفئة قليلة وليس جميعهم، إن الجميع هي كلمة السر في الرواية المنشئة والمبررة للأعمال والمؤسسات والتشريعات والقيم والأفكار، وهي ببساطة أن تعود بالفائدة على جميع الناس في مجالها، وألا تحتكرها قلة من الناس، وقد تحدث الأزمة أيضاً عندما تتغير البيئة المحيطة بالأعمال، وتنحسر الأفكار والمصالح المنشئة لها، والتي لم نعد نتذكرها،

هكذا تصبح العودة إلى الرؤية والرسالة مواجهة حاسمة مع الذات، لأننا نكون أمام حقائق تعمل وتغير، وربما تكون قد مضت شوطاً طويلاً ونحن لا نعرف، أو لا نريد أن نعرف.

وعلى نحو عام فإن المعنى الرئيسي الموجه للإنسان كان في مرحلة ما قبل الزراعة حين كان يعتمد في حياته وبقائه على الصيد وجمع الثمار، هو القدرة على البقاء حياً، لكنه في تأمله العميق للحياة ومعناها أنشأ الساحات العامة، التي كان يدفن فيها الموتى ويلتقي فيها الناس موسمياً للاحتفال والبهجة وتنظيم الأعمال وتخزين الطعام، والكهوف التي كان يلجأ إليها للتأمل والعبادة (وليس الإقامة فيها)، وفي ذلك فقد أسس للمدينة التي تشكلت حول الساحات العامة، وتؤشر الرسوم على جدران الكهوف في جمالها ودقتها على المعنى العميق للحياة الذي شغل به الإنسان.

وأسست الوفرة الناشئة عن تربية المواشي والزراعة والصناعات الغذائية (الثورة الزراعية) لازدهار القرى المستقرة ثم المدن، وصار العدل هو المعنى الأساسي المنظم للحياة والمجتمعات، وهكذا تشكلت المؤسسات السياسية والقضائية، وصارت القيادة مستمدة من القوة والشجاعة والكرم، صار معنى الإنسان أو قيمته بخدمة المجتمع وحماية الناس، وتتشكل القيادات والنخب حول هذا المعنى.

وفي الثورة الصناعية، حين استقل العلم عن الحكام والأرستقراطيين والمؤسسات الدينية، وصار جزءاً من الأسواق والأعمال، صار المعنى مستمداً من العمل، إذ يتقدم الإنسان بما يحصل عليه من مهارات ومعرفة أو ما يضيف إلى حياة الناس ومواردهم، والحال أن الدول والمجتمعات الحديثة والمؤسسات المنبثقة عنهما تدور حول «العمل»، بما هو قيمة مركزية للحياة ومعنى أساسي للإنسان.

تشكلت أفكار الإنسان بما هي تصوراته عن ذاته وعن الحياة والكون والموت والمصير بعد الموت وما نشأ عنها وحولها من معرفة وعلوم وتقنيات عن العلاقة الجدلية الدائمة بين موارد الإنسان وأسئلته وحاجاته ووجوده، وفي إدارته للخوف والبقاء وتحسين

البقاء وتحولاته في ذلك من الصيد إلى الرعي إلى الزراعة إلى الصناعة أنشأ منظومته المعرفية والفكرية.

يبدأ تاريخ الأفكار بالفلسفة؛ بما هي السؤال؛ ثم الدين بما هو إجابات مقترحة لما عجزت الفلسفة عن إجابته، ثم الاجتماع الإنساني بما هو استيعاب تطبيقي وحياتي للسؤال والجواب؛ أو ما أنتجته الفلسفة والأديان، ثم اللغة بما هي وعاء الأفكار والمعرفة وترميزها وتنظيمها، ثم العلم بما هو إدراك الأشياء كما تفهمها الحواس (التجربة)، ثم الفنون والآداب بما هي التعبير المحسوس عن الأفكار والمشاعر، ثم التاريخ بما هو تسجيل التجارب الانسانية على النحو الذي ينظم الأفكار فيما يحب الإنسان أو يريد أو يجب أن يكون عليه.

هذه الأفكار بما هي محاولة الارتقاء بالذات منحت الإنسان فعاليته الاجتماعية والروحية، ويفترض تبعا لذلك أن يصيبه الخواء عندما يحدث الانفصال بين الواقع وتصوراته عن الواقع، أو هو يرقى بذاته وموارده بقدر ما تقترب تصوراته التي أنشأها من الواقع. لكن وفي مسار آخر عندما تغيرت العلاقة بين الموارد والأفكار، حاول أهل الأفكار وبخاصة رجال الدين أن ينشئوا الواقع أو يشكلوه وفق تصوراتهم، ومنحوا الخواء شعورا بالزهو والطمأنينة واستعلاء على الواقع بما هو المعنى والتصور الحقيقي للحياة وجدواها، ودخلت العلاقة بين الموارد والأفكار في متاهة جديدة، فأهل الفكر من الفلاسفة والكهنة والمثقفين والشعراء والعلماء (كان المشتغلون في العلوم والطبيعة في ذيل القافلة، لدرجة أن غاليلو كان يدرّس الفيزياء في الجامعة بأقل من عشر ما يتقاضاه أستاذ الفلسفة، وكانت أجرة الطبيب تتساوى مع أجرة الحداد) صاروا يحددون لأهل الموارد الأساسية تصوراتهم واحتياجاتهم، وفي الوقت نفسه كانوا يعتمدون عليهم في رزقهم ومعاشهم.

هل يتشكل اليوم في صعود الشبكية أو الثورة الصناعية الرابعة معان وعلاقات جديد للموارد والثقافة والأفكار؟ هل نحتاج اليوم إلى معنى جديد بسبب امتداد التكنولوجيا

إلى عمل الإنسان الذي تميز به وشكل معنى وجوده ورؤيته لنفسه على مدى قرون من الزمان؟ أم نحتاج لإدراك الأعمال الجديدة الناشئة لأجل أن نستوعبها ونواصل قدرتنا على العمل؟ يجب أن ندرك ما يجري اليوم على الأعمال من تحولات، ونعرف أو نقدر ما يختفي أو سوف يختفي منها، وما يتغير أو سوف يتغير، وما ينشأ أو سوف ينشأ من أعمال جديدة، وبطبيعة الحال نحتاج إلى ملاحظة الأزمة في الانتقال والتحولات، لأنها ليست عمليات تلقائية، إذ تقاوم التغير والتحول (وهذا طبيعي ومتوقع) المصالح المستفيدة من الواقع القائم حتى وهو يتداعى، فالأطباء الجراحون لن يعجبهم أن تحلّ مكانهم أجهزة ذكية تجري العمليات الجراحية، حتى لو كانت هذه التكنولوجيا تجري العمليات من غير جراحة أو أخطاء أو مخاطر، وعلى سبيل المثال فإن جهاز «جاما نايف» يجري أدق العمليات الجراحية في الأورام والدماغ والأعصاب في وقت زمني قصير جداً ومن غير حاجة إلى جراحة. والكتاب والصحفيون يفقدون أهميتهم ودورهم في ظل تدفق المعرفة والمعلومات وتداولها وإمكانية التأثير والمشاركة فيها لأي شخص، وهذان مثالان يشكلان غيضاً من فيض الأعمال والمهن والوظائف التي تتبخر أو تتغير جذرياً بسبب التكنولوجيا.. وبالضرورة فإن المعنى يتغير.

إذا كنت تملك معرفة واسعة، وتفكر بمنهجية صحيحة وقادرا على التحليل؛ فربما تكون روبوتا أو برنامجا حاسوبيا، فقد تفوق الحاسوب على الإنسان في الإحاطة بالمعرفة وتنظيمها وتحليلها، وعندما تتواصل الحواسيب فيما بينها بدون تدخل أو وساطة إنسانية (إنترنت الأشياء) فإن معظم إن لم يكن جميع ما يفعله الإنسان أو يتميز به سيكون الحاسوب وامتداداته (الانترنت والروبوتات والطابعات ثلاثية الابعاد، والنانو تكنولوجي، والتقنية الحيوية،..) قادرا على أدائه بكفاءة أفضل، وبمزايا إضافية خارقة، مثل الوصول إلى أماكن ليس في مقدور الإنسان الوصول إليها، وإنجاز الأعمال بسرعة تفوق سرعة الإنسان أضعافا مضاعفة، والإحاطة الشبكية الشاملة في وقت واحد كما تفعل الشبكات اليوم وفي المستقبل القريب، ومواصلة العمل على مدار اليوم والساعة.

وبطبيعة الحال فإن تغيرات عميقة تجري على وعي الإنسان بذاته ومركزه في الحياة

والكون، ومعنى العمل والمكان والزمان، وجدوى المؤسسات الاجتماعية والتنظيمية التي أنشأها الإنسان في مرحلة الدولة المركزية وما قبلها، ثم القيم والأفكار التي أحاطت بالحضارة الإنسانية،..

يقول الفيلسوف الفرنسي بليز باسكال (1623 – 1662) ليس الإنسان سوى ريشة، هو أوهن شيء في الطبيعة، قطرة ماء واحدة تكفي لقتله، لكن إذا كان الكون يسحقه فإنه يظل أنبل من الذي قتله، لأنه يعلم أنه يموت والكون لا يعرف شيئا عن الميزة التي يتفوق بها عليه. لكن باسكال هو نفسه من قوض هذه القاعدة عندما صنع آلة لإجراء العمليات الحسابية. وربما لم يدرك الإنسان التحول العميق الذي أسست له الآلة الحاسبة، حتى تقدم آلن تورينغ (1912 – 1954) بفكرة ترميز المعرفة وتحويل قدرات الإنسان المعرفية إلى رموز رقمية، وإمكانية تعليم الحاسوب المنطق والذكاء بكفاءة عالية جدا تفوق كفاءة الإنسان على نحو يجعله ضئيلا بالنسبة للآلة!

ربما يكون مواليد ما قبل العام 1990 الجيل الأخير الذي يلاحظ الفرق بين عالم الشبكة والعالم المادي، ولم يعد مصطلح «افتراضي» يعكس العالم الذي يتشكل، إذ إنه يتحول إلى عالم واقعي، ويشهد هذا الجيل انتقالا من بيئة غير متصلة بالشبكة إلى بيئة متصلة، وربما لن يرى الجيل القادم أو يلاحظ فرقا بين البيئتين، وفي واقع الحال لن يكون سوى بيئة واحدة، هي التواصل الدائم مع الشبكة.

فالمجتمعات والمؤسسات والأعمال يتزايد اعتمادها أكثر فأكثر على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأداء عملها الاعتيادي ولتحقيق النمو؛ وسوف تتزايد قدرة المعالجة، في حين أن أسعارها سوف تنخفض؛ وسوف يبلغ كمّ البيانات قدرا لا يمكن تصوره؛ وسوف تنمو قيمة فائدة شبكتنا الحاسوبية نموا يكاد يكون عموديا.

لكننا (الإنسان) نفقد (مرجح) مكانتنا المتميزة والفريدة في عالم التفكير المنطقي، ومعالجة المعلومات، والسلوك الذكي، فأجهزتنا الرقمية تنفذ مزيدا ومزيدا من المهام الفكرية، وفي ذلك نتخلى عن موضع كنا نظن أنه «فريد من نوعه»، لقد صدم تورينغ العالم إلى درجة

أن نظاما سياسيا متقدما ديمقراطيا وعقلانيا (بريطانيا) دفع به إلى السجن والانتحار! لكن العالم اعترف لتورينغ وردّ له اعتباره بعد موته (قتله) بخمسين سنة، لقد كان يجسد قصة حارس الفنار الذي حذر قائد البارجة، كان الحارس البسيط بما يملكه من معرفة ومنطق أقوى من البارجة والجنرال، وعندما أصر الجنرال على اعتقاده أنه بسلطته وقوته أقوى من الحارس تحطمت السفينة! وحتى لا نكرر مأساة السفينة والفنار فإننا في حاجة إلى أن ننشئ عالمنا الجديد المختلف والمستقل عن عالمنا القائم ونلاحظ بوعي وإحاطة كل ما يجري حولنا وأن ندخل في عمليات استماع طويل وعميق إلى التاريخ والحاضر والمستقبل.

ربما يكون مصطلح «تكنولوجيا المعنى» أفضل ما يصف التكنولوجيا الجديدة، إذ أنه ببساطة يختزل الاتجاه الأساسي للتكنولوجيا الجديدة ثم التحديات الحقيقية الناشئة، فالتكنولوجيا الحاسوبية والشبكية وما بعدها تحاكي الإنسان، وتؤدي معظم إنْ لم يكن جميع ما كان يعمله بنفسه، إنها لا تحلّ فقط مكان الإنسان في الأعمال والمؤسسات، لكنها أيضاً تنجز ما كان يتميز به الإنسان على الآلة، وما كانت لا تستطيع أن تؤديه، هكذا فقد كرّس الإنسان لنفسه فكرة مركزية هي «المعنى» كالتفكير والتحليل والخيال والشعر والذكاء والتعلّم واتخاذ القرارات وتصميم السياسات والتوقعات، وكثير من الأعمال والمهن العادية والمتقدمة أيضا، كالتعليم والطب وقيادة الطائرات والقطارات والاستشارات والتحليل والتصميم والإعلام والمراقبة والأمن والدفاع، وبكفاءة مضاعفة، هكذا فإن الإنسان يواجه تحدياً حقيقياً في أهميته ومعنى وجوده، أو يجب أن يبحث عن معنى جديد يتميز به، ولا تستطيع التكنولوجيا الجديدة أن تفعله.

الحديث عن هيمنة التكنولوجيا على المعنى ليس توقعاً مستقبلياً ولا فكرة نظرية، لكنه أمر واقع يتشكل أسرع مما يتوقع معظم الناس، وربما يكون العالم بحلول منتصف القرن الحالي عالماً آخر مختلفاً في تنظيمه ومؤسساته وأعماله وأفكاره وقيمه، ويمكن في هذه المساحة أن نفكر بمجموعة من القضايا والأفكار العملية والمطروحة في الفضاء العام.

ماذا تؤدي إليه الطائرات المسيرة من دون طيار؟ ما وجهة الجيوش والصراعات؟ وماذا ستكون وظيفة وأعمال الطيارين؟ وكيف سيكون تنظيم الجيوش، وما دورها؟ وبالطبع فإنها لا تقتصر على الجيوش والحروب ولكنها تمتد إلى النقل والشحن والبريد وخدمات التوصيل، كيف ستكون بعد ذلك وجهة الأعمال في النقل؟ وكيف تعمل إدارات الحدود والجمارك؟

وفي تشغيل منصات التعليم والتطبيقات التعليمية والتدريبية، والتي صارت متاحة وممكنة بتكاليف أقل بكثير من تكاليف المدارس والجامعات والمراكز التعليمية والتدريبية، وبإمكانيات في المحتوى والمهارات يستوعب معظم العلوم والمعارف والتخصصات، إلى أين تمضي المؤسسات والمهن التعليمية؟ وكيف يجري تنظيم التعليم والمهن والإجازة بممارستها؟ هل ستظل العلاقة بين السلطات السياسية والتعليم والمؤسسات التعليمية كما هو الحال في «الدولة المركزية»؟ لقد بدأنا نشهد بالفعل هذه التحديات التي تواجه المؤسسات الإعلامية والإرشادية، حيث تحول الإعلام إلى فضاء مفتوح للتلقي والمشاركة بلا حدود ولا تنظيم، وتتشارك اليوم المؤسسات الإعلامية والإرشادية التقليدية مع عدد هائل لا يحصى من المنصات التي تقدم بسهولة ومن غير تكاليف ومن غير تنظيم قانوني أو سياسي ما تشاء من محتوى بالصوت والكلمة والصورة وبجميع اللغات ومن وإلى جميع أنحاء العالم، ماذا تفعل الأمم في إدارة وتنظيم هذا الفضاء؟ وكيف تحمي نفسها من الإشاعات والأخبار المزيفة وكيف توفر لمواطنيها وللعالم المعلومات والمعارف الضرورية واللازمة للإحاطة والعمل والتعليم والتدريب؟.. والمعنى أيضا!

تلجأ الشركات والأعمال والمؤسسات التجارية بمختلف حجمها ومواردها إلى حماية مصالحها باستخدام التكنولوجيا الجديدة مشاركة ومنافسة أحيانا للمؤسسات السيادية للدول، فشركات التأمين والبنوك على سبيل المثال تنشئ أنظمة للتحري والحماية والاستعلام، ولم يعد سراً ولا مستهجنا أنها تملك معلومات كثيرة لا تقل إن لم تتفوق عن مؤسسات الدولة الأمنية والتنظيمية، وأتاحت البيانات الضخمة والهائلة على الشبكة الفرصة لشركات مثل «فيسبوك» وغيرها فرصاً وقدرات كبرى للتأثير في الاتجاهات

والأفكار أو في توظيف المعرفة والمؤشرات الهائلة والدقيقة في أعمال ومصالح سياسية واقتصادية، ولم تعد المنافسة التجارية والانتخابية والسياسية تعمل بالقواعد التقليدية التي تواضعت عليها الأمم منذ نشوء الرأسمالية والاقتصاد الصناعي في القرن الخامس عشر الميلادي.

على المستوى التجاري والاقتصادي، فإن تكنولوجيا المعنى تعمل ببداهة وفق قاعدتين، هما الاستغناء عن العمالة البشرية ما دام ممكناً للآلة أن تفعل ذلك، ونشوء أعمال وفرص جديدة أنتجتها التكنولوجيا نفسها، وقد يبدو ذلك يعمل تلقائيا، لكنه مرتبط بالسياسات والمؤسسات القائمة مستقلة عن هذه المتوالية، ذلك أن التكنولوجيا ومنذ الثورة الصناعية تنمو وتعمل بشكل رئيسي في الأسواق والشركات وبنسبة أقل في مؤسسات الدولة التعليمية والبحثية، أو أن هذه المؤسسات صارت تابعة لاتجاهات السوق ومصالحه.

ظل الرق نظاما متقبلا في كل الحضارات والمجتمعات والأديان حتى عهد قريب. لكن لم يعد متقبلا اليوم أن يقال إن الرق مباح، وأنه لا مانع شرعا من شراء العبيد والجواري وسبي نساء الأعداء؟ ومن ثم فإن كل التراث الفقهي لدينا عن العبيد والإماء لم يعد له لازمة، المثال لتوضيح كيف ارتقى فهم الإنسان وتطور للدين والنصوص دون أن تتغير اللغة والنصوص نفسها، والواقع أن الإنسان يرقى بنفسه وبخاصة في مرحلة المعرفة إلى درجة غير مسبوقة (ربما) ولا بأس أن نتجاوز لأغراض الدراسة والفكر (فقط) عن حالات التخلف القائمة اليوم، فذلك متفق عليه بالتأكيد، ولكني سأحاول أن أعرض حالات وإمكانات ارتقاء الإنسان بنفسه إلى مستويات غير مسبوقة في الفكر وأسلوب الحياة وفي رؤيته لنفسه وللحقوق والواجبات والحريات والمساواة، ولا بأس من تكرار المثال الحاضر بقوة اليوم، وهو انتخاب باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة، فسيبقى ذلك مثالا على الارتقاء الإنساني المدهش.

وبرغم الكتب والدراسات الكثيرة والتي ألفها علماء محترمون ولهم اعتبار عن فرص

واحتمالات تطوير الإنسان لذكائه وصحته وقدراته وجماله، وعن فرص وتداعيات الهندسة الوراثية والتقنيات الحيوية والاستنساخ والأدوية العصبية والنفسية وما تغيره في سلوك الإنسان النفسي والاجتماعي، فلنؤجل ذلك، ولننظر في المكتسبات الإنسانية المجمع عليها اليوم، فالإنسان أطول عمرا من قبل، فقد تزايد معدل عمر الإنسان المتوقع من 45 عاما في أوائل القرن العشرين إلى أكثر من 80 عاما في نهاية القرن، وأمكن مواجهة حالات الوباء التي كانت تحصد أرواح أعداد هائلة من الناس، كالطاعون والملاريا والكوليرا والحصبة والجدري وشلل الأطفال، والإنسان اليوم أكثر طولا وضخامة وقوة جسدية من قبل، هل سيتواصل ارتفاع معدل عمر الإنسان، وإلى أين سيصل؟ هل سيصل إلى الخلود، حلمه الأزلي الأبدي؟

التقدم الإنساني المؤثر والجوهري لم يكن في الاكتشافات التقنية، ولكن في الفكر والثقافة والعلاقات والأعمال الناشئة عن هذه التقنية وحولها، ففي الغرب توقفت النزاعات المسلحة والحروب وحتى الصراعات والاختلافات السياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ونشأت منظومات للحريات والعدالة والحقوق والمساواة والتضامن والرعاية الصحية والاجتماعية لم تصل إليها البشرية من قبل، التقاعد والتأمين الصحي. يا لروعة هذا الاكتشاف الإنساني العظيم!

وإذا نظرنا اليوم حولنا في التداعيات الإنسانية والاجتماعية والسياسية والثقافية الناشئة عن المعلوماتية فيمكن بسهولة ملاحظة كيف يتشكل عالم جديد، واقتصاد جديد ومجتمعات جديدة وثقافة جديدة وأعمال جديدة، .. وإنسان جديد.

العمل باعتباره جوهر رأس المال والقيمة المضافة إلى السلعة، هل بقي قائما على العلاقة بين العمال والموظفين وبين أرباب العمل؟ نلاحظ اليوم أنماطا جديدة متزايدة من العمل، الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه أو للآخرين ولكن بدون نظام العمل الذي ساد في عصر رأس المال، الذين يعملون من منازلهم في مجالات عدة وحيوية ومتقدمة كانت تحتاج من قبل إلى مكاتب ومؤسسات وتقنيات وتراتيب معقدة، والعمل من

بعد في مجالات عدة، كالطب والتصميم والاستشارات والصيانة والصحافة والإعلام والتسويق، والعمل حول العالم، فلم يعد العمل مرتبطا بدولة وحدود جغرافية، ولكن يستطيع كل إنسان أن ينشئ علاقات عمل مع أي مكان في العالم، كل فرد اليوم يملك مؤسسة عالمية أو متعددة الجنسية للعمل والأعمال والتصدير والاستيراد، كل إنسان اليوم يكاد يكون قادرا على إنشاء محطته الفضائية وصحيفته وإذاعته الخاصة به.

تعمل اليوم أعداد كبيرة متزايدة من الناس في المنازل، ويتوقع أن تشمل الظاهرة في المستقبل أغلبية العمل والعاملين، وأما عدد الذين يقومون بأعمال إضافية أو جزئية من منازلهم فهو كبير جداً يصعب تقديره، ولكنه يشكل نسبة قد تمثل أغلبية القوى العاملة في العالم، وقد بدأ العمل من المنزل تتسع آفاقه وفرصه ليشمل أعمالاً ومِهَناً كان يصعب أداؤها من المنزل، فقد أنشأت الإنترنت وشبكة الاتصالات عالماً من الأعمال والمهن، وفرص العمل من المنزل جعلت هذه الظاهرة واحدة من أهم التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والمهنية، والتي تغيّر في طبيعة الأعمال والموارد وإدارتها، بل وفي شبكة العلاقات الاجتماعية، وأنماط الحياة والثقافة.

لقد كان العمل من المنزل هو القاعدة الأصلية في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي، فقد كان معظم الناس يعملون في منازلهم أو قريباً منها مثل: أعمال النجارة والحدادة، والصيانة والحرف المختلفة من النسيج والخياطة والصناعات الخفيفة، وقد بدأت صناعة الساعات السويسرية الشهيرة في المنازل، وكانت المصانع والمؤسسات اليابانية والصينية وما زالت تعدّ ترتيبات وعقوداً لإعداد وتصنيع كثير من اللوازم والمنتجات مع النساء والأسر والقرى في الريف والضواحي المحيطة بالمصانع والمدن.

ولكن المعلوماتية قدّمت عالماً جديداً من العمل من المنزل لأهداف تجاوز الجغرافيا والمسافات البعيدة، فيمكن إنجاز مجموعة كبيرة ومعقدة من الأعمال مثل: التصميم والترجمة، والتحرير، والاستشارات، والبرمجة، والمحاسبة، والصيانة، والتسويق، والوساطات التجارية، والتعليم، والاستعانة بالخبرات النادرة أو العادية في جميع أنحاء العالم، ويمكن

أيضاً بذلك تقليل تكاليف المكاتب وتشغيلها، ولم يعد ثمة حاجة لإنشاء مكاتب كبيرة في المدن، فيمكن أن تكون في الضواحي والأرياف، ولا يعود ثمة حاجة للسفر أو الإقامة في المدن أو قريباً من العمل، ولنتخيل تداعيات ذلك على اتجاهات العمل والحياة.

فعندما يمكن العمل من أي مكان يمكن أيضاً الإقامة في أي مكان، وسيجعل ذلك من الريف وضواحي المدن والمناطق البعيدة أماكن تصلح للإقامة والحياة لكثير من أصحاب الأعمال والمهن، ويمكنهم بذلك القيام بأعمال أخرى مثل: الزراعة وممارسة وتسويق الهوايات، ويمكنهم أيضاً البقاء لفترة أطول مع عائلاتهم وأقاربهم، وفي بلدانهم الأصلية لتنشأ بذلك شبكات جديدة من العلاقات الاجتماعية والحياة الأسرية، وربما يُنشئ ذلك اتجاهات جديدة في التمدّن والتحضّر فتزدهر المدن الصغيرة، وتخف الوطأة على المدن والمراكز الكبرى، وتقل الهجرة إليها، ويقل الضغط على النقل والطرق والمرافق العامة، ويمكن السيطرة على البيئة والتلوّث، والطاقة وإدارة الموارد على نحو جديد.

وبتحول المنزل إلى مكان عمل فإن تصميمه سيتغير تبعاً لدوره ليكون ملائماً للعمل، فيتجه إلى الانكفاء والاتساع ليحقق الخصوصية والهدوء، والقدرة على العمل، وبما أن المجتمعات تنشأ حول الأعمال فإن العمل من المنزل سيُنشئ مجتمعات وثقافات جديدة ومختلفة.

التقديرات المستقبلية تشير إلى تزايد ظاهرة العمل من بعد وفي المنازل، ويتوقع أن تشكل نسبة العاملين عن بعد في السنوات القليلة القادمة حوالي ثلثي القوى العاملة، وهي تقديرات منطقية تشجع عليها فرص العمل من خلال شبكة الإنترنت، والأزمات المرورية، والزحام في وسط المدن، والتكلفة المرهقة للعمل في المؤسسات؛ إذ تستهلك مكافآت العاملين أجور النقل والطعام..

ولكن ألا يعني نشوء هذه الظواهر عودة إلى المجتمعات والحضارات الزراعية وبخاصة إذا أضيف إليها ظواهر أخرى مثل الاقتصادات غير المنظمة أو غير المسجلة والتي تتنامى في الدول والمجتمعات المتقدمة كما هي على الدوام في المجتمعات الزراعية والبدائية؟

ربما يكون أسلوب الحياة الذي ينشئه ويسلكه الجيل الجديد أهم أدواتنا الفاعلة لتخمين المشهد المستقبلي، باعتباره أفكاراً وفلسفات واضحة وملموسة، أو تتبلور على نحو أكثر وضوحاً من المكونات الرئيسة الأخرى للأمم، مثل الموارد والأسواق والأعمال، وفي مقدور كل واحد منا أن يتأمل في أسلوب حياة الأجيال، ممن ولدوا في بداية الألفية الثالثة أو قبلها بقليل، وقد بدأ هذا الجيل يتخرج من الجامعات ويدخل سوق العمل، وبطبيعة الحال، فإنه سيكون بعد ذلك بسنوات قليلة (بحدود 2030) شريكاً في تخطيط وتصميم السياسات والمؤسسات والاتجاهات العامة، ثم سيكون الجيل المؤثر والمهيمن بشكل رئيسي على السياسات والأسواق والثقافة (بحدود 2040)

هكذا يمكن أن نسأل ببساطة ما هي اتجاهات الجيل الجديد في الطعام واللباس والسكن والسلوك الاجتماعي والاستهلاك والعلاقات الشخصية والأسرة والمجتمع والعادات والتقاليد والقيم ومهارات الحياة والعمل. ثم نقدر ونخمن العالم القادم أو المتشكل!

يغلب على الجيل عدم الالتزام بقواعد وتقاليد محددة في الطعام واللباس والنوم والاستيقاظ والعلاقات الاجتماعية والعمل، ليس بمعنى الرفض للثقافة الاجتماعية السائدة، لكنه أيضاً يراجع ويتأمل، كما أنه يطلع على أساليب حياة وثقافات أخرى، بل ويشارك فيها أيضاً. وهنا يمكن الحديث عن اتجاهين في التأسيس للثقافة وأسلوب الحياة، أولهما عدم وجود قواعد محددة ومتوقعة للسلوك، وهي على الأرجح حالة مؤقتة، فالناس يفضلون ألا يفكروا في كل مرة ومناسبة ماذا سيفعلون، والاتجاه الثاني هو العولمة الثقافية، أو اقتراب الأمم والحضارات من بعضها بعضاً والمعرفة الواسعة التي يمتلكها الجيل اليوم بالثقافة وأسلوب الحياة في العالم، لكنها ليست عولمة بمعنى «التشابه» وإنما التنوع والاختلاف والتقبل، بمعنى التفاعل والتعايش بين الثقافات وتجاورها وتعددها في الفضاء الواحد. فقد تراجعت العولمة بمعنى الهيمنة أو التنميط للأمم والمجتمعات، وتحلّ مكانها عولمة اجتماعية تقوم على عدم اليقين، بمعنى أن كل فكرة يمكن أن تكون صواباً أو خطأً، ومن ثم يجب أن تأخذ حقها في التجربة والبقاء.

تعكس أنظمة الطعام واللباس والعمارة والآداب والفنون بوضوح اتجاهات اجتماعية وفلسفية يؤمن ويلتزم بها أصحابها، وفي ظل صعود الفردية وانتفاء القواعد المنظمة والمتوقعة، فإنها أساليب تعكس الفرد وليس المجتمع، هكذا فإن الأسواق والأنظمة الاقتصادية والعملية المتصلة بالطعام واللباس والسكن سوف تتغير وتطور نفسها باتجاه تلبية احتياجات وطلبات متعددة ومتنوعة بلا حدود، ونلاحظ اليوم كيف تتلاشى عادات الأسر في المائدة والطهو، إذ تختلف وتتعدد الرغبات والمواعيد، وتنمو خدمات تقديم الوجبات الجاهزة إلى أي مكان وفي أي وقت، ويزيد الإقبال أيضاً على تحضير وجبات وأطعمة سريعة لا تعكس هوية أو التزاماً اجتماعيا، فالمائدة بتقاليدها في ما يقدم ومواعيدها تتراجع في حياة الأسر، وإذا أعيدت فسوف تعكس على الأرجح تعدد الاتجاهات والأفراد.

وقد بدأ اللباس منذ مطلع القرن العشرين يعكس الفرد، ولم يعد يعبر عن طبقة أو مجتمع أو مكان أو وظيفة أو اعتقاد ديني إلا في حالات ومجالات قليلة، ويتوقع بالطبع أن تزيد الفردية في اللباس واختياره، ومن ثم تتغير الأسواق والمهن المتصلة باللباس لملاءمة كل فرد، فتعود أو تتنامى خدمات أعمال التوصية والتصميم الخاص للملابس لتعكس العلامة أو الإشارة أو الهوية الخاصة بالفرد. وتنشأ اليوم أسواق وأعمال متسعة لتصمم علامات أو رسومات أو تصاميم خاصة أو متاحة فقط عند طلبها والتوصية عليها.

ماذا سيكون مصير المؤسسات التي تراجع الطلب عليها لدى الجيل القادم؟ يمكن بالإجابة عن هذا السؤال أن نقدر كيف ستدار الأعمال والمؤسسات الإعلامية والتعليمية والإرشادية، ففي إقبال الجيل على شبكات التواصل وعزوفه عن المؤسسات التقليدية سوف تتحول شبكات التواصل إلى منصات إعلامية وإرشادية وتعليمية، وتنحسر أو تتغير المؤسسات القائمة اليوم!

ومن خلال الاهتمام بالهواتف المحمولة تتطور برمجيات وقدرات وتطبيقات ليكون الإنسان قادراً على تلبية كل ما يبحث عنه ويريده، لقد تحول الهاتف المحمول إلى

عالم للعمل والقراءة والاطلاع والتواصل والتسلية، ثم تنشئ فرص الأعمال والتواصل من خلال الهاتف سلسلة من الأعمال وأنظمة العمل، وقد يكون العمل من بعد هو الأصل أو الغالب على الأعمال والوظائف، وتنشأ متوالية أخرى معقدة في البناء وتخطيط الأحياء والمدن والبلدات والبيوت، فتقلّ الحاجة إلى المكاتب والمباني، وتزيد الحاجة إلى إعادة تصميم البيوت لتلائم العمل والتعليم والمكوث الطويل فيها، وتقلّ الحاجة للإقامة في المدن أو قريباً من العمل، ويكون في مقدور الإنسان أن يقيم حيث يشاء طالما أنه قادر على العمل والتواصل من أي مكان. وبعبارة أخرى فإن الشبكة تتحول لتكون مدينة الإنسان،.. ولا تتوقف بالطبع سلسلة التحولات والتشكلات.

ليست البدائل في الاقتصاد والطب والإعلام والتعليم والعمل والنضال أمرا جديدا في الحياة البشرية، لكنها تأخذ اليوم مرحلة من الازدهار والنمو، ولم تعد تنشط في الأقبية السرية، بل إنها تصعد لتشكل بديلا حقيقيا، وربما تقترب من النصر والغلبة على المنظومة المؤسسية التقليدية، وإن لم تلغها فإنها تهزها من جذورها، وتعيد تعريفها.

الصحف والمؤسسات الإعلامية ستواجه حقيقة أن الإعلام الشخصي «المدونات» تقدم مصادر للمعلومات والمعرفة والتواصل ربما تتفوق عليها، والتعليم عبر الإنترنت يغير كثيرا من معنى ودور المدارس والجامعات والأساتذة، والسفارات والديبلوماسية تأخذ أدوارا ومفاهيم جديدة في حالة التعولم الاتصالاتي والمعلوماتية السائدة، فالإنترنت والفضائيات تمكّن الاطلاع على الصحف ووسائل الإعلام في أي بلد على النحو الذي يلغي وظائف كثير من الديبلوماسيين، وفي الأنظمة الإلكترونية المتاحة يمكن تنفيذ كثير من الخدمات والأعمال الحكومية التي تلغي أو تغير دور القنصليات، وكذا الحال بالنسبة للعلاقات الثقافية والتجارية، بل كثير من أعمال التجسس فإنها لم تعد تحتاج إلى سفارات وغطاء ديبلوماسي، وفي العولمة الجارية تلغى أو تغير أدوار ووظائف الجمارك والبنوك المركزية والرقابة المالية والإعلامية وتنظيم ومراقبة تدفق الأموال وتحويلها، والمهن وأنظمة العمل والمؤسسات بعامة تواجه تحديات وإغراءات وفرص أعمال جديدة بلا أنظمة ولا أمكنة، ومن ثم فإن قوانين العمل والعلاقة بين العاملين وبين أرباب العمل

والمؤسسات تواجه أسئلة جديدة عن معناها وجدواها.

والحال أن الحديث عن بدائل تلوح في الأفق في الإعلام والتعليم والعمل والموارد وكل شيء تقريبا أصبح شيئا من الماضي أو يكاد يكون كذلك، ولكنه واقع جديد يتشكل، ويفرض نفسه، ويعمل في حياتنا القائمة كلها تغييرا وإلغاء على نحو جذري، ففي الإعلام لم تعد الصحف والمؤسسات الإعلامية (ورقية أو فضائية أو إلكترونية) تحتكر الخدمات الإعلامية والتثقيفية والإعلانية، ولكن ثمة مواقع ومدونات شخصية توفر أو تكاد توفر كل ما تقدمه الصحف والإذاعات، ومعظم هذه المواقع إن لم تكن جميعها لا تقوم على مؤسسات ومكاتب وعاملين، ولكنها شبكات من المتطوعين والأفراد الذين يعملون في منازلهم أو في المقاهي.

والتحدي الذي تنشئة البدائل في الإعلام والنشر الورقي على سبيل المثال لن يكون فقط في التحول إلى الإنترنت ووسائل الإعلام والنشر الإلكترونية بدلا من الورقية، ولكن في فلسفة وأهداف ومحتوى وتنظيم مؤسسات الإعلام والنشر؟ لست سعيدا بهذه التحولات، وينتابني قلق كبير، ولكن كل الصحافيين والأساتذة والأطباء يجب أن يشعروا اليوم بقلق كبير على مستقبلهم وأعمالهم.

وإذا انتقلنا بالفكر والنظر إلى مجال التعليم والصحة فإنهما أيضا يتعرضان لثورة تزيد على ثورة الإعلام، الإنترنت والوسائط المعلوماتية توفر للإنسان اليوم قدرا كبيرا من المعرفة والتعليم والتدريب تجعله قادرا على الاستغناء عن المدارس والجامعات والأساتذة والكتب والمناهج الدراسية، ولنفكر في متوالية هذه الحالة على قطاع واسع من الميزانيات والموارد والأعمال والمهن والمؤسسات الحكومية والخاصة، وفي الطب عندما يكون الإنسان قادرا على تعليم نفسه كثيرا من المهارات والخبرات التي يحتكرها اليوم الأطباء، وعندما تقدم الأجهزة الجديدة والمرتبطة بمراكز طبية هي نفسها آلية أيضا كثيرا من الخدمات والاستشارات الطبية والعلاجية.

هل سيبقى العمل وسيلة للرزق والموارد؟ أم أن الإنسان سيعمل لنفسه وبنفسه، ويوفر احتياجاته الأساسية؟ باختصار فإن الإنسان متجه ليكون قادرا على تعليم نفسه بنفسه وكذلك مداواتها، وأن يحصل بنفسه أيضا على المعلومات والأخبار والتواصل مع العالم كله وعلى قدر من الكفاءة والمساواة التي تمنحها المؤسسات المعقدة والمطورة، وكأنه يحقق حلم فريدرك نيتشة عن «الإنسان الكامل» أو السوبر أو المتفوق، أليس انتخاب أوباما رئيسا للولايات المتحدة الأميركية يعطي دليلا على ترقي الإنسان إلى مرتبة عظيمة لا تقل عما كان يتمتع به أو يقدر عليه هرقل وأخيل، هل كان ممكنا تصور انتخاب أوباما قبل عقود قليل أو حتى سنوات من الزمن؟ أليس انتخابه تعبيرا عن مرحلة «المعرفة» وما يتصل بها؟

أتاحت المطبعة للسلطات السياسية والنخب أن تضع للمجتمعات والأفراد الصورة التي تتبعها، كان في مقدورها باحتكارها للمطابع والصحف ومحطات الإذاعة والتلفزة والمدارس والجامعات والمعابد ان تنشئ أو تتخيل الهوية والأفكار والثقافة والدين والخطاب والمعنى ثم تلحق بها المدن والأسواق والتلاميذ في المدارس وقراء الصحف ومشاهدي التلفاز ومستهلكي السلع، والمؤمنين المتدينين والجيوش والموظفين كما العمال والفلاحين والموظفين. لكن النخب اليوم تتداعى بفعل توهمها أن بمقدورها الاستمرار في اللعبة، لا تريد أن تلاحظ أنها نجحت بذلك بفضل المطبعة وأن الانترنت تحول قلاعها وهياكلها إلى تلال من الرماد، بل إنها تثير الضحك والسخرية وهي تواصل إدارتها للمناهج التعليمية والمؤسسات الإعلامية والشؤون الدينية، وتهدر الموارد والضرائب التي تجمعها من أقوات المواطنين في الفشل والخواء. هل تعتقد إدارات المحطات الإذاعية والتلفزيونية في عالم العرب وهي تنفق البلايين وتوظف عشرات الآلاف أن أحدا يستمع إليها أو يصدقها؟ وهل يعتقد وزراء الأوقاف الذي يوزعون خطبة الجمعة على المساجد ويلزمون الوعاظ بقراءتها أنهم بذلك قادرون على التأثير في المصلين وتوجيههم نحو أهداف السلطة وأحلامها أو ما يقولون إنه الحق والصواب؟

الذات تتبع صورتها

قال بيكاسو معلقا على لوحته التي رسم فيها الكاتبة الأمريكية جيرترود شتاين إنه يعلم أنها لا تشبهها، لكن مع مرور الوقت سوف تشبه جيروترد اللوحة، وعندما نحت مايكل انجلو تمثالين يفترض أنهما لأميرين من أسرة ميديتشي قيل له أن التمثال لا يشبه الأميرين فقال بعد سنوات طويلة لن يعرف أحد الفارق. صحيح بالطبع أن الذات تظل تتبع صورتها في كل العصور والمراحل، لكن هذه الصورة تتحول إلى صناعة ذاتية، فلكل فرد في عصر الشبكية صورته التي ينشئها ثم يتبعها ولم يعد لسلطة او جهة القدرة على احتكار هذه الصورة أو فرضها، فهذا الطفل الذي يشاركه أصدقاء آخرون في جميع أنحاء العالم في الألعاب والصداقة، ويتبادل معهم الحوار والأفكار يحدد هويته التي يتبعها بعيدا عن المدارس والكتب المدرسية والأسرة والمسجد أو الكنيسة، وهو بلوحه الالكتروني الذي يحمله يشارك مستقلا في العالم ويتلقى منه بلا وساطة أو وصاية أو قدرة على التدخل في شأنه.

وعندما ترفض النخب السياسية والاقتصادية استيعاب التحولات الكبرى التي تغير الاتجاهات والافكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو تحاول تحديها أو تجاهلها، وكأنها ليست موجودة، أو تظن أن في مقدروها احتكار التأثير فيها، فإنها تضيف إلى الفشل أزمات سياسية واجتماعية، وتهدر الوقت والموارد، فكل فرد اليوم يرى نفسه على نحو مستقل عما تراه النخب ويسلك أيضا باتجاه وعيه هذا بعيدا عما تريده السلطات والنخب، وفي عدم اكتشاف ذلك فإن النخبة تنشئ بوعي أو بدون وعي حالة من الانقسام الاجتماعي والكراهية.

يبدأ الاستيعاب بالاعتراف والإدراك الكافي والملائم للتحولات وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها في المؤسسات والمجتمعات والعلاقات الناشئة أو المتوقعة بين السلطة والأسواق والمجتمعات، ثم الدخول وفي سرعة ونية حسنة في عمليات استماع وملاحظات حرة ومبدعة واسعة للمسار المتوقع للمؤسسات والأفكار والموارد والقيم المنظمة للسياسة والاقتصاد والثقافة.

لا أحد يملك في هذه التحولات التي تقترب من كونها فوضى شاملة أن يعتقد أنه يقدم تصورا وفهما صحيحا، ففي انقطاعها عن الماضي ليس ثمة معطيات كافية للتقدير والاستشراف، لكننا نملك أن نفكر ونتخيل ونقترح، ونقتبس منتجات الانشغالات الواسعة في العالم في فهم واستيعاب العصر الجديد (عصر الشبكة أو المعرفة) فما يجري من فوضى وارتباك في بلادنا ليس مختلفا عما يجري في العالم حولنا. لكن الفرق يكمن في أن العالم مشغول بجدية وعمق.

لقد خسرت النخبة الموارد الناشئة عن احتكار المعرفة، صارت مشاعاً، وبذلك فإنها تفقد قدرتها على احتكار تنظيم التعليم والإعلام والثقافة والدين، وتتجه الطاقة أيضا إلى ان تكون موردا فرديا ينتجها كل فرد بنفسه ولنفسه، وتتجه الاتصالات التي تتحول إلى احتواء الأعمال والمعرفة والعلاقات وادارة الاموال والمؤسسات والخدمات الحكومية والخاصة لتكون مرفقا مشاعيا مثل الطرق والجسور، ويجب أن تعيد الدول والمجتمعات والأسواق إدارة علاقاتها وشؤونها على أساس هذه الحقيقة الجديدة، وكلما تأخرنا في ذلك نطيل عمر الفشل والأزمات والصراعات.

تقوم فكرة الذكاء الاصطناعي على تحويل الوعي بالذات الإنسانية وفهمها إلى تكنولوجيا، لكن ذلك ينشئ متوالية من التفاعلات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية، فالآلة الذكية (الحاسوب والروبوت والطابعة الثلاثية الأبعاد..) بما هي محاكاة للإنسان في التفكير والتحليل، وربما لاحقاً الإدراك والتداعيات، تغير وعي الإنسان لذاته، ومن ثم وبطبيعة الحال، فإن الآلة نفسها سوف تتغير أو تنشأ أجيال جديدة منها تحاكي هذه التغيرات. وهكذا فإن الإنسان يغير في نفسه وفي وعيه وإدراكه كلّما تقدم في الذكاء الاصطناعي، على نحو لا نعود معه قادرين على التميز (ربما) هل الآلة تغير في وعي الإنسان وإدراكه للمعنى والجدوى، أم أن الإنسان يستنسخ نفسه على نحو متطور ومتغير في آلات ذكية واعية؟ لكن من المؤكد أن الإنسان في مغامرته هذه يغيّر في ذاته على نحو سريع وعميق، والحال أن الإنسان يتطور ويتغير كثيراً، لكنه في هذه المرة قد يمضي بوعيه وقيمه إلى مرحلة جديدة مختلفة، إلى درجة أن المرحلة الحاضرة سوف تكون «الإنسان

السابق»، ورغم ما في ذلك من صدمة عميقة لا نكاد نحتملها، فإنه يجب أن نتذكر أن الإنسان تغيّر كثيراً في وعيه وتقييمه للأفكار والمسائل، وعلى سبيل المثال فقد كان الرق متقبلاً لدى الفلاسفة والعلماء على مدى القرون، ولم يراجع الإنسان نفسه ويغيّر من موقفه من الرق حتى القرن الثامن عشر. وينبغي أن نذكّر أنفسنا أن إلغاء الرق تحول إلى فكرة إنسانية راسخة وعميقة بفضل المكائن والآلات الزراعية! وكذا قيم السلام وحقوق الإنسان والمساواة والتنوع والبيئة.. فإنها لم تكن بهذا الحضور والتأثير قبل مئة سنة، وكان تمجيد الحرب وقتل الأعداء فضيلة وبطولة، وصار الإنسان اليوم يتبرأ منها! ويمكن أن نتذكر في قيم الحياة اليومية والتنشئة والعمل كيف تحولت عادات وممارسات مثل ضرب الأطفال إلى جريمة بعدما كانت سائدة ومتقبلة. إننا نلاحظ اليوم كيف تكرست هذه القيم، لكننا لا نلاحظ إلا قليلاً علاقتها بالتطور التكنولوجي وما تبعه من تحولات اجتماعية وسياسية وثقافية.

تقوم برامج الذكاء الاصطناعي على مجموعة من الخصائص والسمات، مثل التمثيل الرمزي، والتعبير عن التصورات العليا والمعقّدة برموز تجعل محاكاة اتخاذ القرار والتفكير ممكنة حاسوبياً، ما يجعل الحاسوب قادراً على عمليات أكثر تعقيداً، مثل التشخيص الطبي. وقدرة البرنامج على الاختيار والترجيح (الاجتهاد) بين القرارات والبدائل، وهكذا يستطيع الحاسوب بما يمتلكه من سرعة هائلة أن يجرّب عدداً كبيراً جداً من الاحتمالات والطرق ويغير ويبدل في عمليات المعالجة والتحليل، ليتوصل إلى نتيجة نهائية، ويمكن بذلك الدخول في مراحل وعمليات جديدة غير خاضعة لمناهج وقواعد منضبطة، وهكذا يصعد علم الإحصاء والاحتمالات. لكن أيضاً أمكن للإنسان أن ينشئ آلة أكثر قدرة منه على حل المسائل العلمية المعقدة، وقد كان الإنسان يظن أنه يتميز بعقله وتفكيره، بعدما نجا من صدمة صناعة آلات وأجهزة تتفوق عليه في قدراته وإمكانياته الجسدية، لكنه اليوم يواجه صدمة عميقة، تجعله يرتد إلى غرائز البقاء والخوف أكثر من مواهب البحث والتأمل، وهذا ما دفع الساسة البريطانيين إلى تدمير «آلة تورينغ» رغم أنها وجهت المعركة لصالحهم وساعدتهم بشكل حاسم على الانتصار في

الحرب العالمية الثانية، لكنهم لم يقدروا على استيعاب وجود آلة تفكر. إنها الصدمة نفسها التي واجه بها قادة المجتمعات والدول المطبعة وآلات النسيج..

ويمكن لبرامج الذكاء الاصطناعي التوصل إلى حلول للمسائل حتى في حالة عدم توفر جميع البيانات اللازمة لاتخاذ القرار، وهي بالطبع عمليات معرضة للخطأ وليست قائمة على اليقين كما يحدث مع الإنسان في العمل والحياة اليومية، لكنها أكثر كفاءة من الإنسان وتحسِّن كفاءتها باستمرار لتقترب من الصواب أو تتطابق معه. وهكذا لم يعد اليقين أساساً لفهم المسائل والحياة والعمل والعلم والفلسفة والاعتقاد، فالإنسان ينشئ من اللايقين منظومةً من التقدم التكنولوجي والفكري والفلسفي والمعرفة والحكمة. ويمكن أيضاً لبرامج الذكاء الاصطناعي التعامل مع بيانات متناقضة مع بعضها، وهو ما يفعله الإنسان بالطبع، لكن البرامج الحاسوبية التقليدية تجعل من إمكانية بناء خطوة أكثر تطوراً وتعقيداً أمراً ممكناً، حيث يمكن بسرعة معالجة وتجريب وبناء مصفوفات عملاقة للمعلومات والبيانات. كما يمكن للحاسوب أو البرنامج أن يعلم نفسه ويطور ويغير قدراته، ويغذي برنامجه بكل المعلومات والمدخلات التي يمكن الحصول عليها وجمعها، وهكذا يكون قادراً على الإحاطة والتغيير والاستيعاب، كما يحدث على سبيل المثال في متابعة حالة الطقس وحركة المرور والملاحة الجوية والبحرية.. وهنا تصعد علوم النفس والمنطق، لأن محاكاة الآلة للإنسان في هذه المرحلة هي الأداء المعرفي من دون إحاطة تامة بها.

هل نحتاج اليوم إلى معنى جديد بسبب امتداد التكنولوجيا إلى عمل الإنسان الذي تميز به وشكل معنى وجوده ورؤيته لنفسه على مدى قرون من الزمان؟

يؤسس عالم النفس النمساوي فيكتور فرانكل (1) للعلاج بإدراك وتمثل معنى الحياة، وفي ذلك كما يقول يكون الإنسان قادرا على مواجهة التحديات والتكيف مع متطلبات الحياة، لكن المعنى الذي يقترحه فرانكل علاجا للإنسان ليس أفكارا عامة، وإنما اتجاهات محددة تخص الفرد على نحو متميز، فكل شخص كائن إنساني مختلف ومتفرد ومتميز. ولا

يمكن مقارنة إنسان بآخر، وليس هناك موقف يعيد نفسه بالضبط كما كان. بل إن كل موقف يستدعي إجابة مختلفة.

فنجد في بعض الأحيان أن الموقف الذي يجد الإنسان نفسه فيه قد يستلزم منه أن يسعى إلى تشكيل قدره أو مصيره بأفعاله، وفي أوقات أخرى قد يكون أكثر نفعا بالنسبة له أن يفيد من فرصة التأمل وأن يحقق وجوده وقوته بهذه الطريقة. وقد تستلزم الحياة ببساطة من الإنسان في بعض الأحيان أن يتقبل قدره ويصدع له، إن كل موقف يتميز بتفرده، ومع ذلك توجد دائما إجابة صحيحة واحدة فقط للمشكلة التي يفرضها الموقف الراهن.

هذا التفرد الذي يميز كل فرد عن غيره والذي يعطي الفرد معنى لوجوده؛ ينطوي على عمل إبداعي، بقدر ما ينطوي على الحب الإنساني، وحينما يتحقق الشخص من استحالة أن يحلّ أحد في مكانه فإن هذا يسمح بظهور المسؤولية بكل ضخامتها وأبعادها مما يحمله الشخص لأجل وجوده واستمراره وبكل ما يحمله من عظمة، إن الإنسان الذي يصبح واعيا بالمسؤولية التي يحملها إزاء إنسان آخر ينتظره بشوق وحنان أو إزاء عمل لم يكتمل سوف لا يكون قادرا أبدا على التفريط في حياته. فهو يعرف سبب وجوده ويشعر بالغاية من وجوده. ومن ثم يكون قادرا على تحمله بأي شكل من الأشكال.

يركز المعنى على المستقبل، وأن يبحث الإنسان عن القوة الدافعية الأولية أو إرادة المعنى، وفي هذا البحث ينشئ الإنسان قوته وإرادته وخصوصيته، إن إرادة المعنى لدى معظم الناس هي حقيقية وليست مجرد اعتقاد. وفي ذلك يفسر فرانكل التعصب بأنه رغبة مرضية لدى المتعصب للتقليل من طموحات وإنجازات الآخرين.

يلتبس المعنى أحيانا بالرغبات، وفي هذه الحالة يفقد المعنى طبيعته الباعثة على التحدي والعمل، ولا يعود ذلك يدفع الإنسان إلى أن يحشد طاقاته وينطلق إلى التقدم. وفي ذلك يبحث الإنسان عن وجوده بإدراك الوجود ذاته، وأسلوب الوجود المميز للإنسان، ومعنى الوجود، والسعي للتوصل إلى معنى محسوس ملموس في الوجود الشخصي، اي

إرادة المعنى. وهنا قد ينشأ العصاب المعنوي من الصراعات المعنوية الأخلاقية، أو من المشكلات "الروحية" وليس كل صراع بالضرورة عصابيا، فمقدار من الصراع سوي وصحي، وليست كل معاناة ظاهرة مرضية، وقد تكون المعاناة إنجازا إنسانيا طيبا، خاصة إذا كانت تنشأ من الإحباط الوجودي. ذلك أن التوترات الداخلية الناشئة عن البحث الإنساني عن المعنى ضرورية ومطلوبة، فلا يمكن أن يساعد الإنسان بفاعلية على البقاء حتى في أسوأ الظروف مثل معرفته بأن هناك معنى في حياته. هكذا فإن التوتر الناشئ عن الفجوة بين واقع الفرد وما ينبغي أن يصير عليه كامن في الوجود الإنساني ولا غنى عنه بالنسبة للصحة النفسية. يقول نيتشه "إن من عنده سبب لأن يعيش من أجله فإنه غالبا يستطيع أن يتحمل في سبيلة بأي شكل من الأشكال"

ويقترح فرانكل ألا نبحث عن معنى مجرد للحياة، فلكل فرد رسالته الخاصة في الحياة التي تفرض عليه مهاما محددة عليه أن يقوم بتحقيقها، وفي ذلك لا يمكن أن يحل شخص محل شخص آخر، فيجري كل إنسان سؤاله ويستطيع أن يستجيب إلى الحياة بالإفصاح عن مسؤوليته والتعبير عنها، وهكذا فإن العلاج بالمعنى يرى في الالتزام بالمسؤولية الجوهر الحقيقي للوجود الإنساني.

إن التقدم والازدهار اليوم يقوم على وعي جمعي وشامل بمتطلبات تكنولوجيا المعنى والمعرفة، وملاحظة الفرص والتحديات والتقاطها في اللحظة المناسبة قبل فوات الأوان.

II3 - صعود الروبوت .. والفرد أيضاً

تعكس قدرة الناس جميعا على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم التعليمية والاجتماعية على استخدام الحواسيب والموبايلات الذكية والمتقدمة «البداهة» في تصميم هذه الأجهزة والبرامج ليكون في مقدور الإنسان العادي استخدامها دون حاجة إلى متخصصين أو إلى خبرات تقنية وعلمية معقدة، .. عبقرية «البداهة» القائمة على تطوير الأجهزة والبرامج وتبسيط عملها في الوقت نفسه لتكون أكثر ذكاء وأقل تعقيدا تجيء محصلة لمعرفة الإنسان بنفسه ثم تحويل هذه المعرفة إلى تقانة مطبقة؛ ما اقتضى بالضرورة تداخلات في العلوم والتخصصات، ثم نشأت لدينا إضافة الى تلك الأجهزة المدهشة مكتبة علمية تقدم العلوم المعقدة في لغة وأوعية يستوعبها المثقف العام البعيد عن مجالات هذه التخصصات، وبرغم أنها مكتبة وجهت ابتداء للعلماء والمتخصصين ليكون في مقدورهم الاطلاع الكافي على العلوم والتخصصات الأخرى، فقد أنشأت بطبيعة الحال ثقافة علمية هائلة ومتقدمة في محتواها ولكنها في هيئة تبدو مبسطة ومتاحة تمكن جميع الناس تقريبا من استيعابها بكفاءة.

هذه «البداهة» صارت تغير في خريطة العلوم والتخصصات وفي تقديمها وانتشارها لتتحول إلى ثقافة عامة متداولة بمقدار او قريبا من تداول الحواسيب والموبايلات... ولكن الأكثر أهمية وخطورة فيما يحدث (سوف يحدث) عندما تقدم المنظومات المعرفية والدينية والثقافية والعلمية في تطبيقات «بدهية» تمكن المستخدم من استيعابها وتطبيقها بنفس القدرة على استخدام الموبايلات والألواح الالكترونية؟ ماذا يحدث للعالم عندما يقدم الدين بـ «بداهة» علمية وتقنية تجعل فهمه واستخدامه وتطبيقه متاحا لكل أتباعه والباحثين في شأنه؟

تقنية «المعنى» تنشئ المعنى بطبيعة الحال، ولن يكون هذا المعنى بالضرورة هو المعنى الذي كان قائما قبل استخدام التقنية، ومن هنا فسوف تكون المنظومة الفلسفية والدينية مفتوحة لسؤال المعنى والجدوى والبقاء والبحث؛ الفلسفة والمعاني وحقائق

الأشـياء، وكـذا الديـن ورجـال الديـن ومؤسسـاته إلى محتـواه وتطبيقـه، ومـن ثم علاقـة الأفـراد والسـلطة والجماعات والمجتمعات بالأفكار والقيم المنظمة للحياة والأعمال والعلاقات، والمنشـئة للمعـنى، .. ويبـدو بديهيـا أن الشـأن الديـني يتحـول أو يعـود شـأنا فـرديا خالصا لا علاقـة بـه للسـلطة والمجتمعـات والجماعـات، ذلك أنهـا وببسـاطة علاقـة تاريخيـة وليسـت ضروريـة ولا بنيويـة نشـأت مـن الحاجـة إلى فهـم الديـن، فقـد كان هـؤلاء الكهنـة والمفتـون والعلماء والأئمـة والدعـاة والواعظـون والخلفـاء والحـكام والقـادة الاجتماعيـون والسياسـيون يكتسـبون مواقعهـم وأهميتهـم ومـواردهم وسـلطاتهم مـن حاجـة الفـرد إلى الديـن وعجـزه عـن تحقيـق حاجتـه هـذه، ... المعرفـة وحاجـة الفـرد إليهـا جـاءت بـكل هـذه المتواليـة العملاقـة الصلبـة المتماسـكة، لم تكـن سـوى مـا يشـبه تشـكل الصخـور القويـة الراسـخة مـن الغبـار!

هـذا الاسـتغناء الفـردي عـن المؤسسـات ليـس مقتـصرا عـلى الديـن، فتقنيـات المعنـى والمحتـوى تغـير في الحكومـات والمـدارس والجامعـات وفي الحاجـة إلى مهـن وأعـمال كثـيرة في الادارة والتعليـم والرعايـة الصحيـة والصيانـة، .. فالإنسـان القـادر عـلى ان يعمـل لنفسـه وبنفسـه أو المتجـه إلى ذلك يعيـد تشـكيل المعابـد والـوزارات والمؤسسـات والوظائـف الدينيـة والاجتماعيـة، .. ولكنـه وبالتأكيـد في فرديتـه هـذه سـوف ينتـج معنـى وفهـما وتطبيقـا جديـدا للديـن مسـتمدا مـن معرفتـه وحاجاتـه الذاتيـة ومـا يتوقعـه.

وغالبـا فـإن المصممـين والمعديـن للبرمجيـات الدينيـة سـوف يكـون معظمهـم مـن غـير رجـال الديـن، وقـد لا ينتمـون إلى الديـن الذي يعـدون برامجـه وتطبيقاتـه الحاسـوبية والشـبكية، وفي ذلك فـإن حريتهـم النقديـة سـتجعل «المُسْـتَخْدِم» يعيـد بداهـة محاولة تمييـز المقـدس وغـير المقـدس والإنسـاني والديـني وينشـئ أيضـا فقهـا وتأويـلا جديـدا ومختلفـا للمقـدس مسـتمدا مـن معرفتـه الجديـدة والمختلفـة، ولم يعـد صعبـا تقديـر هـذا الفهـم للديـن في نسـخته الناشـئة عـن الحوسـبة والأنسـنة.

تبـدو «الروبتـة»، بمـا هي مشـاركة الروبـوت في الحيـاة، والعمـل في تحولاتهـا وتأثيراتهـا الاجتماعيـة، صعوداً للفرد، عـلى الـرغم مـن صحـة مـا يقـال مـن منظـور آخـر، إنهـا تهديـد

للفرد في العمل والفرص. ولكن ما من شك في أن الفرد يصعد اليوم مستقلاً عن الدولة والمجتمع والشركات، بل متحدياً لها، أو ببساطة أجمل وأوضح، «الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه، ويعلم نفسه بنفسه، ويداوي نفسه بنفسه». وقد تبدو طرافة مؤلمة أن الإرهاب نفسه يتطور إلى حالة فردية، ولم يعد فقط جماعات منظمة، وهي الظاهرة التي تسمى اليوم في دوائر الإعلام والدراسات «الذئب المنفرد»، وقد تكون مثالاً على صعود الفرد والفردية، والحال أن الإرهاب كان دائماً أكثر التقاطاً وإدراكاً لفرص التقنية وتحولاتها، فالجماعات الإرهابية من أكثر، إن لم تكن أكثر، القطاعات توظيفاً للحوسبة والإنترنت والتقنيات الحديثة الفائقة.

يكاد الروبوت، اليوم، يحل مكان مهن وأشخاص كثيرين، إن لم يكن يشارك فيها بنسبة كبيرة غالبة، ويمثل تهديداً للأطباء والمحامين والمعلمين والصحفيين والمصممين والمبرمجين والطيارين والباحثين والمترجمين والممثلين والمخرجين، إضافة إلى الأعمال الأقل مهارة في الأمن والحراسة والمراقبة والتسلية والمجالسة والمساعدة في العمل المنزلي. ويمكن أن نمضي في التخيل الواقعي لمصير وتحولات الجيوش والأجهزة الأمنية الاستخبارية والحروب والصراعات والسينما والنقل وقيادة المركبات والطائرات والقطارات، ما يجعل أفلاماً مثل ماتريكس وروبوت 1 قصة واقعية ممكنة التطبيق.

ولكن الإنسان ينشئ بذلك اليوم موارد وأعمالاً وفرصاً جديدة، ويحسن حياته، ثم يستقل بنفسه، ليجعل من بيته وذاته مجالاً للعمل والتواصل والتأثير والتعلم والمشاركة، وكما كانت التقنية غالباً تعمل لصالح الإنسان، فإن «الروبتة» وبطبيعة الحال «الفردية» ليست بالضرورة أمراً سيئاً، بل تبدو أمراً مفضلاً وملائماً أكثر للطبيعة الإنسانية ونزعة التفرد والخصوصية. كانت الفردية تبدو ضريبة مؤلمة لعصر الصناعة، لكنها تبدو اليوم مطلباً وفضيلة لعصر المعرفة.

لم يعد هذا الحديث توقعاً مستقبلياً، لكنه تطبيقات واقعية تحل في الحياة والعمل، وبعضها أصبح من الماضي الذي تكيفنا معه، ولنتذكّر ما صرنا نفعله ذاتياً بالتعاون

مع الحواسيب، من دون تدخل من الموظفين والمؤسسات. الحجز والسفر وإجراءات المطار والمعاملات الحكومية والمصرفية والبيع والشراء والتسويق وخدمة العملاء، ورعاية الأسرة وكبار السن والأطفال وتعليمهم، والاستعلام والبحث والاسترجاع والتخزين والتنظيم، ومتابعة الحالة الصحية ومراقبتها الأطفال وجميع الناس، بل وملاحظة الإعياء ونسبة السكر والحرارة والكحول في أجسامنا، وربما التدخل لمنع أحد من العمل، أو السواقة تحت تأثيره، وحتى الاتصال بالإسعاف والمستشفيات والبوليس، وتزيد إمكانية كشف الجرائم ومعاقبة المخطئين وتصحيح الأخطاء والكشف عن الكذب والتزوير. والنزاهة والشفافية والكفاءة المطلقة التي ترقى بالإنسان، ثم إطالة العمر والمعالجة الذاتية للأمراض والتلف في الأعضاء .. وصولاً إلى الخلود.!

ويمكن على هذا الأساس النظر في التحدي القائم، اليوم، في صعود الإرهاب الفردي، والذي ينشئ مخاطر وأفكاراً وربما قوانين وأنظمة جديدة، فقد كان الصراع تاريخياً بين الدول، وكان ينظمه القانون الدولي والمصالح والعلاقات الدولية وموازين القوة والصراع بين الدول، لكنه تحول إلى صراع مع جماعاتٍ لا تنطبق عليها قوانين الدول ومؤسساتها وجيوشها. اختفت الحروب بين الدول، ولكن الصراع، وخصوصاً في الشرق الأوسط، زاد حدة وخطورة. وها نحن ندخل، اليوم، في صراع جديد مع الأفراد، بين الدولة والأفراد. كأن الفرد يتحول إلى كيان مستقل يشبه الدولة أو الجماعة، ولم يعد ثمة مجال سوى بناء تفاهمات وتوازنات جديدة بين الدولة والأفراد، وبين المجتمع والأفراد، وبين الشركات والأفراد، وبين الأفراد بعضهم بعضا.

لست متحمساً للنظر في النصوص الدينية وتفسيرها، وإعادة تفسيرها وفق التطور العلمي والحضاري والاجتماعي، لكن مصطلح «العالمين» في القرآن، بمعنى البشر، يبدو ملفتاً ومغرياً، بالنظر إليه في عصر الحوسبة والروبتة، فالبشر بما هم العالمين، أي جمع عالم، وكأن الفرد عالم قائم بذاته، كان يبدو ذلك غير مفهوم، أو مفهوماً أنه الإنسان الفرد في حدود ما أمكن القارئ أن تزوده المعرفة والتقنية المتاحة، لكن الفرد يبدو اليوم بالفعل عالماً، وربما يكون في مقدروه أن يضع قانونه وسيادته، ويحدد علاقاته مع السلطة

والعوالم الأخرى، كما تتحدد العلاقات بين الدول، وقد تنشئ السلطات مع الفرد بما هو كذلك اتفاقيات ومعاهدات، ويتلاقى الأفراد مع بعضهم، أو مع الدول والهيئات والمنظمات، بما هو كل واحد منهم سلطة مستقلة بمواردها وقوانينها وسيادتها، ويتعاملون مع بعضهم، كما الدول والهيئات. ولكن، وعلى نحو عملي واضح، فإن المواطنة تمضي نحو تعريف جديد، يغير جوهرياً في دور السلطة وعلاقتها بمواطنيها، ويمنح للجغرافيا معنى جديداً، وإن شاء أحد أن يردّ على هذه المقولة بحالة البشر الذين تقتلهم المتفجرات والطائرات والصواريخ القادمة من حيث لا يعلمون، أو الذين يرزحون تحت الاحتلال، فإنها مقولة، على صحتها ووجعها، يمكن الردّ عليها بتجاور التقدم التقني والمعرفي القائم مع البداءة التي لم تغادر بعد مرحلة الإنسان الأول.

ربما كانت المجتمعات والأنظمة السياسية والاجتماعية والثقافية المتشكلة أو التي سوف تتشكل حول اقتصاد المعرفة بحاجة أكثر من أية فترة ماضية إلى فئة من الناس يمكنهم أن يلاحظوا الفوضى والعيوب في ما هو سائد، أو أولئك الذين وصفهم كولن ويلسون (2) بـ «اللامنتمي» وهو ذلك الشخص الذي يدرك ما تنهض عليه الحياة الإنسانية من أساس واهٍ، وهو الذي يشعر بان الاضطراب والفوضوية أكثر عمقاً وتجذراً من النظام الذي يؤمن بهِ قومه، انه ليس مجنوناً، هو فقط أكثر حساسية من الأشخاص المتفائلين صحيحي العقول. واللامنتمي هذا كان ضرورة لتشكيل حالة القلق والشعور بالخطل في الحضارة والمجتمعات الصناعية، كان بمثابة النذير الذي يدلنا على العيب والنقص في حياتنا، وكان في قلقه مصدرا للإبداع. لكنه اليوم يكاد يكون خبيرا أساسيا يقدم المهارات الضرورية في حالة الفوضى والأسئلة والتوقعات التي تتواصل وتتوالى حول الأعمال والموارد والقوة والنفوذ. فهل سنرى على سبيل المثال بحوثا دينية فقهية حول أداء الحج والعمرة من خلال شبكة الإنترنت؟

شبكة الإنترنت تتحول إلى بيئة «حاسوبية» عالمية يمكن أن تكون مستودعا لكل شخص يحتوي جميع ملفاته وأعماله، وبذلك فإنه من أي مكان أن يدخل إلى ملفاته ويواصل عمله كما لو أنه في مكتبه أو أمام كمبيوتره المحمول، وسيكون هذا مفيدا ومهما

بشكل أساسي لطلاب المدارس والجامعات، بالإضافة بالطبع لرجال الأعمال والمندوبين والصحفيين والأشخاص الذين يتطلب عملهم الانتقال، وتتحول الإنترنت إلى بث عام مثل بث الاتصالات يمكن الحصول عليها في أي مكان تقريبا.

وهذا يقتضي أنسنة الحواسيب، الفكرة التي شغل بها ما يكل ديرتوزوس في كتابه الجميل «ثورة لم تنته» فيتحدث مدير مختبر العلوم في جامعة ماساشاسوتس عن تبسيط برامج ولغات الكمبيوتر ليكون استخدامها سهلا ومبسطا وقائما على طريقة الإنسان في العمل والتفكير، فيتفاعل الكمبيوتر مع نظر المستخدم وعينه، ويكون الكمبيوتر قادرا على القيام بأعمال كثيرة مثل التلفزيون والهاتف والخدمات الطبية.

وفي المجال الطبي تجري المعلوماتية تحولات تغير جذريا أساليب عمل المستشفيات والأطباء، فالصور الطبية الممكن نقلها إلى أي مكان في العالم من خلال شبكة الإنترنت تتيح للأطباء والمستشفيات العمل والمعالجة من أي مكان في العالم لأي شخص في العالم.

وما زالت الحواسيب تتطور وتتضاعف قدراتها مغيرة كل وسائل الحياة والعمل، ماذا يحدث حين تحوسب الأجهزة، وتصغر إلى درجة ميكروسكوبية مع قدرات هائلة تفوق الأجهزة الكبرى، وحين تندمج في عملها مع شبكة الاتصالات والإنترنت، أو تتواصل مع الإنسان نفسه؟

يمكن لجهاز كمبيوتر متطور أن يكون على هيئة زر قميص أو قطعة صغيرة مثبتة على ربطة العنق أو يكون جزءا من بنية الملابس، وتكون هذه الكمبيوترات بالغة الرخص بحيث يمكن شراؤها من البقالات ورميها في النفايات عندما تنتهي الطاقة المخزنة أو يمكن أن تستمد الطاقة من حركة الجسم الذاتية، ويمكن تزويد النظارات بجهاز كمبيوتر متفوق ومرتبط بالإنترنت، ومع تطور البرامج مثل غوغل إيرث، يمكن بسهولة مراقبة العالم أو أي مكان في العالم بتلقائية ومن أي مكان ويكون ذلك متاحا لأي شخص بنفس الكفاءة التي تتمتع بها اليوم الأقمار الصناعية والأجهزة الهائلة المرتبطة بها والتي لا يقدر على امتلاكها وتشغليها سوى الحكومات والدول الغنية، ويمكن أن تتحول «الفلاش

ميموري» الشائعة الاستخدام اليوم إلى شرائح صغيرة جدا وتستطيع حفظ قدر هائل من المعلومات لا يقل عن أجهزة الكمبيوتر الشخصية، وقد بدأت مثل هذه التطبيقات بالفعل، فليس الحديث هنا عن خيال علمي، وبدأت حتى الأجهزة الحكومية المتخصصة تعتمد على برنامج غوغل إيرث أكثر من إمكانياتها الذاتية.

وأمكن الاستغناء عن أدوات التواصل مع الكمبيوتر عبر الفأرة والمفاتيح إلى اللمس والصوت ليكـــون الكمبيوتر أكثر سهولة وبساطة في استخدامه وفـــي تلبية الطلبات، وباندماج مجموعة كبيرة من الخدمات والتقنيات مع الحاسوب، مثل خطوط الاتصالات والأقمار الصناعية والأجهزة الطبية والتسوق والمؤسسات الخدمية، فيمكن لجهاز الكمبيوتر المدمج بالموبايل أو المثبت في الملابس أو أجــزاء الجسم توفير قدر كبير من الخدمات مثل الوصول إلى محطات الإذاعة والتلفاز والإنترنت والربط بالأسواق والخدمات والمراكز الحكومية والمستشفيات وخدمات الطوارئ، والمراقبة الآلية والتلقائية للإنسان مثل الحرارة والأمراض والإعياء ونسبة السكر والكحول والمخاطر الصحية والأمنية، مثل ضغط الدم أو أو نوبات قلبية أو حوادث مرورية أو جنائية أو اعتداء أو سرقة.

وتتطور البطاقات الذكية لتتجاوز الاستخدام المحدد في البنوك والاتصالات لتتحول إلى شريحة شاملة وهائلة يمكن تزويدها بالسيرة الذاتية والمعلومات الشخصية والحالة الطبية وربما الخريطة الجينية للشخص ويمكن بث وتزويد هذه المعلومات وتبادلها بسـهولة وتلقائية.

ليس الجديد في هذه التقنيات وجودها بالفعل، ولكن انتشارها على نطاق واسع وبأسعار مخفضة، بل وتحولها إلى مواد وسلع استهلاكية مثل بطاقات الاتصالات والمناديل الورقية، وتحولها من إمكانيات سرية وتقنيات يحرسها «كهنة» من الأكاديميين والاستخباريين لتتحول إلى منتج يومي يستخدمه جميع الناس، ألم تكن الكتابة على سبيل المثال قبل فترة قليلة من الزمن مهارة خاصة ومحدودة وسرية، بل وكان يجري منع تداولها، وقبل أقل من مائة وخمسين عاما كان السود في الولايات المتحدة الأمريكية

يعاقبـون بالإعـدام إذا تعلمـوا القـراءة والكتابـة.!

اللامنتمـي يتحـول إلى مهنـة أساسـية وضروريـة اليـوم لنـدرك الواقـع قبـل تشـكله أو حين تشـكله، ولا بـأس بمعرفتـه أيضـا بعـد تشـكله. ويتحـول التفكـير المسـتقبلي للأعـمال والمـوارد والتشـكلات السياسـية والاجتماعيـة في أغلبـه إلى المراجعـة الاسـتراتيجية للأفـكار والمؤسسـات، بمعنى ردهـا إلى مـبررات وفلسـفة وجودهـا، وملاحظـة قدرتهـا على الاسـتمرار أو جـدوى هـذه الاسـتمرارية، وبالطبـع فإنهـا عمليـات تنطـوي عـلى آلام وأفـكار وجوديـة، كـما أنهـا تهـز مـن الأعـماق كل مـا تعـودنا عليـه وألفنـاه، وتتناقـض أيضـاً مـع مصـالح كـبرى وفاعلة (لـن تظـل فاعلة) تسـتمد وجودهـا وأهميتهـا مـن الواقـع القـائم، لكنهـا ولشـديد الأسـف تصـارع لأجـل البقـاء المشـكوك في اسـتمراره إن لم يكـن مسـتحيلاً.

يبـدأ (بـدأ) التحـول في بنـاء المسـتقبل بإعـادة النظـر في موقـع الفـرد ودوره في إدارة وتنظيـم الأعـمال والمصـالح والقيـم والأفـكار، ففـي حـين كان الفـرد في مرحلـة التنظيـم المركـزي لـلدول والمجتمعـات يشـكل مكـوناً غـير متمـيز في السـياقات والمكـونات الاجتماعيـة والمؤسسـية، مثـل المـدارس والجامعـات والنقـابات والـشركات والمنظـمات الاجتماعيـة والسياسـية والروابـط القرابيـة والدينيـة، يتلقـى ويشـارك مـن خـلال عمليـات مركزيـة، مثـل منتجـات المطابـع والإعـلام المركـزي الحـصري والتوجيـه والإرشـاد المؤسـسي والتنظيـمات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصاديـة الهرميـة والتراتبيـة، وتجـري أيضـاً عمليـات التنظيـم والضبـط والارتقـاء الاجتماعـي والمؤسـسي مـن خـلال هـذه الأدوات المركزيـة، لكـن اليـوم في ظـل الشـبكية يشـارك الفـرد، ويتلقـى بصفتـه فـرداً مسـتقلاً عـن انتمائـه المهـني أو الأسري أو المؤسـسي أو الوطـني والجغـرافي، ويتحمـل وحـده مسـتقلاً مسـؤولية أفـكاره ومعتقداتـه، وينشـئ وحـده مسـتقلاً وجـوده ومعـنى وجـوده.

هكـذا فقـد صعـد «رأس المـال الإنسـاني» باعتبـاره المـورد الاقتصـادي الأكـثر أهميـة اليـوم باعتبـار أن أفضـل مـا تقدمـه الدول والأمم والمجتمعـات والأسر أن تنشـئ إنسـاناً صالحـاً يتمتـع بالمعرفـة والمهـارات والصحـة اللائقـة والكافيـة لتمكينـه كفـرد مـن تدبـير أعـماله واحتياجاتـه،

وأنْ يملك الفرص الكافية للريادة والإبداع والمشاركة في عالم لم نتيقن بعد من تشكله ومآلاته، لكننا ندرك أننا نخوضه بشكل أساسي أفراداً لا تساعدنا البيئة المحيطة إلا بالقدرات والمعارف التي تزودنا بها، لكنها لم تعد المنظم الأساسي أو المركزي للاتجاهات والقيم والأفكار، وفي عبارة أخرى، فإن كل فرد يتخذ موقعاً مركزياً في الشبكة - بما هي الإطار التنظيمي الجديد للأمم بدلاً من أو مع التشكيلات التنظيمية والمركزية التقليدية- مساوياً لكل متواصل مع الشبكة، سواء كانت نقطة التواصل والمشاركة هذه مؤسسة كبيرة أو صغيرة، وفي أي مكان في العالم تعمل وتتواصل فيه.

وهكذا أيضاً نواجه أنماطاً جديدة من التحديات والأزمات غير المألوفة، مثل الجرائم الإرهابية والجنائية الفردية، التي يقوم بها أفراد لا تربطهم بالجماعات والمنظمات الإرهابية والجنائية صلة تنظيمية معروفة، وهو ما يسمى في الأدبيات الإعلامية والسياسية «الذئاب المنفردة»، أو بعبارة أخرى جرائم متوقعة ومنفذون غير متوقعين.

وبصراحة فإني لا أملك جواباً كافياً ومقنعاً لتصور مرحلة اجتماعية وأخلاقية يضمنها الأفراد بدلاً من المجتمعات والمؤسسات، لكني أعتقد أن الفرد الفاعل أو الذات الفاعلة أو الإنسان الصالح، يمثل حجر الزاوية في الإطار الاقتصادي والاجتماعي القادم.

وربما تكون الأجيال الجديدة أقدر على الإجابة والتأمل والتركيز أفضل من الأجيال السابقة، إننا في مرحلة من تاريخ الإنسانية يعلم فيها الأبناء الآباء، وكما نلجأ ببساطة إلى أبنائنا ليرشدونا في استخدام الحواسيب والهواتف النقالة أو يعلمونا على استخدام التطبيقات الكثيرة، فإننا في حاجة (ربما) أن نلجأ إلى أبنائنا لإنشاء فلسفة جديدة للحياة والسياسة والاقتصاد.

ربما يكون مأزق الفردية في ما يفترض أنه مصدر ضرورتها وأهميتها، وينطبق ذلك على الليبرالية والديموقراطية، في أنها ليست أيديولوجيا كما العلمانية أو الأصولية الدينية على سبيل المثال، ولكنها فلسفة تشكلت مع نشوء المدن، وينبثق عنها أسلوب حياة ليست بالضرورة متعارضة أو منسجمة مع الدين والمجتمع والثقافة السائدة، ولا يطلب

منها ذلك، يستطيع المتدينون أن يوفقوا بين فردانيتهم وبين التدين، ولكن سيكون من العبث المنهجي الانشغال بالتوافق أو التعارض بين الدين والفردانية، لأنها ترتبط حتما بالتمدن وفي غيابها تتحول التجمعات السكانية إلى قرى عملاقة، وإنها حينئذ كارثة عظيمة تؤشر على عجز المدن والطبقات الوسطى وجماعات الأعمال والمصالح عن تشكيل حياتها وأعمالها في مسار دائري من التراكم فالاستيعاب فالإبداع فالتراكم من جديد، أو ما يمكن وصفه بالتقدم والتطور، كيف!

إن الطبقات الوسطى المشكلة للمدن والتمدن تملك في العادة (أو يجب أن تملك) رؤية واضحة واعية للحياة والمكتسبات التي تريدها، وبسبب الفجوة الكبيرة بين ما ترغب فيه وبين الإمكانيات المادية للفرد من أبناء الطبقة الوسطى فإن المجتمعات والطبقات تتصالح وتتعاون على منظومة من التشريعات والبرامج والمؤسسات والسلوك وأسلوب الحياة، وعقد اجتماعي ينظم ويدير هذه المنظومة وفق ما يحقق أهداف الفرد وسعادته ويحميه من الاستبداد والظلم ويضمن حريته، وهكذا كانت الديموقراطية والثقافة والفنون والجمعيات والنقابات والأحزاب والمبادرات الفردية والإبداع، وكانت أيضا حالات من القسوة والتطرف والجريمة والانحراف، ولكن يفترض أن نظام المدينة يصلح نفسه بنفسه، فإذا ترك العقد الاجتماعي المنبثق أساسا من الفردية يعمل فإنه ينتج حلوله الخاصة بقدر من الحيوية والتطور والتراكم يجعل المشكلات والعيوب تتناقص، وقد تبدو مقولة بحاجة لتفسير وإثبات وجدال وإن كانت في نظر أنصارها بديهية مقبولة، ولكنها في عالم العرب تبدو مناقضة إلى درجة الصدمة.

يستطيع الأغنياء بفائض الموارد لديهم أن يوفروا لأنفسهم وأسرهم أفضل مستويات من التعليم والصحة والسكن والمعيشة والخصوصية، وأن يشتروا حرياتهم، ولكن الطبقات الوسطى تحتاج أن تنشئ نظاما اجتماعيا وسياسيا يحقق تطلعاتها ورؤيتها واحتياجاتها بأفضل مستوى ممكن، ولأجل ضمان هذه المنجزات وتطويرها أنشئت المجالس البلدية المنتخبة والأحزاب السياسية والجمعيات المهنية، ونشأ المجتمع المدني ليوفق بين مطالب الفرد وحمايته وبين وجهة الحكومات والشركات، ولأجل أن تحقق الضرائب التي يدفعها

المواطنـون عائـدا حقيقيـا في حياتهـم وتطلعاتهـم، ولكـن ضمانـة حمايـة هـذا العقـد الاجتماعي وتحقيـق أهدافـه تـأتي مـن الفردانيـة، فالأغلبيـة المعـبرة عمليـا عـن الديموقراطيـة يجـب أن تحمي الأقليـات والأفـراد وتتيـح لهـا العمـل والنشـاط لأنهـا بمبادراتهـا وبقائهـا عـلى الأقـل تضمـن عدالة الديموقراطيـة والأغلبيـة، وتجعـل النظـام قـادرا على الرقابة والتغيير والإصلاح، فتغييـب الفـرد يـؤدي حتـما إلى الاسـتبداد وفسـاد الديموقراطيـة نفسـها.

«قـد تخطـئ الأغلبيـة في اعتقادهـا، وقـد يصيـب إنسـان فـرد، ولـو أن البشريـة بأسرهـا أجمعـت عـلى رأي وخالفهـا فيـه شخـص واحـد، فـلا حـق للبشريـة أن تخمـد صوتـه، تمامـا كـما أنـه ليس مـن حـق هـذا الفـرد أن يخمـد صـوت البشريـة، فإخمـاد الصـوت في حـد ذاتـه يضر بالجنـس البـشري بحـاضره ومسـتقبله، كـما يـضر بقامعـي الـرأي وذلـك أنـه لـو كان رأي ذلـك الفـرد سـليما لحـرم النـاس بقمعـه مـن فرصـة تصحيـح الخطـأ، ألا وهـو الرؤيـة الأوضح للحـق الناجمـة عـن صراعـه مـع الباطـل. ذلـك أنـه حتـى لـو كانـت عقيـدة الأغلبيـة هـي الحـق المطلـق، فـإن حرمانهـا مـن فرصـة إثبـات نفسـها عـلى حسـاب الباطـل يجردهـا مـن أسسـها العقلانيـة، ويحجـب الأسـباب الـتي أحالتهـا مـن رأي الى معرفـة قطعيـة» (3)

وعـلى الضفـة الأخـرى تصعـد قضيتـا «الشـعور بالوحـدة» و «فـن البقـاء وحيـدا» بالنظـر إليهـما تحديـا يجـب مواجهتـه أو إدارتـه؛ بقـدر مـا همـا في الوقـت نفسـه فضيلـة أو حـق يجـب أن يتمتـع بـه كل إنسـان.

يعـاني 45 في المائـة مـن البريطانيـين مـن الشـعور بالوحـدة، ويعيـش 9 ملاييـن بريطـاني وحدهـم، مـن بينهـم مليـونان تزيـد أعمارهـم عـلى 75 عامـا، وقـد أعلنـت الحكومـة البريطانيـة تكليـف الوزيـرة تـراوسي كرواتـش بتـولي مسـؤولية التعامـل مـع مشـكلة الوحـدة، وبالطبـع فـإن المثـال البريطـاني ليـس وحيـدا أو نـادرا.

تلاحـظ أوليفيـا لاينـغ مؤلفـة كتـاب أو روايـة أو الكتـاب الـروائي «المدينـة الوحيـدة» أن موضـوع الوحـدة شـغل كتّـاب الأغـاني أكـثر مـن علـماء الاجتـماع والنفـس، وتـسرد عـلى نحـو مؤثـر سـيرا لعـدد مـن قـادة الفـن والثقافـة أمضـوا حياتهـم وحيديـن عـلى نحـو مريـع،

ومن هؤلاء آندي وارهول مؤسس مجلة «انتر فيو» والذي قتل في عام 1987، وكان قد تعرض لإطلاق نار عام 1968 على يد فاليري سولاناس، وهي تمثل أيضا حالة متطرفة للشعور بالوحدة والتهميش، وكانت قد نشرت قبل ذلك بسنة كتابها «بيان الحثالة» وكانت في حياتها وسيرتها مثالا صارخا ومحزنا للموهبة والتمرد اللذين يقتلهما التهميش والوحدة، وكانت حادثة اغتيال وارهول المحور الرئيسي لفيلم «I Shot Andy Warhol» في عام 1996 وكذلك أغنية لو ريد «I Believe» في عام 1990. يقول وارهول: س هو أي أحد يساعدني على تمضية الوقت. س هو أي أحد وأنا لا أحد. (4)

لكن الوحدة أكبر بكثير من أزمة لفنانين ومثقفين أو فقراء ومهمشين، إنها قضية متصلة بوجودنا وشعورنا بهذا الوجود وتقييمنا له أيضا، .. الوحدة مكان مميز جدا. كما في أغنية دينيس ويلسون في ألبومه pacific ocean blue وقد منحت الشبكية معنى جديدا للوحدة، إنها قدرتك على أن تكون كما يجب أو تحب أن تكون بلا مساعدة أو وصاية من أحد أو مؤسسة، .. إنك الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه ويداوي نفسه بنفسه ويعلم نفسه بنفسه، وأنت في الأصل وحيد .. تولد وحيدا، وتفكر وحيدا، وتؤمن أو لا تؤمن وحيدا، وتنسى أو تتذكر وحيدا. وتتألم تستمتع وحيدا، وتجوع أو تشبع وحيدا، وتموت وحيدا، .. وتلاقي الله وحيدا!

وقد تكون وحيدا وانت بين الجموع، مثلما أنك وحيد وأنت تعيش وحدك. وربما يكون القناع في الحفلات التنكرية استعادة لهذه الوحدة، حرية شخصية بلا حدود في السلوك والتصرف .. وفي ذلك فإن النقاب يمثل ضرورة وحاجة مهمة، لكن مؤكد أن النقاب كما القناع يمثل اعتداء على الفضاء العام، .. اعتداء المتوحد على شؤون الناس بدلا من انزوائه بعيدا عنهم، ولذلك منحت الحضارة فرصا ومناسبات محدودة ومحددة في أعياد الهالوين وبعض الحفلات التنكرية لأن تكون وحيدا وتتصرف تسلك كما لو أنك وحيد.

كيف لا تكون وحيدا عندما تكون مع الناس؟ .. لعلها أيضا أزمة المتطرفين والذئاب

المتوحدة، وربما تفسر انشغالنا النرجسي بشبكات التواصل، إنه انشغال يعكس الشعور العميق بالوحدة، تقول أوليفيا لاينغ: كم سأكون ضائعة ووحيدة بدون الموبايل (4) . لكن وعلى نحو ما فإن هؤلاء المتوحدين (ويشمل ذلك المتطرفين والقتلة والمعتدين) «هم» من يمنحون «نا» التضامن لمواجهة «الأعداء» والذين بدونهم سوف نواجه التشتت والضياع! تقول لاينغ «ما يحافظ على المدينة الكبيرة المتروبولية ويجعلها متماسكة من الداخل هم جماعات من المهمشين والغرباء والمتشردين في تفاعلاتهم وعلاقاتهم الديمقراطية وحاجاتهم الملحة للألفة والحنان» (4) وربما يكون المتطرفون والإرهابيون سواء كانوا متوحدين أو جماعات يعبرون في حربهم على العالم برغبتهم في الانتماء والمشاركة وأن يكونوا جزءا من هذا العالم يتقبلهم ويقتبلونه!

II4 - الإنسان الجديد وتفويض الآلة

عندما يفوض الإنسان الآلة بالعمل الفكري والذهني والترفيه، هل سيكون هو نفسه الإنسان الذي نعرفه اليوم أم سيتغير وإلى أين يمضي بنفسه والعالم؟ لقد أسست الآلة البخارية نسقاً تقنياً صناعياً هو العالم الحديث الذي نعيشه، والمختلف بفارق كبير عمّا قبل الصناعة، فما النسق الذي تقودنا إليه «الرقمنة» أو الحوسبة؟ وبرغم أنه نسق قيد الإعداد ولم يتشكل بعد على نحو واضح، فإن أبعاداً تطبيقية بدأت تتشكل فعلاً، كما أن المستقبل بدأ يكشف عن نفسه ولو قليلاً وكما قضت المكننة الصناعية على التشغيل الزراعي، فإن الحوسبة تقضي على التشغيل الصناعي، وبدأ العمل يأخذ اتجاهات وتطبيقات واضحة، إذ تنحسر مهن وأعمال وتتغير أخرى، وتنشأ أعمال ووظائف ومهن جديدة لم تكن موجودة قبل سنوات قليلة. وكما نشأ فارق كبير في التشكيل الاجتماعي والقيادي وفي وعي الذات بين إنسان الزراعة وإنسان الصناعة، فإن إنسان الرقمنة ينشئ (لا بد أن ينشئ) وعياً جديداً لذاته، ومعنى جديداً لوجوده.

إن القيمة العظمى للمنتجات المتداولة اليوم تكمن في فكرتها وتصميمها، ولا تمثل كلفة الإنتاج المادي نسبة تذكر في قيمتها النهائية، وبطبيعة الحال يتقدم المصمم والمفكر والمبدع، هكذا أيضاً تصعد الفلسفة والفنون والآداب باعتبارها البيئة الحاضنة للإبداع والخيال والتصميم والتفكير النقدي، وتصعد الفردانية كقيمة عليا تحل محل المجتمعية، ويصبح الفرد لا المجتمع هو ضامن القيم والأخلاق، ويعمل التنظيم الاجتماعي والأخلاقي في ظل ومن خلال ثقافة شبكية مفتوحة لا تخضع لمجتمع ولا لمؤسسة، وتسود قيم الثقة والإتقان كمرجعية عامة وعليا تحكم علاقات الناس ومصالحهم.

وفي هذه العمليات الذكية والقادرة ذاتياً على تسيير نفسها من غير تدخل إنساني، لم تعد معظم الأعمال والوظائف والمهن التي نعرفها اليوم ضرورية، والحال أن أزمة التشغيل التي نعيشها اليوم ليست متصلة بالسياسات الاقتصادية أو بأزمة قطاع إنتاجي، لكنها أزمة بنيوية ونسقية وعامة، ولا نعرف بعد إلا قليلاً من الأعمال الجديدة المتولدة، لكننا

ندرك نهاية الأعمال القائمة، ما يحدث اليوم هو نمو اقتصادي من غير نمو في الوظائف والأعمال، إنه ليس اقتصاداً تشغيلياً، وربما نتخلى عن معيار التشغيل والوظائف المستحدثة للمشاريع والقطاعات والاستثمارات، وربما لن يعود العمل بشكله الحالي يملك الأهمية والمعنى ذاتهما اليوم، فالأعمال ستكون قليلة وغير منظمة، لكن ستصعد أعمال أخرى كثيرة ذاتية، بعضها كان سائداً في مرحلة الزراعة وما قبلها وبعضها جديد وناشئ؛ تدور حول فكرة الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه، ويداوي نفسه بنفسه، ويعلم نفسه بنفسه، إذ سيكون في مقدور الإنسان، مستعيناً بالمعارف والتكنولوجيات الحديثة والمتقدمة والذاتية أن ينشئ لنفسه معظم احتياجاتها الأساسية في الغذاء والدواء والسكن والملبس، ولن يحتاج لشراء السلع والخدمات على نحو ما يجري في عالم اليوم، وقد تزدهر المقايضة، مقايضة السلع والخدمات مستخدمة الشبكة وفرصها في التفاعل والتبادل بين الناس، وتنحسر النقود بمعنى السندات والأوراق، لكنها ستكون أرصدة جديدة من الثقة والسلع والخدمات والمعارف والمهارات، وهو معنى للمال والثروة أكثر منطقية وأقرب إلى الحقيقة والواقع من ترميزه بأوراق نقدية ومستندات حكومية، هكذا وبطبيعة الحال فإن التنظيم الاجتماعي والسياسي للأمم ينتقل من «الدولتية» إلى «المدينية» لأن عالم الناس ومواردهم وأعمالهم سيكون قائماً في دائرة صغيرة من الناس والأمكنة، وسيكون في مقدورهم ضمن هذه الدائرة إدارة وتنظيم معظم، إنْ لم يكن جميع، احتياجاتهم وخدماتهم، ستكون الدولة مؤسسة تنسيقية أو مظلة للمدن والمجتمعات، كما كان الحال قبل نشوء الدولة المركزية الحديثة.

وفي هذه القدرات الواسعة للأفراد وفرص العمل والتنظيم الجماعي والشبكي للخدمات والاحتياجات تصعد المساواة بين الناس لتقترب من المثالية، ففي مقدور الناس جميعاً أن يتواصلوا جميعاً ويفكروا ويقرروا ويصوتوا ويتخذوا القرارات من غير حاجة لمكان أو تنظيم مؤسسي، المؤسسات نفسها تأخذ أبعاداً شبكية ولا تحتاج أن تكون قائمة مادياً في مبنى أو مكان، بل إن معنى المكان نفسه يتغير، إذ تكون الشبكة نفسها مكاناً أيضاً.

لكن ماذا سيحدث في ظل قدرة الآلات على التواصل فيما بينها أو مع الشبكة والتنسيق والعمل من غير حاجة لدور إنساني؟ وحين يكون في مقدورها اتخاذ قرارات من غير إذن الإنسان أو الحاجة إليه؟ ثم إذا تجاوزت الإنسان نفسه أو منعته من فعل شيء أو ألزمته بفعل شيء؟ إلى أي حد سيكون في مقدور الإنسان استمرار ولايته وسيادته على الآلات؟ هل ستصبح شريكة للإنسان؟ هل ستنافسه؟ هل ستملكه أو تسيطر عيه؟ هل سيكون في مقدور الآلة أو الإنسان أتمتة المشاعر والعواطف والأفكار والتداعيات والمعتقدات؟ وفي تلك الحالة هل ستنشأ علاقات عاطفية بين الآلة والإنسان؟

لم يعد الإنسان يتميز بالتفكير، وإذا كنت تملك معرفة واسعة، وتفكر بمنهجية صحيحة وقادرا على التحليل؛ فربما تكون روبوتا أو برنامجا حاسوبيا، فقد تفوق الحاسوب على الإنسان في الإحاطة بالمعرفة وتنظيمها وتحليلها، وعندما تتواصل الحواسيب فيما بينها بدون تدخل أو وساطة إنسانية (إنترنت الأشياء) فإن معظم إن لم يكن جميع ما يفعله الإنسان أو يتميز به سيكون الحاسوب وامتداداته (الانترنت والروبوتات والطابعات ثلاثية الابعاد، والنانو تكنولوجي، والتقنية الحيوية،..) قادرا على أدائه بكفاءة أفضل، وبمزايا إضافية خارقة، مثل الوصول إلى أماكن ليس في مقدور الإنسان الوصول إليها، أو العمل في ظروف لا يقدر عليها الإنسان، وإنجاز الأعمال بسرعة تفوق سرعة الإنسان أضعافا مضاعفة، والإحاطة الشبكية الشاملة في وقت واحد كما تفعل الشبكات اليوم وفي المستقبل القريب، ومواصلة العمل على مدار اليوم والساعة.

وبطبيعة الحال فإن تغيرات عميقة تجري على وعي الإنسان بذاته ومركزه في الحياة والكون، ومعنى العمل والمكان والزمان، وجدوى المؤسسات الاجتماعية والتنظيمية التي أنشأها الإنسان في مرحلة الدولة المركزية وما قبلها، ثم القيم والأفكار التي أحاطت بالحضارة الإنسانية،..

فالمجتمعات والمؤسسات والأعمال يتزايد اعتمادها أكثر فأكثر على تكنولوجيات المعلومات

والاتصالات لأداء عملها الاعتيادي ولتحقيق النمو؛ وسوف تتزايد قدرة المعالجة، في حين أن أسعارها سوف تنخفض؛ وسوف يبلغ كم البيانات قدرا لا يمكن تصوره؛ وسوف تنمو قيمة فائدة شبكتنا الحاسوبية نموا يكاد يكون عموديا.

لكننا (الإنسان) نفقد (مرجح) مكانتنا المتميزة والفريدة في عالم التفكير المنطقي، ومعالجة المعلومات، والسلوك الذكي، فأجهزتنا الرقمية تنفذ مزيدا ومزيدا من المهام الفكرية، وفي ذلك نتخلى عن موضع كنا نظن أنه «فريد من نوعه.

ماذا سيحدث عندما يبدأ الجيل Z الذي ولد في الألفية الثالثة يهيمن على التخطيط والقيادة للسياسات والأعمال والمصالح؟ إن العواصم الكبرى والمدن الهائلة لم تظهر كما نعلم إلا في الحضارة الصناعية والدول المركزية التي صحبتها، ولم تكن تمثل مصلحة اجتماعية أو اقتصادية كبرى، لكنها تعكس أدوات التنظيم المركزية، وبما أنها ادوات تتلاشى فإن الدول تعود كما كانت أقرب إلى فيدراليات المدن، فلم يعد ثمة حاجة لهذه المدن العملاقة ولم يعد يريدها أحد. وفي انسحاب المجموعات والمؤسسات المهيمنة على الموارد والمجتمعات من التزاماتها التنظيمية والتمويلية معتقدة أنها تقلل التكاليف والجهود فإنها بطبيعة الحال تترك الأفراد والجماعات ليعيدوا تشكيل أنفسهم وأعمالهم ومواردهم بعيدا عنها، هذه الفوضى وإن خسر الناس في ظلها أعمالهم ومدنهم وحياتهم هي أيضا تخفي النخب والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية.

كانت الحضارة الصناعية المعاصرة تحولا من الشمول إلى الانتظام، ومن الخضوع للدين إلى الخضوع للقانون والسلطة السياسية، وفي ذلك أنشئت المدن وأنظمة العمل والتمويل لصالح التحالف الجديد من السياسيين والصناعيين والبنوك، واليوم وقد فقدت النخب المهيمنة القدرة (والرغبة أيضا) على الاحتفاظ بالمدن والأسواق والمؤسسات وتظن أن في مقدورها أن تخرج من المجتمعات، لكن ذلك لن يكون سوى لعب في الوقت الضائع، لأن الأمم والمجتمعات في بحثها عن الفرص الجديدة تتحول إلى كائنات وحضارة معلوماتية، تنشئ عالمها وأسواقها ومواردها، .. وقادتها ونخبها أيضا.

يقول لويس ممفورد إن المتخصصين في هندسة الطرق والقائمين على المدن وقعوا تحت تأثير الإقبال الشديد على استعمال السيارة الخاصة، وشعروا بأن الواجب يقتضيهم معاونة شركات صناعات السيارات على الازدهار حتى لو كانت النتيجة هي الفوضى وتعطيل جميع أساليب النقل المختلفة اللازمة لنظام صالح، وقصروا وسائلنا على السيارة الخاصة على حين أنهم كدسوا في المدن سكانا لا تستطيع السيارات الخاصة أن تفي بخدماتهم ما لم تدبر المدن ذاتها لتهيئة المجال اللازم لحركة السيارات وتخزينها. وتحولت الضواحي من مبان قائمة في وسط الحدائق إلى مبان قائمة في ساحات مواقف السيارات. وبذلك خسرت الضواحي ميزتها الوحيدة، إذ أنها نشأت حول المدن أو قريبا منها بدافع اعتزال الناس مثل راهب والعيش مثل أمير مع القدرة على التمتع بمزايا المدينة.

سوف تختفي المدن والأسواق والأعمال والمصالح القائمة والتي أنشأتها قدرات وضرورات سياسية وتنظيمية؛ فهذا الثبات والتماسك في تخطيط المدن والمباني والمؤسسات يعكس رغبة في عدم التغيير، لكن التقنية الجديدة متغيرة زوالية، ولم يعد ممكنا سوى التفكير في أعمال ومؤسسات ومدن قابلة للتحول والتغير والاختفاء والظهور في سرعة وبدون كلفة .

والحال أن المدن كانت في منشئها في عصور الزراعة وما حولها من دفاع وتجارة سريعة الحركة والتغير والارتحال، تكاد تكون بلا حدود، ولعلها تلائم الشبكية الصاعدة أكثر من المدن والمؤسسات المعاصرة، فقد كانت المدن تنشئ مراكز حضرية جديدة أو توسع من حدودها، وقد تغير موقعها وتنتقل إلى موقع جديد، وكان نسقها العام عبارة عن عدد وفير من المدن الصغيرة والقرى التابعة لها على اتصال لا ينقطع بالمدن المجاورة والموزعة على نطاق واسع، وكان يؤخذ بالاعتبار حاجة الناس وهم يسيرون على اقدامهم أو مع الدواب، وكان عدد السكان يتراوح بين بضعة آلاف وأربعين ألفا، وكان من الخارج عن المألوف أن يتجاوز عدد سكان المدينة مائة ألف.

II5 - سؤال العدل والأخلاق

ثمة سؤال بديهي عن الأخلاق والقيم المتوقعة في ظل الشبكية وبخاصة مع صعود الأزمات الاجتماعية والسلوكية اليوم على نحو غير مسبوق، وهي ظاهرة كما الأزمات الأخرى الجديدة لا يمكن فصلها عن التحولات والارتباكات المصاحبة للشبكية، لقد تحولت ظاهرة السلوك غير الاجتماعي في الحياة اليومية والعلاقات الشخصية والمؤسسية وقيادة السيارات إلى تحديات مزعجة للسلطات والمجتمعات والأفراد، ويبدو واضحا أن عمليات التنظيم القانوني لم تنجح في تحقيق سلوك اجتماعي مدني يخفف من الأزمات والضغوط التي صارت تؤثر في حياتنا وشعورنا بالرضا والأمان، والحال أن الملاحقة القانونية للمخالفات والجنح وإن كانت تشكل رادعا وتقلل بطبيعة الحال من الفوضى والاعتداءات فإنها لا يمكن ان تنشئ ثقافة سلوكية اجتماعية تحول الاحترام المتبادل والحفاظ على البيئة والفضاء المشترك والحقوق والخصوصيات والتضامن إلى عمليات ذاتية مستقلة عن السلطات والقوانين والخوف والحوافز، إذ هي لم تكن في مرحلة الصناعة سوى عمليات لبناء الثقة بالنظام.

الأخلاق بما هي تقدير والتزام عقلاني بفعل الصواب وتجنب الخطأ بدون حافز مادي أو قانوني أو ديني ليست سوى حرية فردية. فلا يكون هذا الفعل أخلاقيا إلا إذا كان حرّا، ولا يعود الفعل نفسه خلقا حين يكون التزاما قانونيا أو دينيا وإن يظل بالطبع فعلا للخير أو الصوب وتجنبا للشر أو الخطأ، وفي ذلك فإن الأخلاق هي الحرية الخالصة لذاتها بلا خوف أو منفعة. والحرية هي الخير الخالص بما هو كذلك مستقلا عن الحوافز .. وهي أيضا جوهر الإنسان ومبتدأ تنظيم الدول والمجتمعات والسلطات والتشريعات، أي اعتبار الانسان كائنا حرا يسعى الى الخير دائما بما هو في جوهره وحقيقته خير خالص وجميل، وأن الخطأ أو فعل الشر هو استثناء.

إن أسوأ ما وقعت فيه السلطات السياسية والاجتماعية وما نتج عنها من قيم وسياسات وتشريعات وأفكار هو اعتبار الإنسان كائنا تحركه المحفزات أو عدم الافتراض

أنه ينزع الى الخير بطبعه وجوهره وأسوأ من ذلك بالطبع افتراض أنه ينزع الى الشر أو في عبارة عملية تغليب الاستثناء على الأصل.. وهذا لا يعني بالطبع عدم ردع أو محاسبة المخطئ. لم يكن ذلك الافتراض السلطوي سوى تطبيق توسعت النخب في ظل الفرص التنظيمية التي أتيحت للدولة المركزية، المدارس والمعابد والمطابع ووسائل الإعلام المركزية التي احتكرتها الدولة، لكن ذلك كله صار هباء منثورا!

وأنشأت السلطة السياسية والشركات الكبرى (مثل البنوك والكهرباء والاتصالات والمياه والتأمين،..) حالة من العداء بينها وبين المواطنين، تجعل مشاعرهم ومواقفهم تراوح بين الخوف والسلبية والإفشال وعدم التعاون، بل ويفسر ذلك تحول السلوك غير الاجتماعي وانتهاك القوانين والثقافة الأخلاقية والسلوكية العامة إلى أفكار واتجاهات احتجاجية مقبولة، وفي ظل المد الديني السائد فإن هذه السلبية وعدم التعاون مع السلطة والشركات تتحول إلى قيم وفضائل اجتماعية دينية واجتماعية، وأصبح مألوفا ومتداولا القول إن الغش والتهرب الضريبي على سبيل المثال هما عمليات احتجاجية على الظلم والاحتكار،..

إن الوظيفة الأساسية للأخلاق هي أن تخرج الانسان من أوهام الندرة والبقاء والتهديد لأنه من الممكن أن يظل أسيرا لها في مشاعره ومعتقداته حتى مع الوفرة.. هكذا فإن الاخلاق هي تجاوز الخوف.. الكرم مثلا ليس سوى تجاوز الخوف من الجوع أو الفقر او الحاجة، والشجاعة ليست سوى تجاوز الخوف من الموت، والمحبة والتسامح ليست سوى تجاوز الشعور بالتهديد، وفي المقابل فإن البخل والجبن والكراهية ليست سوى الخوف!

والشبكية اليوم بما تتيحه من مجالات واسعة للعمل والتداول بعيدا عن التنظيم السلطوي والاجتماعي تجعل الثقة هي المنظم الأساسي للحياة، وفي ذلك فإن القيم والأخلاق الصاعدة مستمدة من تحرر الفرد بما هو حر ومستقل بذاته، وتكون العقلانية الاجتماعية والاخلاقية أو الاخلاق بما هي عمليات عقلانية أن يتحرر الانسان

من الخوف ويدير غرائزه واحتياجاته الأساسية وفق التقدير العقلاني للحياة والبقاء والارتقاء بالحياة.

تتغير كثيرا وظيفة الدولة، وتتخلى عن كثير من الأدوار والخدمات التي كانت تؤديها، .. لكن الأزمة لا تقف عند هذا الحدّ، بل ربما يكون انسحاب الدولة أقل الأزمات كارثية، فالدولة كانت تؤدي أيضا دورا اجتماعيا وأخلاقيا! وما يحدث اليوم حولنا من أزمات اجتماعية تؤشر إلى تفكك التنظيم الاجتماعي والأخلاقي. هكذا فإن الفرد الذي ظل يناضل في مواجهة التنظيم والتنميط الاجتماعيين والأخلاقيين لم يعد يعرف ماذا يفعل وكيف يفكر ويميز وحده من غير مرجعية مؤسسية أو اجتماعية بين الصواب والخطأ وبين القبيح والحسن. وهكذا أيضاً يمكن فهم وتفسير الأزمات الاجتماعية والسلوكية الجديدة.

نحتاج إلى تأمل طويل لملاحظة التحول أو التشوه الذي أصاب الإنسان على نحو متراكم بفعل التنشئة الاجتماعية والسلسلة الطويلة المتراكمة من الشرائع والمنظومات الاجتماعية والمؤسسية، كيف يستعيد ذاته وينعتق من كل هذا الركام ويكون في الوقت نفسه أقدر على تحقيق السلام وحماية وتطوير العقد الاجتماعي؟ كيف يحل الضمير محل الدولة والمجتمع في التنظيم الاجتماعي والسياسي والبناء الإيجابي للعلاقات الاجتماعية؟ كيف ينظم الناس أنفسهم ومصالحهم من غير أحزاب ومنظمات اجتماعية، أو ليكن السؤال كيف تعمل المنظمات الاجتماعية الجديدة في ظل قيم الفردية؟

لقد أنشأت الحضارة الإنسانية بمركزية الدين ثم الدولة والمجتمع منظومة من القيم والأخلاق مليئة بضدها، صحيح أنها منظومة حسّنت الحياة إلى مستويات مدهشة، لكننا في حاجة اليوم لنعرف ماذا أصاب الفرد من تشوه، وما الذي يجب التخلص منه أو التمسك به، فكثير مما كان يبدو خلقاً جميلاً صار رذيلة يجب التخلص منها، كانت السلطة والمجتمعات تحمي حياة الناس وتقدم المعرفة أيضاً، أو تنظم الحصول عليها، لكن الإنسان الفرد تحول إلى تابع.

وحولت السلطات والمجتمعات توق الإنسان إلى الارتقاء والمعرفة والمعنى والجدوى إلى جموع منظمة تمضي في حماسة وصدق وذكاء إلى النشوة بدلاً من المعنى، والترفيه بدلاً من المعرفة، والاكتفاء بالانتماء بدلاً من الغايات والجدوى، وصناعة الوهم بدلاً من الحكمة. وأصبح ذكاء الفرد وتفرده عبئاً على المؤسسات الاجتماعية والسياسية، فلا تستطيع أن تظل فرداً كما أنت، لأنك لا تقدر على الانتماء والمشاركة إذا لم تشبه الجموع المنتظمة والمتشابهة والمتحمسة على نحو يجعلك مختلفاً أو خارجاً عن السياق وربما مجنوناً، فيتخلى الفرد لأجل أن يبقى ويتقدم عن براءته الفطرية لينشئ استجابات وتكيفات تلقائية مع القيم التنظيمية السائدة والمعدة لأجل الطاعة والولاء أكثر مما هي للإبداع والانسجام. وفيما يحسبه تحايلاً ذكياً للتوفيق بين انتمائه وحكمته المستقلة، يحول صدقه ونزاهته إلى وهم وتُقْيَةٍ، ويحسب أنه قادر على التظاهر بالانتماء وهو متفرد، أو أنه يسير في رحلتين متوازيتين؛ رحلة الذات ورحلة الجماعة، لكنه أنشأ قيماً هائلة ومطورة من البلاهة والندم ليحمل نفسه على الانتماء والتكفير في الوقت نفسه عن خطيئته، وكان ذلك أفضل وأهم ما حصلت عليه المؤسسات والنخب السياسية والدينية، إذ يتحول إلى كائن متوقع ومندمج!.

هكذا تمضي متوالية تشكيل الفرد لذاته، فيحمي مصالحه مع الجماعة المهيمنة بالتقية، ويحمي ذاته بالتخلي عن الكرامة، وحين يطلب منه أن يعمل ويواجه مخالفاً ضميره وفكرته عن الحياة والكون يستعين بالكراهية، فإذا كانت الإساءة والظلم خطأ فإنه يصير يعتقد أن هؤلاء الذين يغشهم أو يظلمهم لا يستحقون العدل والعطف، يصبح العدل يخص الجماعة وليس قيمة حياتية مطلقة ومستقلة! فيكون بذلك قادراً على المشاركة في سياسات الظلم والتمييز وفي الوقت نفسه يكون محباً للحياة وأسرته وأطفاله ومواطنيه وجماعته.

وأخيراً تجد أنك لن تكون قادراً على العمل والاندماج وأنت أنت، ولن تحظى بالبركة والأمان وأنت غير قادر على أن تكون غير أنت، فلا تعود تعرف ذاتك إلا بالجماعة، ولا حيلة لك سوى ان تقلل من شأن نفسك أو أن تكون ما تتوقعه منك السلطات

والمجتمعات، وقد تحصل على متعة عابرة رديئة متاحة أو على وعد بالنعيم المقيم بعد الموت!

الحوسبة تقدمت بالبشرية إلى مرحلة تبدو متطابقة مع مرحلة مبكرة في تاريخ البشرية، عندما كان الناس جميع الناس أنبياء يتلقون من الإله المعرفة والحكمة، ألم يخلق الله آدم على هيئته؟ إنه نص إسلامي وتوراتي أيضا، هل يستعيد الإنسان اليوم حالة آدم وهيئته؟

ما الثقافة التي يفترض أن تتشكل حول اقتصاد المعرفة؟ وما العلاقات الاجتماعية والسياسية المتوقع قيامها حول الاقتصاد الجديد القائم على موارد مختلفة عما تعودت عليه الحضارات والمجتمعات والدول، والتي أنشأت ثقافة ومدنا وعلاقات ونخبا حول نظام اقتصادي لم يعد أغلبه موجودا؟ فهل ستختفي هذه المدن والنخب والثقافات كما اختفت على سبيل المثال المدن التي نشأت حول طرق القوافل التجارية؟

تعود الأدوات والنظريات والمؤسسات التي تنظم الحياة المعاصرة إلى الثورة الصناعية، الدول الحديثة والدساتير والتشريعات، والمدارس والجامعات، والنظريات الاجتماعية، فعلم الاجتماع القائم يعود إلى المفكرين (اوغست كونت، إميل دروكهايم، كارل ماركس، ماكس فيبر، ..) الذين شغلوا بالتحولات الكبرى التي صاحبت الثورة الصناعية والثورات السياسية، ولكنها نظريات ومعارف لم تعد كافية وربما غير ملائمة لفهم وتنظيم الثقافة والمجتمعات الجديدة التي تتشكل حول اقتصاد المعرفة، وبدأت بالفعل تظهر تحديات ومآزق كبرى تجعل هذه المعرفة الهائلة والمتراكمة على مدى قرنين من الزمان شيئا تاريخيا ربما يمضى إلى المتاحف مع الاحترام والتقدير، مثلها مثل السيوف والرماح، أو كتاب القانون في الطب لابن سيناء، أو نظريات وقوانين إسحق نيوتن في الفيزياء، ولذلك فإنه يتشكل اليوم نظريات «ما بعد الحداثة» في إعادة استيعاب لنظريات ومعارف «الحداثة» التي تشكلت في القرون الأخيرة حول الثورة الصناعية ومتوالياتها السياسية والاجتماعية.

ونلاحظ اليوم سيادة وانتشار مفاهيم تعبر عن هذه التحولات وضرورات استيعابها من قبيل «ما بعد» و»نهاية» نهاية المكان، نهاية الجغرافيا، نهاية التاريخ، نهاية الدولة، نهاية الأيدولوجيا، نهاية الكتاب، نهاية المؤلف، نهاية المدرسة، نهاية القومية، نهاية المدينة، نهاية العمل والوظيفة، نهاية الطبقة الوسطى، نهاية الوسطاء، نهاية الذاكرة، أو ما بعد الصناعة، ما بعد الحداثة، ما بعد السياسة، ما بعد النفط، ما بعد المعلوماتية، ما بعد الإنترنت، ومنها مصطلحات النفي، مثل مصانع بلا عمال، ومدارس بلا مدرسين، مكتبات بلا كتب، وموظفون بلا مكاتب، أفلام بلا ممثلين، تعليم بلا معلمين، وهي مصطلحات يصفها الدكتور نبيل علي (5) في كتابه «الثقافة العربية وعصر المعلومات» بأنها ليست عشوائية ولكنها ذات دلالة وتداعيات كثيرة وعميقة.

ويعتبر عالم الاجتماع الفرنسي جون بودريار (6) والذي يعتبر من أهم المنظرين في مدرسة ما بعد الحداثة أن وسائل الاتصال الإلكترونية قد دمرت العلاقة التي تربطنا بماضينا، وأنشأت حولنا عالما من الخواء والفوضى، ويرى بودريار أن القوى الاقتصادية التي شغل بها كارل ماركس لم تعد مؤثرة في تشكيل المجتمع، ولكن ما يؤثر في المجتمعات اليوم هو الإشارات والصور، والمعاني والدلالات تستمد من تدفق الصور على نحو ما نشاهده في برامج التلفاز، حتى إن الجانب الأكبر من عالمنا قد غدا يمثل كونا موهوما ومصطنعا نستجيب فيه ونتفاعل مع صور إعلامية لا مع أشخاص وأحداث وأمكنة واقعية حقيقية، وقد غدونا نتأثر ب»المشاهد» التي «تعرض» علينا عن الأحداث والكوارث والمشكلات أكثير بكثير من تأثرنا بالمضمون الحقيقي لهذه الوقائع، وهكذا فإن الحياة بمنظور بودريار تحل وتذوب في إطار شاشات التلفاز.

ويقول أولريخ (7) صاحب نظرية «مجتمع المخاطرة» إن المجتمع الصناعي بدأ بالاندثار مفسحا المجال لمجتمع جديدة تسوده الفوضى، وتغيب فيه أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك الإرشادية، ويرى عالم الاجتماع الإسباني مانويل كاستلز (8) أن مجتمع المعلومات المعاصر يتميز بظهور «الشبكات» و»اقتصاد الشبكات» والنظام الاقتصادي الرأسمالي السائد اليوم إنما يقوم على ثورة الاتصالات العالمية، ولم يعد قائما كما كان يفكر كارل

ماركس على الطبقة العاملة أو على إنتاج السلع المادية، بل إنه يقوم على التقدم في شبكات الاتصال والحوسبة التي أصبحت هي الأساس لتنظيم عملية الإنتاج.

وبدأت تتشكل حول اقتصاد الشبكة والحوسبة والمعرفة والمعلوماتية منظومات سياسية واجتماعية واقتصادية يمكن أن تؤسس لعدالة اجتماعية واقتصادية أفضل من السابق، إذ يمكن الملاحظة كيف صعد نموذج «الطريق الثالث» أو الليبرالية الاجتماعية كمزيج من الاشتراكية والليبرالية، ولا يغير من أهمية هذه التيارات أن تكون الأمم الأوروبية والأميركية قد جنحت أخيراً نحو اليمين. ثم طورت الديموقراطية الليبرالية نفسها من مفهوم الحماية إلى التنمية، وذلك على أساس الفردية والتمايز الاجتماعي والتعددية وإزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية والإثنية في الحياة السياسية، فالمشاركة السياسية ليست ضرورية فقط لحماية الأفراد، بل ولإيجاد كتلة مواطنين ملتزمة ومتطورة، وترسيخ الحقوق الفردية بخاصة حرية الفكر والشعور والذوق والنقاش والنشر في بيئة قائمة على المجتمع المدني المستقل، واقتصاد السوق القائم على المنافسة.

ما الجديد في هذه الديموقراطية؟ وما الاختلاف عن الديموقراطيات السابقة؟ نحن نتحدث عن نموذج يتبلور منذ فترة وجيزة (نسبياً) ويوظف التحولات الاقتصادية القائمة على الانتقال إلى المعرفة وما تبعها من صعود جديد لاقتصاديات وثقافات وأفكار في تغيير دور النخب والمجموعات المختلفة، فقد زادت

فرص المرأة في العمل والتقدم، وزادت أهمية الأفراد على الشركات والمجتمعات، ووجدت الثقافات والمجموعات الإثنية فرصاً جديدة في التشكل والحضور السياسي والاجتماعي... لكن ما الذي يعنينا من ذلك؟ تنجح الانتخابات بمدى ملاءمتها وتكيفها مع الشروط والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، ونحتاج الى التوقف كثيراً عند نتائج الانتخابات والعوائق الموضوعية التي تجعل من الانتخابات غير ذات تأثير حاسم في الوجهة الاقتصادية والاجتماعية. فالأصل في الانتخابات أنها تعيد تركيب النخب

والاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أيضاً وتفكيكها، وإذا كانت النخب القائمة والمؤثرة في الحياة السياسية والاقتصادية منفصلة عن المجتمع، فإن صراعاً عميقاً يجري بين المجتمعات وبين النخب والمؤسسات الاقتصادية والسياسية.

المسألة على نحو عملي أن هذه العلاقات تتخذ طابعا أقرب إلى التسوية مستمدا من وعي الأطراف بمصالحها وأهدافها وقدراتها، هكذا على سبيل المثال تمكنت السلطة بفضل المطبعة أن تنشئ وعيا مركزيا بمجموعة من القيم والأفكار والاتجاهات، واستبعدت مجموعة أخرى من القيم والمعارف والاتجاهات التي لا تلائمها، وأمكنها أن تنظم هذه العمليات وتسيطر عليها بفعل سيادتها على حدودها وترابها، ثم ساعدتها وسائل الإعلام (الصحافة والإذاعة والتلفزة) والمدارس والجامعات على تكريس وتنظيم المجتمعات والمدارس والسيطرة على عمليات التنشئة والتوجيه،.. لقد انتهى ذلك كله اليوم، وتشكلت حاجة ملحة لإعادة تنظيم القيم والاتجاهات وفق مؤثرات وفرص جديدة تملكها أطراف فاعلة غير السلطة السياسية، العالم الخارجي، والمجتمعات والشركات والأفراد،...

السؤال على نحو واقعي وواضح، كيف تحدد السلطة اليوم القيم المنظمة للسياسة والمجتمعات والأسواق؟ وبالطبع فإن الفاعلين الاجتماعيين الآخرين من المجتمعات والأفراد والجماعات والنقابات والتجمعات والمدن والمحافظات والمهمشين والمستبعدين من جنة السلطة وطبقتها المتحكمة يفكرون كيف يؤثرون في القرارات والاتجاهات والسياسات ويغيرون في اللعبة باتجاه مصالحهم وأهدافهم؟

تنظم السلطة المجتمعات والأسواق والأفراد بالقوة والمال والمعنى (الثقة والقيم)، كيف تجري هذه العمليات في ظل التحولات التقنية والاقتصادية والاجتماعية الجارية اليوم؟ المسألة ببساطة أن العقد الاجتماعي الجديد بما هو تسوية وتنظيم العلاقات بين الفاعلين في المجال العام (الحكومات والجماعات والمجتمعات والنقابات والشركات والأفراد، والاتجاهات والطبقات والمصالح، والقيم والأفكار..) على نحو يتحدد بالقوة والفرص والتأثير لذي يمتلكه كل فاعل في هذا المجال، وبما أن أحدا لا يريد ولا يستطيع ابتداء

ان يهيمن على المجال العام؛ فإن العقد الاجتماعي هو قواعد تنظيم التأثير والعلاقات والمصالح بين هؤلاء الفاعلين، ثم القيم والمبادئ التي تجعل هذا العقد يعمل على نحو تلقائي.

ما يدعو إلى ذلك ليس بالطبع حدثا واحدا كبيرا ومفاجئا، لكنها سلسلة من التحولات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والعالمية جعلت الحياة العامة والسياسية والمصالح والعلاقات والقيم أيضا في حاجة إلى إعادة تنظيم وتقييم، فالدولة التي أنشأت واقعا مستمدا من مركزيتها لم تعد مركزية، والحال أن كل ما يحدث حولنا وبيننا من صراعات وأزمات وتطرف واتجاهات وأعمال جديدة وأخرى راحلة إنما يعكس أزمة الدولة والعقد الاجتماعي، وما نتجادل حوله اليوم إنما يتجادل الغرب حوله منذ أواخر الستينيات، ثم بلغ ذروته في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، كتاب صدمة المستقبل من تأليف ألفن توفلر ظهر في العام 1974، وقد ترجم إلى العربية بعد صدوره بفترة وجيزة ولقي في حينه اهتماما عالميا وعربيا كبيرا ومؤثرا، وصدر كتاب أولريخ بك» المجتمع العالمي والأمان المفقود» في الثمانينيات، ثم كتاب توفلر «الموجة الثالثة، ثم أصدر فرانسيس فوكوياما مجموعة من الكتب والدراسات، مثل نهاية التاريخ، والثقة (الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار) ومستقبلنا بعد البشري: عواقب الثورة التقنية الحيوية، والطبيعة البشرية وإعادة بناء النظام الاجتماعي، والنظام السياسي والانحطاط السياسي، وأصدر صمويل هتنغتون مجموعة مهمة من الكتب والدراسات مثل صراع الحضارات، والنظام السياسي في مجتمعات متغيرة، والثقافات وقيم التقدم، والموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ومانويل كاستلز: مجتمع الشبكات.. وتؤشر تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي بكثافة وإلحاح على هذه التحولات الاقتصادية والتقنية. وبالطبع فقد جرت سلسلة من الأحداث الكبرى، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وانحسار الشيوعية، وتفكك كثير من الدول والأمم كما يجري في عالمنا العربي اليوم، وكذلك الحروب الأهلية المدمرة، وانتهاء الحروب بين الدول.

وبطبيعة الحال يفترض أيضا أن ينشأ خطاب إصلاحي جديد مستمد من التشكل الحضاري والاجتماعي المصاحب لهذه الموارد والتقنيات، فكما نشأت فلسفة وأفكار مصاحبة للاقتصاد الصناعي يتوقع/ يجب أن تنشأ أفكار وفلسفات «شبكية»، وأن يستمد منها خطاب إصلاحي.

تبدو التقنيات والموارد واضحة ومجمعاً عليها، لكن التشكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي ليس واضحاً ولا حتمياً أو تلقائياً، وفي ذلك فإن الخطاب الإصلاحي يجتهد بالاستجابة للمرحلة «الشبكية/ المعرفية» ببناء منظومة فكرية وفلسفية يستمد منها برامج وأفكار واتجاهات في التعليم والعمل والعلاقات الاجتماعية والسياسية والقيم والثقافة والمدن، .. إنها عمليات تكتنفها صعوبة الانقطاع عن الماضي «الصناعي» وغموض التشكل والاتجاهات، فما زلنا في مرحلة انتقالية من الصناعة إلى الشبكية/ ما بعد الصناعة، وهي مرحلة مليئة بالخوف وعدم اليقين والتغير المستمر، لكن يمكن تقدير اتجاهات ومبادئ للتفكير والاستشراف والحكمة!

والشبكية نفسها تتحول إلى فلسفةٍ في الحياة والإدارة والتعليم والسياسة والثقافية، بديلة للهرمية القائمة، أو التي كانت قائمة، فالناس، في تعاملهم الشامل مع الشبكات، للتعليم والتواصل والاتصال والعمل والتشاور والحصول على المعلومات والمعارف وتبادل الآراء والخبرات والمعارف، وتحويل وتلقي المال والخدمات والسلع، يستبدلون بنظامهم الهرمي التاريخي في الحياة نظاما شبكياً قائماً على المساواة والمشاركة المتحققة فنياً.

كيف تساعد تكنولوجيا المعرفة في التأثير على السياسة العامة، وتدفع بها باتجاه الإصلاح؟ كيف تساعد في تغيير علاقات القوة والإنتاج في المجتمع والدولة، ومن ثم كيف تنشئ قيادات اجتماعية واقتصادية وطبقات ومصالح جديدة؟ ثم كيف تنظم هذه الطبقة الجديدة مصالحها وأدواتها في التأثير والتغيير؟ كيف ينشئ الإصلاحيون بالتكنولوجيا الجديدة فرصاً وموارد وأسواقاً وأعمالاً جديدة، تنشئ موارد مستقلة لهم، ولقواعدهم الاجتماعية؟ هم بذلك فقط ينشئون علاقات قوة وتأثير جديدة وبديلة تحرك الأسواق

والمجتمعات، بعيداً عن الاحتكار والامتيازات التي ترفل فيها النخبة المهيمنة، ويجبرونها على المشاركة في الإصلاح والتنافس العادل، أو يخرجونها من التأثير. ويضعونها في مواجهة الانقراض والفناء. وببساطة، وعلى نحو عملي، يجعلون قواعد الدخول إلى النخبة (النخب تعني قيادة المؤسسات والأعمال والقطاعات) والخروج منها على قاعدة «البقاء للأصلح»، وفي هذه القاعدة يكون الإصلاح!

لا بأس بتكرار القول إن هذا الكتاب ليس تقنيا وليس وصفيا أيضا، وسأتجاوز ذلك لأجل التفكير بالتداعيات السياسية والأخلاقية، والتغيرات والتوقعات الممكنة في قوة الأمم وقدراتها في التأثير والتنافس، وبرغم أن الأمم التي أنتجت الصناعة هي التي تقود عالم ما بعد الصناعة، لكن يبدو واضحا اليوم أن الصين تدخل بقوة في عالم التأثير التقني والاقتصادي ومن ثم بطبيعة الحال التأثير السياسي، فلا يمكن لتقدم اقتصادي إلا أن يتبعه تقدم سياسي، وتتقدم أيضا في هذا المجال كوريا (الجنوبية بالطبع) وتستعيد ألمانيا المبادرة، وتعود من جديد قوة تكنولوجية سياسية، والهند تبدو مرشحة للتقدم والتأثير، بل إن بعض الدراسات والتوقعات ترشحها لتكون الدولة الأولى في العالم في قوتها التكنولوجية والاقتصادية والسياسية بدءا بمنتصف القرن الحادي والعشرين.

برغم أن الحديث عن الروبوت ينصرف تلقائيا إلى الأجهزة الميكانيكية المبرمجة، أو الدمج بين البرامج الحاسوبية وبين الآلات الصناعية، لكنه في واقع الحال يمتد إلى كل التطبيقات والتقنيات القادرة على العمل الذكي بدون تدخل بشري، أو التي تغير في الطبيعة البشرية (التكنولوجيا الحيوية) أو في النباتات والحيوانات والميكروبات لتتجه بالحياة وجهة جديدة غير مألوفة بعد!

الوضع ليس مخيفا ولا مطمئنا، لكنه مزيج من الخوف والتقدم، ففي هذا التغيير في الطبيعة البشرية أو المحيط الحيوي، يمكن أن تزيد فرص العلاج من الأمراض ووفرة الغذاء والطاقة بتكلفة أقل بكثير مما هي عليه اليوم، لكنها أيضا ستعطي الأمم التي تملك هذه التقنية أن تؤثر في الأمم التي لا تملكها تأثيرا يتجاوز حرياتها وقدرتها على امتلاك

وتنظيم مصائرها ومواردها، تماما كما حدث للأمم التي امتلكت تقنيات البارود والمحركات البخارية أن تحتل العالم وتهيمن على موارده، وتغير في كل اتجاهات التأثير والتركيب الاجتماعي والسياسي والثقافي للعالم، عالمنا القائم اليوم في الشرق وفي ثلاثة أرباع الكرة الأرضية لم يكن تطورا طبيعيا، لكننا دفعنا إليه بموجة احتلالية لم يكن لنا خيار فيها، وقد يبدو لنا اليوم ذلك أمرا متقبلا ومألوفا، لكن لننظر في العالم الذي كان قائما في بلادنا وغيرها قبل الاجتياح الغربي والمزود بتقنية لم نكن نملكها!

ولننظر اليوم على سبيل المثال في الجدل والتشريعات والسياسات التي نواجه بها المنتجات التكنولوجية الجديدة، مثل شبكة الانترنت والتواصل الاجتماعي، والطائرات المسيرة من غير طيار(درونز) والطابعات الثلاثية الأبعاد، والتدخين الالكتروني، ويتذكر جيلي اليوم على سبيل الطرفة ما كانت تفعله السلطات لتنظيم ادارة وامتلاك تكنولوجيات سابقة، مثل المودم وأجهزة الطباعة والتصوير والاتصال وتقنيات البث الإذاعي والتلفزيوني والفاكس، وكيف بدأت تقنيات مبهرة تداعب أحلام الأفراد كما المؤسسات، ثم صار امتلاكها لا يزيد صعوبة على شراء المناديل الورقية، .. ثم اختفت وأصبحت جزءا من التاريخ، فالاستقراء التاريخي البسيط والمباشر أنه لا يمكن منع التكنولوجيا من الاستخدام والانتشار، وكل ما نفعله هو تأخيرها و أو تجييرها لصالح فئة من الاحتكاريين وغير المنتجين ولا المفيدين للاقتصاد والمجتمعات والمؤسسات.

هذه المقولة لا تعني بالطبع عدم الموافقة على التأثير العميق للتكنولوجيا الجديدة على المنظومة الاقتصادية السياسية الاجتماعية وقدرتها على التغيير الكبير والجذري في عالمنا القائم. لكن نحتاج إلى التفكر والتبصر فيما يمكن أن نفعله لنجعلها أداة تقدم ورفاه وليس سيطرة واحتكار.

III | التحولات الاقتصادية

تختزل قصة التحول في الاقتصاد بالانتقال من محاكاة الجسد (الصناعة القائمة على المحرك البخاري والأجهزة الكهربائية) إلى محاكاة الإنسان نفسه (الحوسبة بما هي تكنولوجيا العقل والمعنى) وفي ذلك صار الاقتصاد يقوم أساسا على المعرفة والإبداع، ونشأت بطبيعة الحال مرحلة جديدة مهمة في التاريخ الإنساني.

يركز هذا الفصل على الأبعاد والجوانب الاقتصادية لـ «الثورة الصناعية الرابعة»، وأهمها صعود اقتصاد المعرفة والإبداع، والتغير في طبيعة العمل، حيث تنشأ أعمال جديدة وتنحسر أو تتغير أعمال ومهن قائمة، ويؤثر ذلك بطبيعة الحال على المؤسسات والدول في تنظيم نفسها وفي إعادة صياغة سياسات التشغيل والتعليم والتأهيل المهني، وتزيد كثيرا أهمية رأس المال الإنساني بالنظر إليه المدخل الأساسي والضروري لاستيعاب تحولات المعلوماتية، وبطبيعة الحال فإن ذلك ينشئ سياسات واتجاهات جديدة في علاقة الدولة بالمواطنين والاقتصاد، إذ يصعد الفراد باعتباره مكونا مهما ومستقلا في الدول والمجتمعات وضامنا أساسيا للقيم وللعقد الاجتماعي.

يتلخص أحد وجوه التطور الاقتصادي والاجتماعي بالمسار التالي: من «الياقات الزرقاء»، إلى «الياقات البيضاء»، إلى عمل بلا ياقات. والواقع أنه مفهوم برغم ما فيه من حيرة وارتباك، يعبر بدقة وإبداع عن تشكلات الاقتصاد والمجتمعات والثقافة في عصر الشبكية والمعرفة، وكأن الحيرة والشك بذاتها يمثلان موردا أو قيمة جوهرية في الاقتصاد القائم اليوم، وما ينشأ حوله من قيم وأفكار.

فمفهوم «الشبكة» يلغي فكرة المركز والهرم اللذين استقرت عليهما البشرية طوال التاريخ المتاح لمعرفتنا، ولا تعد موسوعة «ويكيبيديا» أو نظام «لينوكس» للتشغيل مثالين نادرين لملاحظة كيف تتشكل موارد ومؤسسات ومنظومات للإبداع والمعرفة والإنتاج، تتفوق بأضعاف مضاعفة على بنى تقليدية وراسخة للإنتاج والمعرفة.

III1 - العوائد الرقمية ..

خصص البنك الدولي تقريره السنوي عن التنمية في العالم لعام 2016 للفرص الممكنة للتنمية وتحسين الحياة والعمل، من خلال شبكة الإنترنت والاتصالات (7)، ولم يعد ذلك موضوعاً جديداً. ولكن أن يشغل به البنك الدولي فذلك يؤشر بالتأكيد إلى الأهمية المتزايدة للموضوع، وما يمكن أن تحدثه الإنترنت من فرصٍ وتغييراتٍ كبيرة في مسار الحياة والأسواق والحكومات. وقد شغل أيضاً تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية بالتحولات الكبرى الجارية في العمل، بفعل تأثيرات الحوسبة والتشبيك.

مؤكد أن الإنتاج وزيادة الفرص لا يحدث تلقائياً بمجرد الاتصال بالإنترنت، أو اقتناء المحمول، لكن الوصول إلى الشبكة Access يتيح الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالعمل والأسواق والفرص المتاحة. وهناك وظائف مباشرة، تنشئها التقنيات الرقمية هي بسبب الطبيعة الآلية للأعمال تكون قليلة. وعلى سبيل المثال، لم تكن شبكة انستغرام التي اشترتها «فيسبوك» عام 2012 بمليار دولار تشغل أكثر من 13 شخصاً. وكانت «فيسبوك» تشغل، في ذلك الوقت، 5000 موظف. وللمقارنة، فإن «كوداك» كانت في ذروة نشاطها في أفلام التصوير في التسعينيات تشغل 145 ألف شخص، على الرغم من أن «فيسبوك» تزيد قيمتها السوقية على «كوداك» بعدة أضعاف. ولكن الأكثر أهمية هو ما تقدمه الشبكة لبيئة الأعمال، فالتجارة الإلكترونية ولدت فرص عمل جديدة واسعة، ويمكن تطوير أنظمة عمل مرنة تتيح العمل من بعد، وفي أوقات مختلفة، ومن أمكنة بعيدة. وبذلك يمكن مشاركة النساء والمعوقين وكبار السن والمقيمين في الأرياف والبوادي في أسواق العمل العالمية والمتقدمة.

وفي زيادة الإنتاج، تتيح الإنترنت للعاملين التركيز على الأنشطة ذات القيمة الأعلى، وإسناد أعمال روتينية كثيرة، وأقل أهمية، إلى الحاسوب. ويمكن تطوير المناقشات العلمية في المواد الدراسية أو العملية والبحثية، لأجل تحسين الأداء والتعليم والتدريب، ويمكن العمل مع فرق ممتدة حول العالم، من دون حاجةٍ للانتقال من مكان إلى آخر،

وترتيب اجتماعات ومقابلات وندوات ومؤتمرات من غير سفر وإقامة وتكاليف كبيرة.

وانخفضت كلفة البحث عن المعلومات والمصادر وتوفيرها، بنسبة كبيرة، إذ يمكن اليوم الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بالعمل والدراسة والبحث، وكذلك الكتب والدراسات والمحاضرات المسموعة والمرئية، بتكاليف وجهود قليلة. أصبح في وسع الفقراء اليوم الاستفادة من مكتبات وقواعد بيانات هائلة وعظيمة القيمة. وقد تبدو بعض التأثيرات سلبيةً في جانبٍ، مثل فقدان أعمال ووظائف، لكنها، في جانب آخر، مفيدة للمستهلكين، في حصولهم على السلع والخدمات بسرعةٍ، وسهولةٍ، وبتكلفة قليلة.

ويقترح البنك الدولي لأجل التحول إلى بيئة أعمال رقمية أن تشمل شبكات الإنترنت جميع الناس وجميع المناطق، وتطوير التعليم الرقمي والتدريب على المهارات في هذا المجال، وتكريس أنظمة التعليم المستمر والتعلم الذاتي وتشجيعها، وتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية، وتشجيع المواطنين على المشاركة الرقمية.

ثمة حاجة اليوم في جميع الدول العربية، لتلحق بالثورة الرقمية إلى إشاعة الإنترنت لتكون مرفقاً عاماً متاحاً مثل الطرق والإذاعات والتلفزيونات العامة، ففي بقاء الانترنت خدمة غير متاحة، إلا مقابل تقديم المال، تحرم فئة واسعة من المواطنين من الحصول على المعرفة والخدمات، وبعض هذه الخدمات يفترض أن تكون شاملةً لجميع المواطنين، مثل التعليم والانتخاب والهوية الرقمية والشكاوى والاستغاثة والتبليغ ومتابعة الإعلانات والعطاءات وفرص التوظيف والعمل وتقديم المعاملات ومتابعتها.

بدأ التقرير بسؤال بديهي يقتضيه العنوان: كيف تساعد الإنترنت في التنمية؟ ينظر التقرير إلى التنمية من مبدأ التفاعل بين الاستيعاب الاجتماعي والكفاءة والابتكار. وفي ذلك، يجب أن تبذل الحكومات والمجتمعات والأسواق أقصى جهدها للتأكد من أن كل مواطن يشغل موقعاً صحيحاً وملائماً في الإنتاج والتقبل، واكتساب المهارات الضرورية اللازمة للقدرة على العمل والمشاركة.

وفي الحديث عن الإنترنت والكفاءة، يجب الاهتمام بمسألة جديدة.. ذلك أن الحوسبة والتشبيك أنشأت حاجةً إلى مهارات جديدة، وألغت أو خفضت أو غيرت الحاجة إلى مهاراتٍ ووظائف وأعمال قائمة أو كانت قائمة. ويؤشر التقرير إلى مهاراتٍ ضروريةٍ، يجب أن يشملها التعليم والتدريب. وثمة حاجةٌ إلى التذكير بالمهارات المعرفية والاجتماعية والفنية التي يجب أن تحيط بها أنظمة التعليم، لأجل ملاحظة الاتجاهات الجديدة، وتلك التي يجب أن تبقى، ولا يستغنى عنها، فمن المهارات المعرفية التي يجب تزويد التلاميذ بها القراءة والكتابة والحساب والتفكير الناقد والإبداعي والمنطق والذاكرة والبداهة والسرعة الذهنية والقدرة على حل المشكلات العلمية، ومن المهارات الاجتماعية الضرورية للتعليم والتحول إلى البيئة الجديدة القدرة على التوافق والاستقرار العاطفي، والتنظيم الذاتي واتخاذ القرار والتعامل مع الآخرين، وثمة حاجة لمهاراتٍ فنيةٍ في العمل اليدوي وتشغيل الآلات وصيانتها.

يبدأ اكتساب المهارات منذ الميلاد، ويستمر طوال الحياة. وللتكنولوجيا دور في هذا، وعلى الرغم من أن تزويد الأطفال والتلاميذ بالحاسوب الشخصي لا يؤدي تلقائياً إلى اكتساب المهارات، فإنه يجب البدء بتطبيق أنظمة التعليم باستخدام الحاسوب والإنترنت، وهناك حاجة بالطبع لتدريب المعلمين وتحسين قدراتهم على استخدام الأنظمة الحاسوبية والشبكية في التعليم.

ليس ثمة خيار إلا الدخول في التحول نحو الحوسبة والتشبيك، على الرغم مما في ذلك من آلام وخسائر في بداية الطريق، مثل ضياع فرص عمل، وعدم قدرة مديرين وعاملين كثيرين على الاندماج في البيئة الجديدة، وتغير تقاليد العمل ومؤسساته، .. ولكن كل يوم يمضي، من دون أن ندخل في ذلك، يعني خسائر إضافية.

III2 - اقتصاد المعرفة والإبداع

عند الحديث عن الاقتصاد الإبداعي، يمكن الاستنتاج ببساطة ومنطقية أنه قطاع تقوده طبقة جديدة من الفنانين والعلماء والمبدعين الذين لا يشكلهم نظام العمل التقليدي في الوظائف وساعات العمل والعقود والالتزامات، أي إنه اقتصاد تقوده وتشكله جماعات وشبكات من «الفوضويين» الذين لا يمكن إلزامهم بشيء. لكن الفوضى اليوم تأخذ مفهوما مختلفا هو أقرب إلى النظام.

هذه القيادات الجديدة للاقتصاد والمجتمعات ستنقل طريقتها في الحياة والعمل إلى الحياة الاقتصادية بعامة. وهكذا، فإنها ستحولها من الياقات البيضاء إلى «بلا ياقات». و«بلا» هذه تكاد تكون واحدة من أهم ملامح المجتمعات والاقتصادات؛ تعليم بلا مدارس، صحة بلا أطباء، عمارة بلا مهندسين، مصانع بلا عمال، أمم بلا دول، مؤسسات بلا مكاتب.

وإذا كان الإبداع والخيال هما جوهر الاقتصاد، فإن التعليم يجب أن يتحول أيضا نحو تعليم الإبداع. فنحتاج أن نكون وأطفالنا مبدعين، وإلى مدارس تعلم «الفوضى»، ومعلمين من الطبقة الإبداعية الجديدة، فتتشكل حاجة أكبر من قبل للتعليم الذاتي والمستمر، وتشجع على ذلك وتسهله الشبكة العظيمة القائمة في الاتصالات والمعلوماتية، والتي تصوغ أكثر من أي شيء آخر حياة الناس وعلاقاتهم ومواردهم ونظامهم الاجتماعي والثقافي.

أليس التعليم، إذن، يمضي نحو «الفوضوية» نفسها التي تعيد النظر في التعليم النظامي والمعتمد والشهادات المدرسية والجامعية ومعناها وجدواها؟ مرة أخرى، فإن الفوضوية تستخدم هنا بمفهومها الجديد وليس النمطي السابق؛ إنها في الحقيقة دعوة إلى النظر في الأهداف الجديدة للتعليم، ليمنح المَلَكات والمهارات التي تؤهل الناس للمشاركة في حياتهم وخياراتهم، كالمبادرة والعمل الجماعي، والمسؤولية، والقدرة على التعليم الذاتي، ومشاركة الأسرة والمقاهي مع الفصول الدراسية.

لا يقتصر الإبداع على الابتكارات والاختراعات والإضافات العظيمة في العلم والحياة والموارد، ولكنه يشمل الإنتاج الإنساني غير المادي أو المستمد من عقل الإنسان وخياله ومواهبه، مثل الفنون التشكيلية، الموسيقى، الغناء، القصة، الشعر، الرواية، التصميم، الطهو، التطوير، البحث والاكتشاف، الأفكار، المواهب والمهارات، والكتابة والإدارة والقيادة والتنظيم،.. والإضافات غير المادية التي يقدمها الإنسان في عمله وحياته، فيكون الإبداع وفق هذا المفهوم قطاعا واسعا ممتدا في العمل والحياة، وعندما يتحول هذا المنتج إلى مورد مادي، أو مصدر لتحسين الحياة، أو سلعة يمكن

استخدامها وتداولها والاتجار بها فإنه يكون اقتصادا إبداعيا، أو رأسمال إبداعي. وبذلك فإن الاقتصاد أو رأس المال الإبداعي ليس موردا جديدا، ولكنه مورد يرافق الحياة والأنسان منذ الأزل، فالإنسان كائن إبداعي، يفسر الإبداع قصة ارتقائه بنفسه وموارده وحياته وأفكاره.

والإبداع باعتباره جمالا هو غاية لذاته، ومكون أساسي في الفلسفة والدين والعلم والتشريع والإدارة، ذلك أنها تقوم جميعا على مبادئ أساسية ثلاثة، الحق والخير والجمال، فبدون الجمال الذي هو تمييز القبيح من الحسن، والسعي الدائم إلى الأحسن لم يكن ممكنا تطور الفكر الإنساني ولا الارتقاء بالمبدئين الآخرين للحياة والفلسفة، وهما الحق (التمييز بين الخطأ والصواب)، والخير (التمييز بين النافع والضارّ).

وباعتبار الإبداع يقوم أيضا على النسبية وعدم اليقين، بمعنى أنه ثمة ما هو أفضل وأكثر صوابا، وأن كل ما لدينا من علم وأفكار ومنجزات قابلة لأن تكون خطأ فإنه (الإبداع) هو جوهر التقدم العلمي والفكري والفلسفي والمعيشي.

والإبداع أيضا مكون أساسي في الحياة والطبيعة، ويشكل العلاقة بين الإنسان (والكائنات الحية أيضا) والحياة والطبيعة، كما نلاحظ بطبيعة الحال في التكيف والنشوء والارتقاء البيولوجي والسلوكي.

ما الجديد في الاقتصاد الإبداعي؟

لننظر في مجالات وحقول من العمل والاقتصاد تقوم على الإبداع، مثل النشر، والأبحاث، والموسيقى، والسينما، والرواية والثقافة، والفنون التشكيلية، والاستشارات، والتصميم، والتطوير؛ والعمل في مجالات الملكية الفكرية، والإعلان والعمارة، والإعلام والبرامج الإلكترونية وصناعة المحتوى الفكري في المتاحف والفنون والموسيقى والكتب والألعاب الإلكترونية وتخزين المعلومات، ونحاول تقدير قيمتها السوقية والاقتصادية.

إن الاقتصاد الإبداعي اليوم يمثل القطاع الرئيس والمهيمن في المهن والأعمال والتجارة والاقتصاد، وصار المقياس الأساسي للتقدم الاقتصادي، ويندرج في هذا المجال الملكية الفكرية، وحقوق النشر، والنماذج، والعلامات التجارية، والتصاميم، وبراءات الاختراع، والأعمال الفنية، والموسيقى، وبرامج الحاسوب، والتصوير الضوئي، والأفلام، والفيديو، والألعاب، والعمارة، والبحوث، والتطوير، وتصميم الملابس والمنتجات. وهو اقتصاد يتطور مع تطور التقنية وبخاصة في مجالات الاتصالات والمعلوماتية، وبالارتقاء الإنساني وتطور حاجاته، فالإنسان يتطلع بعد تلبية احتياجاته المادية إلى الاحتياجات الروحية والفكرية، وهذه المنتجات بدورها تطور وتعظم الموارد المادية الملموسة والاحتياجات المادية أيضا كالعمارة واللباس والطعام، ويمكن ببساطة ملاحظة الإبداع والخيال في تطوير وتعظيم هذه المرافق والاحتياجات، وكأن الأمم تتقدم وتزيد مواردها بما تملك من جمال وخيال!

لا يزال الإبداع هو جوهر الثقافة، ولكن طريقة إنتاج الإبداع وتوزيعه والاستمتاع به تختلف في مجتمعات ما بعد الصناعة عن المراحل السابقة. وقد ثبت أن قطاع الصناعات الإبداعية شريك مزعج لكل من الحكومات والمؤسسات التعليمية التي كانت أكثر اعتيادا على التعامل مع صناعات كبيرة أو مهن جيدة التنظيم.

ولكن الحدث الأكثر أهمية كان تحول الصناعات الإبداعية إلى مصدر هائل للثروة، فالقيمة لم تعد تأتي من تصنيع الأشياء، وإنما من المعلومات (نظم تشغيل الحواسيب)،

وانتقلت السيادة من شركات مثل جنرال إلكتريك إلى أخرى مثل ميكروسوفت، وتحولت المعلوماتية إلى التفاعلية والتواصلية، وما تبع ذلك من أعمال ومشروعات عبر شبكة الإنترنت وشبكات الاتصالات، وأصبح الإبداع في هذه المرحلة أحد أصول السوق.

وبدأت الاقتصاديات المتقدمة تشهد انتقالا كبيرا من الشركات الكبيرة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن توجيه المدراء إلى توجيه المستهلك أو الفنانين والمؤلفين ومديري الإنتاج، وتمتد إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وأصبح الاستهلاك جزءا من دائرة الصناعات الإبداعية لا غايتها. وأصبح التعليم عملية إبداعية لا ينظر إلى الطلاب باعتبارهم فقط محتاجين للمعرفة، ولكنهم محفزون للعملية التعليمية، وتحولت الصناعة من منتج إلى مدخل.

وارتبطت الصناعات الإبداعية بوضوح مع خدمات أخرى: السياحة، والنقل، الشحن، الطاقة، المالية، التأمين، الاتصالات، المحاسبة، الشؤون القانونية، الرعاية الصحية، الإعلان، البناء، الهندسة، العمارة، تكنولوجيا المعلومات، الضرائب، التعليم، التجارة الإلكترونية، الخدمات البيئية.

ويضم العاملون الإبداعيون قوة عمل واسعة متعددة القوميات من الموهوبين، يستخدمون إبداعهم الفردي في التصميم، والإنتاج، والعرض، والكتابة، وهم يتراوحون بين مصممي الأزياء في ميلانو وعمال مصنع أحذية في إندونيسيا، ويعمل هؤلاء عند أنفسهم، وتشهد هذه القوة تزايد العمل المؤقت ولنصف الوقت، كما تشهد المزيد من التدويل.

لقد أصبح مصطلح «الصناعات الإبداعية» والاقتصاد الإبداعي يأخذ حالة ملموسة ومعترفا بها ويمكن أيضا تعريفها، وملاحظة الإحصاءات والأرقام المتعلقة بها بل تخصصا يدرس في الجامعات (1)، وهي متعلقة بالإبداع، وهو اقتصاد قدرت قيمته في أوائل الألفية الثالثة بأكثر من تريليوني دولار، ولا بد أنه في اتساعه ونموه قد وصل اليوم إلى

ضعف هذا الرقم. فقد بدأت صناعة التصميم بالنمو منذ منتصف التسعينات بنسبة 21 في المئة لتصل قيمتها بداية الألفية إلى 140 مليار دولار، وقدر صافي عائدات حقوق النشر الأميركية عام 2001 بثمانمائة مليار دولار، ويعمل بها 8 ملايين عامل، وكانت الصادرات الأميركية في هذا المجال للعام نفسه بقيمة 89 مليار دولار، أي ما يفوق صادرات السيارات والطائرات والصناعات الكيماوية والكمبيوتر.

وهناك مساهمات إضافية كبرى للإبداع في العمل والإنتاج، مثل تخفيض الوقت والتكاليف والجهود، فقد أتاح الاقتصاد والأسلوب الشبكي في العمل المجال لتقليص مساحات العقار المخصصة للعمل والمكاتب، وقد وجدت دراسة نشرت في مجلة ‹‹هارفرد بزنس ريفيو›› عام 1996 أن شركة IBM وفرت 1,4 مليار دولار في من خلال إعادة تصميم العقارات والمكاتب وفق الممكنات والمتطلبات الجديدة للعمل.

وبالتحول من النظام الورقي إلى الإلكتروني في العمل والأرشفة أمكن تقليص الحاجة للمكاتب والفضاءات، وألغت أساليب العمل الشبكية أو قلصت بنسبة كبيرة الحاجة لعمليات الشحن والتخزين، المنتوجات الموسيقية والأفلام والكتب والألعاب على سبيل المثال، واختصرت شركة جنرال موتورز دورة التطوير في المنتجات من 54 شهرا وبفريق عمل يتكون من 3100 شخص إلى 24 شهرا وبفريق عمل من 700 شخص.

الفكرة ببساطة في الاقتصاد المعرفي والإبداعي هي كيف تحول المعرفة إلى سلعة، وبالطبع فإن الاستهلاك سوف يتحول إلى علاقة، وبذلك فإن التجارب تحل محل البضائع والخدمات، لأنها تشحذ الإبداع وتدعم القدرات الإبداعية، ويرى في الخبرة مثيرا أساسيا للاقتصاد الإبداعي، إذ إنه يرى طريقا ذا اتجاهين بين المستهلك والمستثمر، لأننا نتصل بالاقتصاد عبر إبداعنا، ونحدد أنفسنا من ثم كـ «كائنات إبداعية»، فإننا نتبع أشكال تسلية وثقافة تعبر عن إبداعنا وتغذيه، فالعمل الذي ينجزه المستهلكون للمعرفة من المشاهدة والتشجيع والقراءة يضيف قيمة إلى السلعة الإبداعية، وممارسة الاستفتاء تحول إلى سلعة تباع للمعلنين.

الجديد في الاقتصاد الشبكي هو العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد والابداع، وكيف يؤدي اجتماعهما إلى ثروة استثنائية، فقد أصبحت الملكية الفكرية ذات تأثير كبير في الناتج الاقتصادي العالمي، وفي طريقة حيازة الأفراد لأفكارهم وامتلاكهم لها، يقول جون هوكنز (3): لقد أصبح ذوو الأفكار، أي أولئك الذين يملكونها أكثر نفوذا ممن يشغلون الآلات، لكن العلاقة بين الإبداع والاقتصاد ما زالت غير مرتبة. يعرف هوكنز الاقتصاد الإبداعي بأنه القدرة على توليد شيء جديد، فهو يعني إنتاج الأفكار، أو الاختراعات ذات الأهمية والفائدة، وليس الإبداع بالضرورة فعالية اقتصادية، لكنه قد يصبح كذلك عندما يؤدي إلى فكرة ذات مردود اقتصادي، وإلى منتج يمكن الاتجار به.

يذكر هوكينز أن القيمة المالية العالمية لاقتصاد الإبداع عام 2005 بلغت نحو ثلاثة تريليونات دولار، وهي تنمو بمعدل 6 في المائة سنويا، وتستثمر الشركات الأمريكية نحو تريليون دولار سنويا في المنتجات الثقافية غير الملموسة، وهو يساوي الاستثمار السنوي في الزراعة والميكنة، وأسهمت الصناعات الأمريكية المعتمدة على حقوق النشر في الاقتصاد الأمريكي أكثر من أية صناعة أخرى، أي أكثر من الصناعة الثقيلة والسيارات والطائرات والطعام والشراب. ويأتي بعد الولايات المتحدة في الاقتصاد الإبداعي اليابان التي تنفق إنفاقا عاليا في البحث والتطوير، وتستهلك بقدر عال من الصحف والتسلية الإلكترونية والكتب والسينما، ويعمل في أوروبا في مجال الاقتصاد الإبداعي أكثر من ستة ملايين شخص، وفي الوقت الذي تتضاءل فيه فرص العمل في القطاعات المختلفة فإنها في الاقتصاد الإبداعي تتزايد، وعلى نحو غير مباشر فإن العمل في الاقتصاد الإبداعي يحقق متوالية هائلة من النتائج والتحولات، فيدفع العاملين فيه إلى مواصلة التعليم والعمل المستقل الذي يطور الاقتصاد ويقلل التكلفة ويزيد التشغيل.

وتزدهر اليوم الأعمال اليدوية في سوق الفن وفي السياحة والترفيه، وتبلغ قيمة هذه السوق في الصين 15 مليار دولار، وتنمو سوق الفنون على نحو غير مسبوق، وتشتمل أسواق الفنانين المحترفين الكبار على نحو 12 مليار دولار، وتبلغ قيمة اقتصاد التصميم 140 مليار دولار، ويساوي الاقتصاد العالمي في مجال البرمجيات 600 مليار دولار،

ويساوي اقتصاد تصميم الأزياء 60 مليار دولار، وتنتج صناعة الأفلام نحو ثلاثة آلاف فيلم في العام، تصل قيمتها إلى أكثر من 80 مليار دولار، ويحقق قطاع الموسيقى في العالم أيضا 80 مليار دولار سنويا، وتبلغ قيمة الاقتصاد في المسرح 50 مليار دولار، وتبلغ قيمة السوق العالمية للكتب والمجلات والصحف 126 مليار دولار.

تبدو المنتجات الإبداعية أكثر وضوحا في مجال الفنون، ذلك ما أدى إلى التعامل مع الفنون والإبداع على أنهما وجهان لعملة واحدة، لكن الفنانين لا يحتكرون الإبداع، وليسوا هم المشتغلون الوحيدون في حقل اقتصاد الإبداع، فالإبداع يزدهر أيضا في العلوم، بخاصة في مجالات البحث والتطوير، والإبداع أيضا حاضر في جميع مستويات الأعمال في الشركات والمؤسسات، وبخاصة مع دخول الإنترنت وتقنيات المعلومات واندماجها في العمل والإدارة والتسويق.

هل يمكن اعتبار موهبة الإبداع رأسمال؟ يتساءل هوكينز، فرأس المال هو مستودع ثابت ومستمر، وكان الشكل الأساسي له هو النقود والموجودات والأصول، لكن تطور صناعة الخدمات واقتصادياتها أدخلت مفاهيم جديدة إلى رأس المال، فالبحث والتطوير والإعلان والتسويق ومعالجة البيانات أنشأت أسواقا وموارد وآفاقا جديدة للأعمال، ومن الواضح بالطبع أن المصدر الأكثر قيمة في هذه الصناعات هو الموارد البشرية.

صاغ فريتز ماخلوب مصطلح «الاستثمار الفكري» في ستينيات القرن العشرين، وبينت أبحاث دينيسون وكيندريك أن الاستثمارات في مجالات التربية والتعليم والتدريب زادت من قيمة القوى العاملة، وزيادة الإنتاجية، فقوة العمل هي رأسمال، ويمكن قياسه أيضا، وهنا تتشكل فرص عظيمة وذاتية أمام الأفراد وجميع الناس لتعليم أنفسهم وتطوير قدراتهم، وبالتالي زيادة مواردهم وقيمتهم في العمل والسوق. وفي بعض الأحيان يسمى هذا النوع من الاقتصاد رأس المال الفكري، وهو ما بدا فيما بعد واضحا وبدهيا بعد تجربة «ميكروسوفت»، لكن قبل ذلك كانت تنشر ملاحظات ودراسات كثيرة (3) كيف يجعل التصميم من الصحف ووسائل الإعلام أكثر فاعلية وقدرة على الانتشار

وزيادة الموارد؟ وكيف أن القدرات والنتائج في قطاع الصحة تزيد ليس فقط بسبب معارف الكوادر المتعلقة بالمواد الطبية والتمريضية، ومهاراتها المهنية، بما في ذلك التعامل مع المريض وذويه وإراحتهم، وفي كثير من الأحيان يعبر عن مثل هذا النوع من الموارد أو رأس المال بـ ‹‹الشهرة›› والسمعة أو الاسم، لكن الأكثر حضورا في الاقتصاد اليوم هو ‹‹الثقة››، بل يمكن القول إنه اقتصاد الثقة.

قدرت وولف أولينز؛ وهي شركة استشارات استراتيجية وتصميمية مركزها لندن، أنه في عام 1989 كانت الأصول المادية والمالية لأكبر 350 شركة مدرجة في سوق الأسهم في لندن تشكل 60 في المائة من إجمالي قيمتها في السوق، وبعد عشر سنوات هبطت هذه الحصة إلى 28 في المائة، فإذا كانت هذه الأرقام دقيقة فإن المستثمرين البريطانيين كانوا يعتقدون أن أكثر من 70 في المائة من قيمة تلك الشركات لم تكن تمثل في حساباتها السنوية، وتقدر شركة كلين آند كو، وهي وكيل إدارة في سوق التأمين أن القيمة الفكرية تصل اليوم إلى 75 في المائة من إجمالي قيمة الشركات الخمسمائة المدرجة في ‹‹فورتشن››، وتقدر دراسة لمجموعة برايس ووتر هاوس أن ثلثي رسملة سوق الأسهم للشركات الأمريكية في نهاية عام 1999 كانت تعزى إلى أصولها الفكرية، أي أنها أيضا لم تظهر في الميزانية العامة. ويحتسب القسم الأكبر من رأس المال الخفي هذا من خلال الماركات والعلامات التجارية، فكثير من هذه العلامات كانت تعتمد على اسم التاجر نفسه أو على ظروفه الشخصية، وأصبحت اليوم تساوي مليارات، وقد احتسبت شركة إنتربراند المتخصصة في مجال الماركات اسم ديزني الذي كان في الأصل مجانيا بقيمة 32 مليار دولار، ويرد أكثر من 59 في المائة من رسملة ‹‹كوكا كولا›› البالغة 120 مليار دولار إلى اسم الماركة، وبلغت هذه القيمة في منتجات نايكي الرياضية بـ 77 في المائة.(3)

تتسم الصناعات الإبداعية إلى حد كبير بطبيعة مدخلات العمل: أفراد مبدعون، الإعلان، العمارة، التصميم، برمجية التفاعلية، سينما وتلفزيون، موسيقى، نشر، فنون أداء، ومن أهم مجالاتها: صناعات حقوق النشر: فن تجاري، فنون إبداعية، فيلم وفيديو، موسيقى، نشر، إعلام مسجل، معاملة بيانات، برامج إلكترونية. وصناعات المحتوى:

تحددها بـؤرة إنتـاج الصناعـة: موسـيقى سـابقة التسـجيل، موسـيقى مسـجلة بالتجزئـة، إذاعـة وسـينما، برمجيـة، خدمـات إعلاميـة. والصناعـات الثقافيـة: تتحـدد في ضـوء وظيفـة السياسـة العامـة والتمويـل، المتاحـف والقاعات، فنـون وحـرف بصرية، تعليم الفنـون، إذاعة وسـينما، موسـيقى، فنـون أداء، أدب، مكتبـات. والمحتـوى الرقمي: يتحـدد عـبر الجمـع بـين التكنولوجيا وبـؤرة إنتـاج الصناعـة، فـن تجاري، فيلـم وفيديـو، تصويـر فوتوغـرافي، ألعاب إلكترونيـة، إعـلام مسـجل، تسـجيل صـوت، تخزيـن المعلومـات واسـترجاعها. (1)

كيـف يرتبـط قطـاع الصناعـات الإبداعيـة بجوانـب أوسـع مـن الإبـداع الإنسـاني، وكيـف يعـزز الخيـال الإنسـاني والابتـكار والخـبرة والعمـل الإبداعـي والاسـتهلاك الصناعـات الإبداعيـة، وكيـف يرتبـط الإبـداع اليـومي المشروعـات الكبـيرة، ولمـاذا تختلـف الصناعـات الإبداعيـة عـن التصنيـع التقليـدي أو الصناعـات الأوليـة.

الصناعـات الإبداعيـة تقـوم عـلى الأفـكار والموهبـة والعمـل الشـخصي، ولذلـك فـإن تطويـر قطـاع اقتصـادي مسـتدام عـلى هـذا الأسـاس مهمـة صعبـة ومعقـدة. لكـن يتضـح أن مـا يحـدث في كل حالة هـو أن الصناعات الإبداعيـة أيا كان تعريفها تعتمـد على هـويات فرديـة، ويظـل النمـو والتنـوع هـو السـياق الأكـبر الذي تنمـو وتزدهـر فيـه الصناعـات الإبداعيـة نفسـها.

يميز شـارلز ليدبيـتر بـين نوعـين مـن المعرفـة، الضمنيـة والجليـة، ليبـين كيـف يعمـل نظـام اقتصـادي يقـوم عـلى المعرفـة والأفـكار، أي كيـف تحـول المعرفـة إلى سـلعة، وهـذا يحـول مفهـوم الاسـتهلاك نفسـه مـن فعـل إلى علاقـة، وتنشـأ أيضـا جمهوريـة جديـدة قائمـة عـلى الاتجـار بالمهـارات والأفـكار، يبـدو وكأن كل شخـص بإمكانـه المسـاهمة فيهـا، إن التوصـل إلى المعرفـة عمليـة إنسـانية وليسـت تقنيـة، وهـذا هـو الأسـاس الذي تقـوم عليـه الصناعات الإبداعيـة. (1)

إن الإبـداع اليـوم في أزمـة بسـبب التغيرات الاجتماعيـة والتقنيـة، وفي نـدوة عقـدت عـام 1996 في واشـنطن تحـت عنـوان «الإبـداع الأمـيركي في خطـر» شـارك فيهـا علـماء وفنانـون

لمواجهة القلق المتصاعد في كثير من مجالات التعليم والاقتصاد والمهن. أكدت الندوة أن الإبداع صفة إنسانية أساسية يجب تنميتها في كل الناس، فحرية التعليم والإبداع والمغامرة والنجاح والفشل والتساؤل والنضال والنمو هي الأساس الأخلاقي الذي قامت عليه الولايات المتحدة الأميركية، ونشر الإبداع بين كل الناس من كل المواقع والفئات الاقتصادية والأصول العرقية يمثل ضرورة للمصلحة العامة.

وهناك صناعات تعتمد على خدمات كثيفة الإبداع، مثل التصميم، وهو من أهم الصناعات الإبداعية تنوعا وديناميكية، وقد بلغ حجمه الاقتصادي عام 1999 حوالي 140 مليار دولار. وكان يمو في السنوات 1995–2000 بنسبة 21%، كما يعد التصميم مدخلا أساسيا في معظم منتجات وخدمات الاقتصاد الجديد، وإحدى الأدوات الأساسية المخولة للإبداع في اقتصاد الخدمات.

ويوضح تقرير التنافسية العالمية (2001/2000) للمنتدى الاقتصادي العالمي وجود ارتباط واضح بين كثافة التصميم في أنشطة المشروع وتطور المنتج، والتنافس الاقتصادي العريض. ويشير بحث لبرايس هاوس كوبرز إلى أن أعلى المشروعات أداء ترى في التصميم أصلا استراتيجيا، بينما تتراجع أهميته في المشروعات الأقل نجاحا. (1)

تسعى الحكومات الآن لتطوير نماذج لاقتصاد يقوم على المعرفة يتضمن دورا ابتكاريا مجددا للدولة في وضع سياسات الصناعة في القرن الحادي والعشرين، وتحديد أولويات الابتكار والمشروعات القائمة على الأبحاث والتطوير، وإعادة تدريب وتعليم السكان بكثافة، والتركيز على عولمة فوائد التواصلية عبر القضاء على الأمية في مجال المعلوماتية والاتصالات.

هل للاقتصاد الإبداعي مخاوف ومشكلات؟

نعم بالطبع، فتسليع الأفكار مغامرة، ربما تحولها إلى الابتذال، يعرض جيرمي ريفكين (2) طائفة من هذه الأخطار كما يعرض استشهادات مهمة في هذا السياق، يقول

ريفكين: «الأهمية المتنامية للأفكار في عالم التجارة تستحضر شبحا مقلقا، فعندما تصبح الأفكار الإنسانية سلعة بهذه الأهمية ما الذي سيحدث للأفكار التي رغم أهميتها لن تكون مغرية تجاريا؟ هل سيتاح المجال للرؤى غير التجارية في حضارة يعتمد الناس فيها على الوسط التجاري لأفكار يستطيعون كسب عيشهم بواسطتها؟ ماذا سيكون التأثير في وعينا الجماعي وفي مستقبل خطابنا الاجتماعي؟

وقد نشأت حالة مقلقة من الاحتكار، يشير إليها ريفكن، فإحاطة الموارد الخام للاقتصاد الجديد ببراءات اختراع يبدل كيفية التعامل هذه الموارد بصورة جوهرية، وعلى سبيل المثال اشترت مجموعة من الشركات الملكية الفكرية للبذور الزراعية المهجنة والمطورة، وصارت تتحكم في البذور ومن ثم الزراعة والإنتاج الزراعي، وكسرت للمرة الأولى في التاريخ العلاقة التاريخية بين الفلاحين والبذور الزراعية، فهي بذور تؤجر للمزارعين لاستخدامها لمرة واحدة، ولا يحق لهم إعادة استخدامها، ولأجل ضمان حقها في منع إعادة استخدام البذور قامت الشركات بإدخال تقنيات تعقيم (من العقم) تحول دون إعادة استزراع البذور! وبالطبع فإن ذلك يدفع الفلاحين للاعتماد الكامل على الشركات ووضعهم تحت رحمتها، ويجعلهم مهددين بالإفلاس، .. لقد كان ذلك تحولا كبيرا في تاريخ الزراعة.

وعندما تصبح العلاقات الاجتماعية علاقات تجارية، وتحول حياة كل فرد عبر ساعات اليوم كله إلى سلعة، فماذا يتبقى للعلاقات ذات الطبيعة غير التجارية؟ فحين يكون الوقت نفسه يباع ويشترى تكون حياة الفرد ذاتها مجرد سلسلة متناهية من العلاقات التجارية، تربطها اتفاقيات وأدوات مالية، فماذا سيحدث لأنواع العلاقات المتبادلة التي تنبع من العاطفة والحب المتفاني؟ إن حقيقة أن محترفي التسويق والشركات منشغلون بجدية في تطوير ما يدعونه علاقة حميمية مع الزبائن وبعيدة المدى ويفعلون التجارب مع مجموعة من الوسائل والمسارات لتأسيس ‹‹ارتباطات للمجموعات›› تتصف بالعمق أمر مقلق، إضافة إلى أن هذه الفعاليات واسعة المدى لاختلاق عامل اجتماعي بديل مدسوس داخل غلاف تجاري تسير قدما وهي غير ملحوظة، وغير منتقدة على الرغم

من المترتبات الواسعة والبعيدة المدى الكامنة فيها والتي ستؤثر في المجتمع، وعندما تصبح كل واجهات كينونتنا تقريبا فعاليات مدفوعة الثمن تغدو حياة الإنسان نفسها المنتج التجاري الأساسي ويصبح العالم التجاري الحكم النهائي لوجودنا الشخصي والجماعي.

وبتضاعف تجارة السلع الثقافية تنتشر أيضا ثقافة عالمية متجانسة، وهذا يعني غياب التنوع الثقافي، وانحسار أو انقراض ثقافات ولغات، يقول وايد ديفيس في مقالة نشرتها مجلة ‹‹ناشونال جيوغرافيك››، ‹‹مع اندثار كل لغة يخسر العالم جزءا من أصالته، ونخسر أيضا معرفة صرفة؛ هي إنجاز فكري لآلاف السنين››.

وفي تقرير الثقافة العالمي لعام 1998 الذي تصدره منظمة اليونسكو، وصف التوتر بين الثقافة والتجارة بالقول: ‹‹يبدو أن القيم الثقافية التي تميز وتربط المجتمعات المحلية والإقليمية والقومية تتعرض لخطر الانغمار في السوق التجارية العالمية، وفي هذه الظروف نختار أسئلة حول كيفية تحمل المجتمعات لواقع العولمة عليها، حيث لا تتعرض الثقافات المحلية أو القومية والإبداعية، التي تدعمها لخطر التلف بدل أن تصان وتعزز››.

III3 - تغير العمل: أعمال جديدة تظهر وأخرى تتغير أو تنحسر

ربما يكون العمل هو القطاع الأكثر تأثرا في مرحلة الشبكية، وما تبعها من اقتصاد رقمي ومعرفي وإبداعي. ويمكن ملاحظة متوالية هائلة ومعقدة من التحولات في العمل، والأعمال الجديدة التي نشأت أو ازدهرت وتلك التي انقرضت، أو الأعمال والوظائف التي دمجت في بعضها بعضا.

تنتمي أعمالنا ومؤسساتنا القائمة الى الثورة الصناعية، ويمكن ببساطة تذكر مدى التحولات التي جرت في الاعمال والسياسة منذ منتصف القرن الثامن عشر، وما يبدو اليوم واقعا مألوفا في حياتنا كان يبدو معجزات خيالية بالنسبة للبشرية قبل مائتي سنة، وفي معظم عالمنا العربي لم تصل الثورة الصناعية الا في النصف الأول من القرن العشرين، وقبل ذلك كنا ننتمي إلى الاقتصاد الزراعي، وربما لم نعد نتذكر في ألفتنا مع العالم القائم أن مؤسساتنا وأسواقنا وأعمالنا هذه لم تكن موجودة.

في الصحافة والإعلام على سبيل المثال، كان العمل موزعا بين الصف والإخراج والتصوير والإنتاج. واليوم، فإن شخصا واحدا (الصحفي) يقوم بذلك كله، من الألف إلى الياء. فهو يُعدّ مادته الصحفية والإعلامية على جهاز الكمبيوتر، ويعد الصور بنفسه، ثم يخرج عمله على صفحات الجريدة أو في الموقع الإلكتروني أو لأجل الإذاعة والتلفزيون، ويواصل عمله حتى المرحلة النهائية من العمل؛ النشر والبث.. فلم تعد ثمة حاجة واسعة، كما في السابق، لمتفرغين أو متخصصين في كثير من الأعمال الفنية والمتخصصة والمساعدة، كالطباعة والتصوير والإخراج. ويستطيع الفرد وحده أن ينشئ موقعه التجاري على الشبكة أو «فيسبوك»، ويسوق أعماله في جميع أنحاء العالم؛ إنه بمفرده مؤسسة عالمية متعدية الجنسيات والحدود.

العمل والتسويق عبر الشبكة أصبح قطاعا واسعا من التجارة، وتحولت الشبكة نفسها إلى سوق عملاقة للبيع والشراء والتسويق، والعمل أيضا في التصميم والاستشارات

والطب والمحاسبة والتعليم والخدمات المختلفة. وينشئ العمل عبر الشبكة أيضا تقاليد وثقافة جديدة للعمل مختلفة عن العمل المؤسسي التقليدي؛ فليس ثمة حاجة للذهاب إلى مكان أو مكتب محدد للعمل، لأنه يجري عبر الشبكة من أي مكان؛ وليس ثمة حاجة لساعات محددة في العمل والدوام والحضور والانصراف، ولكنه مرتبط بإنجازات وخدمات يجري تقديمها وتسويقها عبر الشبكة.

وذلك يغير أيضا من علاقات العمل ومجالاته؛ فلم تعد العلاقة في العمل هي ما يجري بين الموظفين وأصحاب المؤسسات ومديريها، ولكن كل إنسان هو صاحب العمل أو هو المؤسسة التي تقدم للمؤسسات والأعمال الأخرى منتجاتها، فكل شخص في الشبكة يعمل لنفسه، وليس موظفا أو أجيرا عند أحد.

والتطبيقات الكثيرة والممكنة والمؤنسنة في الحواسيب والشبكة تجعل الإنسان قادرا بنفسه على إنجاز معظم أعماله، من غير مساعدة متخصصة أو تقنية من آخرين. الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه، ومن بيته أو عن بعد أو من أي مكان، هو السمة العامة للعمل في ظل اقتصاد المعرفة والإبداع.

لم تعُد المشاركة في العولمة تقتصر على الدول والشركات الكبرى، ولكنها تُتيح اليوم للأفراد والأعمال الصغيرة المشاركة في السوق العالمية، إذا يمكن الحديث اليوم عن مئات الآلاف من عقود المحاسبة للشركات الأمريكية تتم في الهند، ومخططات لتصميم البيوت اليابانية تعد في الصين، ومخططات لأنظمة التدفئة والتبريد في المباني والمؤسسات الخليجية تعد في الهند.

وهناك أعداد هائلة من المشاريع والمجتمعات قائمة على تقديم خدمات لجهات أخرى بعيدة، يتم تأمينها عبر شبكة الإنترنت، وتعد نظام الحجز لشركات طيران مجموعات من ربات البيوت، ويسوق مندوبون السلعَ والمنتجات من أي مكان وإلى أي مكان في العالم عبر شبكة الإنترنت. ويمكن القول: إننا جميعا اليوم نشارك في ساحة عالمية مرتبطة بالإنترنت، تتيح العمل والمعرفة، والتدريب والتعاون، والتبادل والتسويق والمشاركة من دون اعتبار للمسافات، وربما اللغات في المستقبل القريب.

وقد يتبع ذلك أن يطور الجيل الجديد أنظمة اقتصادية وسياسية أيضًا جديدة، وتنشأ أيضًا ثقافة جديدة، وكما أسهم رجال الأعمال الشباب في الثمانينيات في تكريس وتطوير الوحدة الأوروبية، فإن الجيل الجديد من أصحاب الأعمال على الشبكة سينشئ أنظمة عمل وعلاقات اقتصادية جديدة مختلفة.

هنا ينتقل التأثير في حياة الناس ومصائرهم من الاحتكار إلى المشاركة، وقد يبدو ذلك اليوم صعب التوقع، وبخاصة في عالمنا العربي، ولكنه مقبل لا محالة، ومن الحكمة الاستعداد لمثل هذه المراحل، تجنبًا للفوضى والأحداث الدراماتيكية والمفاجئة، وتتغير أيضًا قواعد التنافس، وتتحدى جميع دول العالم حتى الغنية والمتقدمة منها، فقد أتاحت الشبكة للفقراء فُرصًا جديدة، فتحتاج الدول جميعها أن تعيد بناء اقتصادها وتأهيل مهارات وقدرات مواطنيها؛ لتظل قادرة على إنتاج سلعة مطلوبة وبتكلفة منافسة، ولن تفيد قوانين الحماية السابقة في إدارة الموارد والأعمال.

الأعمال تهاجر عبر الشبكة إلى أي مكان، مُتحدية السلطات وأصحاب الأعمال والمهن والحرف، ويحتاج الأفراد إلى أن يطوروا قدراتهم ومهاراتهم وفقًا لتطور السوق نفسه، وإلاَّ فإن أهميتهم تقل بالنسبة للمؤسسات التي يعملون فيها وبالنسبة للسوق، وقد يؤدي ذلك إلى مرونة أوسع في نشر العمالة ورأس المال وأنظمة التوظيف والتسريح.

كان مشهد التداول الرقمي للمعلومات في العام 2015 وفقا لتقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (4) 294 مليار رسالة الكترونية يوميا، ويحمل الناس كل يوم 100 ألف غيغا بايت من البيانات على فيسبوك، ويطلقون 230 مليون تغريدة في تويتر، ويرسلون ويتلقون 1.3 مليار غيغا بايت على الهواتف النقالة، .. هذا المشهد لا يساوي شيئا بالنسبة لما سيكون عليه في العام 2035 إذ سوف تتضاعف البيانات المتداولة عبر الشبكة 100 مليار ضعف، .. وفي هذا التحول يمكن التأمل في التحولات في العمل والمال والسياسة والمجتمعات.

اليوم يتحول العمل بفعل العولمة والتكنولوجيا الرقمية (الحوسبة والتشبيك) وينتقل من الصناعة أو التكنولوجيا الميكانيكية إلى الرقمية، وهي تحولات لا تقل عمقا وجذرية عن التحولات التي جرت في الانتقال من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة، ويرصد تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية تحولات عدة يفترض أن تشغل العالم حكومات وأسواقا ومجتمعات، فقد أصبح العاملون وأصحاب العمل في جميع أنحاء العالم على ترابط ضمن شبكات معقدة للتجارة والهجرة، بينما تعبر الأصول المالية الحدود بسرعة البرق. ومع مرور الزمن، أعادت الشركات هيكلة نظم إنتاجها وتوزيعها. واستفادت من خفض الأجور والتكاليف الأخرى في تكييف أعمالها، فقد قسمت أنشطتها إلى وحدات متعددة وزعتها في أنحاء العالم، وركزتها في بلدان تؤمن المهارات اللازمة والبنية التحتية الضرورية بأجور أقل.

وقد عززت العولمة، بما جاءت به من تغيير خلال الأعوام الثلاثين الماضية الترابط بين جميع أنحاء العالم، فأثرت على أنماط التجارة والاستثمار والاستهلاك والنمو، وعلى استحداث فرص العمل وإلغائها، كما أثرت على شبكات العمل الإبداعي والعمل التطوعي.

والواقع أنها ثورات عدة متسارعة ومتزامنة؛ وليست ثورة واحدة، وتغيّر هذه الثورات التكنولوجية في الأجور والإنتاجية في أسواق العمل وأماكن العمل من خلال طرق جديدة للتعاقد والتعاقد من الباطن، وظروف عمل جديدة ونماذج جديدة لتنظيم الأعمال وريادتها، فهي تؤثر على توزيع الطلب على اليد العاملة عبر القطاعات، وبالتالي على عمليات التحول الهيكلي، كما تؤثر على كمية الوظائف ونوعيتها في بعض القطاعات والمشاريع، وكذلك على توزيع الدخل، والثروة على جميع المستويات. وتخلق فرصاً جديدة للإبداع والابتكار، وتجلب المزيد من العمل غير المدفوع الأجر إلى المجال العام. ولن تتباطأ وتيرة التغيير هذه، بل ستشهد الأعوام المقبلة ثورة مستمرة تحمل إلى العمل وأماكن العمل مزيداً من التعقيد والتقلب وعدم اليقين.

يحدد تقرير الأمم المتحدة مجموعة من التكنولوجيات التي تغير طبيعة العمل، مثل الإنترنت النقال الذي يؤثر على حياة 3.2 مليارات مشترك. ويتجاوز عدد الاشتراكات في الهاتف النقال 7.1 مليارات اشتراك؛ ما يؤشر إلى تغيير في طبيعة عمل الأشخاص، وأساليب ابتكارهم، والتفاعل في ما بينهم، وإنجاز أعمالهم.

وهناك أيضا «أتمتة» العمل المعرفي من خلال نظم البرمجيات الذكية، التي تؤثر على تنظيم وإنتاجية العمل المعرفي، والتي قد تمكّن الملايين من استخدام المساعدة الرقمية الذكية، والتكنولوجيا السحابية التي تحسن فرص الشركات والحكومات الأفراد في الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات على الإنترنت بكلفة منخفضة، وتتيح تأمين منتجات وخدمات جديدة على الإنترنت لمليارات المستهلكين وملايين الشركات.

وتغير الطباعة الثلاثية الأبعاد طبيعة العمل في ما تتيح إنتاجه، ويتراوح بين النماذج الصناعية البسيطة والأنسجة البشرية. وتعمل إحدى أكبر الشبكات العالمية للطابعات الثلاثية الأبعاد في 110 بلدان، وتملك 9,000 آلة. وهذه الآلات تجعل الإنتاج ممكناً حسب الطلب، ويمكن أن تؤثر على وظائف 320 مليون عامل في الصناعة التحويلية في العالم، أي 12 في المائة من القوى العاملة. وقد استفاد منها العاملون ذوو الإعاقة. وأنشئ أول مختبر في العالم لطباعة الأطراف الاصطناعية في جنوب السودان. وقد أطلق مشروع دانيال في عام 2013 لصنع طرفين اصطناعيين لدانيال عمر، وهو شاب فقد ذراعيه في انفجار قنبلة. ولا تستطيع الطابعات اليوم أن تنتج إلا مجموعة محدودة من السلع، لكن المستقبل يؤشر إلى انتهاء عصر الإنتاج بكميات كبيرة من السلع المتطابقة في المصانع وباتساع الفرص للأفراد والشركات الصغيرة للمشاركة في نمط إنتاج لامركزي.

وتنقل الروبوتات المتقدمة الصناعة التحويلية إلى مستويات جديدة. وقد توقّع كثيرون منذ زمن طويل أن يزاحم الذكاء الاصطناعي الذكاء الإنساني. وسرعان ما ثبتت صعوبة هذا التوقع على مستويات التفكير العليا. أما على مستوى المهام البسيطة، فأصبحت المعرفة والمهارة متوفرة في سلع تكنولوجية معيّنة. والمعدات أصبحت مزوّدة بكاميرات وأجهزة استشعار ومعالجات تجعلها أكثر استجابة للتفاعل مع البشر.

تعظيم الاستفادة من الموبايل هو عنوان تقرير البنك الدولي عن الاتصالات والمعلومات (5) ويقع في 217 صفحة من القطع الكبير، وليس تقريرا صحفيا في مواقع أو صفحات إعلامية، أو واحدا من الكتب التي تباع في أركان المكتبات عن النجاح والثراء وكسب الاصدقاء، ويزيد عدد الموبايلات في العالم اليوم على عدد السكان، وتقترب تغطية خطوط الموبايل من جميع سكان العالم.

وقد غيرت الموبايلات في أنظمة العمل والعلاقات وأسلوب الحياة، وصار دورها في العمل والتنمية يشغل المنظمات الدولية ومؤسسات التنمية والاستثمار، وقد بدأ البنك الدولي منذ العام 2006 يصدر سلسلة تقارير حول توظيف التكنولوجيا الجديدة في التنمية، ويركز هذا التقرير على تطبيقات الهاتف المحمول واستخداماتها في التنمية، وخاصة في مجالات الزراعية والرعاية الصحية والخدمات المالية وخدمات الحكومة، وكيفية تأثيرها على فرص العمل وتنظيم مشاريع العمل الحرّ، وتعزيز المشاركة العامة والديمقراطية والتعليم.

بدأت اجهزة الموبايل تصنع بذاكرة أكبر وقدرة معالجة أسرع وواجهات أسهل استخداما، ويلاحظ تقرير البنك أن استخدام الموبايل في الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة، والمدهش في موضوع الموبايل أنه انتشر في سرعة هائلة فقد أصبح بيد حوالي ثلاثة أرباع سكان العالم في عشرين سنة، في حين احتاج الهاتف الثابت إلى 128 سنة حتى وصل عدد مستخدميه إلى مليار، ويفوق عدد مستخدمي الموبايل عدد من يملكون حسابات مصرفية أو مياه نظيفة أو كهرباء.

كان الاختراق الكبير في مجال الموبايل هو في التطبيقات التي تتيح آفاقا هائلة غير محدودة في التواصل متجاوزة شركات الاتصالات، وبذلك فقد كسرت احتكار هذه الشركات لتزويد الخدمات، بل إن مستقبل شركات الاتصالات أصبح معرضا لتحول استراتيجي كبير وتاريخي يجعلها مختلفة عما كانت عليه طوال العقود الماضية، فهذه التطبيقات تجعل خدمة التواصل مفتوحة تشبه البث التلفزيوني والإذاعي، وتتطور اتجاهات سياسية

واجتماعية لتحويل فضاء الاتصالات إلى مرفق عام يتيح لكل من يملك جهاز تلفون أو كمبيوتر أن يحصل على خدمة الوصول ومن ثم اتاحة التواصل الكامل لمستخدمه مع الشبكة والأفراد والمؤسسات حول العالم، وتحاول شركات الاتصالات استخدام نفوذها لمنع هذه التطبيقات أو بعضها، ولكنها عملية يائسة ليست أكثر من اللعب في الوقت الضائع، .. والبنوك ووسائل الإعلام الكبرى أيضا تواجه تحديات جديدة، إذ بدأت الموبايلات تقوم بجزء من اعمالها.

يقترب اقتصاد تشغيل شبكات الاتصالات المحمولة من تريليون دولار، ومازالت تطبيقات الموبايل في بدايتها، فالأجهزة تزداد قوة وتتدنى أسعارها والتطبيقات والبرمجيات تواصل تطورها ومزاياها المدهشة. فالموبايلات أصبحت مكتبا يقدم احتياجات واسعة، من المعاملات المالية والكاميرا والتلفزيون والآلة الحاسبة وسجل العناوين والتقويم والصحافة والبوصلة والملاحة والطقس والخرائط الدقيقة للمدن والعالم، وفي ذلك بدأت الموبايلات تنشئ تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى، إذ يمكن للمزارعين والتجار الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسعار والطقس، ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة، ومراقبة البيوت والمكاتب على مدار الساعة، والاستعلام عن الخدمات والاحتياجات اليومية والعملية في الحياة والعمل والسفر والحجز والمشاركة في البرامج والأنشطة والبيع والشراء والتسوق، والارشاد المهني والحياتي، وصار التراسل عبر فيسبوك وتويتر وانستغرام وواتس اب شبكة اعلامية واجتماعية واسعة تجاوزت الصحافة ووسائل الإعلام، .. الموبايل في نسخته الذكية يغير كل شيء بكل ما تعني هذه الكلمة.

ويتحول فيسبوك إلى ساحة هائلة للتسويق والتأثير الاقتصادي والسياسي، ويكرس اليوم محترفون متفرغون عملهم وأوقاتهم في فيسبوك، سواء كانوا يعملون لحسابهم الخاص او في شركات ومؤسسات تفرغ عددا من العاملين لديها للعمل مع هذه الساحة الإعلامية والتجارية الهائلة، بل إنه لم يعد بمقدور مؤسسة تجارية أو إعلامية او عامة الابتعاد عن فيسبوك، كما يحتاج اليوم للتعامل المستمر معه المدراء والعاملون في التسويق والعلاقات العامة.

وهنـاك كتـب وإصـدارات متخصصـة للتدريـب عـلى العمـل مـن خـلال فيسـبوك وفهـم وتوظيـف تطبيقاتـه الـتي تعـد بعـشرات الآلاف، ومنهـا بالإضافـة الى التدويـن والتواصـل الشـخصي والإعلامي، بنـاء المجموعات المفتوحة والمغلقة والسرية، والصفحات المتخصصـة، والصـور والفيديـو والدردشـة والبريـد الخـاص، والحضـور التجـاري والإعـلاني والتسـويقي.

لقـد زادت الشـبكات الاجتماعيـة حضـورا وتأثـيرا في حيـاة النـاس، وبالطبـع فقـد بـدأ التواصـل عـبر الإنترنـت قبـل «فيسـبوك»، فنشـأت مـن قبـل المنتـديات وغـرف الدردشـة، ومواقع للتواصـل مـن خـلال الصـور، مثـل موقـع فليكـر، والرسـائل القصـيرة مثـل «تويـتر»، والفيديـو مثـل «يوتيـوب».

ثمة إقبـال عالمي واسـع على اسـتخدام شـبكات «فايسـبوك» و «تويـتر» للتعبير عـن الرأي والتواصـل الشـخصي، أو التسـلية والترفيـه، أو العمـل العـام والسـياسي أو التجاري والتسـويق والإعلان، ولكنـه اسـتخدام يبـدو مصحـوباً بالشـعور بالنجـاح والتأثـير بمجـرد الوصـول إلى الشـبكة والمشـاركة فيهـا... مـا يحـدث اليـوم مـع اسـتخدام «فايسـبوك» و «تويـتر» هـو مـا حـدث في موجـة الحوسـبة ثم الإنترنـت، فعندمـا بـدأت الحوسـبة كانـت المؤسسـات تعتقـد أن الحاسـوب هـو سر النجـاح، مجـرد وجـود الحاسـوب يعـني التفـوق والتسـويق والأرباح والتأثـير، ولكنـه بالطبـع يتحـول إلى عـبء وإنفـاق إضـافي إذا لم يسـتخدم عـلى النحـو الذي يفعـل الوقـت والجهـد والإنفـاق، طبعـاً أصبـح هـذا المثـال تاريخيـاً، فقـد صـارت الحوسـبة جزءاً أساسـياً مـن الحيـاة والعمـل عـلى كل المسـتويات، ولم يعـد ممكنـاً تصورهـا مـن دون حاسـوب!

وعندمـا ظهـرت الإنترنـت اعتقـد كثـير مـن الأفـراد والـشركات والمؤسسـات أن الإنترنـت مجـال واسـع وهائـل وتلقـائي للتأثـير والانتشـار والتسـويق والـربح الوافـر والعالميـة، ولكـن تبـين بسرعـة أن مواقـع الانترنـت تتحـول إلى سـاحات مهجـورة إن لم تكـن في منظومـة عمـل واسـعة ودائبـة مـن الإعـلام والتواصـل والتأثـير ونوعيـة المنتـج المقـدم في الشـبكة، وظهـر أن الذيـن كانـوا يسـوقون الشـبكية باعتبارهـا حـلاً تلقائيـاً للتقـدم والإنتـاج ليسـوا أكـثر مـن مشـعوذين ونصّابـين، وكانـت كـما نتذكـر فقاعـة الإنترنـت الـتي أدت إلى خسـائر هائلـة.

يمكن أن يكون «فيسبوك» سوقاً مهمة للتسويق والإعلان والبيع والشراء والمقايضة وبيع السلع الالكترونية والترفيهية، أو ميداناً لتنظيم الأعمال بين أعضاء المجموعات والشركات والعلاقات بين الشركات والمجموعات وجماهيرها ومستهلكيها، ولكنه ليس نجاحاً او عملاً يتحقق بتلقائية، والنجاحات اليوم بعامة في الاقتصاد والمجتمعات الجديدة ليست سهلة ولعلها أصعب من السابق، ومعظمها مزيج من الابتكار والديموقراطية وطبيعة السوق واتجاهاتها. هناك أعمال إبداعية لا يمكن انتشارها ونجاحها من غير ديموقراطية وحريات وسوق تستوعب هذه الأعمال، وبغير هذه البيئة المتكاملة فلا نجاح للأعمال الإبداعية الجديدة، وانتشار المعرفة والإنترنت والتواصل الاجتماعي يزيد التحدي على القادة الفكريين والاقتصاديين والسياسيين، كما أن السوق العالمية في دخولها إلى الأسواق الصغيرة والمحلية جعلت المنافسة صعبة جداً ولم يعد ثمة مجال إلا للتفوق والإبداع... والخوف من الانقراض!

ومن المؤكد أن فيسبوك أطلق ابداعات هائلة وأطلعنا على منجزات فكرية وادبية جميلة ومهمة .. أظن أننا سوف نشهد طبقة واسعة من المثقفين والمبدعين .. ومجتمعا يملك واحدة من أهم مهارات الحياة التي لم تعلمنا اياها المدارس والجامعات، .. التعبير والتواصل

وتحلّ الروبوتات والأجهزة والبرامج الحاسوبية والمتصلة بالشبكة في جميع الأعمال والمؤسسات والأسواق، وتبدل بطبيعة الحال في العمل والموارد وإدارة وتنظيم المؤسسات، كيف يمكن أن تؤدي هذه «الروبتة» إلى الازدهار؟ بالنسبة للمؤسسات العامة والشركات فإن الروبتة تقلل في تكاليف العمل ونسبة الخطأ، وتزيد نسبة النزاهة في الإدارة والتخطيط، لكنها تبدو تخفض كثيرا في عدد العاملين في المؤسسات والأعمال. كيف يمكن أن نجعل من الأنظمة الشبكية والحاسوبية في العمل أدارة للعدالة والازدهار؟ هذا هو سؤال البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم 2019. (6)

لا تقف حدود «الأتمتة أو الروبتة» وأنظمة الخدمات الذاتية عند تخفيض نسبة العمالة الإنسانية، لكنها تغير أيضا في علاقات العمل وإدارة وتنظيم المؤسسات والخدمات والأسواق وعمليات البيع والشراء وتوفير السلع والنقابات والضمان الاجتماعي والعقود وحقوق العمل والأجور، والمهارات والتعليم والتدريب، ومن ثم وجهة المدارس والجامعات والمراكز التعليمية، والتشريعات والمؤسسات...

يكاد الروبوت، اليوم، يحل مكان مهن وأشخاص كثيرين، ويمكن أن نمضي في التخيل الواقعي لمصير وتحولات الجيوش والأجهزة الأمنية الاستخبارية والحروب والصراعات والسينما والنقل وقيادة المركبات والطائرات والقطارات، ما يجعل أفلاماً مثل ماتريكس وروبوت 1 قصة واقعية ممكنة التطبيق.

ولكن الإنسان اليوم ينشئ بذلك موارد وأعمالاً وفرصاً جديدة، ويحسن حياته، ثم يستقل بنفسه، ليجعل من بيته وذاته مجالاً للعمل والتواصل والتأثير والتعلم والمشاركة، وكما كانت التقنية غالباً تعمل لصالح الإنسان، فإن «الروبتة» وبطبيعة الحال «الفردية» ليست بالضرورة أمراً سيئاً، بل تبدو أمراً مفضلاً وملائماً أكثر للطبيعة الإنسانية ونزعة التفرد والخصوصية. لم يعد هذا الحديث توقعاً مستقبلياً، لكنه تطبيقات واقعية تحل في الحياة والعمل، وبعضها أصبح من الماضي الذي تكيفنا معه، ولنتذكّر ما صرنا نفعله ذاتياً بالتعاون مع الحواسيب، من دون تدخل من الموظفين والمؤسسات.

ما وجهة التعليم الجامعي والمهني؟

ما الوجهة المتوقعة أو المفترضة للتعليم الجامعي في العالم؟ عندما نتحدث عن الطبيعة المتغيرة للأعمال فلا بد أننا نتحدث تلقائيا عن الطبيعة المتغيرة للجامعات والمعاهد الدراسية بعد الثانوية العامة المفترض أنها الحلقة العملية الوسيطة بين الأعمال والوظائف والأسواق وبين الشباب المقبلين على العمل، وقد تشكلت الجامعات التقليدية والقائمة اليوم ونضجت وفق ثلاثة متطلبات، أولها المؤسسات الدينية التي طورت جامعات وكليات بهدف تطوير عمل رجال الدين ليكون أكثر كفاءة واستيعابا لمتطلبات عمله

المتغيرة والتدفق العلمي والمعرفي في مجال عمل المؤسسات الدينية، والثاني هو اتجاهات ورؤى الطبقات الأرستقراطية التي حاولت الارتقاء بالفنون والآداب والفلسفة، لأجل استيعاب وتطوير المهارات والأعمال الفنية، هكذا تحولت قصور الأغنياء والأرستقراطيين إلى ساحات عمل للموسيقيين والفنانين والفلاسفة كما اشتغل الارستقراطيون أنفسهم في هذا المجال، ومازالت هذه الحقول في الدراسة والعلم تحمل الذاكرة الارستقراطية في فرصها وعلاقاتها الاجتماعية والمهنية، والثالث هو النقابات المهنية والشركات التجارية والصناعية التي طورت المهن و العلوم البحتة والتكنولوجية وكانت في حاجة الى تنظيم واستيعاب الاحتياجات والتطلعات الواعدة والناشئة بفعل التقدم العلمي والتقني والثورة الصناعية. وقد انعكس الصراع بين الطبقات المنشئة للتعليم الجامعي على العلوم نفسها، فمازالت العلوم الإنسانية والاجتماعية والبحتة والتكنولوجية تحمل في فلسفتها واتجاهات العاملين في حقولها صراعا وقطيعة فيما بينها، وكان لذلك أثر كبير في اتجاهات العلوم والمهن وفي الاعتدال والتطرف أيضا، وفي حين كانت الفلسفة والإنسانيات تجتذب الأكثر ذكاء في بداية عصر النهضة، وعلى سبيل المثال فقد كانت مكافأة غاليليو (1564 – 1642) عندما كان أستاذا للفيزياء في جامعة بيزا تساوي عشر مكافأة أستاذ الفلسفة في الجامعة نفسها!

ما الوجهة المتوقعة أو المفترضة للتعليم العالي في العالم؟ لقد أدت التكنولوجيا إلى زيادة الطلب على المهارات المعرفية العامة العليا - مثل حلّ المشكلات المعقدة أو التفكير الناقد أو الاتصالات المتقدمة القابلة للنقل عبر الوظائف ولكن لا يمكن اكتسابها من خلال التعليم المدرسي وحده. ويلاحظ البنك الدولي زيادة الطلب على الأعمال ذات المهارات المرتفعة، وانخفاضه بتناسب طردي مع مستوى المهارات، وزاد الطلب أيضا على اتجاهات التعلم مدى الحياة، وتتزايد أعمال التدريب والتعليم من خلال الانترنت والجامعات المفتوحة، كما يزيد الطلب على العمل والتعليم والتدريب في مجال الإبداع، ويتوقع بطبيعة الحال أنها اتجاهات تحدد مستقبل التعليم العالي، وربما تتخذ مسارات التخصص والتعليم مسارات متعددة ومرنة ومتنوعة، بحيث يكون في مقدور الطالب

تلقي تعليما عاما في التخصصات التقليدية في العلوم والاقتصاد والهندسة على سبيل المثال، ويكون في مقدوره أيضا تلقي تدريب مهني مباشر، مثل التمريض والصيانة والمحاسبة والتأهيل الطبي والبرمجة والتصميم، وقد تبدو الفكرة غير عملية حتى الآن أو صعبة التطبيق، ومن الحلول العملية المقترحة مجموعة برامج دبلوم مهنية أو نظرية بحيث يتلقى المتخصصون في المجال المهني دبلوما في الدراسات والمجالات النظرية والعامة، والعكس بالنسبة للمتخصصين في مجالات معرفية وعلمية عامة.

مازال غير ممكن التنبؤ بالعوائد والاتجاهات العملية للتخصصات والأعمال، لكن فكرة المزاوجة بين التخصصات المهنية والمعرفية العامة تبدو تأهيلا جيدا وملائما، بحيث يكون في مقدور الشباب الحصول على مهنة نشطة في السوق وأن يكون في مقدورهم أيضا الحصل على تأهيل معرفي وعلمي عام يطور مهاراتهم ويساعدهم في الحاجات والاتجاهات الإبداعية والمتغيرة. ومن المؤكد أن التقدم الوظيفي والإداري والعام للمهنيين يتطلب مهارات ومعارف عامة وإنسانية واجتماعية، ومن الاقتراحات التي يقدمها البنك الدولي تطوير التعاون بين الأسواق والمصانع والمؤسسات التعليمية، بحيث يكون في مقدور الطرفين إضافة إلى الأساتذة والطلاب امتلاك البوصلة والإحساس العام بمتطلبات العمل والأسواق والتعليم. ومؤكد أن الشبكة صارت تقدم حلولا سريعة ومفيدة.

تبذل الشركات كل ما يمكنها لتقليل عدد العاملين لديها أو تخفيض أجورهم، وتتيح لها التقنية الحديثة المجال واسعا للاستغناء عن العمالة البشرية أو التقليل منها، وأما التشغيل ومواجهة البطالة وتحسين ظروف العمل فهي أزمة السياسيين! الحكومة والنواب والمسؤولين والقادة الاجتماعيين والسياسيين، ويبدو الحل المباشر والسريع في تشغيل طالبي العمل في المؤسسات الحكومية والبلديات أو التي تملكها الحكومة أو تشارك فيها، لكن ربما يزيد ذلك الأزمة تعقيدا، فالعمل أساسا خدمة تتحدد بالحاجة إليها، وفي ذلك فإننا في مواجهة أزمات تقليدية وأخرى جديدة غير تقليدية، فالعمل يفترض أن يكون في سياق الفرص الاقتصادية والانتاجية والاستثمارية، ويجب أن يضيف إلى الإنتاج والاقتصاد أضعاف كلفته المباشرة، وأن تكون كلفته في حدود معينة

بالنسبة لرأس المال والناتج المحلي، ويمكن الحديث على نحو عام بمعدل وظيفة واحدة لكل خمسين ألف دينار، لكن في ظل قدرة الشركات على العمل والخدمة من غير وظائف فإن نسبة التشغيل وخاصة في قطاعات مثل البنوك والاتصالات تتراجع كثيرا، ويبدو أن قطاعات أخرى تقليدية مثل التعليم والصحة والزراعة تتجه إلى العمل الآلي والروبتة وإلى مزيد من الاستغناء عن العمالة البشرية. لكن تبقى المحصلة الكلية للقياس والمراجعة هي قيمة الناتج المحلي ونسبة النمو الاقتصادي على النحو الذي يجعل العلاقة بين الوظائف والأعمال وبين الموارد في حدود الربع، وأن تكون الوظائف الحكومية تعود بالفائدة المباشرة على الأسواق والأعمال في القطاع الخاص، فالمؤسسات القضائية والأمنية على سبيل المثال يجب أن تقلل الكلفة على الأسواق والمصالح ولا تجعلها في حاجة لإنفاق زائد على الأمن وتسوية الخلافات. ومؤكد أن التوسع في التوظيف يزيد العبء والترهل في العمل الحكومي وفي الأسواق، وأسوأ من ذلك ما تنشئة عمليات التوظيف غير الحقيقية من أزمات سياسية واجتماعية لدى مواطنين يشعرون بالحرمان وغياب العدالة.

يفترض أن تتطلع الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة أيضا إلى الفرص الجديدة والأعمال الجديدة الممكن توليدها في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتسعى إلى إدماج الأجيال الجديدة والباحثين عن العمل في الأسواق والمؤسسات والاتجاهات التي تتشكل حاجة حقيقية لها، ويمكن للحكومات والبلديات والمؤسسات الاجتماعية أن تنشئ بيئة اجتماعية ثقافية تستوعب الشباب وجميع المواطنين في أطر واتجاهات تقدم لهم فرص المشاركة والإبداع وتلبية تطلعاتهم التي لا يجدونها في العمل مثل الرياضة والفنون والآداب والعمل التطوعي والترفيه بتكاليف معقولة، وفي ذلك يمكن تقديم تعويض اجتماعي وثقافي عن طبيعة وقسوة الأعمال التي يشاركون فيها، وخيارات إضافية للمواطنين للعمل وتنمية الذات وتوليد فرص وآفاق جديدة، أو تمنحهم الرضا والاندماج في المجتمع المحيط مهما كانت طبيعة أعمالهم.

تنخفض على نحو متزايد نسب التشغيل في القطاع الخاص في جميع أنحاء العالم،

ويشكل ذلك بطبيعة الحال تحديا سياسيا واجتماعيا، ويحاول السياسيون تطوير الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن البنك الدولي يقدر أنها برامج لم تكن ناجحة إلا في حالات قليلة، وربما يكون الحل الأفضل في التركيز على بيئة عادلة لتشجيع الشركات والأعمال والأسواق إضافة إلى بيئة اجتماعية ثقافية تنشئ التماسك الاجتماعي وتشجع الإبداع والرغبة في العمل والتطور، وأن تركز الحكومة على تطوير الخدمات الأساسية الرئيسية وهي التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وفي ذلك فإنها تنشئ بيئة آمنة للمواطنين حتى في حالة نقص الدخل وصعوبات الأعمال والأسواق، لكنهم يظلون قادرين على الحصول على التعليم والصحة والضمان والتكافل الاجتماعي. وسوف تتكفل الأسواق ضمن حراكها وتنظيمها لذاتها بالتشغيل والشراكة مع المواطنين، المهم ألا تواجه عقبات في عملها تتعلق بالأمن والمعاملات والتنافس والتحالفات الفاسدة.

III4 - رأس المال البشري

في التفكير حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لل «الموجة الثالثة» أو «الثورة الصناعية الرابعة» ثمة قاعدتان بديهيتان تعملان؛ أولاهما أن التقنية تغير جوهريا في الأعمال والموارد، وبطبيعة الحال فإن المؤسسات تميل إلى الاستغناء أو التقليل من العمالة البشرية كلما أمكن للتقنية أن تؤدي ما يعمله البشر؛ ولا مجال لمواجهة هذه القاعدة إلا بقدر ما يمكن التصدي للمنخفضات الجوية ومحاولة إيقافها، والقاعدة الثانية أن أعمالا جديدة تنشأ في ظل التقنية الجديدة، وفي ذلك فإن الأمم (السلطات والمجتمعات والأسواق والأفراد) تعيد تشكيل ومراجعة مؤسساتها ومواردها باتجاه التحول للأعمال الجديدة، ومن البديهي أيضا أن التعليم هو المدخل الأساسي والرئيسي لاستيعاب هذه التحولات وبناء المعارف والمهارات الجديدة اللازمة للأسواق والأعمال الناشئة.

لقد نشأت المؤسسات التعليمية القائمة اليوم في الموجة الثانية أو الثورة الصناعية، وهي تعكس المؤسسات والأعمال والأسواق التي تشكلت حول الصناعة في موجتها الثانية منذ القرن السابع عشر، ويواجه العالم اليوم تحديا أساسيا وخطيرا في تشكيل المؤسسات والاتجاهات التعليمية وفق تحديات وفرص المرحلة الجديدة في التقنية والأسواق والمؤسسات، وهي أن العمليات التعليمية التي تقودها الاتجاهات العلمية البحتة والتطبيقية تواجه سؤالا استراتيجيا عن معناها وجدواها، بل وتتجه إلى الأفول والتحول الجوهري، وتجرّ معها قاطرة التعليم إلى الخواء واللاجدوى! والتحدي الآخر هو أننا لم نتبين بعد آفاق المرحلة الجديدة، ولا نملك في واقع الحال للاستعداد لها واستيعابها سوى تطوير المهارات الإنسانية والمعرفية العامة، مثل الإبداع والتفكير النقدي والحرّ والفلسفة والفنون والآداب، وهي تخصصات ومعارف ضمرت كثيرا في بلادنا، بل وفقدت جمهورها وقواعدها الاجتماعية، والأسوأ من ذلك أن العمليات السريعة التي تجري اليوم لدعم الثقافة والفنون تزيدها خواء وفشلا لأسباب كثيرة سوف تعالج في فصل قادم.

فالإبداع والتفكير الحر والنقدي والآداب والفنون ليست مجرد مهارات فنية يمكن التدريب عليها، لكنها عمليات استيعاب طويلة وعميقة تنشئها منظومة راسخة ومتراكمة من التعليم والثقافة والسلوك.. وأخيرا المهارات والأداء. والفنون بعامة هي تعبير محسوس عن مشاعر وأفكار. والمشاهد يتذوق بصريا أو سمعيا الفلسفة المنشئة لهذه الفنون. هكذا يجب ان تكون لدينا أولا حياة اجتماعية ثقافية وفكرية نعيشها ونتجادل بشأنها ثم نلتمسها في الموسيقى والفنون والشعر والقصة والعمارة والرقص والمسرح، وسوف يظل ما لدينا من ثقافة وفنون أسير هذه الحالة. لكن بالتأكيد فإن ما يبذله المشغولون بالإبداع هو جهود نبيلة ومقدرة. وتظل مسؤولية المؤسسات التعليمية والثقافية ان تنشئ قاعدة اجتماعية وجمهورا عاشقا ومتذوقا للفنون.

يتخذ رأس المال البشري اتجاهات جديدة في صعوده كرافعة للعمل والاستثمار والازدهار، وفي ذلك فإن الحكومات والشركات والمجتمعات في حاجة إلى أن تستثمر كثيرا في تطوير ورفع مستوى كفاءة التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتغذية والنظافة وأسلوب الحياة بالنظر إليها البيئة الأساسية الحاضنة للاستثمارات والأعمال والسياحة والعمل من بعد أو من خلال الشبكة. وبطبيعة الحال فإن التعليم والتعليم المستمر والتعلم الذاتي يتجه إلى تكريس الثقة والاتقان وتوسعة المدارك وتنمية مهارات التفكير والاستماع والخيال والقدرة على العمل والعيش معا والتسامح،.. تتحول هذه القيم والمهارات اليوم إلى موارد مالية واقتصادية. وتكون الأسواق والأعمال مستمدة من أفراد ومجتمعات تقدم أفضل مستوى من التعليم والإبداع والثقة والإتقان والنزاهة،...

ليس الإبداع مهارة مباشرة يمكن تقديمها وتعليمها لكنها معرفة ومهارات تأتي محصلة لعمليات ومهارات ذاتية ومؤسسية تتحصل في بيئة من التثقيف والإعداد الذاتي والمؤسسي القائم على تعليم متقدم ومتداخل إضافة إلى الفلسفة والفنون والآداب واللغات وتاريخ الحضارات والثقافة الواسعة والعميقة والقراءة الجادة والتركيز المتواصل على ما يريده الإنسان فردا أو مجتمعات ومؤسسات وما يسعى للوصول إليه وتحقيقه.

ينشـأ اتجاهـان في الأعـمال والصناعـات اليـوم، تقليـل الكلفـة وزيادة الذكاء ومسـتوى التكنولوجيا في الأعمال والخدمات، وتتبع ذلك أنظمة التعليم والتدريب والعمل والاستثمار، كما تنشأ متوالية بلا حدود من المشروعات والأعمال.

المثال الأكثر حضورا واستخداما هو أنظمة النقل والشحن وتوفير الطلبات والسياحة والحجز من خلال الشبكة والتي أنشأت عالما من الاقتصاد التشاركي والذي أدخل إلى الاستثمار والعمل قطاعات جديدة من خلال استخدام البيوت والسيارات الخاصة وأجهزة اللابتوب والموبايل،..

هكذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة يرتبطان على نحو مضطرد بمستوى التعليم والصحة والنظافة والثقة والاتقان وأسلوب الحياة أكثر مما يمكن ربطه بمؤسسات تشجيع الاستثمار والتشريعات والقوانين الجاذبة (يفترض) للاستثمار، فالمستثمر (غير الفاسد) والسائح تجذبهما بيئة مشجعة من الأعمال والمهارات والخدمات ومستوى المعيشة واتجاهاتها.

يجب بالطبع أن يفكر صانعو السياسة الاقتصادية والاجتماعية في المخاطر الناشئة عن الأسواق والأعمال الجديدة والمتحولة وفي الطبيعة المتغيرة للعمل وفي تطور وامتداد الاقتصاد غير الرسمي، وأنظمة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والضرائب المفترض أن تستوعب هذه الأعمال والأسواق الجديدة

ما تقدمه كثير من الحكومات في يوتيوب ومنصات الانترنت لا يصلح للجدل حول رأس المال البشري، ومرجح أيضا أنه لا يفيد التخطيط في شيء، كما لا تفيد أيضا الدورات والوظائف المسماة «إبداعية» في بناء الموارد والمهارات المتوقعة للأعمال والأسواق الجديدة والمتحولة إضافة إلى التقليدية بالطبع، و»لسوء الحظ» فإن بناء الإبداع ورأس المال البشري والمهارات المعرفية هي عمليات طويلة متراكمة ومملة ومرهقة، ولا يمكن تحصيلها في دورات سريعة ومسلية، بل هي ليست مهارة محددة لكنها روح عامة يؤشر إليها بالقدرة الإنتاجية والمعرفية والإضافة الممكنة للموارد والأعمال، هكذا فإن الإبداع يكون محصلة

لعميات طويلة من التفكير الحر والنقدي الذي يمارسه التلاميذ وجميع الناس في حياتهم وأعمالهم، وفي مهارات وعلوم تبدو غير مباشرة لكنها تطلق الخيال المؤسس للإبداع؛ مثل الكتابة والشعر والموسيقى والفلسفة والفنون التشكيلية والنحت والمسرح والتصوير والتصميم والسينما، ومهارات الحياة والاستماع والتعلّم المستمر.

وتقاس نوعية التعليم بمؤشرات قياسية أعدتها المنظمات الدولية ومستمدة من اختبارات للتحصيل العلمي والمعرفي للطلاب، ويلاحظ البنك الدولي أن أقل من نصف الطلاب في البلدان النامية يتمتعون بالمعيار القياسي لكفاءة التعليم والتحصيل المعرفي، في حين أن 98 في المائة من الطلاب في سنغافورة يتمتعون بالمهارات العلمية والمعرفية القياسية! وهذا يعني أساسا أن جميع طلاب المدارس الثانوية في سنغافورة على استعداد لمرحلة ما بعد التعليم الثانوي وعالم العمل، في حين أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الشباب في الدول النامية غير مؤهلين للعمل ولا للجامعات!

والمؤشر الرئيسي الثالث (بعد كفاءة التعليم والإبداع) للإنتاجية والعمل هو الصحة، لأنه وببساطة لا يصلح للعمل إلا من يتمتع بصحة جيدة، لكن الصحة ترتبط مؤشراتها بمجموعة واسعة ومعقدة من المكونات الاقتصادية والاجتماعية، مثل الفقر والتغذية والسلوك الاجتماعي والحياتي تجاه السلامة والنظافة وأسلوب الحياة (مثل ممارسة الرياضة وتجنب زيادة الوزن وتجنت المخاطر،..) كما تؤثر البيئة والأنشطة الاقتصادية الصناعية والتجارية واتجاهات البناء والعمارة وتخطيط المدن والفضاءات على صحة المواطنين وسلامتهم، إضافة بالطبع إلى الخدمات والأعمال الصحية المباشرة، مثل التطعيم ضد الأمراض، وتوفير الأطباء والممرضين والمستشفيات والمراكز الصحية والأجهزة والتقنيات الطبية، والتدريب الفني والتوعية الصحية، وتجنب المخاطر الصحية. ومن المؤشرات القرائية التي يستدل بها على الحالة الصحية: العمر المتوقع ومعدلات الوفاة بين الأطفال، وحالات التقزم وسوء التغذية لدى الاطفال والبالغين.

هكذا فإن المسؤولية الوطنية للحكومات والمجتمعات لأجل رأس المال البشري تتلخص في بيئة تعليمية وصحية واجتماعية متقدمة، وسوف يكون التقدم العملي والإنتاجي والإبداعي محصلة طبيعية وشبه تلقائية لهذه البيئة، وهكذا أيضا يمكن تقدير النمو الاقتصادي والدخل وقراءة مستقبلنا ومستقبل أطفالنا في عالم قادم يعتمد على التعليم المتقدم والإبداع، وتتداخل أسواقه حتى تكاد تكون سوقا واحدة، فلا يعود مجال لغير الأقوياء للمشاركة الاقتصادية حتى في بلادهم.

وفي مستوى موازي من العمل والتخطيط تؤثر في بناء رأس المال البشري الحريات والمساواة وعدالة التوزيع والعدالة الاجتماعية؛ إذ من شأن هذه السياسات أن تطلق الإبداع والروح الإيجابية للمبادرة والعمل والانتماء والمشاركة، كما تساعد المخططين على اكتشاف المواهب والكفاءات، وعندما يتقدم أبناء الفقراء في حياتهم وأعمالهم فإن مكتسباتهم تعود أيضا على مجتمعاتهم وأسرهم فتنشأ متوالية من التقدم والازدهار.

يؤكد البنك الدولي على الدور الحيوي للحكومات في بناء رأس المال البشري، مثل تقديم الخدمات التعليمية والصحية والتمويل لضمان الوصول العادل إلى الفرص، وكجهات تنظيمية للرقابة ومراقبة الجودة لدى مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، لكن الحكومات غالباً (حسب البنك الدولي) ما تفشل في تحقيقها؛ إذ تلتزم معظم الحكومات بنصيب كبير من ميزانياتها للتعليم والصحة. لكن الخدمات العامة غالباً ما تفشل في تقديم الجودة المطلوبة لتوليد رأس المال البشري، وفي بعض الأحيان يكون الفقراء هم الأكثر حرمانا من الخدمات الحكومية، في حين ينسحب الأغنياء والمقتدرون إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات الأساسية.

يترسخ ضعف مستوى الخدمات العامة ويتراكم لأنه وببساطة لا يؤدي العمل العام إلى عوائد سياسية وانتخابية، ويفتقر العاملون في القطاع العام بطبيعة الحال إلى الحوافز والدوافع التي تحرك الناس للبذل والعمل الجاد كما في القطاع الخاص، وليس متوقعا من القادة السياسيين والنواب أن يتحركوا لإصلاح الخدمات العامة من غير حوافز ومحركات

انتخابيـة وسياسـية. ويمكـن الملاحظـة كيـف تتجـه السياسـات الماليـة في الإنفـاق والدعم حسب المواقف الشعبية والعامة. كما أن الثقة بالحكومة ضعيفة ما يجعل سياساتها أيضا موضع شك فتفضل بسبب ذلك الاتجاه الى القضايا ذات المردود السياسي والشعبي، ويمكـن عـلى سـبيل المثـال ملاحظـة كيـف تسـتدرج الحكومـات نفسـها في انشـغالات إعلامية تلفت اهتمام الناس لكنها غير متصلة بالتنمية وتحسين الحياة، لكن ليس هناك ما يشدّ الحكومة ويجذبها للإنفاق والاستثمار في تحسين نوعية التعليم وتدريب المعلمين وبناء المستشفيات وتطويرها. ولا نكاد نلاحظ وجودا لقضايا التعليم والصحة والتكامل الاجتماعي في لقاءات المسؤولين العامة أو في الحملات الانتخابية للمرشحين أو في الرقابة على الحكومة في البرلمان، في حين يتحمس النواب أمام الميكروفونات والكاميرات لقضايا لا تقدم ولا تؤخر شيئا في حياة الناس.

وتتأخر عوائد وانجازات الاستثمار في التنمية ورأس المال البشري سنوات عدة وطويلة أحيانا؛ ما يجعل الحكومة تعزف عنها لتبحث عن إنجازات سريعة ترضي المواطنين أو تقلل احتجاجهم، وتكون أيضا قبل رحيل الحكومة القائمة، فتطوير التعليم مثلا لن تظهر نتائجه قبل عشر أو خمس عشرة سنة.

يلاحظ البنك الدولي ضعف المستوى المعرفي لدى العاملين في قطاعات التعليم والصحة، وفي ذلك فإن تطوير هذين القطاعين يعتمد على رفع كفاءة العاملين، وهو أمر لم يتحقق بفعالية حتى بعد الدورات التدريبية والشهادات التعليمية التي حصلوا عليها في أثناء العمل، .. هكذا تتواصل وتتزايد حالات المرض والوفاة في المراكز الصحية والمستشفيات ويدخل الى سوق العمل والجامعات أعداد كبيرة من الشباب من غير تأهيل اجتماعي ومعرفي ومهاراتي، ولأسباب سياسية معروفة فإن إدخال التقنيات والبرامج المتقدمة لم يحسن في اداء المؤسسات التعليمية والصحية، بل جرى تعطيلها وإفشالها أو إسنادها إلى عاملين غير أكفاء ولم يصلوا إلى مواقعهم وفرصهم على أسس عادلة.

يحتاج الإصلاح إلى قواعد معلوماتية ومعرفية عن مستوى التعليم والصحة لأجل التأثير الاجتماعي والرقابة على المؤسسات الحكومية وتفعيل المشاركة الشعبية وإبعادها عن الاحتجاج العام والتذمر والشعور بالظلم من غير إدراك عملي وواضح للعدالة، ومن الأفكار العملية الممكن أن تعمل فيها المنظمات الاجتماعية والسياسية التي تطمح للتأثير الإصلاحي في الواقع والسياسات الحكومية عرض وتقديم البيانات عن المشكلات القائمة والفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الإشارة إلى الانجازات الإيجابية ذات التأثير الحقيقي على كفاءة وحياة الأفراد والمجتمعات.

III5 - تنظيم الأعمال والأسواق

تمضي الشبكية بما تنشئه من فرص وتحديات بالحكومات والأعمال والسياسة والأسواق إلى حالة مربكة وانتقالية، ففي حين تريد السلطات كما حاول الرئيس الأمريكي دونالد ترمب المحافظة على فرص ما قبل الشبكة والتنظيم العالمي للأسواق والأعمال تتجه الشركات إلى إعادة تنظيم وتشغيل مواردها وفق ما تتيح العولمة والشبكية من تخفيض في النفقات وزيادة في التوزيع والأرباح.

يشغل الحكومات في إدارتها وتنظيمها للأعمال والأسواق جمع الضرائب وتشغيل المواطنين، نتحدث بالطبع عن حكومات سويّة وكفيّة؛ تعكس التشكيل المجتمعي بنزاهة، ويشغل الشركات وأصحاب الأعمال تخفيض النفقات والضرائب وزيادة الإيرادات والأرباح، وفي ذلك ينشأ جدل ترجحه عادة إن لم تحسمه الفرص التكنولوجية، ويكاد يكون مسار السياسة في تنظيم البيئة والتشريعات المحيطة بالعمل والأسواق كما الشركات والأعمال في علاقاتها بالسلطة والمستهلكين والمستفيدين أو في الإدارة والتشغيل هو ذلك الجدل والتسويات بين السلطة والأسواق في ظل الفرص والتحديات التكنولوجية.

يقدم تقرير البنك الدولي عن التنمية مثالين لطبيعة الشركات واستجاباتها، فقد لاحظ الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل رونالد كيسي في مقالته التي نشرت عام 1937 بعنوان طبيعة الشركة أن صناعة السيارات في ديترويت امتدت في تكاملها ومركزيتها لتنشئ مزارع للأغنام لأجل إنتاج الصوف المستخدم في صناعة مقاعد السيارات، كما مناجم الحديد والفحم؛ لكن شركة ايكيا لصناعة الأثاث اليوم توظف سوقا مفتوحة يشارك فيه عاملون وموردون من جميع أنحاء العالم، ويتشارك مع JD.com الصينية حوالي 170 ألف تاجر ينشئون سوقا شبكية ممتدة من الأرياف الصينية إلى جميع أسواق العالم.

تصلح شركة إيكيا نموذجا اقتصاديا وسياسيا أيضا، فهذه الشركة التي بدأت عام 1943 بإنشاء متاجر صغيرة في السويد والنرويج والدنمرك أنشأت تنظيما شبكيا للأسواق والأعمال ودليلا عمليا للإنتاج والتصميم والتركيب يصلح للعمل والتنظيم السياسي والاجتماعي مثل تنظيم الأعمال والأسواق، الفكرة ببساطة أنك لست في حاجة أن تكون في المركز أو في اعلى الهرم لتسير الأمور كما تحب، فالسيطرة تتحول في كثير من الأحيان إلى هدف سياسي بل واقتصادي مستقل عن الربح وتقليل الخسارة، بل إن السلطات وبعض الشركات تبذل المال والجهد والخسائر لأجل السيطرة والانتقام بلا فائدة سياسية أو اقتصادية!

يبدو الحلّ المنطقي والعادل في ترك السوق تعمل في تنافسية حرة وعادلة وفق الفرص الممكنة، وفي الوقت نفسه فإن السلطة تدير عمليات سياسية واجتماعية وضرائبية بالطريقة العادلة والمناسبة فنيا وسياسيا، لكن حرمان المواطنين والمؤسسات من منافع التكنولوجيا لأهداف تنظيمية أو احتكارية يلحق ضررا بالأسواق والسياسة أيضا، وعلى سبيل المثال فإن منع الطابعات ثلاثية الأبعاد أو التنظيم الاحتكاري للطاقة المتجددة وأنظمة الاتصالات يقلل فرص المواطنين في تحسين حياتهم ثم يصيب الأسواق والأعمال نفسها بالضرر؛ ما يقلل الموارد الضريبية وفرص العمل وتدبير معاش الناس واحتياجاتهم.

وتتزايد اليوم فرص التسوق والتسويق من خلال الشبكة، وهذا يغير في طبيعة الأسواق والمباني والمراكز والمعارض التجارية ويفتح مجالات العمل بالتوصيل والشحن، لكن يجب أن تنشأ منظومة من الثقة والإتقان تحمي هذ التجارة الجديدة، وتستطيع الشركات والمتاجر التقليدية أن تعيد تنظيم نفسها لتعمل بالطرق الجديدة. كما أن السلطات السياسية والضريبية تحتاج أن تعيد طريقة عملها لتتجه إلى منظومة ضريبية مستمدة من الدخل والأرباح واعتمادا على الثقة والتقدير الذاتي، وتساعد أنظمة المعلومات الجديدة والمتطورة في الحصول على بيانات دقيقة عن أعمال الأفراد والمؤسسات ومن ثم تنظيم وتقدير الضرائب.

تمثل الطبيعة المتغيرة للعمل وإعداد الناس لوظائف المستقبل أصعب التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات والأسواق. وقد خصص البنك الدولي تقريره لعام 2019 عن التنمية في العالم لطبيعة التغير بالعمل في السنوات القادمة، يقول جيم كيم يونغ رئيس البنك الدولي «إننا نواجه أزمة وجودية حول مستقبل العمل».

برغم وضوح وواقعية التحديات في الأعمال والموارد والأسواق وعمق تأثيرها فإن الاستجابات المقترحة لدى المنظمات الدولية ومراكز الدراسات والتفكير مستمدة من أفكار عامة في بناء بيئة اقتصادية اجتماعية تعليمية تساعد الأفراد والمؤسسات على استيعاب التحولات وإدارتها بكفاءة، أو بناء المهارات الأساسية العامة التي تساعد في إدارة التحديات؛ إذ أنه ليس لدى أحد في واقع الحال إجابة واضحة أو قدرة كافية على التنبؤ والاقتراح. ليس لدينا سوى الخيال وعمليات تفكير واستماع طويلة ودؤوبة، .. والنية الحسنة!

تحتاج وظائف المستقبل إلى مهارات معقدة وسوف يكون رأس المال البشري موردا أكثر قيمة من أي وقت مضى، وتتطلب مهارات وقدرات في التفكير النقدي والتعاون والعمل المتواصل، ما يعني بالضرورة أن المؤسسات التعليمية والتدريبية يجب أن تغير في طبيعة عملها ومحتواها. لكنها تحولات برغم جذريتها وضخامتها ومخاوفها وتحدياتها تحمل وعودا جديدة بالرفاه وتحسين الحياة، فإذا كانت التكنولوجيا الجديدة تلغي وظائف وأعمالا قائمة فإنها تنشئ أعمالا أخرى جديدة.

يبدأ الاستثمار في التعليم والتدريب لعمل المستقبل من الطفولة المبكرة، وتصعد أيضا لمواجهة هذه التحديات قيم العدالة وتكافؤ الفرص باعتبارها الضمان الأساسي لنمو الأعمال وتطويرها وحكم الأكفأ، فلم تعد العدالة فقط قيمة مؤسسة للحكم والمجال العام؛ لكنها أيضا مورد عظيم لتنظيم وتطوير الكفاءات والأعمال وتقدمها، وفي ذلك فإن الضرائب والموارد العامة في حاجة إلى إعادة تنظيم عادل وكفؤ لأجل أن يساهم الأغنياء في تطوير المؤسسات والأسواق والأعمال ويتاح لجميع الطبقات فرص الارتقاء والتعلم المستمر والتدريب، ولأجل ألا تضيع الكفاءات والفرص الواعدة بسبب الفقر والبطالة والظلم والتهميش.

لقد كان الخوف من الآلة وتأثيرها السلبي على الإنسان هاجسا للمفكرين والفلاسفة منذ قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، لكن التكنولوجيا كانت على الدوام مؤسسة للديمقراطية والحريات والعدالة كما الرفاه وتحسين الحياة، ولئن حذر ماركس من أن الآلة تزيد التحكم الرأسمالي بالطبقات الاجتماعية والاقتصادية فقد تحسنت الصحة ومعدلات عمر الإنسان وتطور التعليم تطورا هائلا وتضاعفت المعرفة إلى حدود ومجالات غير مسبوقة.

تتلخص فكرة تغيير طبيعة العمل في مسألتين: حلول التكنولوجيا محل المهارات الروتينية والأقل تقدما، وزيادة الطلب على المهارات الإنسانية المتقدمة. وتغير أنماط وتنظيم المؤسسات والشركات، حيث يمكن العمل من بعد ومن خلال الشبكة. ومن الاقتراحات المقدمة في تقرير البنك التوسع في تسهيل وصول جميع الناس إلى الانترنت بتكاليف معقولة، ويمكن الاقتراح هنا على الحكومات التوسع في المساحات المشاعية للإنترنت، مثل الجامعات والحدائق والساحات والمحطات العامة. وبالطبع يظل أساسيا وملحا تطوير المرافق والخدمات الأساسية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات والمراكز والأندية الاجتماعية والثقافية.

وفي تغير أنظمة العمل التي صارت تبتعد عن المؤسسية والعقود والانتظام نحتاج إلى التفكير في أنظمة جديدة وأكثر تقدما وشمولا وعدالة للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، وفي الوقت نفسه فإن سوق العمل على هذه النحو غير المرئي تساعد على التهرب الضريبي، إذ لا يوجد إحاطة كافية بالدخول الناشئة عن أعمال غير مسجلة أو غير منظمة. كما نشأت شركات عالمية وأخرى جديدة خارجة عن قواعد التنظيم والتسجيل، فعلى سبيل المثال تعمل شركات مثل غوغل وفيسبوك في الأسواق الوطنية من غير ضرائب أو مشاركة اقتصادية او اجتماعية. وبطبيعة الحال يجب التفكير في قواعد اجتماعية واقتصادية جديدة لتنظيم الأعمال والعلاقات والضرائب.

والحال أنه ليس لدينا استجابة مؤكدة لهذه التحولات الاقتصادية الاجتماعية سوى «الذات الفاعلة» التي تملك المناعة الاجتماعية والذاتية والمهارات والمعارف الأساسية ما يمكنها من استيعاب التحولات والأزمات، ولنتخيل على سبيل التمرين والقياس التحولات الكبرى التي صاحبت الثوة الصناعية؛ المدن والأعمال والثقافات والعلاقات والطبقات والمهن والأعمال والأسواق والسلع الجديدة والمنقرضة.

ثمة قلق طبيعي ومشروع حول مستقبل الأعمال والمهن والمؤسسات والخدمات الأساسية، ولم تعد المسألة تحتمل التأجيل، فمن الواضح اليوم أننا نواجه تحديا كبيرا في قدرة المؤسسات العامة والخاصة والمهن والأعمال على الاستمرار، لأسباب بعضها متعلق بالتطور التكنولوجي الشبكي وتداعياته على المهن والمؤسسات والأسواق والخدمات، وبالعولمة التي تعولم التنافس على الفرص والأعمال، ولأسباب أخرى تقليدية متعلقة بالكفاءة والعدالة في الإنفاق العام.

ستكون الضحية الأولى في ظل تغيّر دور السلطة السياسية وعلاقاتها ومجال تأثيرها فئة واسعة من الأعمال والسلع والخدمات التي أنشأتها أو احتكرتها ومعها طبقات ونخب وأعمال وفئات اجتماعية تشكلت حولها، ففي مرحلة كانت السلطة السياسية تنظم السوق والمجتمعات والخدمات والثقافة كان في مقدورها أن تنشئ طبقة واسعة من النخب والأتباع الذين ترزقهم بغير حساب من المنح والعطايا والعطاءات الحكومية والمناصب والفرص والتسهيلات، وفي ذلك تشكَّل ثراء متطفل ومتورم من غير خدمات مكافئة أو إنتاج حقيقي أو مؤسسات ومرافق أساسية ملائمة. ثم قدم المواطنون إلى الطبقة نفسها باعتبارها «قطاعاً خاصاً» ثمناً إضافياً ومضاعفاً للحصول من السوق على الخدمات التي دفعوا الضرائب لأجلها، ولم يحصلوا على خدمات وسلع تتفق في جودتها وكفاءتها مع ما دفعوا ثمنه، فتضاعفت خسائر المواطنين كما تضاعفت أرباح فئة قليلة من غير جهد أو مشاركة كافية في الاقتصاد والخدمات، ثم منحتهم السلطة أولوية كبرى في التعويض عن الأزمات وفي الإنفاق العام ليحصلوا على خدمات وامتيازات لم يدفعوا جزءاً من ثمنها، ومنحت امتيازات ومجالات لشركات وأعمال غير منتجة أو لا تحسن حياة وفرص

المواطنين لكنها تستنزف مواردهم. اليوم تكشفت بفعل الشبكية أنها طبقة ومؤسسات وأعمال ومصالح يمكن الاستغناء عنها من غير خسارة.

في سعيها وتطلعها إلى الحريات والكرامة تسعى المجتمعات والنخب إلى إعادة توجيه المهن والحرف والأعمال الفردية والصغيرة والمتوسطة لترسخ الأسواق وتطورها، وتطلقها في متوالية غير منتهية من المشروعات والموارد الجديدة، وتصلح المنظومات الواسعة للتشريعات والعلاقات الاجتماعية الناظمة الأعمال والمصالح منشئة قيادات اجتماعية مرتبطة بهذه الآفاق والمصالح، تكون هي التي تقود بطبيعة الحال البلديات والنقابات والأحزاب والبرلمانات والجمعيات، وكل ما يتشكل بالانتخاب! هي قيادات جاءت بها القواعد الاجتماعية والموارد والمواقف والكفاءة والمواهب، وتحوز هذه الثقة بمقدار ما تحمي الصناعات والمهن والأعمال والأسواق وتشغل الأفراد والمجتمعات، وتعمل في بيئة دائمة من اليقظة والتنافس لأجل المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تدرك (يجب أن تدرك) أنها في لحظة نعاسها ترحل ويأتي غيرها!

لقد أنشأت الشبكية في الاتصالات والمعلوماتية فرصاً عملية وحقيقية للعمل والتأثير وتطوير التعليم والتدريب والخدمات والتعليم المستمر والتواصل مع العالم واقتباس التقدم والتجارب والنجاحات المتحققة في أي مكان في العالم، ولم يعد ذلك حكراً على السلطة والنخب، ولكنه تحول مشاعاً وساحات عالمية عامة يشارك فيها جميع الناس بلا استثناء.

وتبدع النخب والقيادات الثقافية والاجتماعية الملهمة وبمشاركة المجتمعات وتشجيعها ونخبها منظومة ثقافية وفنية، من الآداب والفنون والغناء والموسيقى والمسرح لتجعل من أحلام الناس وخيالها وعوداً تلهمها وتلتف حولها، وتنشئ مستمداً منها وحولها منظومة للسلوك الاجتماعي والمديني يرقى بها وبحياتها وأفكارها وعلاقاتها، وأسلوب حياتها ومواردها، وعلى النحو الذي يثري الحياة اليومية، ويكرس الفردية، ويزيد الإنتاج والعمل، ويخفض الهدر والخطأ في السلوك والعمل والعلاقات والممارسات الضرورية في العمل والشارع.

ستطور هذه المنظومات نفسها لتلاحظ ما أغفلته أو لم تركز عليه من قبل، تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل والإنتاج والإدارة والقيادة، ومكافحة الفساد وتحقيق الرقابة الاجتماعية والإعلام على السلطة والأحزاب والأسواق، والانتقال بالأعمال والعلاقات إلى مستوى متقدم من الثقة والجودة ومكافحة الغش والهدر، وضعف مستوى وجودة الخدمات والسلع، وتتطور وتمتد منظمات المجتمع المدني إلى مجالات أكثر تخصصاً وتفصيلاً، فتزيد خبرات المجتمعات والمؤسسات وترقى بها وتطور المنتجات والسلع، وتتطور الخدمات الاجتماعية نفسها من حدها الأساسي إلى آفاق أرحب وأرقى، لتجعل حياة كبار السن والمرضى والمعوقين أفضل وأكثر حضوراً ومشاركة وإنتاجاً، وتبحث في الغابات والمراعي عن موارد وصناعات جديدة متجددة أقل كلفة وهدراً وأكثر صداقة مع البيئة، وتجعل التعليم أكثر إبداعاً وسهولة، لنتخيل مواطنين وأفراداً يعملون بأنفسهم ولأنفسهم.

إن العالم يتقدم في التعليم والصحة، ولا شك أن مواليد التسعينات يتمتعون بفرص أفضل للعمل والتعليم والصحة الجيدة من الفرص التي حظي بها الجيل السابق، وهذا إيجابي بالطبع، لكن التحديات الجديدة وما صحبها من تحولات كبرى قد تعصف بإنجازاتنا التنموية أو تلحق بها ضررا كبيرا، كما أن التقدم الذي حدث في السنوات الماضية لن يستمر على نحو تلقائي، إذ يجب إجراء مراجعات جريئة وجوهرية في إدارة المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية كما السياسة والحكم أيضا، وكلما بادرنا بالإصلاح فإننا نملك فرصا أفضل لتحقيق ذلك بتكاليف أقل، ولنستبق اللحظة التي يعود فيها الإصلاح مكلفا جدا، أو تتعرض المؤسسات والخدمات الاقتصادية والاجتماعية للانهيار أو الشلل.

يبدو واضحا اليوم أن المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات غير قادرة على استيعاب جميع المواطنين على نحو كمي وكيفي، وأن أداءها يتراجع ويتعرض لضغوط كبيرة، والحل بالطبع بديهي وواضح هو زيادة إن لم يكن مضاعفة عدد وقدرات المؤسسات القائمة، ولا يبدو ثمة تحول واضح وكافي في سياسات الإنفاق العام في هذا الاتجاه، فما يبنى من مدارس ومستشفيات ومراكز صحية جديدة قليل بالنسبة للتحديات والاحتياجات

القائمة والملحة، وأما الحديث عن أداء المؤسسات القائمة وقدرتها الاستيعابية فيكاد يملأ وسائل التواصل الإعلامي.

وإذا انتقلنا من الأداء الكمي إلى الكيفي وملاحظة التحديات التي تواجه رأس المال البشري لدينا وما نملكه بالفعل ونتمتع به من معرفة ومهارات وصحة فإنه يمكن ملاحظة النزف والضمور في رأس مالنا البشري، وليست الهجرة للعمل أو الإقامة أو التوطن في الخارج سوى مؤشر كبير وواضح، فليست فرص العمل في خارج الأوطان والهجرة التي يقبل عليها المواطنون بلهفة كبيرة سوى خسائر صافية لرأس المال البشري، فهذه الكفاءات التي أنفق لأجلها المال والوقت والجهد لا تعود جزءا من الاقتصاد الوطني، ولا تعوض التحويلات المالية الخارجية سوى جزء قليل لا يكاد يذكر بالنسبة للإنفاق الذي بذل لإعداد هذه الكفاءات وبالنسبة لما ينتظر وما يمكن أن تؤديه هذه الكفاءات لو بقيت في البلد وهيئت لها فرص العمل والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

إن تطوير التعليم في محتواه وإدارته ينشئ تحولا واضحا ومباشرا في الاستجابة الصحيحة لبناء الأعمال والأسواق الجديدة والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة من المواطنين، وفي ذلك فإن الاقتراح البديهي والمباشر هو مضاعفة ميزانية وزارات التربية والتعليم (وليس زيادتها فقط) وبذل جهد طارئ ومضاعف لاستقطاب وتخصيص التمويل لبناء المدارس وتوسعة وتطوير المدارس القائمة، وفي الأردن على سبيل المثال قال رئيس الوزراء الدكتور عمر الرزاز عندما كان وزيرا للتربية أن ثمة حاجة فورية لحوالي ملياري دولار لأجل بناء 600 مدرسة جديدة وتطوير وتحسين المدارس القائمة. لكن التقديرات الفعلية والواقعية تشير إلى أضعاف هذا الرقم!

ويرافق ذلك أيضا حاجة كبرى لتطوير أداء المعلمين وتحسين مستواهم المعيشي ورضاهم عن ذواتهم وأوضاعهم في الدولة والمجتمع، وبعد ذلك يمكن الحديث عن تطوير المهارات المعرفية التقنية للطلاب لأجل تمكينهم من المشاركة في العمل والاعتماد على أنفسهم.

والصحة بالطبع عنصر هام وأساسي في رأس المال البشري، فلا يمكن أن يكون

المواطـن منتجـا وقـادرا عـلى العمـل والاسـتمرار في العمـل بـدون التمتـع بمسـتوى صحـي لائـق، كـما أن الصحـة الجيـدة تقلـل كثـيرا مـن الخسـائر والنـزف بالنسـبة للأفـراد والدولـة والـشركات والأسـواق، بـل إن الاسـتثمارات الخارجيـة مرتبطـة إحصائيـا عـلى نحـو واضح بالتعليـم والصحـة أكـثر ممـا هي مرتبطـة بالتسـهيلات ومؤسسـات تشـجيع الاسـتثمار.

كيـف نطـور ونفهـم ونقيـس الكفـاءة الإنتاجيـة أو رأس المـال البشري، بـما هـو العمـود الفقـري للاقتصـاد الجديـد؟ نمـلك جميعنـا أو معظمنـا اليـوم رؤيـة عـلى قـدر معقـول مـن الوضـوح والكفـاءة للنتائـج المأمولـة للكفـاءة المعرفيـة والإنتاجيـة، ونـؤشر إليهـا بالإبـداع، ونسـوق أمثلـة كثـيرة أصبحـت مشـهورة ومتداولـة عـلى نطـاق واسـع عـن الـثروات والمؤسسـات العملاقـة الـتي تكونـت حـول المعرفـة والإبـداع، مثـل غوغـل، وميكروسـوفت، وآيفـون وآيـاد وفيسـبوك وأمـازون وعـلي بابـا، أو الاقتصـادات الرقميـة والأعـمال حـول الشـبكة وعـن بعـد وفي التطبيقـات التقنيـة المتعـددة في مجـالات الأعـمال والحيـاة، لكنهـا أمثلـة تـؤشر إلى النهايـات أو المحصلـة وليسـت هي المقيـاس الأسـاسي للتقـدم والازدهـار، وتقـع المؤسسـات التعليميـة والتنمويـة والتدريبيـة في الخطـأ أو الإحبـاط عندمـا تبـدأ بالتفكـير والتخطيـط للعمـل بالنهايـات الكـبرى المرئيـة؛ يشـبه ذلـك محاولـة صعـود السـلم بالقفـز إلى الدرجـة الأخـيرة.

إن الإعـلام بتأثـيره الواسـع وإغوائـه العميـق يدفـع الأمم إلى أعـمال ومبـادرات تتجـاوز المراحـل والمتطلبـات الأساسـية للكفـاءة المعرفيـة والإنتاجيـة، وفي ذلـك نضلـل أنفسـنا تحـت وطـأة الانطبـاع والشـعور بالإنجـاز، ونهـدر الوقـت والمـوارد، ونمـضي بأنفسـنا ومؤسسـاتنا إلى الفشـل والإحبـاط، فالإبـداع محصلـة لمنظومـة واسـعة ومعقـدة ومتراكمـة مـن الأعـمال والمتطلبـات والإنجـازات، هكـذا فـإن الإبـداع وامتـلاك ناصيـة اقتصـاد المعرفـة هـو ببسـاطة بيئـة مـن الأعـمال وخريطـة واسـعة مـن المـؤشرات المملـة القاسـية، تبـدأ مـع الإنسـان منـذ الـولادة وترافقـه طـوال سـنين حياتـه، في عمليـة مسـتمرة بـلا توقـف، ولحسـن الحـظ فـإن البنـك الـدولي يقـدم اليـوم مجموعـة واسـعة مـن المـؤشرات والمقاييـس والأدلـة والأفـكار العمليـة والواضحـة لبنـاء وتطويـر رأس المـال البشري بمـا هـو الـثروة الرئيسـية في اقتصـاد الإبـداع والمعرفـة، وهـو أيضـا الـشرط الأسـاسي لعبـور المرحلـة الجديـدة وامتـلاك الفرصـة للمشـاركة

في الثورة الصناعية الرابعة بما هي بجزم لا يمكن تجاوزه أوإغفاله التخلي عن معظم إن لم يكن جميع الأعمال والمؤسسات والمهن التي تشكلت في ظل الحضارة الصناعية ومركزية الدولة، والدخول إلى علام جديد «لا مركزي» من المؤسسات والمهن والأعمال والقيم والعلاقات « الشبكية»

يؤشر البنك الدولي إلى رأس المال البشري أو الكفاءة الإنتاجية بكفاءة التعليم والصحة والمهارات الاجتماعية، ولكن في التفاصيل الكثيرة والجديدة في ملاحظة الكفاءة صار ممكنا حتى للمثقف العام أن يقيم ويراجع الأداء العام في التعليم والصحة والإبداع ويلاحظ الإنجاز والقصور، ويميز بين الصواب والخلل في أداء المؤسسات حتى وهي تبدو تعمل، فالتعليم يقاس بمنظومة من المهارات والمعارف التي تحدد مستوى التحصيل والإبداع، ولذلك فقد لاحظ البنك الدولي أن ثلثي الأطفال الذين لا يقرأون ولا يكتبون يذهبون بالفعل إلى المدارس ولكنهم لا يتعلمون، وصار مؤشر رأس المال البشري يقيس السنوات الفعلية للتعليم وليس ما يقضيه التلاميذ في المدرسة، ويمكن الملاحظة أنه في بلاد عربية كثيرة يقيم المستوى المعرفي والتعليمي الحقيقي بسنوات تقل عن نصف السنوات التي يقضيها التلاميذ في المدرسة، وأن معظم الطلاب يتخرجون من الثانوية وهم لا يملكون الاستعدادات والكفاءات اللازمة للدخول إلى الجامعات، وأن معظم خريجي الجامعات لا يملكون الكفاءة التي تؤهلهم للمشاركة في سوق العمل، وأن معظم المعلمين لا يملكون الاطلاع الكافي لاستيعاب وتدريس المناهج التعليمية المقررة.

وفي المقابل فإن سياسات التعليم المبكر منذ الثالثة وبرامج التغذية الجيدة والمناسبة للأطفال وتكريس عادات وبرامج الوقاية والنظافة والتطعيم تمنح الأطفال فرصا كبرى للعيش حياة أطول وفي صحة جيدة، وعلى نحو أمكن قياسه وملاحظته فإن أبناء الفقراء الذين تلقوا تعليما مناسبا ورعاية صحية وتغذوية جيدة زادت قدراتهم في التنافس على الأعمال والفرص بنسبة 25 في المائة، وهي نسبة كافية بدرجة معقولة لجسر الفجوة بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية.

يقـول جـيم كيم يونـغ رئيـس البنـك الدولي (6) تحتـاج وظائـف المسـتقبل إلى مهـارات محددة ومعقـدة وسـوف يكـون رأس المال البشري موردا أكثر قيمة مـن أي وقـت مضى. وتمثل الطبيعـة المتغيرة للعمـل وإعداد النـاس لوظائـف المسـتقبل أصعب التحـديات الـتي تواجهها الدول والمجتمعات والأسـواق. لكنها تحـولات بـرغم جذريتها وضخامتها تحمـل وعـودا جديـدة بالرفاه وتحسـين الحياة، وإذا كانـت التكنولوجيا الجديدة تلغي وظائـف وأعمالا قائمة فإنها تنشئ أعمالا أخـرى جديـدة، لكـن المهارات اللازمـة للعمـل تتغـير كل يـوم، وتتطلـب الأعمال الجديـدة مهارات وقـدرات في التفكـير النقـدي والتعـاون والعمـل المتواصـل، مـا يعـني بالـضرورة أن المؤسسـات التعليميـة والتدريبيـة يجـب أن تغير في طبيعـة عملها ومحتـواه.

لقـد تحولـت الفجـوات الاجتماعيـة والاقتصاديـة بـين الطبقـات في الأمـة الواحـدة أو بـين الدول المختلفـة إلى ثقـوب سـوداء تبتلـع مـوارد الفقـراء وتزيـد الأغنيـاء ثـراء، لذلك يجـب أن تركـز السـلطات السياسـية عـلى التهـرب الضريـبي باعتبـاره الخطـر الأكـبر عـلى العـدالة وفـرص التنميـة وتحسـين الحيـاة.

تتلخـص فكـرة تغيـير طبيعـة العمـل في مسـألتين: حلـول التكنولوجيـا محـل المهـارات الروتينيـة والأقـل تقدمـا، وزيادة الطلـب عـلى المهـارات الإنسـانية المتقدمـة. وتغـير أنمـاط وتنظيم المؤسسـات والـشركات، حيـث يمكـن العمـل مـن بعـد ومـن خـلال الشـبكة. وتنشـأ بسـبب ذلك فروقـات بـين السرعـة في التغـير في الطلـب عـلى الأعـمال والمهـارات وتكيـف المؤسسـات التعليميـة والمجتمعـات مـع هـذه التحـولات. فتـترك المؤسسـات الـتي لا تنتظـر وتعمـل تحـت ضغـط تغيرات السـوق وتحدياتها كثـيرا مـن العاملـين وراءهـا عرضـة للبطـالة والفقـر، وهنـا فـإن الاسـتثمار في المعرفـة يتطلـب الاهتمام السريع بالمهـارات المتقدمـة والقـدرة عـلى حـل المشـكلات المعقـدة والمهـارات الاجتماعيـة والعاطفيـة والاسـتدلال والكفـاءة الذاتيـة والتعليـم المسـتمر مـدى الحيـاة.

III6 - النقود الإلكترونية وتحديات النظام المالي

تحظى سلسلة الكتل – بلوك تشينز Blockchains باهتمام عالمي متزايد، ويبدو أن كثيرا من المؤسسات والحكومات صارت تفضل التعامل مع الحالة الجديدة والمشاركة فيها بدلا من مقاومتها، إذ أنها مسألة وقت حتى تكون أمرا واقعا، ونشهد بذلك أنظمة مالية ومصرفية جديدة مختلفة، بل وننشئ معنى جديدا للمال والثروة! نتحدث بطبيعة الحال عن مؤسسات وطبقات وأعمال وقيم جديدة مختلفة عما استقر عليه العالم قرونا من الزمان، لكن يجب ألا يصدمنا ذلك، فقبل خمسمائة سنة لم يكن في العالم بنوك، وكانت الكنيسة تحرم نظام الفائدة على القروض والودائع، وكان المخرج للبنوك الناشئة أن تشغل اليهود الذين يبيحون التعامل بالربا مع «الأغيار»

تسمح منظومة الكتل بإجراء معاملات مالية وتوثيق ملكيات وأصول بدون حاجة إلى مؤسسات وسيطة، مثل البنوك أو مؤسسات حكومية مالية متخصصة، وفي الوقت نفسه فإنها على درجة عالية من الموثوقية والأمان.

إن معنى الثروة أو تقييمها بالذهب أو الفضة أو الأوراق النقدية والأسهم والسندات وأخيرا بالبطاقة الائتمانية هو عمليات رمزية توافقية أو تعاقدية، وقد غلب على تاريخ الإنسانية التعبير عن الثروة بالأرض والمواشي أو السلع والمنتجات المادية الحقيقية مثل الحبوب والقماش والتوابل، وكانت المقايضة هي النظام الأساسي للتبادل والتقييم، وهكذا فإن الرمز إلى الثروة لا يعتبر ثروة أو مالا؛ فكيف صار كذلك؟ لم يكن السؤال مهما أو مفيدا حتى أعادته الشبكية بقوة وإلحاح، وقد حاولت شبكة فيسبوك أن تطرح عملة نقدية عالمية «ليبرا» لكن المؤسسات النقدية والبنوك قاومت المبادرة، ويبدو أنها نجحت في وقفها أو تأجيلها، وللعلم فقد ظلت آلة النسيج لحوالي مائة سنة من ظهورها في انجلترا ممنوعة من العمل والتداول، ثم عندما استطاعت تجاوز السلطات التنظيمية صدرت فتاوى كنسية تحرم الكفن أو لبس غطاء الرأس (الذي كان سائدا وإلزاميا في أوروبا) إلا بالصوف، وكانت فتوى تستهدف منتجات المكائن والآلات الجديدة التي طرحت على نطاق واسعة أقمشة ومنسوجات من القطن والكتان!

يجري في منظومات البلوك تشين إنشاء قيم وأنظمة للدفع والتبادل أو استبدال الثروة الجديدة المسجلة كأن تكون عقارا أو أصولا أو لوحات فنية أو مقتنيات ثمينة أو «ثقة» بالنقود المتداولة أو بنقود جديدة غير صادرة عن سلطات نقدية مثل «بيتكوين»

وفي مقدور منظومة بلوك تشين أن تدير أنظمة وعمليات لدفع الفواتير والشحن وتوزيع الأرباح وحماية الملكيات الفكرية والمادية وتوثيقها، وإعادة توزيع الثروة على نحو أكثر عدالة ومنطقية، وتقليل الهدر والازدواجية في الإنفاق والمعاملات.

سيكون في مقدور الناس من خلال شبكة الكتل تبادل الخدمات والأموال من غير حاجة إلى البنوك والسلطات، وستكون التطبيقات الشبكية أكثر ذكاء وكفاءة من المؤسسات التنظيمية القائمة اليوم، وقد تستطيع البنوك والسلطات المالية والنقدية أن تبقى لكنها لأجل ذلك تحتاج حتما إلى إعادة تشكيل وتعريف نفسها، وأن تكون أكثر عدالة وتشاركية، وأن تتخلى بالطبع عن الاحتكار والهيمنة من غير فائدة أو حتى مع فائدتها وجدواها، فلن يظل حاجة أو معنى للإذعان الذي تحصل عليه أو تستمتع به، هي تتحول في الواقع إلى مؤسسات ومنتجات شبكية يملكها جميع الناس ويتوزعون فيما بينهم فوائدها وأرباحها، .. المحتكرون والمتسلطون يتحولون إلى تاريخ بشع وذكريات أليمة، وينضمون إلى النخاسين وتجار الرقيق والخارجين على القانون!

نشرت صحيفة الاتحاد الظبيانية (30 يوليو 2019) تقريراً مطولاً عن «ليبرا» العملة الرقمية اللامركزية، التي تعتزم شركة فيسبوك على إصدارها، وحسب التقرير، فإن «فيسبوك» أنشأت مصرفاً في سويسرا تحت اسم «كاليبرا»، لأجل خدمة وتنظيم العملة الجديدة المتوقع أن تطرح في السوق العام القادم، وكما هو شأن الإعلام والتعليم والعمل وسائر المؤسسات والأسواق، فإن النقود أيضاً كما البنوك والأنظمة النقدية تواجه تحديات العصر الرقمي. وسواء نجحت المؤسسات النقدية المركزية أو التجارية في كبح «الفوضى النقدية»، فإنها في مواجهة انتهاء عصر النقود، كما أن الأنظمة النقدية السيادية التي صاحبت ظهور الدولة الحديثة ومؤسساتها المالية في القرن السابع عشر تواجه بالتأكيد تحديات كبرى، في دورها وقدراتها وعلاقاتها مع الأسواق والأعمال والأموال.

لقد كانت النقود الورقية ثورة كبرى في عالم المال، لا تقل في جذريتها عن النقود الإلكترونية، وظلت عمليات إصدار النقود الورقية، لأكثر من ثلاثة قرون، مرتبطة بغطاء من الذهب حتى عام 1971، عندما أوقف الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون نافذة الذهب التي كان يمكن فيها مبادلة الدولارات في ظروف محددة بعينها بالذهب، واعتباراً من ذلك التاريخ كُسرت الحلقة التي استمرت لقرون تربط بين المال والمعادن الثمينة، وكان جون مينارد كينز قد دعا في العام 1924 إلى التخلي عن قاعدة الذهب، ويبدو أن الحقيقة التي لا مهرب منها كما يقول نيال فيرجسون مؤلف كتاب صعود المال: التاريخ المالي للعالم؛ هي أن كسر الحلقة بين خلق النقود ومصدر استقرارها أدى إلى توسع نقدي غير مسبوق، رافقته زيادة كبيرة في الإقراض لم يشهد لها العالم مثيلاً.

تعكس العملة الشبكية الجديدة وأنظمة الدفع المصاحبة لها المعنى الجديد للثروة والمال، وعلى رغم ما كل ما يقال أو يمكن أن يقال وما يحدث وما يمكن أن يحدث بالنسبة إلى عملة بيتكوين Bitcoin وغيرها أيضا من العملات وأنظمة الدفع الشبيهة فإن المال يتخذ معان وأشكالا وصياغات جديدة، ويتبع ذلك بطبيعة الحال البنوك والسلطات النقدية والمؤسسات المالية والمصرفية! ربما تختفي بيتكوين وغيرها، و ربما تواجه مصيرا ومستقبلا غامضين، لكن ذلك لا يغير شيئا من حقيقة التحولات الكبرى في معنى المال ودور المؤسسات المالية والسيادية، وما يجب عليها أن تجريه من مراجعات وتكيف وإعادة تنظيم للدول والمدن والمجتمعات.

لقد تغير معنى الثروة والتعبير عنها على مدى التاريخ الإنساني حسب الموارد والأعمال الأساسية السائدة في مرحلة الرعي والاعتماد الرئيسي على المواشي من الاغنام والأبقار والخيل والإبل والخنازير كانت هي مقياس الثروة والمال والجاه، ثم صارت الثروة هي الأراضي والزروع والثمار، وكان كبار ملاك الأراضي هم القادة السياسيون والأعيان في المجتمعات والدول، ثم الذهب والفضة، باعتبارهما رمزا الى الثروة ثم باعتبارهما موردا بذاتهما، ثم النقود بما هي سندات ترمز الى ما يملكه حاملها من ذهب وفضة، ثم

أصبحت رمزاً مستقلاً بذاته بلا غطاء من الذهب، ثم اتخذت الثروة رمزاً الكترونياً وصارت آحاداً وأصفاراً مصفوفة في الحواسيب، وإن كانت مغطاة بالنقود!

ويمتلئ التراثان العربي والعالمي بالجدل حول معنى الثروة، فيروي ابن أبي الدنيا في كتابه «إصلاح المال» أن معاوية سأل الحكيم عقبة بن سنان الحارثي أي المال أفضل؟ قال: عين خرارة بأرض خوارة، تعول ولا تعال، قال ثم ماذا؟ قال: فرس في بطنها فرس يتبعها فرس، قال: أين أنت من البقر والغنم، قال: تلك لمن يباشرها بنفسه، قال: فما تقول في الذهب والفضة؟ قال: جبلان يصطكان إن أنفقتهما نفدا، وإن تركتهما لم يزيدا.

ويقول الشاعر الجاهلي قيس بين ميمون ساخراً ممن يتخذون الزراعة مورداً:

لسنا كمن جعلت إياد دارها

تكريت تنظر حبها أن يحصدا

جعل الإله مالنا في إبلنا

رزقا تضمنه لنا لن ينفدا

وربما تتحول «البكتيريا» إلى مورد عظيم، وربما تكون هي مقياس أو أحد مقاييس الثروة، فيكون الثراء والفقر بمقدار ما تملك الدول والأفراد من بكتيريا، فالبكتيريا بدأت تدخل في عالم الصناعة وإنجاز المهمات التي كانت صعبة او مستحيلة.. وهذا ليس أمرا جديدا فالإنسان يعتمد على البكتيريا في كثير من عمليات الانتاج ومنذ آلاف السنين، مثل التخمير والتسميد، وفي تحضير الأطعمة المخمرة مثل الجبن والمخلل وصلصة الصويا والخل والنبيذ واللبن الرائب،...

كما تؤدي البكتيريا وبدون تدخل إنساني كثيرا من الأعمال البيئية الضرورية جدا للحياة، ولكن يمكن تطوير استخدام البكتيريا والتوسع في استخدامها في الصناعات أو تزويدها بإمكانات إضافية لتؤدي مهمات في أماكن لا يمكن الوصول إليها في أعماق البحار

وباطن الارض وفي درجات حرارة وبرودة صعبة أو في تكرير المياه وإدارة وتنظيم المناجم والافران الحرارية، او في الجراحة الطبية.. وفي معالجة النفايات والصناعات النفطية ومكافحة وإبادة الآفات والحشرات المضرة بالزراعة وفي تنقية المياه والهواء ومكافحة التلوث.

وفي الطب تشكل البكتيريا الدور الأساسي في صناعة المضادات الحيوية، وكان انتاج البنسلين عام 1942 ثورة في الطب، وفي إنتاج وتحوير الهرمونات البشرية وصناعة اللقاحات الحيوية التي عالجت بفعالية أمراضا مستعصية مثل التهاب الكبد والحمى القلاعية، وفي إنتاج فيتامين B12 وفيتامين وفيتامين B2 وفيتامين C ونشرت تقارير صحفية عن بحوث لاستخدام البكتيريا في علاج مرض التوحد، وتوصف مكملات غذائية تعتمد على البكتيريا لرفع كفاءة المناعة في الجسم وعلاج الالتهابات والاضطرابات المعوية، ويقدر حجم سوق البكتيريا المفيدة، في صورة كبسولات وعصائر ومنتجات ألبان، بحوالي 6 مليارات دولار، وهذه المنتجات موجهة لمرضى التوحد ولغيرهم.

وتتطور فرص لاستخدام البكتيريا في صناعة الاسمنت ومواد البناء، وسوف يحدث ذلك ثورة عظيمة في صناعة البناء وتحويل الحجر الجيري والمواد في الطبيعة الى اسمنت وخرسانات مسلحة من غير افران حرارية هائلة... ويمكن أيضا توليد الكهرباء اعتمادا على البكتيريا، وسوف يغير ذلك على نحو جذري في توليد الطاقة وانتاجها واستخدامها، وبالتطوير الوراثي للبكتيريا يمكن الاعتماد عليها في تحويل الطاقة الشمسية إلى وقود سائل، واستخلاص النفط والمعادن من الفضاء..

ولكن الثورة الهائلة الممكن حدوثها عندما تتحول البكتيريا إلى مصدر للطاقة أو تطور قدراتها ليستعان بها في الحياة والأعمال اليومية في البيوت والمصانع، فتنتج للإنسان طعامه وتبني بيته وتجري صيانة للمرافق وتكرر المياه وتنقي الهواء وتعد له الملابس وتساعد في الأمن والحراسة والخدمة...

وبالطبع، فإن الثروة في تحولاتها تعكس الصراع والتنافس حول الموارد، وفي ذلك فإن المعرفة بما هي المورد الرئيسي اليوم تعيد تشكيل الطبقات والمؤسسات ووجهة الصراع

والتنافس الداخلي والخارجي. وعلى هذا الأساس، يمكن تفسير التحريم أو منع أو تجاهل تعلم الفلسفة وتعليمها مثلاً، أو إهمال الفنون والإبداع والتفكير النقدي وحظر الطابعات ثلاثية الأبعاد والطائرات من دون طيار، وحرمان المواطنين والمجتمعات من فرص ومنافع الشبكية.

وبما أن الثروة تتشكل اليوم حول الشبكة كما كانت من قبل حول الصناعات أو الأراضي أو المواشي؛ فإن النضال الإصلاحي يتخذ أهدافاً ومصالح مثل مشاعية الإنترنت، وتشجيع الإبداع والتعليم الإبداعي، ويكون العدل بما هو هدف الإصلاح ومركز الحياة يعني الاعتراف للناس بحقهم في الشبكة وأن يكون الوصول إلى الشبكة يعني المساواة والأهلية لجميع الناس بغض النظر عن التصنيفات التي منحتها المؤسسات التعليمية والسياسية والتي لن تظل قائمة، والاعتراف بقدرتهم على المعرفة والتنافس والتأثير من غير إجازة هذه المؤسسات الآيلة للسقوط، والتي لم تعد قادرة على منافسة الشبكة في توفير المعرفة والمهارات والفرص، وبطبيعة الحال أن يكون الناس هم أهل الولاية على مواردهم وبلادهم وتنظيمها. وفي ذلك فإننا نتحدث عن العودة إلى المدينة أو استعادتها.

ولا بد تبعاً لذلك من أن تنشئ النقود الإلكترونية عالماً مالياً جديداً، سواء في تنظيمها والسيادة عليها، أو في معناها والثقة بها، فحين تحول العالم من الاستخدام المباشر للذهب والفضة كان ذلك مسألة اعتقاد وثقة بالدولة الحديثة ضامنة هذه الصكوك والأوراق النقدية، والحال أنها ليست سوى «ثقة»! سواء كانت هذه الثقة للذهب أو الفضة - اللتين كانتا هما أيضاً ثورة بديلة للمقايضة وتقييم الثروة بالسلع والمواشي والحبوب- أو للتعهد الذي تلتزمه الجهة المصدرة للأوراق والأسهم والسندات، وليس مصادفة أن أصل كلمة credit «ائتمان» هو كلمة credo وتعني في اللاتينية «أنا أصدِّق»، وليس مستبعداً تبعاً لذلك أن تكون الثروة في العصر الرقمي مجرد أصفار وآحاد.

وبالطبع، فإنها مبادرات أو مغامرات تثير القلق لدى المؤسسات المالية والمصرفية، كما جميع المتعاملين مع المال والأسواق، لكن يبدو مرجحاً أن الأنظمة المالية والنقدية معرضة

لإعادة تنظيم نفسها، لتواصل الاحتفاظ بالثقة والسيادة، وهما مسألتان (الثقة والسيادة) تواجهان تحديات، إذ يتداخل العالم ببعضه على نحو يجعل سيادة الدول ومؤسساتها مرتبطة بالتفاهمات والعلاقات الدولية، وكما تجاوزت المنظمات العالمية وكذا الشبكات والشركات والأفكار سيادة الدول وتحدت قدرتها على تنظيم مجالها وحدودها، فإن النقود والعملات الإلكترونية تملك الفرصة نفسها إذا اكتسبت ثقة المتعاملين، ووفقت أوضاعها القانونية، أو أجرت تسويات وحلولاً مؤسسية توافق عليها الدول والمنظمات العالمية.

ربما تستطيع الدول والمؤسسات النقدية والبنوك وقف أو مواجهة المنظومة المالية الإلكترونية الخارجة على السيادة، لكن ذلك على الأغلب سيكون لفترة زمنية محدودة، تنشئ فيها السلطات والبنوك تفاهمات وترتيبات، هي وإن كانت تقيد وتنظم النقود الجديدة بالضوابط القانونية والأمنية وتخضعها لسيادة الدول والمنظمات العالمية، فإنها بلا شك سوف تغير كثيراً في بنية وعمل ودور المؤسسات العالمية، والتي بدأت بالفعل بالتكيف والاستجابة للعصر الرقمي؛ إذ يتوقع رئيس اتحاد المصارف الإماراتية، السيد عبدالعزيز الغرير، أن ينخفض تداول العملات الورقية في الإمارات بنسبة 50 في المائة في السنوات الخمس القادمة، مفسحاً المجال للحلول والمنتجات المالية الرقمية، القائمة على الحوسبة والذكاء الصناعي والحوسبة الإدراكية.

ومهما كانت الصيغة المادية والقانونية للتعبير عن المال وتداوله، فإن الثروة الحقيقية التي تتشكل اليوم في عصر الشبكية هي «الثقة»، وسواء نجحت النقود الإلكترونية مثل «بيتكوين» أو «ليبرا» أو فشلت، فإن العالم ينشئ معنى جديداً للنقود والمؤسسات المالية والمصرفية، فالشبكية والرقمية تنشئ قدرات وفرصاً جديدة لتبادل المعلومات واختبار الثقة، وفي ذلك يصعد دور المدن والمجتمعات والأفراد ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية العامة، وبطبيعة الحال فإنها مشاركة تغير في معنى وطبيعة الاعتمادات المالية في الأسواق والمنتجات وفي حمايتها وتغطيتها، ولم يعد صعباً أو مستبعداً أن يتحول المسلسل التلفزيوني «المرآة السوداء» إلى واقع عملي، فيكون في مقدور الإنسان أن يحول الثقة التي يتمتع بها إلى ثروة يستخدمها في البيع والشراء والاستثمار!

III7 - مخاوف وآمال، مستفيدون ومتضررون

يثير انهيار شركة «توماس كوك» وإعلان إفلاسها في 22 سبتمبر 2019 أسئلة ومخاوف كثيرة حول مستقبل الأعمال والتجارة في العالم، فهذه الشركة السياحية العملاقة والرائدة لم تقدر على استيعاب ومواجهة الأعمال والتحولات الجديدة من خلال شبكة الإنترنت، والحال أنه ثمة ما يدعو للقلق بالنسبة لكثير من الأعمال والمجتمعات مع حلول الروبوت مكان الإنسان في العمل والصناعة والتجارة، لكن أيضاً هناك آمالاً وفرصاً جديدة لمعظم الناس إنْ لم يكن جميعهم، وهذا بالطبع ليس جديداً في تاريخ الإنسانية.

في البلدان ذات الأجور المرتفعة للعمل ستكون الروبوتات بديلاً يقلل التكلفة على الأعمال والمصالح، وكذلك الأعمال منخفضة المهارة، فإنها معرضة للزوال لتتولاها الروبوتات، وسوف يغير ذلك في طبيعة العلاقات التجارية بين الدول الغنية والفقيرة، لأن الحاجة إلى العمالة غير الماهرة وقليلة التكلفة سوف تتراجع كثيراً، وسوف يكون على الدول والمجتمعات الفقيرة أن تدير بنفسها احتياجاتها وأعمالها الأساسية معتمدة على الفرص والموارد الممكنة لتعوض النقص في التحويلات المالية، وقد يكون ذلك إيجابياً على اقتصادات ومجتمعات هذه الدول، وبرغم أن التعليم سوف يكون متاحاً بتكاليف قليلة لجميع الناس من خلال شبكة الإنترنت، فإن الأعمال والمهن التعليمية سوف تتغير باتجاهات تساير هذه التحولات، ومرجح أن جزءاً كبيراً منها سوف يختفي.

ومتوقع أيضاً أن الطابعات ثلاثية الأبعاد سوف تغير كثيراً في اتجاهات وطبيعة الواردات والصادرات كما المؤسسات والمباني أيضا، فقد تزدهر الأعمال والصناعات المنزلية وتقلّ الحاجة إلى الورش والمساحات والمباني الكبيرة، كما تقل الحاجة إلى كثير من العاملين، وتبدو نحو نصف التجارة القائمة اليوم معرضة للاختفاء حسب تقرير للبنك الدولي، لكن ربما تتحسن الصادرات في كمياتها وتكلفتها أيضا، كما تقلّ تكلفة إنتاج السلع، ما يخفف على الأفراد أعباء المعيشة.

وقد بدأت تصل نسبة استخدام الروبوتات والطابعات ثلاثية الأبعاد إلى مائة في المائة في إنتاج بعض السلع والأعمال، وبمستوى متقدم في الإنتاجية والسلامة والأخطاء والعيوب، هكذا فإن العلاقة بين العمل والاقتصاد تتغير أو يعاد فهمها واحتسابها وتقديرها، ففي حين يستفيد من ذلك أصحاب رأس المال ومنتجو التكنولوجيا المتقدمة، فإن الفقراء ومحدودي الدخل يخرجون من سوق العمل والمشاركة الاقتصادية، وفي حين تزيد أرباح الشركات تنخفض دخول العاملين فيها، وتتركز الثروة بيد فئة قليلة جدا من الناس، لكن أيضا تنشأ مهن وأعمال جديدة مرتبطة بالروبتة والأتمتة، فالبائعون والمبرمجون والمهندسون تتحسن فرصهم ودخولهم أيضا، كما تدخل إلى الأسواق منتجات جديدة تحسن الحياة والأعمال، وبالطبع فإن حالة من عدم المساواة تتفاقم وتهدد التماسك الاجتماعي للأمم، وتتأثر النساء كما كبار السن على نحو سلبي أكثر من الرجال والشباب، ما ينشئ تركيباً اجتماعياً وفئوياً جديداً للبطالة وانخفاض الدخل، وقد أدى النمو الواسع في أجهزة الصراف الآلي إلى أن تشغل البنوك العاملين في وظائف وأعمال جديدة مثل العلاقات العامة مع العملاء، وتحسين الخدمات المالية بدلا من الأعمال التي كانوا يقومون بها قبل استخدام الصرافات الآلية، لكن في المجمل يتناقص عدد العاملين في البنوك وتقل حصتها في التشغيل برغم نمو أعمالها وأرباحها.

وتتحسن عمليات السلامة في المصانع والورش بفضل التطور التقني والقدرة على الإحاطة ببيئة العمل وتشغيل الروبوتات في الأعمال والأماكن الخطيرة، وهذا يحسن بيئة العمل والإنتاج حتى في الدول الأقل تقدما بسبب انخفاض تكلفة الأجهزة المتقدمة وسهولة الحصول عليها.

وبالطبع يظل المستقبل بعيداً عن الإحاطة التامة، وكذلك الأعمال نفسها، ومازالت الفرص والمخاطر تفاجئ المخططين والباحثين، كما أن المتواليات في تعقيداتها وتفاعلاتها تنشئ حالات خارجة عن التوقع، فالحديث عن تقليل تكلفة الإنتاج مثلاً وإن كان يبدو ذا أثر مباشر على العمل والأجور، لكنه يحفز على نحو يصعب توقعه في الأعمال والعلاقات والإبداع.

ظلت خطوط الإنتاج والتجارة التي تحتاج إلى عمالة مكثفة أساساً في التشغيل وميزة في التصدير بالنسبة للدول التي تمتلك عدداً كبيراً من العمالة وخاصة المؤهلة والمدربة وبأجور أقل من نظائرها في الدول الصناعية الغنية؛ لكنها اليوم حسب تقرير البنك الدولي عن التنمية لعام 2020 تُفقد هذه المزايا بل هي نفسها تتعرض للفناء تحت ضغط التكنولوجيا الرقمية، مثل الروبوتات، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والبيانات الكبيرة والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء وشركات المنصات الإلكترونية، فقد بدأت الشركات الكبرى والمصانع والأعمال تعتمد على التكنولوجيا دون حاجة لبناء سلاسل للإنتاج والتكامل من خلال الاعتماد على تجزئة الأعمال وتوزيعها حول العالم حسب فرص المواد الخام والأجور، ولم تعد الصادرات كثيفة العمالة تمثل نموذجاً صالحاً للاقتصادات الناشئة.

وعلى عكس الاتجاه المتوقع في العولمة التي صعدت بفضل التكنولوجيا الرقمية، فإنها بدأت تعمل ضد نفسها، إذ هي نفسها أنشأت اتجاهات سياسية واجتماعية للانكفاء على الذات كما نلاحظ في صعود اليمين والأصولية والهويات الفرعية حول العالم، وفي اتجاه الدول وخاصة الولايات المتحدة، التي كانت تقود العولمة ومنظمة التجارة العالمية لتمضي في اتجاه معاكس نحو الحماية التجارية.

وهي حلول واتجاهات وإنْ كانت تبدو تقدم إنجازات سريعة كما أنها ذات تأثير انتخابي، حيث تؤيدها فئات وطبقات اجتماعية واقتصادية محافظة أو متضررة من العولمة، لكنها على الأرجح وبعد فترة متوسطة من الزمن سوف تؤدي إلى نتائج عكسية، حيث ستنخفض الكفاءة، وتزيد كلفة الصناعة، وتقلل الابتكار والإبداع، لكن أيضاً يجب عدم تجاهل التخفيض المهم الذي تجريه التكنولوجيا على التصنيع والإنتاج، كما فرص الاستغناء عن العمالة البشرية.

وفي الوقت نفسه فإنها تقدم فرصاً جديدة وإضافية للتكامل العالمي والإدارة الحكومية لعليات تنظيم التجارة بحيث تخفض الكلفة والزمن. وتتوقع منظمة التجارة العالمية أن

تزيد الشبكة السحابية في التبادل التجاري العالمي وتخفض تكاليف الاستثمار في البنية التحتية، كما تزيد كفاءة التسليم والتحميل والتنزيل في النقل والموانئ وأعمال الجمارك، وتقلل الأخطاء من خلال تقنيات التتبع، وتحسن أنظمة المرور والنقل والملاحة والشحن، ومؤكد بالطبع أنها أنظمة وتقنيات يمكن أن تفيد الدول النامية، وتحسن فرصها في المشاركة العالمية في التجارة والتنمية. ويمكن أن تكون التكنولوجيا الرقمية مفيدة في الاقتصاد الزراعي، مثل تحسين الأنظمة التجارية وتتبع المنتجات وسلامتها والتحقق من المنشأ الجغرافي والمعايير الصحية والبيئية والقانونية، ما يحسن الثقة بالمنتجات وفرصها في التصدير، كما أنها تزيد كفاءة أنظمة الري واستغلال الموارد المائية على نحو أفضل. وتفيد تقنيات وأنظمة «بلوك تشين» في تحسين بيانات المواد الغذائية والتأكد من العلاجات البيطرية والطعوم، ونضارة المنتوجات، وإمكانية تتبع دورات الإنتاج والتصنيع الغذائي على امتداد سلسلة الإمداد من المزرعة إلى المستهلك.

وصعدت شركات المنصات الإلكترونية للبيع والتوزيع والإمداد والتوصيل والشحن والنقل والتواصل والبرمجة والمعلومات لتكون الشركات الأكبر في العالم، مثل أمازون وفيسبوك وميكروسوفت ويوتيوب و«علي بابا» و«كريم» و«أوبر»، وهي أيضاً تعطي فرصاً جديدة للتجارة العالمية وأنظمة السلاسل المتكاملة في الإنتاج والعمل، وتفيد أيضاً في تطوير عمليات التفاعل والتقييم لأجل حماية المستهلك وبناء سمعة طيبة للمنتوجات ومواجهة الغش وضعف مستوى الإتقان.

والملاحظ أنه في التطوير الذي تنشئه التكنولوجيا الرقمية على التجارة العالمية والعمليات المحوسبة، يتقدم الذكاء الصناعي والتعلم الآلي والإحصاءات والقدرة على التنبؤ والتحليل والاستدلال والاستقراء والترجمة، ما يفيد كثيراً بل وعلى نحو ثوري في أنظمة العمل والتأمين والمخاطر والمعاملات والإدارة الحكومية، ومواجهة الفساد والترهل والتسيب الإداري والمالي، وتحسين أنظمة التخزين والتوزيع، وزيادة مستوى العدالة، ويساهم في توقع سلوك المستهلك واحتياجاته بدقة، وتفعيل إدارة سلاسل التوريد وتقليل كلفتها، كما تقليل الحاجة إلى المباني والمستودعات. ويمكن أن تزيد فرص وتكلفة توصيل السلع

والخدمات إلى الأسر والأسواق في المناطق الريفية النائية والمعزولة، ويمكن أيضاً أن تزيد مشاركة القرى والأرياف في التجارة العالمية، لقد تزايد عدد الأشخاص الذين يقومون بعمليات البيع والشراء من خلال الإنترنت من صفر عام 2000 إلى 400 مليون عام 2015 وتتساوى الفرص للمشاركة أمام الفقراء والأغنياء ولجميع الدول والأمم حول العالم، وقد تمكنت عشرات الآلاف من القرى الصينية من بيع وتسويق منتجاتها في أنحاء الصين والعالم من خلال شبكة الإنترنت. كما زادت فرص العمال والمزارعين في الريف للحصول على البيانات وإدارة فرص وقوى السوق ومخاطره، وتزيد أيضاً مجالات وفرص التنافس وتحسين المنتجات كما الإبداع والإضافة في العمل والإنتاج، وبالطبع هناك انخفاض وتحولات في العمل والدخل، وخروج فئات من السوق ودخول فئات أخرى، ومازالت عمليات التنظيم من خلال الشبكة والتقنيات الرقمية يكتنفها الخوف من القرصنة والتحايل والاختلاف بين الافتراضي والواقعي، كما أن التنظيم القانوني والقضائي يحتاج إلى تطوير ومواكبة ليستوعب هذه التحولات.

تدين الحضارة للتجارة في تطورها وفي السلام والتفاهمات والتبادل الثقافي والمعرفي كما التجاري، لكن الأسواق والأعمال اليوم تدخل في مرحلة من عدم اليقين، وبرغم أنها كانت تقود السياسة على الدوام فإنها اليوم في تحولاتها وارتباكاتها تدفع السياسة أيضا إلى المغامرة والمجهول، وليست الأزمة المتفاقمة بين الولايات المتحدة والصين سوى واحدة من تجليات الغموض والارتباك في الأسواق العالمية واتجاهاتها.

لم يتوقف العالم على مدى التاريخ عن تبادل السلع، ولم تكن العولمة التجارية حدثاً طارئاً، فقد ظلت طريق الحرير في مساريها البري والبحري على مدى آلاف السنين يتحرك من خلالها بين المدن والأقاليم على امتداد آسيا وأفريقيا وأوروبا القماش والتوابل والنحاس والحديد والخشب والعطور والصوف والحرير،.. كما القصص والكتب والعلوم والفنون، ولم تغير السياسة والحروب والصراعات والجيوش في مسار التجارة والثقافة، فالتجارة هي الدبلوماسية العالمية أو كما وصفها فلاسفة اقتصاديون هي هدية السماء للناس كي يعرفوا طريق السلام والازدهار!

لكن يواجه التكامل التجاري والصناعي العالمي اليوم تحديات كبرى، وتشعر الولايات المتحدة الأمريكية أنها تخسر كثيراً بسبب اللعبة التجارية والإنتاجية العالمية التي تتحرك متخطية الحدود لأجل تخفيض الكلفة، وتبحث عن الأجور الأقل، وفي المقابل فقد تداخلت العمليات الإنتاجية والتجارية، وتوسعت الروابط وأنظمة سلاسل الإنتاج العالمية، وأصبح السؤال العملي هو عن حمايتها وتطويرها وليس التخلي عنها أو تفكيكها.

وعلى سبيل المثال فإن الدراجات الهوائية التي بدأت كآلة عملية بسيطة في أوائل القرن التاسع عشر، تتحول اليوم إلى أكثر أنواع المواصلات شعبية في العالم، ويجري تصنيعها وتسويقها اليوم عبر سلسلة معقدة ومتكاملة من الصناعات المجزأة حول العالم، وزاد الإنتاج العالمي منها من عشرة ملايين وحدة في عام 1950 إلى 130 مليون وحدة. لكن الأكثر أهمية وتعبيراً هو التوزيع الطريف والمعقد لسلسلة الإنتاج والتصنيع، التصميم وبناء النماذج والتصورات الأولية في إيطاليا، وتجميع المكونات في تايوان والصين، وهذه المكونات من المواد وقطع الغيار المتكاملة يجري تصنيعها في الصين وإيطاليا وماليزيا واليابان وانجلترا، وبلدان أخرى كثيرة، على سبيل المثال تصنع الفرامل في اليابان، والقضبان المعدنية في الصين، وتتوزع القيمة المضافة للمنتج النهائي على عدة دول وأقاليم في أوروبا وآسيا وأميركا. لكن هذا التعقيد والتكامل في الإنتاج يحتاج إلى منظومة مكافئة من العلاقات والمعاهدات التجارية بين الدول وأخرى عالمية وإقليمية، كما لم يعد سهلاً أن تنفك منه دولة من طرف واحد، لأنه يشبه الحلقات المتداخلة أو الشبكة المتصلة بعضها البعض. وعلى سبيل المثال فإن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أظهر تعقيدات وتداخلات وتبعات لا تجعله مجرد قرار سياسي من طرف واحد، ومؤكد أن حرب الرسوم الجمركية المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة ستؤدي إلى متوالية عالمية لا تتوقف تأثيراتها وحدودها عند البلدين، وسوف يكون لزاماً على القادة السياسيين، كما الاقتصاديين أن يواجهوا تداعيات وآثار لم تكن متوقعة أو لم يحسب حسابها.

تتراجع العمليات الإنتاجية المتكاملة والمسماة سلاسل القيمة العالمية منذ عام 2015 وتعود إلى مستويات أقل مما كانت عليه عند وقوع الأزمة المالية العالمية عام 2008

ومن الملفت جداً أن العولمة وثورة الاتصالات والمعلوماتية التي دفعت بعمليات التكامل وسلاسل القيمة العالمية إلى أقصى مستوى في تاريخ التجارة، هي نفسها تنتج ضدها، فقد صعدت النزعات والهويات الوطنية، كما حدث تقريباً في السياسة عندما أنتجت أزمة الليبرالية الاتجاهات القومية واليمينية واليسارية، وهذه أيضاً في أزمتها أنتجت الأصوليات والأناركية!

لقد اكتسبت العولمة زخماً إيجابياً هائلاً باندماج الاتحاد السوفييتي والصين في الاقتصاد العالمي منذ عام 1990، وفي النمو الاقتصادي السريع للهند وشرق آسيا، لكنها في واقع الحال مشاركة لم تجلب معها الكثير من رأس المال، وإنما ضاعفت قوة العمل العالمية، ودفعت إلى السوق بأعداد هائلة من القوى العاملة بأجور قليلة. واليوم فإن الأجور لم تعد قليلة كما في السابق، وتحل الآلات الذكية محل الإنسان، وتزيد أسعار الطاقة، وإنْ كان العالم يتجه بكثافة نحو الطاقة المتجددة، وتفقد العولمة بريقها! وتتجه الصين التي تدير ثلث التجارة العالمية إلى الاعتماد على الداخل أكثر من سلاسل القيمة العالمية والمكونات المستوردة، فقد انخفضت نسبة استيراد المكونات في السلع المصدرة من 50 في المائة عام 1990 إلى 30 في المائة عام 2015، ولم تنشأ أسواق كبرى جديدة كما حدث من قبل في الصين وأوروبا والشرقية والاتحاد السوفييتي.

إن التجارة كما السياسة لم تعد تدار فقط على أساس التعاون أو التنافس، وتحتاج اليوم أن تعمل على أساس القاعدتين معا، أو بعبارة أخرى أن تحافظ الدول والشركات على الثقة ببعضها البعض دون التخلي عن الحذر والمنافسة، كما التعاون وهي منظومة عمل وعلاقات لم تتكرس بعد على نحو كاف وفاعل.

خصص البنك الدولي تقريره السنوي عن التنمية في عام 2020 لسلاسل القيمة العالمية (8) بما فيها من عمليات تجزئة العمل وتكامله بين وحدات عمل وإنتاج موزعة على مؤسسات ونقاط عمل منتشرة حول العالم، والتي صعدت على نحو سريع ومؤثر منذ عام 1990 لتحرك اقتصادات نامية جديدة مثل الصين وبنغلاديش وشرق آسيا،

وتنشئ منظومة دولية وإقليمية للتجارة الدولية، مثل التكامل بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا (نافتا)، وبين الصين وجنوب شرق آسيا والشرق الآسيوي الأقصى، وأنشأت تقارباً غير مسبوق بين الدول والأقاليم، وأمكن لأكثر من مليار إنسان أن يتخلص من الفقر، وأن تتحسن حياة نسبة كبيرة من سكان العالم.

لكن سلسلة الإنتاج والتجارة الدولية والمتكاملة بدأت تواجه تحديات بسبب الركود الكبير الذي عصف بالعالم في عام 2008، وبعد تحسنها قليلاً منذ عام 2011 عادت منذ عام 2016 تتراجع، إذ بدأ النمو التجاري يتباطأ، ويجر سلاسل القيمة العالمية للانكماش، كما ظهرت تحديات أخرى ناشئة عن عمليات الأتمتة والتقنيات البديلة لليد العاملة مثل الطابعات ثلاثية الأبعاد والروبوتات، والتي أنشأت أنماطاً جديدة من العمل والعلاقات التجارية المؤثرة في طبيعة وبنية سلاسل التوريد والتجزئة.

يخلص تقرير البنك الدولي إلى أن سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تواصل عملها بنجاح، وتنشئ فرص عمل جديدة وتساعد في التنمية ومواجهة الفقر، لكن تحتاج الدول النامية إلى أن تجري عمليات إصلاح عميقة، وأن تتبنى الدول الصناعية سياسات تشاركية أكثر جدوى وأن تستوعب التغيير التكنولوجي في بناء أعمال وفرص جديدة.

لقد نمت عمليات التكامل بسبب تطور تقنيات الاتصالات والمعلومات والنقل، والتي صاحبها أيضاً تخفيض الحواجز التجارية بين الدول والمصنعين والمنتجين، ما شجع قيام سلاسل من الأعمال التجارية والصناعية المتكاملة والمنتشرة في العالم لكنها تعمل بتكامل وتنسيق كأنها في مكان أو مصنع واحد. وقد أتاح تقسيم العمل والإنتاج مزيداً من التخصص والحرفية وفتح آفاقاً جديدة للشراكة والتطوير في الأعمال والمنتجات والسلع، ومكّن الدول والمجتمعات النامية من الاندماج في الاقتصاد العالمي واستيعاب التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة.

تحتاج سلاسل القيمة العالمية بما هي عمليات التكامل التجاري والإنتاجي إلى تطوير ومواكبة لتنتقل إلى مراحل وخدمات أكثر تقدماً، وهذا يقتضي بطبيعة الحال مهارات

ومعارف متقدمة وجديدة، وسلع وخدمات مبتكرة، تجعل للتكامل جدوى وأثراً حقيقياً في زيادة قيمة المنتجات وتقليل كلفتها، وفي الوقت نفسه تعود بالفائدة والنمو على الدول والمجتمعات المشاركة. فتظهر بيانات الخدمات والسلع المتداولة في عام 2017 أن 65 في المائة منها لم تكن موجودة في عام 1992.

وقد أدت الحوسبة والأتمتة إلى تقليل الأيدي العاملة في المؤسسات والمصانع، وبطبيعة الحال فقد خفض ذلك الطلب على العمل والتشغيل في الدول النامية، وصار في مقدور الشركات أن تنشئ خطوط عمل وإنتاج قريبة منها وبتكلفة أقل، لكن في الوقت نفسه فقد أدت عمليات التشغيل الآلية والطباعة ثلاثية الأبعاد إلى زيادة الطلب على مدخلات وسلع مستوردة من الدول النامية، ولكن السوق الصاعد من خلال المنصات الشبكية أثر سلباً على توزيع المكاسب المتأتية من الأعمال والتجارة، وجعلها محصورة بيد فئة قليلة من الأشخاص والمؤسسات، ومازالت عمليات تنظيم الاستثمار الأجنبي وخدمات النقل والاتصالات تواجه قيوداً كثيرة، وتتفاوت الدول في مستوى تسهيل الإجراءات والضرائب على المستثمرين والخدمات.

ومن الاقتراحات والأفكار، التي طبقت في السنوات الماضية مشروعات المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة لأجل إنشاء بيئة مميزة للأعمال، وبطبيعة الحال فإن الأعمال المتقدمة تحتاج إلى خدمات متقدمة كالموانئ والمطارات، وتدريب متقدم ومتواصل للعمال للتكيف مع متطلبات الأسواق والتكنولوجيا، ومنظومة تشريعية وتنظيمية لحماية الحقوق والملكيات والحفاظ على البيئة، وهناك دور مهم جداً وأساسي للسياسات الوطنية في التنمية الإنسانية في التعليم والصحة، فلا يمكن أن تزدهر الأعمال والاستثمارات الأجنبية كما الوطنية بالطبع إلا في بيئة متقدمة من الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.

وبرغم المكاسب السريعة اقتصادياً ووطنياً لعمليات الحماية التي اتبعتها الولايات المتحدة بقيادة ترامب، يبدو أن بريطانيا تسير في الاتجاه نفسه، فإنه على المدى المتوسط سترتفع كلفة الإنتاج والتشغيل وأسعار السلع والخدمات وتتضرر التجارة الدولية، كما

تتضرر منظومة الثقة التي يسعى العالم في تعزيزها لأجل تشجيع الإنفاق والاستهلاك والسياحة كما الاستثمار المغامر وتقليل التوتر والتطرف والعنف والكلف والأعباء المالية والأمنية، كما تزيد الخلافات بين الدول الكبرى، وتتغير عمليات تطبيق معاهدات وأنظمة التجارة العالمية والالتزامات التجارية التقليدية. ولذلك فإن الأزمة الاقتصادية مرشحة للعودة في موجة أشد خطورة من الوضع القائم، ويقدر البنك الدولي أن الدخل العالمي سينخفض حوالي 1.4 تريليون دولار. هكذا فإن العولمة والشبكية لم تكن حلاً متقدماً وتلقائياً، كما بدا الأمر في أوائل التسعينيات، لكنها أيضاً مازالت واعدة بالتقدم والحلول والأفكار الجديدة.

IV | التحولات السياسية

يحـاول هـذا الفصـل أن يرصـد التحـولات الـتي تجـري في الفكـر السـياسي والتيـارات والأيديولوجيات السياسـية، ومفاهيم وتطبيقات سياسـية، مثل الدولة والسـيادة والمواطنة والحـدود والتنظيم السـياسي والسـلطات والديمقراطيـة والدبلوماسـية والسـفارات والخدمات القنصليـة والأمـن والدفـاع والحـروب والصراعـات والعقـد الاجتماعي والمجـال العـام والـصراع والإصـلاح السـياسي.

في عـام 1981 عـين في الحكومـة البريطانيـة وزيـر لتقنيـة المعلومـات، وفي ذلك العـام قـال اللـورد دينـون الرئيـس السـابق للمجلـس الاستشـاري للمعلومـات العلميـة «إن لثـورة المعلومـات نتائج في مجـالات العمـل والحيـاة الـتي تقـدم لنـا فرصـا أفضـل، وتهـددنا بعواقـب وخيمـة إذا أخطـأن الاختيـار»

واسـتحدثت دولة الإمارات العربيـة المتحدة منصب سـفير الدولة للثورة الصناعية الرابعة، وسـيتولى السـفير تعزيـز الدبلوماسـية التكنولوجيـة وترسـيخها وتمثيـل حكومـة الإمـارات في إنشـاء شراكات عالميـة جديـدة هدفها صناعة مسـتقبل أفضـل، والإشراف على تعزيـز حوكمة التشريعـات التنظيميـة والسياسـات الداعمـة للثـورة الصناعيـة الرابعـة وجلـب أفضـل ممارسـاتها لـلدولة. وسـيعمل السـفير على بنـاء فـرص التعـاون وتبـادل الخـبرات في مجـال التكنولوجيـا وبنـاء الجسـور بـين قطاعـات الصناعـة والتعليـم، وتنسـيق شراكات حكومـة الإمـارات مـع الـشركات والمؤسسـات الرائـدة في تكنولوجيـا الثـورة الصناعيـة الرابعـة، بمـا يسـهم في تهيئـة بيئـة محفـزة للتكنولوجيـا تنعكـس إيجابـاً على قطاعـات أخـرى مثـل السياسـة والاقتصـاد.

والحال أنهما مثالان للحديث عن التأثيرات الكبرى للتكنولوجيا على السياسة والاقتصاد، فالتكنولوجيا ليست مجرد اختراع تقني أو تطبيق علمي، لكنها تنشئ متوالية من التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لكن ما تنشئه الثورة الصناعية الرابعة أكثر من ذلك، إنها ليست تحولات متدرجة أو متوقعة متصلة بعالم الصناعة، لكنها تحولات استراتيجية، بمعنى أنها تنشئ سؤالاً جاثماً متواصلاً عن جدوى استمرار وبقاء كثير من المؤسسات والأعمال والقيم والأفكار والفلسفات كما السياسات والتشريعات، وتنشئ أيضاً تحولاً استراتيجياً بمعنى إنشاء موارد وأعمال ومؤسسات جديدة مختلفة عما سبق اختلافاً كبيراً، تكاد تبتدئ من الفراغ أو برابط ضعيف بالفلسفات والاتجاهات والخبرات والتجارب السابقة.

وكما شهدنا في عالم الصناعة نشوء منظومة من العلوم والفلسفات والاتجاهات والأفكار التي أسست لعالمنا الحاضر (يتحول إلى ماضي) مثل معاهدة ويستفاليا (1648) التي أسست للدولة الحديثة، ومفكرين وفلاسفة مثل فرانسيس بيكون، وإيمانويل كانط، واسحق نيوتن، وتوماس هوبز، وجون لوك، وآخرين ندين لهم بفهم واستيعاب العالم الجديد الذي تشكل على نحو مختلف عما استقرت عليه البشرية آلاف السنين، وبدا كما لو أنه نظام سياسي اقتصادي اجتماعي هبط على الأرض من غير توقع ولا موافقة أحد!

تؤسس معاهدة وستفاليا (1648) للدولة المركزية الحديثة السائدة، وبدأت تنحسر الامبراطوريات والإقطاعيات والأرستقراطيات الحاكمة ونظريات الحق الإلهي والحق الطبيعي في الحكم والقيادة، وكانت الثورة البريطانية (1688) بعد حوالي خمسين سنة من الاضطرابات والصراعات بداية لمرحلة سياسية جديدة في العالم مختلفة عما عرفته البشرية من قبل، ثم أسست الثورتان الأمريكية (1776) والفرنسية (1789) لأنظمة سياسية كانت تبدو خيالا متطرفا. لكن وحتى الحرب العالمية الأولى لم يكن في العالم أكثر من 25 دولة مستقلة، ثم بدأت الدول المستقلة تتزايد، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وهي اليوم حوالي مائتي دولة.

وبدأت أيضا في القرن السابع عشر تظهر الأفكار والفلسفات والأيديولوجيات السياسية التي تستوعب المرحلة والتحولات الناشئة عن الثورة الصناعية، ويعتبر كتابا «ليفياثان»، من تأليف توماس هوبز، و«الحكم المدني» تأليف جون لوك، في القرن السابع عشر، مؤشرا رئيسيا يؤرخ له في استيعاب التحولات والتكيف السياسي مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية. ثم جاء جون ستيورات ميل ورفاقه في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، بالتأسيس للحريات الفردية. وكان الجيل الثالث من الدولة تعكسه نظريات دولة الرفاه، ومن رواد الفكرة بياتريس ويب.

اليوم في ظل الشبكية تطرح أسئلة ومراجعات حول ما استقرت عليه الأنظمة والأيديولوجيات السياسية في ظل الثورة الصناعية، ويعاد من جديد فهم السيادة والعقد الاجتماعي والعلاقات الدولية، وتنشأ أيضا أيديولوجيات وقيم سياسية جديدة، وبالطبع فنحن في مرحلة انتقالية؛ مازالت الأنظمة والأيديولوجيات والطبقات السياسية فاعلة وإن كانت تواجه تحديات وجودية، وتناضل الاتجاهات الجديدة، وتبحث عن مكان، لكنها تتقدم وتقدم نفسها بقوة واقتدار، فالتكنولوجيا والزمن يعملان لصالحها.

يؤشر التنافس السياسي الجديد في الولايات المتحدة بين اليمين (ترمب) واليسار (ساندرز) إلى انحسار أيديولوجية الوسط السياسي من المحافظين الجمهوريين والليبراليين الديمقراطيين بما هي الرواية السياسية المؤسسة للولايات المتحدة والديمقراطية الغربية بعامة منذ أكثر من ثلاثمائة سنة ليحلّ مكانها استقطاب حاد بين اليمين واليسار بعدما كانا (اليمين واليسار) أداة تأثير ومراقبة سياسية على الوسط أكثر مما هما أيديولوجيا للحكم.

إنّ الأفكار السياسية لا تنشأ من فراغ، ولا تسقط من السماء كالمطر، إنما تكوّنها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وببساطة ترتبط النظرية بالحياة السياسية. والناس لا يرون العالم كما هو، لكن كما يتوقعونه أن يكون، أو عبر حجاب من المعتقدات والافتراضات المتأصلة، وقد استخدم مفهوما الأيديولوجيا والأيديولوجي

للإشارة إلى المتعصبين؛ ما جعل المفهوم ملتبساً، كما ارتبطت الأيديولوجيات السياسية بطبقات اجتماعية معينة؛ فالليبرالية ارتبطت بالطبقة الوسطى، والأيديولوجيا المحافظة ارتبطت بالأرستقراطية المالكة للأرض، والاشتراكية بالطبقة العاملة، لكن من المؤكد أنّه مفهوم يشمل جميع الأفكار والفلسفات السياسية باعتباره منظوراً لرؤية العالم.

ليس هناك تعريف مستقر أو متفق عليه لمصطلح الأيديولوجيا، ومن المعاني التي ارتبطت بالأيديولوجيا: نسق عقيدي سياسي، ومجموعة من الأفكار السياسية ذات التوجه الحركي، وأفكار الطبقة الحاكمة، ورؤية كونية لجماعة اجتماعية أو طبقة اجتماعية معينة، وأفكار سياسية تجسد أو تبين المصالح الاجتماعية أو الطبقية. وقد عرفها مارتن سيلجر بأنّها مجموعة من الأفكار يضع من خلالها الناس ويبررون غايات ووسائل النشاط الاجتماعي المنظم، بغض النظر عما إذا كان ذلك النشاط يهدف للحفاظ على نظام اجتماعي بعينه، أو تعديله، أو تغييره، وبهذا التعريف لا تعد الأيديولوجيا أمراً سيئاً أو جيداً، صادقة أو كاذبة، معتدلة أو متطرفة، لكن يمكن أن تكون جميع ما ذكر. (1)

وقد تبلورت خريطة الأيديولوجيات في القرن العشرين على النحو التالي: الليبرالية في وسط المشهد وعلى يمينها المحافظة، ثم القومية، ثم الفاشستية، وعلى يسار الليبرالية تأتي الاشتراكية ثم الشيوعية، ثم الفوضوية أو الأناركية. لكن تصعد اليوم مجموعة من الأيديولوجيات الجديدة مثل؛ النسوية والإيكولوجية والأصولية الدينية والتعددية الثقافية.

تمثل الليبرالية العمود الفقري للفلسفة السياسية للعصر الحديث، وهي مصدر الأيديولوجيات العلمانية على يمينها وعلى يسارها، وتلتزم الأيديولوجيا الليبرالية بمجموعة متميزة من القيم والمعتقدات؛ أهمها الفرد والحرية والعقل والعدالة والتسامح. ويفهم الليبراليون الديمقراطية بمصطلحات فردية كالرضا الذي تعكسه صناديق الانتخابات؛ حيث تساوي الديمقراطية بين جميع المواطنين، وبينما يعيق الديمقراطية إساءة استخدام السلطة، فإنّها ينبغي أن تمارس في إطار دستوري لمنع طغيان الأغلبية.

ويدعم المحافظون الحكم الديمقراطي الليبرالي لكن بشروط تتعلق بالحاجة لحماية الملكية

والمؤسسات التقليدية من الإرادة غير المنضبطة للأغلبية، وقد ربط اليمين الجديد في الديمقراطية الانتخابية بين مشكلات الحكومة المهيمنة والركود الاقتصادي.

الاشتراكيون أيضاً يدعمون تقليدياً شكلاً من الديمقراطية الراديكالية، والتي تقوم على المشاركة الشعبية والرغبة في وضع الحياة الاقتصادية تحت الرقابة العامة، ويرفضون اعتبار الديمقراطية الليبرالية ببساطة ديمقراطية رأسمالية، ومع ذلك يشعر الديمقراطيون الاجتماعيون الجدد كما تطبق اليوم في الدول الاسكندنافية وكندا وكما يدعو إليها كلينتون وأوباما بالالتزام بصورة راسخة بالديمقراطية الليبرالية.

وبدأت منذ منتصف أواخر القرن العشرين وازدهرت في نهايته أفكار عن نهاية الأيديولوجيا أو ما بعد الأيديولوجيا أو الأيديولوجيات الجديدة مثل: العقلانية والطريق الثالث وما بعد الحداثة والتعددية الثقافية؛ والمستمدة من مرحلة ما بعد الصناعة، كما تصعد الحركات النسوية والبيئوية وتطور نفسها كمنظور أيديولوجي مستمد من المساواة التامة التي تكتسب فرصة واقعية في التطبيق مع صعود تكنولوجيا الحوسبة والاتصالات والشبكية.

ولعل الشبكية هي مفتاح تفسير الأزمة أو القلق الطافح في الانتخابات الأمريكية والإسرائيلية، فبقدر ما أنتجت من مساواة مكنت النسوية والخضر من تلمس طريق يبدو واضحا أو عمليا لأيديولوجيات سياسية جديدة؛ فإنها (الشبكية) تنشئ أيضا حالة من فقدان الثقة بالمنظومة السياسية القائمة ولكنها لم تنشئ بعد عالما واضحا وملموسا في حياة الأمم وأفكارها.

IV1 - تحولات الدولة والطبقات والمصالح والتفاعلات السياسة

فقدت النخب المهيمنة القدرة (والرغبة أيضاً) على الاحتفاظ بالمدن والأسواق والمؤسسات كما كانت على مدى القرون الماضية، وإن كانت تظن أن في مقدورها أن تخرج من المجتمعات كما تحاول اليوم فإن ذلك لن يكون سوى لعب في الوقت الضائع، لأن الأمم والمجتمعات في بحثها عن الفرص الجديدة تتحول إلى كائنات وحضارة معلوماتية وشبكية، تنشئ عالمها وأسواقها ومواردها و... قادتها ونخبها أيضاً.

اعتبر كثير من الأكاديميين وقادة الأعمال أن انتشار الإنترنت في أوائل التسعينيات بداية لعولمة جديدة تزيل السلطة وتقلل من شأن الحكومات الوطنية، وبدا أن ظهور الإنترنت يبشر بطريقة جديدة لتنظم الشؤون البشرية بعيدا عن الحكومات والسلطات الوطنية، ويروي أستاذا القانون الدولي جاك جولدسميث وتيم واو «من يحكم الإنترنت؟: أوهام عالم بلا حدود (2) قصة تحدي الإنترنت لحكم الدول والمعارك التي أعقبت ذلك من قبل الحكومات الوطنية للتأكيد على سيطرتها وهيمنتها على هذه الشبكة الرائعة التي تتخطى الحواجز الجغرافية إلى الأبد، وهي أيضا قصة الميلاد والسنوات الأولى لنوع جديد من الإنترنت، شبكة بلا حدود يكون فيها للقانون المحلي والسلطة الحاكمة والعلاقات الدولية أهمية مماثلة لأهمية هذا الاختراع التكنولوجي نفسه. لقد خضعت شبكة الإنترنت لتغييرات مؤثرة، فشكلت بنية الإنترنت وفقا لرغبة وهواجس الحكومات القوية في الولايات المتحدة والصين وأوروبا، وأصبحت المسائل المتعلقة بالتحكم في الإنترنت تتسم بالصدامات بين القوى الكبرى وأيديولوجياتها المتشابكة، وظلت الجغرافيا والقهر الحكومي محتفظين بأهمية أساسية، وأظهرت الحكومات الوطنية وسائل وطرقا كثيرة للتحكم في الاتصالات والإنترنت وتطبيق قوانينها وسلطاتها داخل حدودها، وتعبر الإنترنت اليوم عن ضغوط فوقية حكومية وقوانين محلية، وتعكس أيضا ضغوطا تحتية جماهيرية من قبل الأفراد في أماكن مختلفة، يطالبون فيها بإنترنت متوافقة مع تفضيلاتهم المحلية، ومن قبل مشغلي صفحات الويب، وغيرهم من مقدمي الخدمات والمحتويات

المختلفة الذين يصوغون تجربة الإنترنت لتلبية تلك المطالب. وأظهرت التطبيقات العملية الحاجة الكبيرة إلى قيام الحكومات بدورها في منع إلحاق الضرر بالمواطنين على الإنترنت، وحمايتهم من الأخطار القادمة من الخارج، وتحتاج الشركات إلى بيئة قانونية تضمن ثبات واستقرار الشبكة وازدهار التجارة عبر الإنترنت، وفي المقابل فإن التدخلات الحكومة كان لها أضرار كبيرة، لكن تبقى الحكومات الوطنية حقيقة ثابتة في التاريخ الإنساني، الذي يضم البشرية في تنوعها ويسمح لها بالازدهار، فخلف ضباب وسحر الإنترنت يكمن نظام أقوى وأقدم لا مناص من وجوده وأهميته. شارك في تأليف هذا الكتاب كل من القانوني جاك جولدسميث، وهو أستاذ القانون في كلية الحقوق في جامعة هارفارد ومؤلف كتاب «حدود القانون الدولي»، الذي عمل سابقا مساعدا للمدعي العام من مكتب المستشار القانوني في وزارة العدل الأمريكية، ورفيقه في البحث هو تيم واو، وهو أستاذ قانوني أيضا في كلية الحقوق في جامعة كولومبيا وعمل سابقا في صناعة اتصالات الإنترنت في وادي السيليكون، واشتغلا على مخطوطة البحث لهذا الكتاب سنوات عدة قابلا فيها أهم المشتغلين في حقل الإنترنت وأرباب كبار الشركات المسيرة لهذا العالم، وتتبعا منافذها للدول وعبر الحدود، والسياسات الحمائية التي تنتهجها الدول في المقابل في محاولة توجيهها فيما بات يعرف بالسيادة في ظل تدفق المعلومات، وهي طروحات تدخل في صميم التشريعات والقوانين الدولية والخاصة المنظمة للإنترنت وسيادة الدول في فضاءاتها المحلية والخاصة في ظل عالم مفتوح.

جرت مجموعة من القضايا الكبرى والخلافات حول حدود حرية المؤسسات العاملة على الإنترنت، كما حدث في الأزمة بين «ياهو» وحكومة الصين، التي انتهت بخضوع شركة ياهو لمطالب الصين، التي تشكل انتهاكا للخصوصية وحقوق الإنسان، وبعد سلسلة من الصراعات في المحاكم ووسائل الإعلام أصبحت فكرة الإنترنت المستقلة وغير الخاضعة للقوانين الأرضية فكرة غير معقولة أو غامضة أمام قوانين كثير من الدول بما فيها الديمقراطية. وفي الوقت نفسه فقد أعدت تقنيات وبروتوكولات للتحكم في الإنترنت وتنظيمها بعيدا عن الحكومة، مثل تسجيل كل جهاز كمبيوتر يتصل بالشبكة برقم خاص

به، وبعض هذه التقنيات والبرمجيات يبدو مهما لتسهيل دخول أي جهاز على الشبكة مهما كان نوعه أو حجمه، ولتلبية احتياجات الاتصالات والمواءمة مع خطوط الهاتف والاتصالات، وأصبحت الإنترنت منتشرة ومهيمنة على شبكات البيانات، ولا يوجد لها بديل، وحققت نوعا من العالمية يتفوق على أي شيء آخر يتصف بالعالمية في عصرنا الحالي، بما في ذلك «ميكروسوفت ويندوز».

وبدا طبيعيا أن الإنترنت ستغير القوانين السياسية أيضا، فقد بدا أن عصر المعلومات سيحل محل الأفكار المستهلكة مثل الانتخابات والمجالس التشريعية، وستكون هناك قوانين تتم بإجماع الآراء في مجتمعات غير رسمية تقوم على أساس المصلحة والخبرة بدلا من الظروف القهرية للموقع الجغرافي، يمكن القول بالفعل إنه كان هناك عالم جديد يتكون في الفضاء الإلكتروني، وهو مختلف عن عالمنا المعروف. ويبدو القانون الدولي هو الحل للإشكاليات الناشئة عن استخدام الإنترنت تماما مثل قوانين تنظيم الطيران المدني بين الدول، ومعاهدة التجارة العالمية؛ لأنه بغير ذلك فإن استخدام الإنترنت سيخضع لـ 175 نظاما تشريعيا، وهو أمر بطبيعة الحال إن لم يكن مستحيلا فإنه ينطوي على مشكلات كثيرة ومعقدة، ويمكن للاتفاقية الدولية أن تحل مشكلة القوانين المتعارضة وتحقق تقاربا دوليا لمنع سوء التفاهم والصراعات وإزالة التعصب والجهل.

إصلاح الإنترنت بدأ يتشكل في عام 1998 فكرة جديدة لدى مؤسسي شبكة الإنترنت، وهي أن تظل مفتوحة، وليس لها أغراض تجارية، ويتم تشغيلها من قبل خبراء ليس لهم أهداف شخصية، فبدأ يدور صراع بين الحكومة الأمريكية وبين رئيس فريق مؤسسي الإنترنت جون بوستل حول سلطة إعطاء الأسماء والأرقام للمواقع على الإنترنت، وهي سلطة بالغة الأهمية لا تقل (ربما) عن أهمية رئيس الولايات المتحدة. وانتهت المعركة بطبيعة الحال لمصلحة الحكومة التي فرضت سلطتها الكاملة على الإنترنت، وأصدرت الولايات المتحدة «الوثيقة الخضراء» أوضحت فيها رؤيتها المبدئية حول الإنترنت، مؤكدة سلطتها الكاملة على الإنترنت وملفاتها وخوادمها الجذرية، وتجاهلها التام الاتفاقيات والجمعيات والمؤسسات السابقة، وكان ذلك بداية لعهد جديد،

بدأت فيه الحكومات القوية باستخدام التهديد باللجوء إلى القوة لفرض إرادتها. وبدأت تظهر الحدود الجغرافية على الإنترنت، والواقع أن ذلك لم يكن فقط سياسات حكومية وسلطوية، فقد بدأ شعبيا ومجتمعيا لمراعاة اللغات والاتجاهات والخصوصيات المجتمعية والشعبية، ودخلت أيضا تقنيات تحديد المواقع الجغرافية للمتصفحين، وأفاد ذلك في تنظيم وإدارة بث الاحتفالات والمباريات وغير ذلك من الأعمال الترفيهية، ففي بداية عام 2003 بدأت الفرق الرياضية الكبيرة بث مبارياتها على شبكة الإنترنت باستخدام تقنيات تحديد المواقع الجغرافية للمتصفحين، وحظر بثها في أماكن محددة، وحققت بذلك أرباحا بلغت 130 مليون دولار عام 2004، وتستخدم أيضا شركات القمار والسينما والبرمجيات تقنيات تحديد الموقع لحظر عرض منتجاتها في الدول التي لا تسمح بذلك. وهكذا ظلت الجغرافيا أمرا مهما في عصر الإنترنت، سواء للاستجابة التسويقية أو القانونية، أو التعامل مع الحكومات والسلطات.

كيف تدير الحكومات الإنترنت؟ في عام 1995 أغارت الشرطة الألمانية على مكاتب شركة كمبيوسيرف، ثم حاكمت مديرها الألماني ودانته بتهمة فشل الشركة في منع المواقع الإباحية المتعلقة بالأطفال وأغلبيتها من خارج ألمانيا من الوصول إلى المواطنين، وفي عام 2001 هددت الحكومة البريطانية مزودي خدمة الإنترنت في بريطانيا بملاحقتهم قضائيا بتهمة نشر مواقع للتبني بصورة غير قانونية، من بينها مواقع خارج البلاد، وكانت النتيجة أن قرر مزودو الخدمة في بريطانيا حظر تلك المواقع لمنع المتصفحين في بريطانيا من الوصول إليها، واليوم تفرض القوانين الألمانية والفرنسية والبريطانية على مزودي خدمة الإنترنت مراقبة المحتوى المحظور ومنعه، وفرض أمر صادر عن مفوضية التجارة في الاتحاد الأوروبي المبادئ الأساسية ذاتها التي قد تدفع مزودي خدمة الإنترنت إلى الوقوع في الخطأ بدافع الحذر في إزالة الموقع. وتوضح الأمثلة كيف أن الأوروبيين كانوا روادا في مجال المراقبة والسيطرة على المحتوى غير المرغوب فيه على الإنترنت، أما الأمريكيون وهم أكثر حساسية تجاه القوانين، فقد رفعوا أيديهم عن التضييق على مزودي الخدمة، واستخدمت الكنيسة القوانين والفرص المتاحة لمواجهة أعدائها، واستجابت لها شركة

جوجل في حظر بعض المواقع، وتتلقى شركة جوجل سلسلة من الرسائل تطالبها برفع صفحات معينة من نتائج محرك البحث، وعادة ما يحدث ذلك بسبب انتهاك حقوق الملكية الفكرية أو العلامات التجارية، حتى لو كان الجوهر الحقيقي للطلب ليس تجاريا. وبدأت الإنترنت تستخدم لتنظيم التجارة والتسويق ومواجهة قوانين الجمارك والضرائب المفروضة على سلع معينة، مثل السجائر والمشروبات الكحولية والأسلحة، أو مواجهة الحظر على بعض أنواع الأنشطة مثل القمار، وأظهرت التجارب والتطبيقات أن الحكومات تستطيع إعاقة التجارة على الإنترنت، حتى من دون إجراءات قانونية. وقد يلجأ أفراد إلى تسجيل مواقع في دول أخرى غير التي يقيمون فيها، لكن ذلك لم يمنع الحكومات أن تواجه أصحاب هذه المواقع وتضيق عليهم، وعلى أي حال فإن المسألة لم تعد مختلفة عما يجري على الواقع، وكما يصفها الخبير الاقتصادي الحائز جائزة نوبل جاري بيكر أن منتهكي القانون هم أشخاص عاقلون، وإن قراراتهم بانتهاك القانون تعكس حسابات دقيقة للمكسب والخسارة، ومنها احتمالات إلقاء القبض عليهم أو إلزامهم بدفع غرامة أو حتى السجن، وأيضا المميزات والمكاسب المالية المتأتية من انتهاك القانون وارتكاب الجرائم، والحكومة ليست في حاجة إلى إلقاء القبض على كل من يخالف القانون لوضع حد لانتهاك القوانين، لكنها في حاجة إلى قانون رادع، في حاجة إلى زيادة العقوبات فحسب، حتى يصبح ثمن ارتكاب الجريمة في حالة اكتشافها أكبر بكثير من الفوائد التي ستعود على مرتكبها.

يقوم العمل من خلال الإنترنت على أساس أن الأصل عند الناس الطيبة والاستقامة، وعلى هذا الأساس نشأت شركة إي بي للتسويق عبر الإنترنت، واستطاع مؤسس الشركة بيير أوميديار أن يجني مليارات الدولارات، إنه استثمار يقوم على اكتشاف أن الناس طيبون وأمناء وتطبيق القوانين والأنظمة. يعتقد المؤلف أن سيطرة الحكومة على الإنترنت تضمن كثيرا من الفوائد، وإن تضمن أيضا كثيرا من العيوب، فقد تنامى المجتمع الافتراضي بسرعة هائلة، وبلغ عدد مستخدمي إي باي خلال سنوات قليلة خمسة ملايين شخص، وبلغت ثروة أوميديار عشرة مليارات دولار، وكان الموقع يفتخر دوما

بأنه مجتمع صديق للمستخدمين، ويتم فض المنازعات بطرق شخصية وودية، لكن الموقع بدأ يتعرض لعمليات نصب، وتزايدت خسائره بسبب ذلك، ثم عيّن الموقع أشخاصا متفرغين ومتخصصين لمكافحة الجريمة، ثم أصبح لدى الشركة فريق أمني يتكون من ثمانية آلاف شخص يتعاون مع سلطات تنفيذ القانون، لقد تعلمت (إي باي) عمليا تجربة المنظرين السياسيين من قبل في أن السبب والمبرر الأول والأساسي للعقاب الذي تمارسه الحكومات هو حماية مواطنيها من الأضرار بعضهم ببعض، مثل السرقة والإيذاء والاحتيال، وقال توماس هوبز في القرن السابع عشر: إن البشر يحتاجون أحيانا إلى الترهيب من سلطة ما لإجبارهم على الالتزام بالسلوك القويم، وإنه من غير النظام والاستقرار سيعيش الناس في خوف مستمر وخطر مواجهة الموت.

إن نجاح شركات الإنترنت يعتمد على أمر غير مرئي، لكنه أساسي، السلع العامة مثل القانون الجنائي وحقوق الملكية وتنفيذ التعاقدات تحت إشراف الحكومة، وهي سلع، إضافة إلى غيرها مثل الدفاع الوطني وتنظيم المرور وحماية البيئة لا تقدمها سوى الحكومات.

وفي صيف عام 2000 ترك بيير أوميديار وظيفته اليومية في شركة إيباي، يقول: لقد حان الوقت لجعل العالم أكثر أمنا، والشركة التي أسسها كانت مصممة لإدارة نفسها، ولم تعد في حاجة إليه، وينعكس أكبر قدر من إيجابيات الحكومات التقليدية على قصة (إي باي)، فمزايا الحكومة في هذه القصة غير مرئية، وحكم القانون هو الخلفية التي تجعل شركة قابلة للاستمرار، وذات إدارة ذاتية، فلا يوجد مكان لـ (إي باي) في مجتمع يتسم بالفوضى مثل روسيا التسعينيات أو في دول منهارة مثل بعض دول إفريقيا، حيث

تغيب السلع العامة الأساسية التي توفر البيئة الملائمة لقيام شركات إنترنت ناجحة. في أواخر التسعينيات ظهرت الإنترنت كحلم للتجارة، فكانت بمنزلة وسيط سهل الوصول غير المحدود وغير المكلف إلى المستهلكين دون أي قيود تنظيمية، وعندما يتسبب النشاط التجاري في إلحاق الضرر العابر للحدود يمكن للدول تأكيد سلطتها التنظيمية

وستفعل ذلك، إن التهديد الناشئ عن التعرض لقوانين متعددة لن يدمر الإنترنت، كما زعم الكثيرون، وسيتحتم على الشركات ترشيح المحتوى جغرافياً لتتوافق مع القانون المحلي لجزء صغير فقط من اتصالاتها، وسيفرض ذلك تكاليف على الشركات متعددة الجنسيات على الإنترنت، التي ستضطر إلى ضبط تكاليف أعمالها مثلما تفعل الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل في الواقع الفعلي، وستكون هذه التكاليف بسيطة جدا على المدى البعيد في ظل المزايا الفعالة العديدة للإنترنت.

وتتمثل الدروس المستفادة من التجارب والأمثلة في أنه عندما تتصادم الاتصالات عبر الإنترنت مع السياسات المحلية الحساسة، مثل المقامرة والأفلام والصور الجنسية وحماية المستهلك والتشهير وما شابه، تكون هناك مبررات قوية لتفضيل الطريقة غير المركزية، وفي هذا الإطار ليس هناك أساس قانوني لإعطاء قانون بعينه وضعا دستوريا عالميا، ومع ذلك فإن ما قلناه لا يستتبع عدم وجود إمكانية لقواعد إنترنت عالمية وعامة، بل على النقيض من ذلك هناك حاجة إلى تنظيم جوانب عديدة من الإنترنت على المستوى العالمي، لكن من السهل الحديث عن ذلك التنظيم مقارنة بتطبيقه عمليا، حتى عندما تسود قواعد عالمية عامة، تقوم الحكومات القومية وبخاصة القوية منها بصياغتها بطريقة تخدم مصالحها.

وعلى نحو عام؛ فإن النظرة إلى الإنترنت على أنها قوة هائلة ستسحق العناصر القديمة والعتيقة للنظام الإنساني، لم تكن دقيقة في التطبيق العملي، فقط ظلت السلطات والتشريعات المنظمة لحياة الناس ومصالحهم والعقد الاجتماعي والثقافة وقوة المجتمعات كما كانت طوال التاريخ عوامل حاسمة في توجيه الموارد والتقنيات وصياغتها وتنظيمها والتحكم فيها، وربما تكون الفكرة الصحيحة أو الدقيقة أن الإنترنت أثرت كثيرا في سياسة السلطة والحكم والتشريع وفي وجهة المجتمعات والموارد والعلاقات، وفي المقابل فقد أسهمت السلطات والمجتمعات على نحو حاسم في توجيه التقنيات، ومنها الإنترنت.

لكن من المؤكد أنه مع بقاء السلطة السياسية والمدن والمؤسسات التنظيمية والاجتماعية أن تغييرا جوهريا سيجري في طبيعة عملها وأهدافها، وقد يكون جيلنا الحاضر شاهداً على نهايات كثيرة في المؤسسات والموارد والأعمال والمدن والإقامة والتخطيط والتفكير، ففي عصر المعرفة والمعلومات والشبكية لم نعد ننتمي أو قادرين على الانتماء إلى هذه المدن والمؤسسات، ومن المؤكد أن الجيل المقبل سوف يتخلص منها إن بقيت. فهذه المدن والأسواق والأعمال والمصالح القائمة، والتي أنشأتها ضرورات سياسية للهيمنة والتنظيم؛ لم تعد تصلح للنخب المهيمنة، ولم تكن ملائمة للمجتمعات في يوم من الأيام، فهذا الثبات والتماسك في تخطيط المدن والمباني والمؤسسات يعكسان رغبة في عدم التغيير في ظل تقنية وموارد تحتم الزوال في كل شيء، ولم يعد ممكناً سوى التفكير في أعمال ومؤسسات ومدن قابلة للتحول والتغير والاختفاء والظهور في سرعة ومن دون كلفة. والحال أن المدن كانت في منشئها في عصور الزراعة وما حولها من دفاع وتجارة سريعة الحركة والتغير والارتحال، تكاد تكون بلا حدود، ولعلها تلائم الشبكية الصاعدة أكثر من المدن والمؤسسات المعاصرة، فقد كانت المدن تنشئ مراكز حضرية جديدة أو توسع من حدودها، وقد تغير موقعها وتنتقل إلى موقع جديد، وكان نسقها العام عبارة عن عدد وفير من المدن الصغيرة والقرى التابعة لها على اتصال لا ينقطع بالمدن المجاورة والموزعة في أرجاء الإقليم على نطاق واسع، وكان يؤخذ في الاعتبار حاجة الناس وهم يسيرون على أقدامهم. أو مع الدواب، وكان عدد السكان يتراوح بين بضعة آلاف وأربعين ألفاً، وكان خارجا عن المألوف أن يتجاوز عدد سكان المدينة مئة ألف.

لم تكن العواصم الكبرى والمدن الهائلة سوى تعبير عن نظام الرأسمالية التجارية ونظام السلطة السياسية المطلقة والمركزية، ولم تكن مصلحة في ذلك سوى للقلة المهيمنة، لكن أدوات التنظيم والمركزية تتلاشى اليوم، فالمؤسسات الإعلامية والتعليمية والتجارية والأسواق وعمليات البيع والشراء والعمل التي أخضعت الناس إلى عمليات تنظيم واتجاهات في العمل والإقامة والسلوك والتفكير تتحول هي إلى شبكات بلا مركز ولا سيطرة، وفي انسحاب المجموعات والمؤسسات المهيمنة على الموارد والمجتمعات من

التزاماتها التنظيمية والتمويلية معتقدة أنها تقلل التكاليف والجهود تترك الأفراد والجماعات ليعيدوا تشكيل أنفسهم وأعمالهم ومواردهم بعيداً عنها، هذه الفوضى وإن خسر الناس في ظلها أعمالهم ومدنهم وحياتهم هي أيضاً تخفي النخب والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية.

كانت الحضارة الصناعية المعاصرة تحولاً من الشمول إلى الانتظام ومن الخضوع للدين إلى الخضوع للقانون والسلطة السياسية، وفي ذلك أنشئت المدن وأنظمة العمل والتمويل لمصلحة التحالف الجديد من السياسيين والصناعيين والبنوك، وكما يقول لويس ممفورد فإن المختصّين بهندسة الطرق والقائمين على المدن وقعوا تحت تأثير الإقبال الشديد على استعمال السيارة الخاصة، وشعروا بأن الواجب يقتضيهم معاونة شركات صناعات السيارات على الازدهار حتى لو كانت النتيجة هي الفوضى وتعطيل جميع أساليب النقل المختلفة اللازمة لنظام صالح، وقصروا وسائلنا على السيارة الخاصة في حين أنهم كدسوا في المدن سكاناً لا تستطيع السيارات الخاصة أن تفي بخدماتهم ما لم تدبر المدن ذاتها لتهيئة المجال اللازم لحركة السيارات وتخزينها. وتحولت الضواحي من مبان قائمة في وسط الحدائق إلى مبان قائمة في ساحات مواقف السيارات. بذلك، خسرت الضواحي ميزتها الوحيدة، إذ إنها نشأت حول المدن أو قريباً منها بدافع اعتزال الناس مثل راهب والعيش مثل أمير مع القدرة على التمتع بمزايا المدينة.

لقد تضخمت الدولة في العالم؛ سواء المتقدم أو غيره. وقد بذل المحافظون في الثمانينيات (رونالد ريغان ومارغريت ثاتشر) جهودا لخفض الإنفاق العام. لكن عادت الدول تطور وتزيد إنفاقها في الرعاية الصحية والاجتماعية، وتعيد النظر في السياسات الضريبية لصالح الطبقات الوسطى، وإن كان المناضلون الاجتماعيون يلاحظون في سياسات الدول انحيازا جديدا للأغنياء والشركات الكبرى.

هناك اليوم نموذج الدول الاسكندنافية التي تزاوج بين ضبط الإنفاق العام وتفعيل الرعاية الاجتماعية والخدمات الأساسية. وهناك أيضا نموذج سنغافورة؛ الذي يقدم دروسا للعالم

في أنظمة التعليم الحكومية والتأمينات الاجتماعية، واجتذاب النخب والأكثر كفاءة للخدمة في الوظائف العامة، فقد كان أسوأ ما أصاب الدول في سياسات الخصخصة هو هروب الكفاءات العلمية والإدارية من القطاع العام.

سؤال الدولة والسياسة والحكم في عصر الثورة الصناعية الرابعة هو ببساطة كيف يمكن الجمع بين تضاؤل الثروات وسياسات التقشف والحفاظ على الرعاية والرفاه للمواطنين؟ هل انتهى عصر دولة الرفاه، أم انتهت مسؤولية الحكومة وحدها عن الرفاه، وصار يجب التفكير في أنظمة اقتصادية اجتماعية جديدة يتشارك فيها الأفراد والسلطة والمجتمعات والشركات (المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص)؟ ثمة إعياء واضح في الأداء العام، وإن كان المثالان الصيني والسنغافوري يبدوان ردا على هذه المقولة، إلا أن أحدا لا يستطيع المراهنة على قدرة الصين في الاستمرار في حالتها القائمة، ولعلها مجبرة على مراجعات استراتيجية، أو تواجه أزمة كبرى تشبه أزمة الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات. وهناك أيضا تحديات ماثلة بوضوح تتعامل معها الدول المتقدمة منذ حوالي خمسين سنة، حدثت فيها تطورات عظيمة لم نلتفت إليها؛ بسبب نعومتها وتدرجها.

في التحول من الهرمية إلى الشبكية يتحول الصراع نفسه أيضا ليكون بين السلطة والمجتمعات بدلا مما هو ضد أحزاب وجماعات معارضة للسلطة، يمكن على سبيل المثال الإشارة إلى عمليات التدوين في شبكات التواصل وما تحركه من جدل واعتقالات ومحاكمات، فالمدونون الذين يعتقلون اليوم ليسوا صحفيين محترفين، لكنهم مواطنون يدونون ملاحظاتهم وأفكارهم في شبكات التواصل الاجتماعي، وفي ذلك فإن السلطة تجد نفسها في مواجهة المواطنين والمجتمعات، ويستعيد الصراع الاجتماعي والسياسي حالة سابقة على الدولة الحديثة، ما يدعو إلى التساؤل عن الطبيعة المستقبلية للدولة نفسها، فكما انحسرت الأحزاب السياسية والصحف ووسائل الإعلام والمعارضات التقليدية فإن مؤسسة الدولة نفسها تواجه المصير نفسه، وقد يصلح الصراع الجاري اليوم في الشرق الأوسط حالة دراسية للتنبؤ والملاحظة، ولم يعد جديدا القول إن الحروب بين الدول قد اختفت لتتحول إلى حروب داخلية؛ تدفع بطبيعة الحال إلى تشكلات وتنظيمات اجتماعية جديدة للتكيف مع التحولات وضغوطاتها وفرصها.

وبالنظر إلى الإصلاح على أنه صراع بين الطبقات وما تمثله من مصالح، ويكون في محصلته هو التسويات والمكاسب الممكن الحصول عليها في التنافس؛ فإن السؤال يكون ما الاستراتيجيات الجديدة للصراع السلمي بين المجتمعات والنخب على افتراض أن سؤالا بديهيا قد تشكل من قبل كيف نخرج من الصراعات المسلحة إلى صراعات سلمية أو تسويات لا تقتل فيها الأطراف المتصارعة نفسها؟

تمضي الطبقات المهيمنة بطبيعتها الاحتكارية (الأوليغارشيا) في إدارة مصالحها ومواقفها على أساس الهيمنة الشاملة على الفرص والموارد وحرمان المجتمعات والطبقات من كل ما يمكن أن تتيحه التقنية والتطورات الاقتصادية والسياسية حتى لو لم يكن في ذلك تهديد لهذه الطبقات، لكنها تنظر إلى اي مكسب للمجتمعات على أنه تهديد محتمل لها، وتخاف من نهاية مروعة في نهاية الصراع يجعلها (النهاية) أسوأ احتمال، ويدفعها على نحو حاسم لدخول صراع مصيري لا مجال للتسوية فيه مع المجتمعات. لكن الخوف المتواصل يؤول في النهاية إلى تدمير الخائف نفسه مهما كانت قوته وموارده!

كيف تدير المجتمعات صراعها مع الاوليغارشيا وتنتزع منها تنازلات ومكاسب؟ لا خلاف حول الفوضى التي أنشأتها الشبكة، ولا خلاف أيضا حول فهم الصراع الجديد، وفي ذلك فإن الخيار الممكن هو التحول من الفوضى إلى محاولة التأثير بالفعل في السياسة والفكر، الإجابة بالطبع لدى النخب المهيمنة هو السيطرة على الشبكة وتحويلها إلى مؤسسات تشبه الصحف ووسائل الإعلام في مرحلة ما قبل الانترنت، .. لكن يبدو أن الشبكة خرجت عن السيطرة، و لا مناص من تغيير قواعد الصراع والتنافس لأن اللعبة نفسها تغيرت، وفي ذلك فإن المجتمعات في حاجة للنضال من أجل التنافس العادل، وأن تتنازل النخب المهيمنة عن كثير من الامتيازات غير العادلة ان لم تكن جميعها وان تدخل في اللعبة بما اكتسبته من مكاسب وفرص مقبولة في اللعبة العادلة (نسبيا)

فالشبكية بما أنشأت مساواة واقعية ملموسة بين جميع الناس (تقريبا) تنشئ فلسفة سياسية جديدة مفادها أن المساواة في الوصول إلى المعرفة ومصادرها تقتضي مساواة في الأهلية والكفاءة في تقدير ما يصلح وما لا يصلح لتنظيم حياة ومصالح الأفراد والمجتمعات والدول، وعلى نحو واقعي وملموس تتحول القلاع والهياكل التي نظمت مصالح ومصائر الناس لآلاف السنين؛ وكانت تحتكرها فئة من العارفين إلى شبكة يشاركها فيها جميع من يمكنهم الوصول إليها، .. ويكيبيديا تصلح مثالا يعمم على البرلمانات والحكومات والمدارس والجامعات والتشريعات وتنظيم شؤون الناس ومصالحهم وعباداتهم وخياراتهم،..

ويتغير أيضا في الصراع الجديد الموارد التي تتنافس عليها الفئات والطبقات، وفي مواصلة الاحتكار والمنع للموارد والفرص الجديدة في الطاقة المتجددة وتحلية المياه والطابعات الثلاثية الأبعاد وأنظمة القيادة الذاتية وإمكانية التعلم والتواصل بل وإجراء العمليات الجراحية المعقدة من غير وصاية أو تحكم متخصص معقد يتغير معنى الموارد والمهن والأسواق نفسها، ويتغير أيضا محتوى الصراع والسياسة والاقتصاد.

لكن تحتاج الأمم (دول ومجتمعات وأفرادا وشركات وأسواق وأعمال ومصالح) أيضا أن تدرك اللحظة، وتسأل نفسها بعقلانية وهدوء ما الذي تريده وما الذي لا تريده وماذا يمكنها ان تحقق وماذا لا يمكنها.

وفي الإصلاح والتنظيم الاجتماعي وفاعلية الجماعات والطبقات والمصالح ؛ يمنح التطور التكنولوجي لحظة للإصلاحيين، وأعني بالإصلاحيين الأفراد والجماعات والمؤسسات في الدولة والمجتمع والأسواق، والذين تشغلهم مسائل التقدم وتحسين الحياة لأنفسهم ومجتمعاتهم في الحريات والعدل والكرامة والتعليم والصحة والثقافة والفنون والتماسك الاجتماعي وتطوير الموارد والعدالة والكفاءة في إدارتها وتوزيعها، والعدالة الاجتماعية، أو شبكة من العمليات والأفراد قد يعملون معاً أو مستقلين عن بعضهم، وقد يختلفون سياسياً أو يتفقون، ولكن المقياس في المحصلة هو التقدم في مؤشراتٍ، أصبحت واضحة وقابلة للقياس، ولكني أتوجه، بحكم موقعي وتجربتي، إلى الأفراد والجماعات والمؤسسات

التي تعمل مستقلة عن الحكومة، وكثير منها في موقع المعارضة، وأعني بالمعارضة عدم المشاركة في الحكومات في اللحظة القائمة، والحكومة مؤسسة مجلس الوزراء والسلطات المرتبطة بها، وليست الدولة، ولا النخبة الحاكمة والمهيمنة بشكل عام، هل هذا توضيح ضروري؟ يبدو لي أنه كذلك، وإن كنت أخشى أنه لن يكون مفيداً، ذلك أنه تشكّل للمصطلحات معان مهيمنة وشائعة، ليست هي بالضرورة التي تقصدها،.. من حقك، بالطبع، أن تكون مفهوماً كما أنت، ومن أفضل قواعد الفهم المشترك وأهمها أن يكون للمفاهيم معنى مشترك، لنكون متأكدين من أننا نتحدث عن شيء واحد، نختلف أو نتفق حوله،.. وهكذا ستظل مثل هذه المقدمة لازمةً، أو تقليداً ضرورياً مثل المقدمة الطللية في الشعر العربي.

ليس الحديث عن العلاقة بين التكنولوجيا والتحولات الاقتصادية والاجتماعية جديداً، فقد شغلت به بحوث وكتابات وتخصصات علمية، ولكنك، في حاجة دائمة في الجدل العربي، أن تبذل جهداً طويلاً في بناء سؤال مشترك، لأجل البحث عن التوظيف الإصلاحي والاجتماعي للتكنولوجيا، وستظل في مواجهة مقولة أن لا علاقة للتكنولوجيا بالصراع السياسي والاجتماعي (الصراع بما هو تنافس وتدافع وليس العنف والقتال) أو تمضي وقتاً أطول في أنك لا تقصد إدخال التكنولوجيا في العمل والحياة، وأنك لا تدعو إلى الأتمتة والحوسبة، ولا تتحدث عن مزاياها والتدريب عليها!

كيف تساعد التكنولوجيا في التأثير على السياسة العامة، وتدفع بها باتجاه الإصلاح؟ كيف تساعد في تغيير علاقات القوة والإنتاج في المجتمع والدولة، ومن ثم كيف تنشئ قيادات اجتماعية واقتصادية وطبقات ومصالح جديدة؟ ثم كيف تنظم هذه الطبقة الجديدة مصالحها وأدواتها في التأثير والتغيير؟

ثمّة حاجة، هنا، مرة أخرى، للاستدراك والتوضيح أن النخب الملهمة من الشعراء والكتاب والدعاة والنشطاء، على الرغم من نبل عملهم وضرورته، لا يصنعون الإصلاح، هم يمثلون شرطاً ضرورياً له، لكنه شرط ليس كافياً، ويجب ألا يزيد الدور الإلهامي النبيل

المجرد من المصالح والدوافع أكثر من حجمه في الدعوة والتأثير والتحريك نحو الإصلاح، لكن الكتلة الكبرى والحرجة في الإصلاح مردّها إلى طبقات متحالفة، تجد مصلحتها ومكاسبها في العدالة والحرية والديمقراطية وتحسين الحياة والتنافس وتطوير الخدمات الأساسية التعليمية والصحية والاجتماعية وأنظمة عمل وتشريع عادلة، ومن دون هذا التحالف المصلحي لن يكون إصلاح، ويتحول ملهموه إلى طرائد تتسلى النخب الحاكمة والمهيمنة في اصطيادها ومطاردتها واستدراجها وتضليلها.

وهنا، يبدو السؤال وجيهاً وضرورياً وأكثر وضوحاً، كيف ينشئ الإصلاحيون بالتكنولوجيا الجديدة فرصاً وموارد وأسواقاً وأعمالاً جديدة، تنشئ موارد مستقلة لهم، ولقواعدهم الاجتماعية؟ هم بذلك فقط ينشئون علاقات قوة وتأثير جديدة وبديلة، تحرك الأسواق والمجتمعات، بعيداً عن الاحتكار والامتيازات التي ترفل فيها النخبة المهيمنة، ويجبرونها على المشاركة في الإصلاح والتنافس العادل، أو يخرجونها من التأثير. يضعونها في مواجهة الانقراض والفناء. وببساطة، وعلى نحو عملي، يجعلون قواعد الدخول إلى النخبة (النخب تعني قيادة المؤسسات والأعمال والقطاعات) والخروج منها على قاعدة «البقاء للأصلح»، وفي هذه القاعدة يكون الإصلاح!

السؤال، إذن، ببساطة، ومرة أخرى، كيف تنشئ المجتمعات والطبقات موارد وأعمالاً جديدة، تحررها من هيمنة النخب والاستبداد والاحتكار والامتيازات والإذعان والوصاية؟ فبغير الخروج من هذه الدوامة اللعينة، لن تستفيد المجتمعات من الانتخابات والديمقراطية والحريات!

يجد المُستضعَفون دائماً في التقنية الجديدة فرصاً جديدة في التحرر ومواجهة الظلم، وربما يردّ على ذلك بالقول إنها (التقنية) كانت أداة جديدة للهيمنة والاستغلال، ويبدو ذلك صحيحاً أيضاً. ولكن، من المؤكد أنه كانت تصحب التقنية، على مرّ التاريخ، تحولات اجتماعية، تستفيد منها طبقات وفئات، كانت مهمشة أو مظلومة، وترحل دائماً طبقات مهيمنة!

المطبعة جعلت المعرفة والقراءة والكتابة والتعليم متاحةً للفقراء، كما الأغنياء، وأصبح، للمرة الأولى، في مقدور عامة الناس في أوروبا قراءة الكتاب المقدس، ..كان ذلك حدثاً جدلياً كبيراً غيّر في أوروبا حتى اليوم، وكان واحداً من أسس الدعوة البروتستنتية التي انشقت على الكنيسة الكاثوليكية إلى إتاحة الكتاب المقدس لجميع المؤمنين! وفي الهند، كانت القراءة حقاً حصرياً بالبراهمة، ومن يقبض عليه من غيرهم يقرأ الكتاب المقدس يصب في أذنيه الرصاص المصهور، وكان محظوراً على العبيد في أميركا أن يقرأوا أو يكتبوا، وتصل عقوبة من يعلم عبداً القراءة والكتابة إلى الإعدام!.. أصبح، اليوم، ذلك كله تاريخاً ظريفاً، لا يعرفه ناس كثيرون، ويصابون بالدهشة، ويكادون لا يصدقون حدوثه، ومن المرجح أنه في القرن التاسع عشر لم تكن نسبة معرفة القراءة في البلاد العربية والإسلامية تتجاوز 1%.

ويمكن اليوم ملاحظة فرص جديدة تتشكل حول الإنترنت، بعضها بدأ بالفعل يستخدمه المهمَّشون والفقراء، وبعضها مازال فرصاً واعدةً تحتاج إلى نضال وتنظيم اجتماعيين، ففي التعليم الذي يشكل اليوم أحد الأولويات الأساسية والكبرى للأفراد والمجتمعات والدول يمكن إتاحة تعليم جيد، كان يحتاج من قبل إلى سفر ونفقاتٍ كبيرة، لكنه أصبح متاحاً، أو ممكناً، بتكاليف قليلة، يقدر عليها معظم الناس.

مازال التعليم في الوطن العربي يبدو بعيداً عن الفرص الواعدة في الإنترنت، بل مازال عدم القدرة على القراءة والكتابة يمثل حالة بائسة لم تتزحزح بعد! وقد ينصرف الذهن فوراً إلى قلة الموارد، باعتبارها السبب الرئيس، وربما الوحيد، لتدهور التعليم ومستواه، ولكن، هناك عناصر أخرى تؤثر تأثيراً حيوياً في تحديد نوعية التعليم، من أهمها الثقافة ووعي الوجود وإدراك الفرص والتحديات، هذا إضافة، بالطبع، إلى سياسات التعليم، ووضع المعلمين، والمناهج وأساليب التعليم.

ويذكر تقرير التنمية الإنسانية العربية (3) أن الدراسات المتعلقة بنوعية التعليم في البلدان العربية أكدت على غلبة ثلاث سمات أساسية على ناتج التعليم، هي: تدني التحصيل

المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية، واستمرار التدهور فيها. ولعل أكثر جوانب أزمة التعليم في العالم العربي عدم قدرته على توفير متطلبات تنمية المجتمعات العربية، وإذا استمرت عزلتها عن المعرفة والمعلومات والتقنية العالمية، وإذا لم تطبق عمليات إصلاح شاملة وواسعة للتعليم، فإن العواقب على التنمية الإنسانية والاقتصادية ستكون وخيمة.

تفتح تقنيات الحوسبة والتشبيك آفاقاً جديدة في العملية التعليمية، سواء في التدريس أو المناهج أو المؤسسات التعليمية ودورها، ودور الأسرة والمجتمع الذي يكاد يكون ثانوياً، أو غير متكامل، مع دور المؤسسات والإدارة والمناهج التعليمية القائمة.

فيمكن بموارد قليلة تطوير التعليم ومواكبة الإنتاج المعرفي المتواصل والمتدفق، والحصول على وسائل معرفية واتصالية وتدريبية، وتؤسس لتعليم جديد قائم على التعليم والتواصل عن بعد، وتمكن من تفعيل اكتساب المعرفة الراقية والمهمة من مصادرها المهمة والأولية، بجهود وتكاليف وتراتيب سهلة وممكنة.

وتمضي الشبكية، أيضاً، بالناس إلى أنماط واتجاهات جديدة في التعليم وإدارته، فالترجمة والتأليف، والإنجازات يمكن إتاحتها وتنسيقها، لتكون بين يدي جميع الناس، والشبكية نفسها تتحول إلى فلسفةٍ في الحياة والإدارة والتعليم والسياسة والثقافية، بديلة للهرمية القائمة، أو التي كانت قائمة، فالناس، في تعاملهم الشامل مع الشبكات، للتعليم والتواصل والاتصال والعمل والتشاور والحصول على المعلومات والمعارف وتبادل الآراء والخبرات والمعارف، وتحويل وتلقي المال والخدمات والسلع، يستبدلون بنظامهم الهرمي التاريخي في الحياة نظاما شبكياً قائماً على المساواة والمشاركة المتحققة فنياً.

إن الحديث عن التحولات الشبكية الشاملة، من الحتمية إلى الانتقاء، ومن الأحادية إلى التعددية، ومن المحلية إلى العالمية، ومن التلقي إلى المشاركة، ومن المطلقية إلى النسبية، ومن الثبات إلى التغير والتحول الدائم، ومن حتمية الجغرافيا إلى فرص الفضاء، لم تعد تفكيراً مستقبلياً أو توقعات، لكنها تحولت إلى حاضرٍ، بل إلى ماض يصوغ فلسفة جديدة مختلفة للعلم والفكر والحياة.

بالطبع، وفي جميع الأحوال، يستمد العمل الإصلاحي وجوده وتأثيره من قاعدة اجتماعية، ونخبة تعي أهدافها وتطلعاتها، ويمكن التفكير بنموذج واحد من الأعمال والأهداف الممكن تعزيزها وتطويرها، من خلال الإنترنت وشبكاتها الاجتماعية، وهي بناء المواطنة والشعور والوعي بها، ففي ظل هذا الاتجاه ونموه، يمكن للإصلاحيين جماعات ومؤسسات واتجاهات أن يشكلوا جمهورهم وقواعدهم ونخبهم.

يمكن بسهولة ومن غير تكلفة بناء مجموعات وشبكات، تستهدف التأثير على السلطة والمجتمعات والأسواق، مثل رصد حالات الظلم والفساد والرشوة والتقصير والتشهير بها ونشرها، وإنشاء مجموعات نقاش وتواصل محدودة وضيقة للأحياء والبلدات، لتقييم أداء المؤسسات المحلية ورصد مشكلاتها، المدرسة والعيادة والنادي والحديقة والمكتبة العامة والفضاءات العامة والخدمات البلدية والاستهلاك، إذ يمكن تحويل سكان الحي، أو البلدة، إلى مجموعة واحدة تتبادل المعلومات والأفكار حول القضايا الأساسية والمشكلات التي تهم ساكني الحي، والتشاور حول تحسينها، والتواصل مع وسائل الإعلام والمعنيين بها.

ويمكن بناء شبكات وبرامج رقابية على المؤسسات والأعمال المحيطة، ويفضل تحديد الأهداف والمجالات وتضييقها، لتكون على مستوى المدن والمجتمعات المحلية، ففي ذلك تواصل أكثر خبرة وحميمية، وأكثر كفاءة وفاعلية، فتكون المدارس والعيادات والبلديات ودور العبادة والمحلات التجارية والمطاعم، والتي يفترض أن يعرفها ويتعامل معها جميع الساكنين، ثم تتطور علاقات السكان ببعضهم، لتنظيم عمليات الانتخاب البلدية النيابية والنقابية وتطويرها، وتقييم أداء النواب وأعضاء المجالس البلدية والنقابية، أو لبناء شبكات تعاون وعلاقات اجتماعية فاعلة ومفيدة.

ويمكن للمجتمعات المحلية الصغيرة، والمركزية الكبرى، أن تطور من خلال الشبكة ولايتها، ومشاركتها الثقافية، ووعيها لذاتها ووجودها، فتكون فضاء مفتوحاً للمعرفة والخبرات في الشعر والموسيقى والطهو واللباس والمسرح والقصة والرواية والعمارة

والأثاث. ويمكن، أيضاً، تقديم المعلومات والخبرات المتاحة في تصميم البيوت والملابس وتطويرها، وحل المشكلات القائمة، ويقيم المشاركون، أيضاً، أداء المؤسسات الثقافية والفنية، ويتولون بأنفسهم تطوير الثقافة والفنون ورعايتها، بدلاً من وصاية المؤسسات العامة والخاصة، لتكون شريكة، وليست وصية على الناس وثقافتهم.. وفي إنتاج الناس ثقافتهم ووعيهم، يبدأ الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالتبلور والوضوح لدى المجتمعات والنخب، فما يشكل الناس أفضل من أي شيء آخر حول مطالبهم وأهدافهم هو القدرة على التعبير عنها ثقافياً وفنياً، ففي الثقافة والفنون، تستودع الأمم، كما يقول هيغل، أسمى أفكارها، والنقطة الأساسية، هنا، أننا بالشبكية نحرر الثقافة والفنون من الهيمنة والوصاية، لتكون ملكاً للمجتمعات، ولتدير بها برامجها وقدراتها على تقييم البرامج والقيادات السياسية والاجتماعية.

وما تعنيه الشبكة، ويجب أن تدركه المجتمعات والجماعات الإصلاحية هو المساواة التي تكاد تكون مطلقة أو مثالية، ففي هذه القدرات المتساوية على المعرفة، والوصول إلى مصادرها، يجب أو يفترض أن تنشأ مساواة اجتماعية جديدة ومختلفة، والتقنية كانت على الدوام أداة في المساواة الاجتماعية، والاقتراب منها، لكنها اليوم في الشبكية ممكنة جداً، وبمستوى غير مسبوق. وفي القدرات التقنية الجديدة والمساواة المصاحبة، لم يعد ثمة فرصة لبقاء الهرمية التي ظلت قائمة على مدى التاريخ. .. العالم أصبح شبكة ولم يعد هرماً، .. وفي الشبكة، لا يوجد نخب وأقليات تهيمن على القواعد، بل كل عضو فيها من يستطيع الوصول إليها، ويصبح مركزاً مساوياً في أهميته وتأثيره لكل عضو آخر في الشبكة. وفي هذه المساواة الجديدة، وفي انهيار الهرم، تتشكل مجتمعات وقيم ونخب وفرص، وتذهب أخرى.

انتقال الجدل إلى هذا المربع يغير كثيراً في أساليب التفكير، وفي قواعده أيضا، وأهم ما يمكن الحصول عليه أن الشباب المنخرطين بالمعارضة والإصلاح ينشئون ويطورون رؤية أكثر عقلانية في ملاحظة المسؤولية وحدودها، وينقلون أفكارهم من الفوضى لذاتها إلى محاولة التأثير بالفعل في السياسة والفكر. وفي النهاية، يجبرون النخب على

القبول بحرية الرأي والتعبير. فهناك، في واقع الحال، مبالغة كبيرة في تقدير الخطأ والضرر في الكتابة والنشر، وهناك أيضاً حساسية مبالغ فيها، في وقت يكاد النشر يكون فيه خارج السيطرة، وسيكون مكسباً كبيراً للمعارضة والإصلاح، كما النخب أيضاً، أن تجري مراجعة للسياسات الإعلامية والجماهيرية، وملاحظة آثارها السلبية والإيجابية.

.. السؤال بالنسبة للإصلاحيين هو كيف نحمي الحقوق العامة، ولا نلحق الضرر بأنفسنا.. وكيف نحافظ أيضا على فرص الشبكية في العمل والتعبير والتعلم والتواصل الجيد؟ ثمّة خشية حقيقية أن نضيّع فوائد الشبكة وفرصها، ومؤكد بالطبع أن فئة في الدول والمجتمعات تتربص بها، وتتمنى احتكارها.

صحيح أن الشبكة خرجت عن السيطرة.. ولكن، حتى يقرّ الوعل بأنه لم يضرّ الصخرة وأوهن قرنه، سوف نخسر وقتا وموارد عزيزة،.. نحتاج إلى وقت، حتى نستوعب الشبكية القائمة، ونجعلها تعمل ذاتياً في اتجاه إيجابي.. وأن نصبر على عجرفة النخب وتسلطها، ولكننا نجبرها أيضا على أن تصبر على الاتجاهات الجديدة في الأجيال، وقبول نزعتها إلى الحرية والكرامة، وأن تدرك عمق التحولات الجارية في الأفكار والموارد.

الأوليغارشيا محقة من وجهة نظرها في مخاوفها، وسوف تتضرّر بالتأكيد، لكنها أقدر على التكيف وإعادة تنظيم نفسها، ويمكنها أن تكون الرابح الرئيسي، .. وبعض الأوليغارشيين سوف يخرجون من اللعبة؛ فليس كل ملّاكي الأراضي والمواشي تحولوا إلى رجال أعمال، وليس كل المرابين تحولوا إلى مصرفيين، وليس كل التجار التقليديين استوعبوا سوق المعلوماتية والحوسبة، وليس كل وجهاء القرى والبلدات صاروا نواباً وأعياناً.. ولكن هناك مسألتان على الأقل يجب أن تدركها المجتمعات والنخب؛ الأولى: لا مناص من تغيير قواعد الصراع والتنافس، لأن اللعبة نفسها تغيرت. وفي ذلك، فإن المجتمعات في حاجة للنضال من أجل التنافس العادل، وأن تتنازل النخب المهيمنة عن امتيازات كثيرة غير عادلة، إن لم تكن جميعها، وأن تدخل في اللعبة، بما اكتسبته من مكاسب وفرص مقبولة في اللعبة العادلة (نسبياً).

والثانية، إعادة تحديد وتعريف الموارد والفرص التي يجري التنافس والصراع حولها. تدرك الأوليغارشيا، بالطبع، أكثر من المجتمعات والجماهير، أبعاد اللحظة وفرصها، ولا بأس في ذلك. هي تملك القدرة على المبادرة والسبق. ولكن يجب ألا تواصل الاحتكار والإغلاق القاسي والظالم للفرص والموارد الجديدة، وعلى المجتمعات والجماهير أيضا أن تدرك اللحظة، وتسأل نفسها بعقلانية وهدوء، ما الذي تريده وما الذي لا تريده، وماذا يمكنها أن تحقق وماذا لا يمكنها.

وصارت «الديمقراطية» غير حقيقية، أو فوقية، تتدافع حولها النخب السياسية، وليست عقداً اجتماعياً تقوم عليه مصالح والتزامات الحكومات والمجتمعات والمؤسسات، وهذا سيجعلها خاضعة لمصالح النخب السياسية، ويعطيها فرصة تصميمها وضبطها والسيطرة عليها وتوجيهها، وربما إجهاضها وخنقها.

ليس المطلوب تغيير السياسات القائمة اليوم، فهي موجة عالمية، لكن السؤال الأساس هو: كيف يمكن توظيف التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية؟ وكيف يمكن مواجهة الأخطاء والسلبيات الناشئة عن هذه التحولات؟ وربما يكون السؤال بالتحديد هو: كيف تستطيع المجتمعات أن تكون شريكاً للحكومات والشركات على قدم المساواة، بحيث تكون قوة اقتصادية وسياسية واجتماعية، تؤثر في السياسات والقرارات، وفي تحديد خياراتها وتنويعها وتعددها؟

تمنح التحولات التكنولوجية الجارية فرصاً كبيرة وجديدة، تضيف إلى ضرورة وجود مجتمعات فاعلة وقادرة على تحقيق توازن عادل، يحمي الحاجات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، أهمية قصوى تتعلق بمصير الحاجات والحقوق الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والعمل والسكن والانتماء والمشاركة والثقافة الوطنية والمجتمعية.

وتتكون اليوم أدوات جديدة لفهم المجتمعات واستقرارها وتسييرها، تختلف عن السيطرة والتسويات مع النخب والقيادات السياسية والاجتماعية ورشوتها، فالمعرفة

المتاحة والشبكية الإعلامية والمجتمعية والاقتصادية الناشئة، تغير كل شيء في حياة الناس والمجتمعات والدول وعلاقاتهم.

يدور الإصلاح باعتباره تغييرا الى الأفضل أو باتجاه أهداف تتواضع عليها الأمم والمجتمعات حول وعي الطبقة الوسطى للفرق بين ما تحب أن تكون عليه والواقع القائم، وهي في ذلك تبحث عن الوسائل التي تؤثر بها على السياسات العامة والأسواق، لماذا الطبقة الوسطى هي التي تقود الإصلاح؟ لأنها ببساطة ووضوح تملك الوعي بما تحب أن تكون عليه، وما يجب فعله لتحقيق ذلك، ولها مصالح أساسية في الإصلاح لا تتحقق بدونه، فهي لا تملك الموارد التي تستغني بها عن إصلاح الخدمات العامة الأساسية، فلأجل حماية نفسها ومصالحها من الدولة والشركات تلجأ إلى تنظيم نفسها والبحث عن وسائل وقوة تؤثر بها على الأسواق والحكومات،.. وهذا هو الإصلاح ببساطة.

وأما النخب القائمة والمهيمنة (النخب بمعنى القادة السياسيين والاقتصاديين) فلا مصلحة لها (غالبا) بالإصلاح والتغيير، باعتبارها مستفيدة من الواقع القائم، او لأنها غالبا تخشى من التغيير او ضياع مصالحها ومكتسباتها القائمة، وفي أحيان كثيرة تقوم مصالحها ومواردها على الفساد والاستبداد وغياب العدالة والحريات، فبغير الاحتكار وتهميش المجتمعات لم تكن فئة كبيرة من النخب لتحصل على ما حصلت عليه من فرص ومكاسب.

وأما الفقراء والأقل تعليما فهم وإن كانوا يتطلعون إلى تحسين حياتهم وفرصهم فإنهم في الغالب لا يملكون الوعي الكافي لتمييز مصالحهم، ويتوهمونها في كثير من الاحيان بتأييد النخب القائمة والسعي الى اكتساب حمايتها ورعايتها، أو أنهم يعيشون في حالة من التهميش المتراكم والراسخ، ما أورثهم سلبية وعزلة عن العالم المحيط، أو أنهم يشعرون بالضعف والخوف لدرجة تمنعهم من المشاركة في الإصلاح والسعي إليه، أو أنهم يقدرون أن فرصهم الاقتصادية والمعيشية سوف تبقى كما هي في جميع الاحوال، ولا يرون افقا أو أملا ممكنا في الإصلاح والتغيير، ..

ولكـن الشـبكية أتاحـت فرصـا جديـدة للطبقـة الوسـطى وجماعـات الشـباب والتأثـير والمجتمعـات بعامـة للعمـل والتشـكل، ففـي هـذه الشـبكية للمـوارد والفـرص والأعـمال تنشـأ فـرص جديـدة وأعـمال جديـدة وقـدرات جديـدة للتأثـير، مـا الذي أنشـأته شـبكة الإنترنـت مـن قـيم وثقافـات وفـرص جديـدة؟ مـاذا غـيرت/ تغـير في تشـكلات الطبقـة الوسـطى وسـعيها الدائم إلى الإصـلاح؟ ثمـة مسـاحات واسـعة للتأمـل والملاحظـة..

IV2 - المجال العام بما هو عقد اجتماعي جديد

يتشكل اليوم مجال عام جديد بفعل شبكات التواصل، لكنه مجال يفقد تعاقد الفاعلين فيه على إطار للمبادئ والقواعد ينظم المشاركة فيه، وفي ذلك فإنه يتحول في أغلب الأحيان إن لم يكن دائما من مجال عام تتجادل فيه الأفكار والآراء والمواقف إلى عمليات صراع وتضليل وتقسيم اجتماعي عميق للمواطنين والجماعات، فلا يلاحظ الفاعلون في المجال العام أنه ساحة عامة متاحة لكل مواطن يستطيع أن يتصل بالإنترنت، وأن هذا «الوصول» يجعل جميع الفاعلين/ الواصلين على قدم المساواة المطلقة أو قريبا من ذلك، وفي ذلك فإنه لا مجال لتنظيم هذا الفضاء إلا بأن يكون كل فاعل مقبولا في مشاركته، وأن يلتزم أيضا كل فاعل باحترام وحق كل مشارك على قدم المساواة، وأن يكون الجدل بين جميع الافكار والاتجاهات والآراء عقلانيا فقط، بمعنى أنه لا سلطة غير العقل على فكرة أو شخص، وأن كل فكرة أو موقف يستندان إلى مقولة دينية أو مصلحة اقتصادية أو اجتماعية يجب عقلنتهما؛ أي تقديمها إلى الناس والمؤسسات بما هي مواقف عقلانية لا يضيف الدين أو المصلحة أو الطبقة لها قيمة تفضيلية.

يمكن النظر إلى الفعل السياسي والاجتماعي اليوم بأنه «الاشتباك» أو كما يسميه جيرمي ريفكين «اكسز access» ولا أعرف إن كانت كلمة الوصول أو التواصل تغطي الفكرة لكن ربما يكون التشابك والاشتباك مفيدا في الفهم الجديد للعمل والتأثير بما هو المشاركة أو الانغماس في الشبكة، وفي الحالة التي تكون قادرا على الوصول إلى الشبكة تصبح أيا كنت فردا أو سلطة أو شركة جزءا منها مساويا لأي نقطة اتصال أخرى مع الشبكة؛ سواء كانت النقطة الأخرى رئيس دولة أو مؤسسة أو جامعة أو شركة عالمية أو جماعة أو حكومة، لكن هذا التساوي الصحيح نظريا والمدهش لدرجة الصدمة؛ والذي يجعلك فور تلقي اشارة على موبايلك أو حاسوبك قادرا على الفعل الكامل بلا حدود (تقريبا) في الحصول على المعلومات والمعرفة وتقديمها من وإلى أي جهة أخرى في العالم وبأية لغة لا ينشئ بالضرورة أو تلقائيا تقدما أو تأثيرا اقتصاديا واجتماعيا،

فقد ظل «التشبيك» قوة وسلطة أخرى هائلة لم تفد كثيرا في إنجازها تلك الإتاحة الممكنة والبسيطة، لكن وبلا شك ثمة حالة تمرد عميقة وفوضوية في العالم اليوم، منحت الفرد شعورا غير مسبوق بالقدرة على التأثير والاستقلال، بل ونقلت أهمية الفعل والتأثير السياسي والاجتماعي من أطره وأدواته الراسخة (كانت راسخة) مثل المجتمعات والمنظمات والأحزاب والمؤسسات إلى الفرد نفسه، لم تعد المنظمة أو المؤسسة الناجحة أو القوية هي العامل الوحيد أو الحاسم في التأثير، لكن «الذات الفاعلة» قادرة اليوم وبموارد قلية ومتاحة أن تكون على قدم المساواة في فرص المشاركة والتأثير مثل المؤسسات والجماعات والمنظمات الكبرى. ولا بأس بتكرار التأكيد على أن مفهوم «فوضى» يعني القواعد المنظمة المجهولة لنا أو الخارجة عن السيطرة.

مؤكد بالطبع أن السلطة باقية أو مازالت باقية ومهيمنة، لكنها تتغير في معناها وأدواتها وعلاقاتها، فالمعرفة بما هي مركز التأثير والانتاج اليوم تنشئ علاقات ومفاهيم جديدة ومتغيرة بالنسبة للسلطة والمجتمعات والأفراد والسيادة والحدود والتنظيم الاجتماعي والسياسي، بل والثقافة والقيم المنشئة للمعاني والعلاقات. لقد كان في مقدور السلطة بتنظيمها المهيمن على تدفق المعلومات وتداولها أن تحابي أو تستبعد الفاعلين الاجتماعيين، وأن تحيي وتميت وتعز من تشاء وتذل من تشاء، لكنها لم تعد تملك هذا القهر على نحو مطلق وقد تفقده بنسبة كبرى غالبة؛ لتكون العلاقة بين السلطة والأفراد والمجتمعات مستمدة من الثقة، ولم يعد أمام السلطة بدلا من الثقة خيار في إدارة وتنظيم الشبكة سوى أن تلجأ الى الإغراق والكثرة في المشاركة لتكون المواجهة بين قلة وأغلبية، وصرنا نستخدم اليوم مصطلح الجيوش الالكترونية للإشارة إلى فرق المشاركين الذين يحشدون في الشبكة للتأثير والمواجهة والإشاعة والتأييد والإساءة، لكنها أيضا ليست حاسمة؛ إذ يستطيع الفرد الفاعل والمتمرد وحده كشفها ومواجهتها أو أن ينشئ في مقابلها شبكات نشطة ومزعجة، الأحزاب والمواجهات والتيارات والافكار والمصالح تتحول

اليوم إلى «هاشتاق» والحروب والصراعات والجدالات تجري بين «الهاشتاقات» وقد أثبت الفرد اليوم أن في مقدوره ان يحقق نبوءة أو حلم كثير من الأفلام الهوليودية حين

يدخل فرد وحيدا (في الفيلم طبعا) في مواجهة مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أو المخابرات المركزية أو الشركات العظمى، وينتصر في النهاية الجميلة والمؤثرة وغير الواقعية (غالبا)، لكن يبدو أنها تملك اليوم أو غدا فرصة أن تكون واقعية!

ويشكل الدين في الفضاء العام منظومة ثقافية تؤثر في مكونات الهوية والتنظيم السياسي والاجتماعي والأخلاقي، لكن الدين ليس المصدر الوحيد للتشكلات والتشريعات والتنظيمات السياسية والاجتماعية والأخلاقية. وليست المواقف والاتجاهات المستمدة من الدين في الفضاء العام تمتلك أفضلية أو سلطة أخرى غير العقل، ولا يجوز لأصحابها تقديم على غير أسس عقلانية، فالشرائع والتعاليم والتكاليف الجماعية المستمدة من الدين عندما تقدم إلى المجال العام كاتجاهات أو سياسات اجتماعية أو اقتصادية هي أفكار ومقولات قابلة للنقاش والجدل والرد والأخذ على اسس عقلانية، وليست ذات صفة إلزامية أخرى غير ذلك.

والجدل في المجال العام يقيم ويبرر نفسه على أساسه ما يخدم الازدهار وبناء دوافع المشاركة العامة لدى المواطنين والمستفيدين والمستهدفين من هذه السياسات في الاتجاه الذي ينشئ وعيا وتقديرا لقيم الحياة الأفضل والازدهار وتقدير الإنجاز والتقدم والمرافق والسياسات العامة على النحو الذي يجعل القانون والقيم العامة للدولة والمجتمع دوافع ومحركات ذاتية وجميلة تقلل الجهد الرقابي والتنفيذي لمؤسسات الدولة وتطبيق القانون، وإذا لم يكن المجال العام متسقا مع هدف وقيمة الازدهار والحريات فإنه يفقد مبرراته، ما يعني أيضا وبالضرورة أنه لا أفضلية لفئة أو فكرة تجعلها تشعر بالاستعلاء أو تجعل أصحابها يشعرون بالرفض والكراهية تجاه المخالفين، فلا أحد مرفوض في المجال العام.

والقيمة العليا في المجال العام هي ضمير وأخلاق مستقلة عن حوافز الثواب والعقاب سواء في الحياة أو بعد الممات، لكنها قيم مستمدة من الحرية والازدهار وتحسين الحياة وتحرسها أيضا.

وقد صعدت الفردية في هذا المجال الشبكي، وبعد أن كانت (الفردانية) ضريبة لعصر الصناعة، فإنها تتحول إلى قيمة سائدة أو فضيلة في عصر الشبكية والثورة الصناعية الرابعة، ما يجعل التفكير في المجال العام يأخذ بالاعتبار أن الفرد أو «الذات الفاعلة» هو المكون الأساسي للمجتمعات والمؤسسات، وربما يحل محل التكوينات الجماعية السابقة، كما يقلل ذلك من دور التنظيم الاجتماعي والأخلاقي التي كانت الوعاء الأساسي لتنشئة الفاعلين الاجتماعيين وصياغة وتحديد أهداف الدولة ومؤسساتها.

وتصعد في المجال العام الشبكي قيم الثقة والإتقان كقيم عليا للأسواق والمؤسسات والعلاقات الدولية والتجارية والاجتماعية، ما يجعلها شاغلا محوريا للسياسات والعمليات التعليمية والثقافية كما الاقتصادية والسياسية.

ومن وظائف المجال العام الحفاظ على الجدل العام بين الاتجاهات والأفكار والمواقف باعتباره مجالا مفتوحا وليس ملزما، كما أنه عالم إبداع وتخيلات اجتماعية يمنح فيه المواطنون حياتهم معا شكلا مشتركا، وهو أيضا عالم استكشاف وتجريب لا يملك فيه أحد الصواب، لكنهم يجدون مساحات متداخلة يقدرونها.

ويمكن للمجال العام وحده او بمعونة الحكومة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية إدارة وإطلاق حالة من الاستماع المشترك بين جميع المواطنين والمهتمين من أجل تقرير غاية المجتمع وهويته وكيف يدرك أهدافه. والإبقاء على الانسجام والاحترام المتبادل بين أتباع الرؤى المختلفة للعالم.

هبطت «الصناعة» بلا استئذان أو توقع وغيرت عالما راسخا يمتد لآلاف السنين من قبل ذلك، ومثلها تعصف الشبكية بعالم الصناعة، ونحتاج اليوم إلى استماع عميق ومشاركة العالم في عمليات الاستماع الطويلة لنفهم ونعيد فهم العلاقات بين مكونات الأمم (السلطات والمجتمعات والأسواق والأفراد) وكيف تشكلت عبر المراحل والموارد، وكيف يمكن أن تتشكل اليوم في مرحلة جديدة..

المسألة على نحو عملي أن هذه العلاقات تتخذ طابعا أقرب إلى التسوية مستمدا من وعي الأطراف بمصالحها وأهدافها وقدراتها، هكذا على سبيل المثال تمكنت السلطة بفضل المطبعة أن تنشئ وعيا مركزيا بمجموعة من القيم والأفكار والاتجاهات، واستبعدت مجموعة أخرى من القيم والمعارف والاتجاهات التي لا تلائمها، وأمكنها أن تنظم هذه العمليات وتسيطر عليها بفعل سيادتها على حدودها وترابها، ثم ساعدتها وسائل الإعلام (الصحافة والإذاعة والتلفزة) والمدارس والجامعات على تكريس وتنظيم المجتمعات والمدارس والسيطرة على عمليات التنشئة والتوجيه،.. لقد انتهى ذلك كله اليوم، وتشكلت حاجة ملحة لإعادة تنظيم القيم والاتجاهات وفق مؤثرات وفرص جديدة تملكها أطراف فاعلة غير السلطة السياسية، العالم الخارجي، والمجتمعات والشركات والأفراد،...

السؤال على نحو واقعي وواضح، كيف تحدد السلطة اليوم القيم المنظمة للسياسة والمجتمعات والأسواق؟ وبالطبع فإن الفاعلين الاجتماعيين الآخرين من المجتمعات والأفراد والجماعات والنقابات والتجمعات والمدن والمحافظات والمهمشين والمستبعدين من جنة السلطة وطبقتها المتحكمة يفكرون كيف يؤثرون في القرارات والاتجاهات والسياسات ويغيرون في اللعبة باتجاه مصالحهم وأهدافهم؟

تنظم السلطة المجتمعات والأسواق والأفراد بالقوة والمال والمعنى (الثقة والقيم)، كيف تجري هذه العمليات في ظل التحولات التقنية والاقتصادية والاجتماعية الجارية اليوم؟ المسألة ببساطة أن العقد الاجتماعي الجديد بما هو تسوية وتنظيم العلاقات بين الفاعلين في المجال العام (الحكومات والجماعات والمجتمعات والنقابات والشركات والأفراد، والاتجاهات والطبقات والمصالح، والقيم والأفكار..) على نحو يتحدد بالقوة والفرص والتأثير لذي يمتلكه كل فاعل في هذا المجال، وبما أن أحدا لا يريد ولا يستطيع ابتداء ان يهيمن على المجال العام؛ فإن العقد الاجتماعي هو قواعد تنظيم التأثير والعلاقات والمصالح بين هؤلاء الفاعلين، ثم القيم والمبادئ التي تجعل هذا العقد يعمل على نحو تلقائي.

ما يدعو إلى ذلك ليس بالطبع حدثا واحدا كبيرا ومفاجئا، لكنها سلسلة من التحولات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والعالمية جعلت الحياة العامة والسياسية والمصالح والعلاقات والقيم أيضا في حاجة إلى إعادة تنظيم وتقييم، فالدولة التي أنشأت واقعا مستمدا من مركزيتها لم تعد مركزية، والحال أن كل ما يحدث حولنا وبيننا من صراعات وأزمات وتطرف واتجاهات وأعمال جديدة وأخرى راحلة إنما يعكس أزمة الدولة والعقد الاجتماعي، وما نتجادل حوله اليوم إنما يتجادل الغرب حوله منذ أواخر الستينيات، ثم بلغ ذروته في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، .. كتاب صدمة المستقبل من تأليف ألفن توفلر ظهر في العام 1972، وقد ترجم إلى العربية بعد صدوره بفترة وجيزة ولقي في حينه اهتماما عالميا وعربيا كبيرا ومؤثرا، وصدر كتاب أولريخ بك «المجتمع العالمي والأمان المفقود» في الثمانينيات، ثم كتاب توفلر «الموجة الثالثة، ثم أصدر فرانسيس فوكوياما مجموعة من الكتب والدراسات، مثل نهاية التاريخ، والثقة (الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار) ومستقبلنا بعد البشري: عواقب الثورة التقنية الحيوية، والطبيعة البشرية وإعادة بناء النظام الاجتماعي، والنظام السياسي والانحطاط السياسي، وأصدر صمويل هتنغتون مجموعة مهمة من الكتب والدراسات مثل صراع الحضارات، والنظام السياسي في مجتمعات متغيرة، والثقافات وقيم التقدم، والموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ومانويل كاستلز: مجتمع الشبكات.. وتؤشر تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي بكثافة وإلحاح على هذه التحولات الاقتصادية والتقنية. وبالطبع فقد جرت سلسلة من الأحداث الكبرى، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وانحسار الشيوعية، وتفكك كثير من الدول والأمم كما يجري في عالمنا العربي اليوم، وكذلك الحروب الأهلية المدمرة، وانتهاء الحروب بين الدول.

يقدم مانويل كاستلز (مؤلف كتاب عصر الشبكات) في كتابه «سلطة الاتصال» (4) مقاربات جديدة في العلاقة بين الاتصال والسلطة، فقد حددت قواعد الإنتاج السلطة والموارد والطبقات في عصر الصناعة كما نظّر لها بإبداع كارل ماركس، فإن علاقات الانتاج والسلطة اليوم تحددها قواعد الاتصال وتوزيع وانتاج المعرفة. يقول

كاستلز: السلطة هي أكثر العمليات أصولية في المجتمع، لأن القيم والمؤسسات تحدد المجتمع، وما هو ذو قيمة وذو طابع مؤسسي تحدده علاقات السلطة. والسلطة هي القدرة ذات الصلة التي تمكن فاعلا اجتماعيا من أن يؤثر بشكل غير متناسب على قرارات الفاعلين الاجتماعيين الآخرين بسبل تحابي إرادة الفاعل المتمتع بالسلطة ومصالحه وقيمه.

تمارس السلطة من خلال وسائل القهر (أو إمكانية ممارسته) أو ببناء معنى او من خلال بنائه، أو هما معا، على أساس خطاب تهتدي به الأطراف في عملها، وتتشكل علاقات السلطة من خلال الهيمنة، وهي سلطة متضمنة في مؤسسات المجتمع، وهذه القدرة ذات الصلة تحكمها، وإن كانت لا تقررها القدرة الهيكلية للهيمنة، وقد تشترك المؤسسات في علاقات السلطة القائمة على الهيمنة التي تمارسها على رعاياها. وبالطبع تسعى السلطة على نحو تلقائي أو غرائزي للهيمنة وتسعى القوى الاجتماعية والاقتصادية المشاركة والمنافسة للمقاومة، لا يوجد أبدا سلطة مطلقة، أي صفر تأثير من الخاضعين،.. هناك دائما إمكانية للمقاومة. وعندما تصبح المقاومة أقوى من الإذعان تتحول علاقات السلطة وشروطها، وتكون عملية تغيير مؤسسي أو هيكلي. وعندما تتدخل السلطة في المجال العام محابية مصالح معينة غالبة في الدولة، فإنها تغري بأزمة مشروعية، لأنها تظهر نفسها باعتبارها أداة للهيمنة وليست مؤسسة للتمثيل.

يشير فوكو إلى الخطاب الانضباطي الذي يؤكد على مؤسسات الدولة: السجون، الجيش، الأماكن المقدسة. والحال أن مؤسسات الدولة والمؤسسات الموازية (المؤسسات الدينية والجامعات والصفوة المتعلمة ووسائل الإعلام) هي المصادر الرئيسية لهذا الخطاب. وقد وضع جيف موجلان نظرية قدرة الدولة على ممارسة السلطة، وأورد ثلاثة مصادر لذلك: العنف والمال والثقة.

الأمم (الجماعات الثقافية) تنتج دولا، وتفعل ذلك من خلال الاضطلاع باحتكار العنف داخل أرض معينة، ويقع الارتباط بين سلطة الدولة والسياسة في مجتمع تكسبه الدولة تعريفه، هذا هو الافتراض المضمر في غالبة تحليلات السلطة التي تراقب علاقات السلطة داخل دولة قائمة على الأرض أو بين دول وتعيّن الأمة والدولة والأرض حدود المجتمع.

لكن العولمة والشبكاتية أنشأت تحديات جديدة ومهمة وربما جذرية لهذه المفاهيم، بل إنها تعيد معنى السلطة والأمة والهويات، وفي كتابه «مجتمع المخاطرة العالمي» ينقض أولريش بيك (5) هذه الوطنية المنهجية، لأن العولمة أعادت تعريف حدود الأرض لممارسة السلطة. وكما يقول عالم الاجتماع جيمس فريزر: إذا كانت السلطة موجودة في هياكل اجتماعية معينة قائمة على قاعدة الصيغ المكانية الزمانية، وهذه الصيغ المكانية الزمانية لم تعد قائمة في المقام الأول على المستوى القومي، لكنها عولمية ومحلية في الوقت نفسه، فإن حدود المجتمع تتغير، ويتغير أيضا الإطار المرجعي لعلاقات السلطة التي تتجاوز القومي.

هكذا نحاول اليوم نحن الأفراد والجماعات الصغيرة والهامشية والمحرومين من منافع التنمية والساعين إلى التأثير في السياسات المحيطة كما تحاول أيضا السلطات والشركات أن نأخذ مكانا في الشبكة، .. نبيع خصوصياتنا لشبكات التواصل، ونجعل أنفسنا هدفا إعلانيا مقابل إمكانية الدخول الى هذه الشبكات وتقديم آرائنا وأفكارنا التي تتضمن تحديا للشركات وتفكيكا لنفوذ السلطات ومواجهة للأسس الثقافية لحضارتنا العجوز المتعبة.

تمثل الموبايلات الذكية والطابعات ثلاثية الأبعاد وما صحبهما فورا وتلقائيا من صعود كبير ومؤثر للفردانية تحديا كبيرا للسلطة السياسية والدينية والمجتمعات في قدراتها على التنظيم الاجتماعي والأخلاقي للمواطنين. إذ لم تعد المؤسسات السياسية وأذرعها الدينية الإعلامية والاجتماعية والثقافية والتعليمية قادرة على تنظيم الناس وتوجيههم، ولم يعد للتنشئة وجهة يمكن التنبؤ أو التحكم بها، وليس ما جرى ويجري في شبكات التواصل الاجتماعي سوى جزء بسيط من واقع جديد يتشكل على نحو فوضوي (فوضى بمعنى عدم معرفة المبادئ المنظمة أو العجز عن التحكم بها)، .. هذا السلوك غير الاجتماعي الذي ملأ الحياة والفضاء لن تضبطه كل محاولات التوجيه والتذكير والوعظ والإرشاد والانتقاد، فالسلوك الاجتماعي يعكس منظومة الحياة الأساسية والموارد والأعمال المتشكلة حولها، وليس ما يجري من كراهية وتطرف وفوضى وعنف لفظي وفعلي وفوضى في القيم والمبادئ المنظمة

للعلاقات الاجتماعية والحياة اليومية سوى الفوضى نفسها في الموارد والأعمال والأسواق، ففي هذا السلوك المستمد من أسلوب الصيادين وجامعي الثمار بمعنى أن الخطأ أو الحرام هو ما لا تستطيع أن تحصل عليه.

تحتاج النخب بما هي القيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن تلاحظ أنها تاريخيا وواقعيا هي المنشئة للاتجاهات والقواعد التنظيمية والاجتماعية والأخلاقية والدينية للأفراد والمجتمعات، وأن الفوضى السائدة اليوم هي واحدة من احتمالات ثلاثة: عجز أو نهاية أدوات التنظيم والضبط المستخدمة، أو إرادة نخبوية بالفوضى والتفكيك تجري بوعي مسبق كوسيلة جديدة أو استجابة في مواجهة التحولات الاجتماعية الكبرى التي تجري اليوم، وليست المطالبة القوية بالحريات والكرامة والعدالة سوى جزء ضئيل من هذه التحولات، وما تفعله النخب ليس سوى وضع المجتمعات والطبقات أمام خيارين: الإذعان مع الأمان أو الحرية مع الفوضى، أو (وهذا ما أرجحه بسبب المنطق التاريخي لمسار الأمم) نهاية النخب السائدة والأفكار السائدة أيضا، لتنشأ منظومة اجتماعية وفكرية جديدة وعقد اجتماعي جديد، واتجاهات ثقافية جديدة، وقيم وأفكار جديدة.

عندما تكون ماكينة تعمل لصالحنا، فإننا نشغل بالدفاع عنها وحمايتها، بل وتقديسها، ولا ننشغل أبدا بالسؤال كيف تعمل، لكن عندما تتوقف أو تعمل بطريقة لا تفيدنا أو تضر بنا تتحول إلى سؤال، ونبدأ بالتفكير لاستعادتها أو حرمان الآخرين منها أو تدميرها إذا اقتضى الأمر، لكننا نادرا ما ننشغل بفهم الأسباب والقواعد التي كانت تعمل على أساسها. ماكينة الدين على سبيل المثال ظلت تعمل قرونا متطاولة لصالح السلطة السياسية، لم تكن سوى أداة السلطة لاكتساب الشرعية والتأييد وضبط الأفراد والمجتمعات وتنشئتهم وفق مصالح وتوقعات النخبة السياسية. ولم يعد الدين سؤالا يشغل النخب والسلطات إلا عندما صار محركا للمعارضة والاحتجاج والخروج من المجتمعات كما الخروج عليها! وكانت السلطات في صراعها مع الجماعات الدينية المعارضة تقاتل لأجل استعادة الدين وليس لأجل الاعتدال أو التسامح أو الصواب الديني أو مواجهة الانحراف عن الدين! لكن السلطات تجد نفسها اليوم في مواجهة شبكات

اجتماعية واسعة تلجأ إلى الدين في مواجهتها مع السلطة وهي في الوقت نفسه لا علاقة لها بجماعة منظمة أو معروفة!

وكما في الدين ففي السياسة والاجتماع أيضا تتحرك في مواجهة السلطة والنخب شبكة واسعة وعميقة من النقاط المجهولة بالنسبة للسلطات، والتي لن يفيد في تنظيمها أو استيعابها قوانين الجرائم الالكترونية إذا ظلت محكومة بهاجس السيطرة على الأفراد والمجتمعات وليس بالعقد الاجتماعي.

هل ستبقى المؤسسة الدينية الرسمية والاجتماعية مستمرة في وجودها وعملها كما تعمل اليوم؟ لقد استمدت المؤسسة الدينية وجودها ثم تحولت إلى سلطة سياسية واجتماعية ومعرفية في ظل بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية لم تعد قائمة، أو هي في طريقها إلى الزوال، ومن ثم فإن المؤسسة الدينية بما هي وزارات ومؤسسات إرشادية وتعليمية وقضائية ومناهج ومحتوى، أو بما هي جماعات مستقلة عن السلطة السياسية وإن كانت تدور في فلكها أو تعمل بموافقتها وعلمها، أو بما هي معارضة للسلطات السياسية والدينية، أو احتجاجية تقود الغاضبين والمهمشين والكارهين والمتطرفين؛ تواجه احتمالات الفناء أو إعادة التشكيل على أسس وقواعد وأفكار مختلفة عما عرفته الأمم على مدى القرون الماضية؛ وذلك لأسباب ومعطيات صارت واضحة بل وبدأت تعمل بالفعل متحدية السلطات والجماعات وكل أوعية التنظيم الديني والاجتماعي والأخلاقي، ففي ظل الشبكية السائدة اليوم صعدت الفردية على نحو كاسح يتحدى المؤسسات الدينية والسياسية والاجتماعية ويغير في معناها ودورها وعلاقتها بالمجتمع والمواطنين!

تشكلت السلطة أو المؤسسة الدينية على أساس أنها تقدم الحقيقة الدينية، فالمتدين يمارس الدين لأجل توقعات يعيها مسبقا، فالدين لا يخبرك عن توقعاتك لكنه يمنحك إياها، يجب أن يكون لديك توقعات تعيها أو تعيشها بما هي أشواق روحية أو مخاوف أو مطالب، والحال أن الدين في ممارسته الطقسية والشعائرية وفي الشعور به هو وعي المتدين بما يجب أن يكون وما يجب أن يكون، لكن وفي عجز الإنسان عن إدراك الحقيقة

الدينية سواء بسبب نقص المعرفة أو بما هي غامضة لا يمكن إدراكها، أو بسبب الفشل الاجتماعي والحضاري والعجز عن التقدم الإنساني والمادي تقدمت المؤسسات الدينية والسياسية باقتراحاتها، وما لدينا مما نظنه «حقائق دينية» عدا النص الديني المؤسس الذي يعرفه جميع المتدينين بلا حاجة لأحد من الناس ليست سوى اقتراحات السلطة الدينية، وبعبارة أخرى ليست سوى ما تتوقعه السلطة من المتدينين، وليست سوى أفكار وأهواء ومصالح وتجارب وأهداف السلطة، هي كما يقول تعالى في القرآن الكريم «ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله» فما هو من عند الله يعرفه اليوم الناس جميعا ولا يحتاجون إلى أحد ليخبرهم عنه، وسواء كانت اقتراحات السلطة الدينية والسياسية صوابا أو خطأ، مفيدة أو ضارة، خيرا أو شرا، فإنها لم تعد تفيد المؤمن في شيء أو لم يعد يحتاج إليها، وحتى عندما يحتاج فإن لديه خيارات بلا حدود ولا حواجز ولا تكاليف ليعرف ما يريده وما يحتاج إليه. ليس لدى أحد يقدمه للمؤمنين اليوم سوى «الثقة» فمن يثق به الناس يلجأون إليه، هكذا فإن المؤسسة والسلطة الدينية لم تعد اليوم سوى «الثقة»، وهذه الثقة لا تفرض على الناس إلا فيما تبقى لدى السلطة من مدارس ومؤسسات تنظيمية وقانونية وإدارية، يلجأ إليها الناس ليس ثقة بها لكن خضوعا للسلطة، وفي اللحظة التي تفقد السلطة قدرتها أو رغبتها في إدارة وتنظيم هذه الخدمات الدينية لن يلجأ إليها إلا من يثق بها أو يريدها بالفعل راضيا مختارا، لكن المرجح إن لم يكن مؤكدا أن الفرد في قدرته على إدارة توقعاته ومطالبه الدينية لن يحتاج إلى مؤسسات تعليمية وإرشادية وسلطوية، وفي ظل انتفاء الحاجة إلى هذه المؤسسات والسلطات فإنها لن تظل قائمة، .. أو أنها ستكون بلا معنى أو جدوى.

لقد غيرت الشبكة (سوف تغير) معنى المؤسسة والمعرفة الدينية، فبرامج الحاسوب وبخاصة في مرحلة البرمجة الإدراكية المتقدمة، والتي تتجاوز جمع وتنظيم البيانات والمعلومات إلى تحليلها تقدم لقاصدي المعرفة والمشورة (والاعتراف أيضا) كل أو معظم ما يحتاجون إليه، ولم يعد مجال للعمل الديني سوى الإضافة مما ليس موجودا في الشبكة من قبل، وفي تقديم الخدمات المعرفية صار يتشارك في الدور المعرفي والديني مع الفقيه/ الكاهن

متخصصون آخرون، مثل مصممي ومبرمجي تطبيقات الشبكة وبرامجها وغيرهم، فمن هو رجل الدين اليوم؟ ألا يمكن أن يكون مبرمجا حاسوبيا وقد يكون منتميا إلى دين آخر وبلاد أخرى .. وقد لا يكون منتميا إلى دين، .. ثم وفي مرحلة عندما يتحول الذكاء الصناعي إلى تطبيقات حاسوبية تطور وتضيف ما يبدو حكرا على البشر اليوم هل سيكون رجل الدين روبوتا أو برنامجا حاسوبيا؟ وإذا كان الواقع المتعين يعبر عن فكرة داخلية تشكله او تمنحه هويته كما يقول هيغل، وإذا كانت الفكرة الدينية الجديدة هي التي تحلّ نفسها فإن المؤسسة الدينية بطبيعة الحال يجب ان تكون منسجمة مع هذه الفكرة!

كيف يفترض أن تكون الدولة في الألفية الثالثة؟ يعرض هانز آدم الثان حاكم إمارة ليشتنشتاين (6) رؤية فريدة وشخصية لدولة الألفية الثالثة والاستراتيجيات التي يمكن بواسطتها تحقيق ذلك معتمدا على اطلاعه الواسع على أصول الدولة وعلى خبرته كحاكم ينتمي إلى أسرة حاكمة لعدة قرون، ورجل أعمال، ومؤرخ. ويحلل الكتاب القوى التي أثرت في التاريخ البشري في الماضي، ومن المحتمل أن تستمر كذلك في المستقبل المنظور، الحجم والموقع والموارد، وأدوارها وواجباتها، ما استجد وما بقي، وما يتغير، حماية القانون والنظام وتسيير السياسة الخارجية والدفاع عن الأرض والناس، والتعليم، والصحة والرعاية الاجتماعية وسائر الخدمات مثل النقل والاتصالات والماء والكهرباء، كما يسبر المؤلف أغوار استراتيجية تتناول كيفية تحقيق الدولة الدستورية العصرية في الألفية الثالثة، ويتناول مجموعة واسعة من المواضيع تشمل تحليلات الديمقراطيتين المباشرة وغير المباشرة من خلال الخبرة المكتسبة من الثورة الأمريكية (1776) والثورة الفرنسية (1789) والدستور السويسري عام 1848، ويستلهم العبر من الفرص المتاحة للإصلاح بالاستناد إلى مواكبته للإصلاح السياسي في إمارة ليشتنشتاين. إن الهدف المثالي للناس ألا يكون ثمة دولة وأن يعيش الناس بسلام ووئام من غير سلطة، ولكن ذلك يحتاج إلى قانون، وتطبيق القانون يحتاج إلى دولة، وقد نشأت الشيوعية الاشتراكية مستهدفة مجتمعا لا طبقية ولا دولة فيه، ولكنها آلت إلى دكتاتورية شمولية لعلها الأكثر قسوة في التاريخ الحديث، فقد قتل في معتقلاتها الجماعية عدد كبير من الناس، ويقدر عدد السياسيين

الذيـن قتلـوا في الاتحـاد السـوفياتي بـ 20 مليـون شخـص! ويقـال إن كمبـوديا فقـدت ثلـث شعبها في ظـل حكم شـيوعي شمـولي دفع بهـا إلى التخلـف والإبادة. أصـول الدولة يعـرض المؤلف في هـذا الفصـل نماذج تاريخيـة للصراع بين الإثنيات المختلفة حـول تقرير المصير في دول عدة، مثل سـويسرا ويوغسـلافيا والاتحاد السـوفياتي وكندا، وفي حين أمكن اسـتيعاب التعددية الإثنية بالتنـازل لصالح الأقليات في سـويسرا وكندا وغيرهما من الدول، فقـد انهـار الاتحـاد السـوفياتي واليوغسـلافي تحـت وطـأة الـصراع الإثـني. ويعـرض أيضـا تجربـة «ليشـتنشـتاين» الإمـارة الصغيرة التـي يحكمها وسـبب نجاحها وازدهارهـا، فيراه اقتصاديا في صناعـة النسـيج والاتفـاق التجـاري مع سـويسرا، وبعـد الحـرب العالميـة الثانيـة واصلـت الإمـارة نجاحهـا، واسـتفادت مـن فرصـة الانفتـاح الاقتصـادي في اجتـذاب اسـتثمارات واسـعة معتمـدة عـلى الضرائـب المنخفضـة والخـبرة المهنيـة والحرفيـة الطويـلة لسـكانها. وأمـا نجاحهـا سياسـيا فإنـه مسـتمد برأيـه مـن سياسـة الإمـارة في خدمـة مواطنيها والبحـث عـن رضاهم، وليـس مهمـا برأيـه حجـم الدولة أو طبيعـة نظامهـا السـياسي، سـواء كان فـرديا أو نخبـويا أو ديمقراطيا أو غير ديمقراطي في النجاح السـياسي، ولكـن العبرة بالعـدالة وخدمـة المواطنـين وتحقيـق الرضـا. يختـار المؤلـف تعريفـا لـلدولة مـن بـين التعريفـات الكثـيرة جـدا بأنهـا منطقـة جغرافيـة محـددة المعـالم إلى حد مـا، وافقـت غالبيـة سـكانها عـلى سـلطة مركزيـة، أو أنهـا قبلت بهـذه السـلطة بحكم المـدة الطويـلة مـن الزمـن، ويجـب أن تكـون هـذه السـلطة المركزيـة في وضـع يخولهـا الدفـاع عـن أرضهـا وشـعبها ضـد العـدوان الخـارجي بوسـائل دبلوماسـية، أو بواسـطة السـلاح. ونشـأت عـلى مـدى التـاريخ نمـاذج عـدة لـلدول وأنمـاط إدارتهـا وقيادتهـا، منهـا حكـم الفـرد، والنخبـة (الأرسـتقراطية) وعلى نحـو فإن الجهـاز الحكـومي والإداري الحديث وقيـادة السـلطات والمؤسسـات التشريعيـة والتنفيذيـة والقضائيـة تشـكل اليـوم النخبـة الحاكمة، أو هي صيغـة حديثـة مـن الأرسـتقراطية تمثلهـا طبقـة الحـكام والبيروقـراط والتقنوقـراط، وهكـذا فقـد ظـل نظـام النخبـة متبعـا في الحـكم والإدارة. وطـورت الإنسـانية نظـام «الديمقراطيـة» في الحـكم والإدارة، بمعـنى حـكم الشـعب، وقبـل الثـورة الأمريكيـة كانـت الديمقراطيـة تقتصر على الدول المدنيـة والكيانات السياسـية الصغيرة، حيث يمكـن للناس

التجمع لمناقشة مسائل ذات اهتمام مشترك، وإيجاد حلول لها (يمكن وفق هذا المفهوم يمكن اعتبار نموذج المدينة المنورة والخلفاء الراشدين والتراث العربي المجتمعي والقبلي في الشورى ديمقراطية). وكان للدين على مدى آلاف السنين دور مهم في عملية إنشاء الدول والمحافظة عليها، ولعب دورا مهما ومهيمنا في التاريخ البشري، لأن التدين كما يرجح هانز آدم هو جزء من خلفية الناس الجينية، وكان للقبائل الأمية ولا يزال قوانينها الشفوية التي تمرر من جيل إلى آخر، وهناك حاجة إلى إضفاء شرعية دينية يمنح بموجبها قانون وسلطة، أو شرعية مستمدة من غالبية الناس، بالاقتراع والتصويت المباشر أو غير المباشر. وكانت الطقوس الدينية تلعب دورا أساسيا في الدول، فتحفظ أموالها في المعبد، وتواكب الطقوس الدينية كل مناسبة من مناسبات الدولة، وكان الدين بالنسبة للرومان والإغريق والأوروبيين في العصور الوسطى رابطا مهما بين الناس. لماذا لعب الدين ولا يزال دورا أساسيا في التاريخ البشري؟ يتساءل المؤلف، ويجيب بأن التوازن الصحيح بين الفردية والأنانية والسلوك الاجتماعي الذي يمنحه الدين للأفراد والمجتمعات يؤدي إلى الاستقرار، وقد أدت محاولات إحلال الشرعية القومية أو الاشتراكية بدلا من الشرعية الدينية إلى مجازر ودكتاتوريات قاسية. حجم الدول وتأثير التكنولوجيا العسكرية مرت أوقات هيمنت فيها الدول الكبيرة والمركزية، وكانت الدول الصغيرة واللامركزية هي السائدة لفترة طويلة من الزمن، وهناك قارات تعايشت فيها دول كبيرة وصغيرة، وقارات أخرى كان واقع الحال فيها مختلفا. وتلعب التكنولوجيا العسكرية وشبكات النقل دورا حاسما في تشكيل الدول وقوتها، وكانت المدن تدافع عن نفسها بالأسوار والقلاع والحصون، ولكن المدافع التي أسقطت القسطنطينية (اسطنبول) عام 1453 غيرت وجه الدول وطبيعتها. أسهمت جيوش الفرسان في قيام دول مستقرة وقوية لفترة طويلة من الزمن، ثم غيرت الثورة الصناعية موازين القوى، وكانت الطرق البرية والنهرية والبحرية تؤدي دورا أساسيا في قوة الدول وغناها، ثم غيرت تقنيات النقل القائمة على المحركات البخارية (السيارات والطائرات والقطارات والسفن العملاقة البخارية) ذلك كله وأعادت صياغة الدول والموارد. واليوم تتمتع الولايات المتحدة بقيادة العالم بفضل قوتها التقنية والاقتصادية والعسكرية،

وربما ستظل كذلك لعدة عقود قادمة، وبرأي المؤلف فإن البشرية تجد نفسها في وضع يوفر لها الحظ السعيد، بل الاستثنائي، فللمرة الأولى تهيمن قوة عسكرية عظمى واحدة على العالم دون أن يكون لها طموح توسعي احتلالي. دولة المستقبل كيف يفترض بدولة المستقبل أن تبدو كي تلبي حاجات البشرية في الألفية الثالثة بأفضل طريقة؟ يتساءل المؤلف، ويجيب بأن الدولة الجديدة هي بنية شديدة التعقيد من عدة أنظمة منسجمة بعضها مع بعض، ويقول إن العديد من الدول تعرضت لفشل ذريع لأنها انطلقت من صورة مثالية عن البشرية لم تتطابق مع الواقع، والشيوعية هي إحدى الحالات غير الواقعية، والتي تسببت بقدر كبير من المعاناة للشعوب. يقول المؤلف إن التحدي في الألفية الثالثة سيكون في تطوير دولة تلبي الشروط التالية: الحؤول دون اندلاع حروب بين الدول إضافة إلى حروب أهلية، وعدم خدمة جزء من الشعب متمتع بالامتيازات فقط، بل كل الشعب، وتقديم حد أقصى من المشاركة وحكم القانون للشعب، والاستعداد للمنافسة في عصر العولمة. ويمكن أن تكون قرارات الأغلبية غير منصفة، ولا تكون الغالبية محقة على الدوام، وقد تتسبب أغلبية متناغمة نسبيا وذات طابع إثني ديني أو لغوي أو ثقافي أو سياسي بتطهير إثني في ظروف معينة من خلال وضع الأقلية في ظروف غير مواتية، ولمدة طويلة من الزمن، في الميدان الاقتصادي أو الثقافي أو الديني أو السياسي بحيث تلجأ الأقلية إلى الهجرة أو يتم استبعادها بشكل إلزامي، ففي الولايات المتحدة كانت دولة ديمقراطية يحكمها القانون، وفي القرن الـ 19 تعرض السكان الهنود الأصليون لمجازر لم تستثن النساء والأطفال. دولة الرفاه هل يفترض بدولة المستقبل المحافظة على دولة الرفاه بصورتها الحالية أم توسيعها ربما أكثر فأكثر؟ إن نظام التضامن والدعم المتبادل سلوك اجتماعي أصيل في البشرية على المستوى الفردي والجماعي، ولكن الدعم الذي توفره الجماعة في مجتمع صغير يعرف الناس فيه بعضهم بعضا لم يعد ممكنا الاستمرار فيه في مرحلة الصناعة وما بعدها والمدن الكبرى، فلم تعد نسبة كبيرة من السكان تعرف بعضها، أو تنتمي إلى مجموعات اجتماعية تقليدية، وكانت محاولة العودة إلى مرحلة التضامن في الدول الحديثة كما فعلت الشيوعية كارثة اقتصادية وسياسية. وحاول

اقتصاد السوق الاجتماعي تطبيق السلوك الاجتماعي للقرى والمدن الصغيرة في العصر الزراعي على الدولة الصناعية من خلال المحافظة على الملكية الخاصة واقتصاد السوق، وكان هذا النموذج أكثر نجاحا من الشيوعية، ولكنه تتحداه اليوم أزمة وسيواجه الفشل في النهاية. فدولة الرفاه تواجه اليوم أزمة في عصر العولمة مع التزايد السريع لحركة الناس والخدمات والسلع، ففي مرحلة العولمة التي تقرب الإنسانية من بعضها أكثر فأكثر هل يمكن للدول أن تبرر اجتماعيا إجبار مواطنيها على تقديم دعم مالي لتأمين حياة رغدة لطبقة صغيرة مختارة؟ ألا يكون منح الأفراد والجماعات السكانية المحلية فرصة مساعدة الأكثر فقرا، من خلال هبات فردية أو دعم مجتمعات تتمتع بإدارة جيدة في العالم النامي عملا ينمّ عن مسؤولية أكبر؟ فمقدار المال الذي يدفع شهريا على صورة رواتب تقاعد إلى موظف رسمي واحد في برلين لا ينقذ حياة عشرات الأطفال في بلدان العالم الثالث فحسب، بل يغطي تكاليف تعليمهم أيضا، ألم تكن المعونات الأجنبية المقدمة هدرا لأموال دافعي الضرائب في معظم الحالات وكان ضررها أكثر من فائدتها؟ لقد ساعدت دولة الرفاه أيضا حكم النخبة على اقتحام الحياة الخاصة للمواطنين لأجل تحصيل الضرائب وتمويل بيروقراطية الدولة، والتسبب بديون كبيرة تلقي بعبئها على كاهل أجيال المستقبل. وتمثل التغطية التأمينية للحوادث والضمان الصحي تحديا كبيرا اليوم فهي مصدر نزف وتكلفة كبيرة جدا، ويمكن بطبيعة الحال تخفيض النفقات المفرطة وسوء الاستخدام في التغطية التأمينية للحوادث والضمان الصحي، وفي الوقت نفسه فإنه معالجة المرضى هي مبدأ أخلاقي اجتماعي وديني لا يجوز التخلي عنه. هناك الكثير مما يتعين قوله لصالح دولة الألفية الثالثة التي تتخلى تدريجيا عن نظام الرفاه، مثل الانتقال إلى رفع سن التقاعد وإصلاح سوق العمل، ونقل نظام الرفاه برمته إلى المجتمعات والإدارات المحلية، وستؤدي عولمة الاقتصاد إلى تناغم أسعار السلع والخدمات، ويعد هذا الأمر فرصة على الصعيد الاجتماعي، فالتنافس يؤدي إلى جودة المنتجات وتخفيض الأسعار. وبالطبع فقد أدت العولمة كما أدت الميكنة من قبل إلى فقدان عدد كبير من الوظائف والأعمال، ولكن الحل الأفضل هو استحداث وظائف جديدة في شركات يمكنها المنافسة في اقتصاد معولم، وقيام

النظام التربوي والتعليمي الذي يمكن المجتمعات من المشاركة في الاقتصاد العولمي. التعليم بدأت الدولة الحديثة منذ القرن الـ 19 تتولى مسؤولية التعليم لأبنائها، وفي هذا العصر تعد الأمية إعاقة كبيرة، ويستحيل على الشخص الأمي اليوم الحصول على وظيفة ذات أجر معقول، ولكن بالرغم من ذلك يتساءل المؤلف إذا كان يفترض أن تستمر دولة المستقبل في إدارة النظام التعليمي أم تفويضه للإدارات المحلية، وتبقى للدولة مهمة وضع إطار قانوني للنظام التربوي ومراقبته، ويتحدث أيضا عن نظام القسائم لتمويل تعليم الأطفال، والذي يمنح برأيه فرصا متساوية للأطفال سواء كانوا من عائلات غنية أم فقيرة. ويرى المؤلف أن المدارس تميل إلى مؤسسات غير فعالة، وتحول الأنظمة السياسية والنقابية في دول كثيرة دون الرقابة والمحاسبة، والحل برأيه بإشراك الأسر والجماعات السكانية والإدارات المحلية في إدارة العملية التعليمية. النقل هل يفترض بالنقل أن يكون من واجبات الدولة؟ مازالت الطرق مسؤولية الدولة في جميع أنحاء العالم، ولكن المؤلف يعتقد أن شبكات الطرق الكثيفة ساهمت في أعباء معقدة على دافعي الضرائب والموارد العامة لا تتوقف عند شق الطرق، ولكنها تنشئ أنظمة إقامة وسكن تنشئ متوالية من الالتزامات الأخرى كالتعليم والكهرباء والماء والاتصالات. ويقترح المؤلف فرض رسوم (النظام الإلكتروني المتبع يجعل ذلك سهلا وممكنا) واستخدام إيرادات هذه الضرائب في مكافحة التلوث وحل المشكلات والأعباء الناشئة عن استخدام الطرق والنقل، مثل نظام سكة الحديد السريع، والذي يخفف كثيرا من استهلاك الطاقة ونفقات شق الطرق. الاعتمادات المالية العامة كيف تمول دولة المستقبل نفسها؟ يتعين على الدولة إعادة النظر في اعتماداتها المالية، حيث تركز على المحافظة على القانون والنظام وتسيير السياسات الخارجية، وتمويل التعليم، وتفوض الإدارات المحلية والجماعات السكانية بكثير من أعمالها السابقة، وأيضا بالحصول على جزء من الإيرادات والضرائب، والواقع أن الحديث في هذا المجال قائم على السياسات الضريبية أو جمع وإدارة وإنفاق الموارد العامة وحقوق وملكيات الدولة في الأراضي والتعدين.

V | المجتمع الشبكي

ما الذي أنشأته الشبكية من قيم وثقافات وفرص جديدة؟ ماذا غيرت أو تغير في تشكلات الطبقات وسعيها الدائم للتعبير عن تراثها ومصالحها؟ ثمة مساحات واسعة للتأمل والملاحظة.. فقد منحت الإنترنت معنى جديدا ومحتوى جديدا للإصلاح والعمل والتدافع بين المصالح والطبقات، والانترنت شأنها شأن جميع التقنيات في التاريخ تنشئ متوالية اقتصادية اجتماعية ثقافية..

يرصد هذا الفصل التحولات والتشكلات الاجتماعية المصاحبة لتكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات، ويحاول أن يلاحظ تأثيرها الاجتماعي وكذلك الواقع الاجتماعي الذي يتشكل. وبالطبع فإنه الجزء الأكثر صعوبة وتعقيدا في هذا الكتاب وفي أي كتاب أو بحث مشابه.

وسوف يلاحظ قدر الإمكان التحولات الجارية في المفاهيم الأساسية والثقافة والتفاعل الاجتماعي والحياة اليومية وأسلوب الحياة والقيم والعادات والتقاليد والسلوك الاجتماعي والأسرة والجريمة والتكامل الاجتماعي والمساواة والفقر والتهميش والتنمية والتشبيك الاجتماعي وتنظيم العمل والإعلام والاتصالات و التعليم و الدين و المدن والنخب.

يمثل النظام الاجتماعي استجابات وتحولات معقدة مع الموارد والأعمال، إذ يعيد إنتاج المنظومات الاقتصادية والسياسية في متوالية من التفاعلات والتشكلات الاجتماعية والثقافية التي تحول الموارد والسياسات الناشئة حولها إلى حياة يومية وثقافة يمكن ملاحظتها في خريطة معقدة كل مجالات الحياة؛ الطعام واللباس والعمارة والآداب والفنون والسلوك الاجتماعي والطبقات والنخب والجرائم والقيم والعادات والتقاليد، هكذا فإن

المجتمعات تعيد إنتاج الأعمال والموارد في منظومة أكثر تعقيدا، وتنشئ بذلك موارد وأعمالا جديدة، أو تعظم الموارد القائمة وتحافظ عليها، وبطبيعة الحال فإن الموارد والأعمال الناتجة عن التفاعل الاجتماعي تنشئ منظومات اقتصادية وسياسية جديدة، وهكذا يتواصل التفاعل والتغيير.

V1 - المدن والمجتمعات تعيد تشكيل نفسها

يقدم كتاب دارن بارني «المجتمع الشبكي» (1) مقاربة مفيدة في استيعاب وفهم التحولات المصاحبة للحوسبة والتشبيك، والتي غيرت في الأعمال والثقافة والمجتمعات والعلاقات تغييراً عميقاً، وهو موضوع شغل مؤسساتٍ ومنظمات دولية ووطنية ذات أهمية كبرى، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي، والمؤسسات السيادية في الولايات المتحدة، مثل وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات.

وقد تعدّدت تسميات هذه المرحلة على نحو يعبر عن الحيرة والتعقيد في طبيعتها، بخلاف المرحلتين الثوريتين السابقتين في مسار البشرية: الزراعة والصناعة، ففي حين يبدو تعبيرٌ، مثل المجتمعات الزراعية أو الصناعية، واضحاً لا لبس فيه تقريباً ولا اختلاف حوله، فإن المرحلة القائمة حول الحاسوب وامتداداته التكنولوجية والاجتماعية تقدم مفاهيم وتسميات كثيرة وخلافية، مثل المعلوماتية، والمعرفة، والرقمية، ما بعد الحداثة، ما بعد الصناعة، الموجة الثالثة.

تجتمع في عبارة «المجتمع الشبكي»، باعتبارها أطروحةً تؤكد، بعبارةٍ بسيطةٍ، أن روح عصرنا هي روح الشبكية، فالشبكات أصبحت قوى محركة للحياة الفردية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ويعبر عن هذه المسألة عالم الاجتماع الإسباني الكاتالوني، مانويل كاستلز، على النحو التالي: «ثمة نزعة تاريخية تنتظم بمقتضاها الوظائف والعمليات الأساسية حول الشبكات على نحو متزايد، وتكون هذه الشبكات الوجه الاجتماعي لمجتمعاتنا، ويعمل انتشار منطق التشبيك على تعديل العمل وثماره تعديلاً جوهرياً في نواحي الإنتاج والتجربة والقوة والثقافة».

وقد حدد نيك داير رذرفورد عدة عناصر مميزة لمجتمع المعلومات، فهو عالم يشهد حالة من التحول الجذري، تشبه التحول من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي، والمورد الأساسي للمجتمع الجديد هو المعلومات والمعرفة، وتتميز التقانة، في هذه المرحلة، بالقوة

الدينامية، وهي تشكل الأساس في تطوير الثقافة ونشرها، وقد نشأت ثروات مستمدة من اقتصاد المعلومات، تفوقت كثيراً على الثروات المرتبطة باقتصاد التصنيع. وجرت، بطبيعة الحال، تحولات اجتماعية مرافقة لهذه التقنية، وتبدو تحولات إيجابية على نحو عام، لكنها تحولات يمكن وصفها بالثورة، وعلى قدر هائل في حجمها وتأثيرها في شتى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتقنية. وبذلك، تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام، في تطوير الحياة ومسار البشرية، .. إنها ثورة كما يصفها بارني، لا يمكن مقاومتها، ولا الرجوع عنها.

وقد ارتبطت بالشبكة، على نحو عضوي، مفاهيم «العولمة» وتطبيقاتها، وهي وإن كانت تبدو حالة مستقلةً، أو مختلفة، إلا أنها بالطبع من أهم تمظهرات الشبكية، وقد خصّ تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (1997) العولمة باهتمام خاص، وتطرق، أيضاً، إلى الشبكية ومفاهيمها، وحدد مفهوم المجتمع الشبكي بأنه يشمل ما بعد الصناعة، وما بعد الحداثة والعولمة وما بعد الفردية، ومجتمع المعلومات. (2)

تركّز التيارات الفكرية الما بعد حداثوية على دراسة الظواهر الاجتماعية، بوعيها المتزايد بالوظيفة البنائية للغة، والطريقة التي ترمز بها علاقات معينة في سياق تاريخي محدد، وتؤمن شرعيتها. ومن هذه الرؤية، فإن الصراعات السياسية في جوهرها صراعات نصية على اللغة والخطاب. وتتمثل مهمة الفكر في تفكيك التمظهرات الخطابية المهيمنة لبيان الحدث الأساسي في ثنايا تلك التمظهرات.

تضيف عبارة المجتمع الشبكي خاصيتين في توصيف المجتمعات الجديدة، أو المتشكلة حول التقنيات الجديدة: تقانة الحوسبة والاتصالات، وتوزيع المعلومات وإدارتها على نحو شبكي، وإعادة إنتاج الشبكية باعتبارها الشكل الأساسي للتنظيمات والعلاقات الإنسانية، عبر نطاق واسع من الهيئات والجمعيات الأهلية والسياسية والاقتصادية. ويمكن تفضيل مصطلح الشبكية على مصطلحاتٍ، مثل المعرفة أو المعلوماتية، باعتباره (الشبكية) مفهوماً تقنياً وظيفياً وغير منحاز، في حين أن المعلوماتية والمعرفة تشي

بالانحياز، كما أن المعلومات والمعرفة كانت جزءاً من الحضارات والمجتمعات الزراعية والصناعية، وإنْ تزايدت وتطورت على نحو هائل في المرحلة الجديدة.

تتألف الشبكات من ثلاثة عناصر: العقد والروابط والتدفقات، وتشير أطروحة المجتمع الشبكي إلى أن هناك عدداً متزايداً من الممارسات والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تنتظم وتتشكل حول الشبكة. وفي ذلك، يمكن الحديث عن خصائص محددة ومميزة للمجتمع الشبكي، إذ تقوم أسس هذا المجتمع على اقتصاد رأسمالي معلوماتي، بمعنى أنه مختلف عن الاقتصاد الرأسمالي الصناعي، وفي انتظام الاقتصاد الشبكي وتشكله من خلال الشبكة، وعلى نحو عالمي، فإن دور الدولة يتغير متراجعاً عما كان عليه في المجتمع الصناعي. وقد نشأ شركاء للدولة في تنظيم السلطات السياسية والاقتصادية، ويبدو أن المكان والزمان لهما مفهوم مختلف، وكأنهما، في المنظور الصناعي، لا مكان ولا زمان. وفي المجتمع الشبكي، تتوقف القوة والتأثير على المشاركة والوصول (Access) إلى الشبكة والسيطرة، أو المشاركة في تدفق المعلومات والسلع من خلالها، ويكون المصدر الرئيسي للصراع والمقاومة في المجتمع الشبكي التناقض بين الطابع اللامكاني للشبكة وتجذر المعنى الإنساني.

المجتمع الشبكي مسألة تستحق، بالطبع، اهتماما كبيراً وشاملاً، ذلك أن معظم، إن لم يكن جميع، المفاهيم والموارد والعلاقات يعاد تعريفها وتشكيلها اليوم، ونحتاج إلى التعرف إليها من جديد، وعلى نحو تبدو خبراتنا ومفاهيمنا ومهاراتنا المستمدة من مرحلة ما قبل الشبكية عرضةً للزوال وعدم الجدوى.

يدعو تقرير التنمية الإنسانية (2) إلى استيعاب متطلبات مرحلة المعلوماتية بإقامة مجتمع المعرفة القائم على التعليم والحرية والتحول إلى اقتصاد المعرفة. لكن مجتمع المعرفة لا يقوم فقط بتحقيق المتطلبات المباشرة على أهميتها وضرورتها بالطبع. فثمة تحولات كبرى متوقعة لا تقل في عمقها وتأثيرها عن التحولات المصاحبة لمرحلة الزراعة ثم الصناعة التي مرت بها البشرية.

فعندما تحول الإنسان من الصيد والرعي إلى الزراعة بدأت تقوم تجمعات مستقرة، وتنشأ قرى ومدن وجيوش ودول وأنظمة إدارة وثقافة وتشريعات وعلاقات اجتماعية، ومعرفة وعلوم وفنون وآداب وحروب منظمة وعلاقات دولية، وقيم ثقافية واجتماعية وأرستقراطية قائمة على ملكية الأرض والشجاعة والنبل.

وعندما بدأت مرحلة الصناعة القائمة على الآلة البخارية وما تبعها من إنتاج آلات وسيارات وطائرات وقطارات وأسلحة جبارة وسفن عملاقة تغيرت موازين القوى والموارد، وتبع ذلك نشوء أنماط جديدة من الحضارة والثقافة، فنشأت المدن العملاقة وتوسعت الهجرة في الأرض حتى إن 10 في المئة من سكان العالم هاجروا من أوطانهم في الفترة بين عامي 1870 و1914، وتغيرت خريطة الموارد والنخب والهيمنة والصراع، ونشأت الحياة الحديثة المعاصرة بصيغها المادية والاجتماعية والثقافية مصاحبة للصناعة، ووسائل النقل، والكهرباء.

والسؤال البديهي الذي ينشأ عند التفكير في مجتمع المعرفة هو: ما المتوالية الحضارية والاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لمجتمع المعرفة؟ وما صيغة المجتمع والعلاقات والحياة والمدن والقرى والمؤسسات؟ هل ستبقى على حالها أما أنها ستتغير هي الأخرى تبعاً للتغير التقني؟ إذا كنا نتحدث عن عالم تعتمد نسبة كبيرة من خدماته وأعماله على المعرفة والاتصالات والانترنت فإلى أين سيؤدي ذلك؟

ثمة أعمال كثيرة جداً يمكن إنجازها عبر الانترنت، وتتغير سوق العمل اليوم تغيرا كبيرا من جهة أنماطها وطبيعتها، فالقديمة منها بدأت تتحول لتعتمد أساسا على تقنيات المعرفة، ونشأت أعمال أخرى جديدة، وانقرضت أعمال ومهن، وستنقرض أخرى بالتأكيد. وكان توزيع العمل في كل مرحلة من تاريخ البشرية يتركز معظمه حسب طبيعة المرحلة، واليوم تتغير الأعمال في معظمها لتكون قائمة على المعرفة.

وقد تنتفي الحاجة للإقامة في المدن أو ضواحيها، فيمكن للمرء أداء عمله والحصول على ما يحتاجه في أي مكان يقيم فيه، وقد انخفضت أهمية المكان في العمل والتواصل، ولذلك

فإن المدن المزدحمة الكثيفة السكان لم تعد أمراً حتمياً أو قدراً، بل ستشهد تراجعاً، وقد تختفي نهائياً لتعود المدن الصغيرة والبلدات، وسيتحول اتجاه الهجرة ليكون من المدن إلى الريف وليس العكس.

وستنتهي حركة النقل والمواصلات في الصباح والمساء بين البيوت والمؤسسات، وتقلّ الحاجة إلى وسائل النقل، وكذلك الطرق الواسعة فتنكمش المدن وتضيق طرقاتها وتقل فيها المركبات والزحام والضوضاء وتتحول إلى قرية كبيرة.

والتعليم ستتغير مؤسساته، وآليات عمله فإمكانية التعليم عبر الانترنت ستقلل كثيراً من دور المؤسسات (المدارس والجامعات)، خاصة مع اتجاه الدول والمجتمعات إلى تقليل النفقات. وسيكون التعليم عبر الانترنت وسيلة فعالة وغير مكلفة مقارنة مع موازنات التعليم الهائلة التي تتحملها الدول والمجتمعات اليوم. وهذا سيغير أيضاً دور المنازل والعائلات. فهي إضافة إلى كونها مركز عمل ستكون أساس تعليم الأولاد أيضاً.

وهكذا فإن البيوت سيتغير تصميمها لتلائم الدور الجديد لها فتنشأ العمارة الجديدة القائمة على فكرة أن البيوت أمكنة إقامة وعمل وتعليم. فلا بد أن تتسع وتكون أكثر هدوءاً وخصوصية، وستنكفئ على نفسها بدلاً من أن تطل على الشارع والطرقات لتحقيق مزيد من العزلة والخصوصية. أي سيعود البيت القديم المتسع ذو الأروقة والأجزاء المختلفة والفضاءات والساحات لاستيعاب الأولاد الذين سيكون البيت فضاءهم الرئيسي.

علاقات العمل ستتغير أيضاً. فهي متجهة إلى الفردية والاستقلالية وستتوقف أشكال التوظيف والهرمية التنظيمية والإدارية ليتحول العمل إلى شبكة تربط الأفراد وعناصر الوحدات والإنتاج ببعضها على قدر كبير من التكافؤ والمساواة والحرية في العلاقة وتبادل الإنتاج والخدمات، وسيكون بمقدور أعضاء الأسرة جميعاً أن يعملوا معاً لإنجاز عمل مطلوب.

والعلاقات الاجتماعية، بسبب حاجة الأولاد إلى التربية والحياة الاجتماعية وبسبب الوقت المتاح بعد أن تحقق حرية كبيرة في إدارته، ستتجه إلى التماسك والارتباط، فتعود الأحياء الشعبية المتماسكة والمرتبطة بعضها، وتنشأ أيضاً الأسر الكبيرة الممتدة التي تعيش مع بعضها في بيت واحد.

ويتغير دور الحكومات والدول. فالتحول إلى الاعتماد على الذات والقدرة على العيش في الريف والوقت المتوافر سيجعل الأسر تتجه لإنتاج احتياجاتها بنفسها وبخاصة في التغذية لتوفير النفقات وللانسجام مع الاستقلالية والذاتية، فيكون في كل بيت مصدره الغذائي. فلم يعد ثمة ما يمنع ذلك، بل قد يكون مفضلاً وربما حتمياً، خاصة عندما تختفي أعمال ومهن كثيرة ويكون الإيراد معتمداً على الإنتاج الذاتي والعمل غير المنتظم.

وهكذا سيعود المجتمع الزراعي مصحوباً بتقنية متقدمة، كما تنبأ مفكرون مستقبليون مثل ألفين توفلر وجاك أتالي، وقد يصحب ذلك تحول ثقافي وحضاري، فتزيد أهمية الثقافة والحياة الشعبية والموسيقى والأدب والشعر كما كانت أهميتها من قبل لأن الناس سيجدون من الوقت والارتباطات ما يجعلهم ينشغلون بذلك.

المجتمع الزراعي الجديد الذي يلوح في الأفق، قد يكون مصحوباً بمشكلات كثيرة، خاصة في مرحلة التحول، وهو ما يمكن ملاحظته من اليوم. فالاقتصاد الجديد يذهب بدخول وأعمال ناس كثيرين، والسياسة الجديدة تنشئ نخباً وعلاقات جديدة، وتذهب بأخرى، وفئات المجتمع تنقسم على نحو جديد يشبه طبقية المجتمع الزراعي. لكنه يحمل أيضاً إيجابيات وتحديات كثيرة.

تظهر الأحداث التي تجري بالعالم في مواجهة العولمة ومنظماتها الاقتصادية والأحداث التي جرت منذ مطلع الألفية الثالثة كما حدث في جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وقرغيزستان ثم لبنان ومصر، وأخيرا الربيع العربي دورا جديدا متناميا للمجتمعات في الإصلاح السياسي ومواجهة السلطة، يتجاوز النخب والأحزاب السياسية التقليدية. كما أظهرت الانتخابات النيابية والبلدية التي جرت بدول عربية عدة تلاشي الأحزاب السياسية، وضعف تأثيرها وشعبيتها.

وتـؤشر هـذه التحـولات والأحـداث إلى تحـولات وتحـديات وفـرص كبـيرة وجديـدة، تضيـف إلى ضرورة وجـود مجتمعـات فاعلة وقـادرة على تحقيـق تـوازن عـادل يحمـي الديمقراطية والحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة للمواطنـين، أهميـة قصـوى تتعلـق بمصـير الاحتياجـات والحقـوق الأساسـية كالتعليـم والرعايـة الصحيـة والاجتماعيـة والعمـل والسـكن والانـتماء والمشـاركة والثقافـة الوطنيـة والمجتمعيـة.

ومـن أهم هـذه التحـولات تغير دور الحكومـات والدول، وإسـناد كثـير مـن الخدمـات الأساسـية الـتي كانـت تؤديهـا الدولة مثـل التعلـيم والصحـة والاتصـالات والبريـد والميـاه والكهـرباء وإدارة مـوارد الدولة إلى شركات اسـتثمارية، مما جعـل مـن هـذه الخدمـات سـلعة تجاريـة لا تتـاح إلا لمـن يقـدر عـلى دفـع ثمنهـا. وفي الوقـت نفسـه فـإن التحـولات والتغـيرات العالميـة، القائمـة عـلى أسـاس المعرفـة والمعلوماتيـة والاتصـالات، تعطـي المجتمعـات والطبقـة الوسـطى فرصـا جديـدة، تجعلهـا قـادرة عـلى التحـرك وفـرض إرادتهـا.

وتتكـون اليـوم أدوات جديـدة لفهـم المجتمعـات، واسـتقرارها، وتسـييرها وتنظيمهـا، تختلـف عـن السـيطرة والتفاهم مـع النخـب والقيـادات السياسـية والاجتماعيـة، فالمعرفـة المتاحـة، والشـبكية الإعلاميـة والمجتمعيـة والاقتصاديـة الناشـئة تغـير كل شيء في حيـاة وعلاقـات النـاس والمجتمعـات والدول. وتسـتطيع المجتمعـات والجماعـات والمؤسسـات الإصلاحيـة اسـتباق الخسـائر وتحويلهـا إلى مكاسـب عظيمـة إن بـدأت فورا بالسـؤال المـؤدي إلى الفهـم، والاقتراب مـن التفاعـل مـع اللحظـة، فما يجـري في العـالم لا يسـتثني مجتمعـا أو دولـة مـا.

وتـدور حـركات المجتمعـات وتحولاتهـا حـول مجموعـة مـن الأسـئلة عـن الحـريات والإصلاح والديمقراطيـة الاجتماعيـة والـتي تفـضي إلى حـالة شراكـة مـع السـلطة أو بديـل لهـا في بعـض الأحيـان بإدارة الاحتياجـات والخدمـات الـتي تخلـت عنهـا الدول والحكومـات، وفي تحويـل الديمقراطيـة والحـريات إلى عقـد اجتماعـي تقـوم عليـه مصـالح المجتمعـات، عـلى نحـو لا يجعـل الديمقراطيـة والإصـلاح هبـة مـن السـلطة والنخـب يمكـن أن تنتزعهـا في أي وقـت تشـاء. فكيـف سـتدبر المجتمعـات شـؤونها بعـد فـترة مـن الزمـن، حـين لا يكـون هنـاك وزارات

للثقافة والإعلام والتعليم والزراعة والصحة وسائر الخدمات؟ وكيف ستواصل المجتمعات العمل الثقافي ورعاية الحركة الثقافية بعد وزارة الثقافة، وكيف ستحافظ على الغابات والمراعي والبوادي وتنميها في غياب وزارة الزراعة؟ وكيف ستدير التعليم الجامعي والثانوي عندما يتحول إلى خدمة تجارية تقدمها شركات استثمارية؟

وهناك عشرات بل مئات الأسئلة تتعلق بمصالح بعيدة المدى يجب الاستعداد لها، وتأهيل المجتمعات لتكون قادرة على إدارتها وتنظيمها بدون رعاية أو دعم من الحكومات، كيف يكون الإصلاح حالة مستمرة ودائمة لا يمكن التراجع عنها؟ كيف يمكن حماية الديمقراطية من مزاجية النخب والحكومات ومصالحها؟

يعبر مفهوم «الديمقراطية الاجتماعية» كإجابة مقترحة على الأسئلة السابقة عن تمكين المجتمعات من تنظيم نفسها وإدارة مواردها وحقوقها واحتياجاتها الأساسية، والقدرة على التأثير والمشاركة في الحكم على النحو الذي يوسع خياراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لكن الديمقراطية مازالت في أجزاء واسعة من العالم فوقية تتدافع حولها النخب السياسية، وليست عقدا اجتماعيا تقوم عليه مصالح والتزامات الحكومات والمجتمعات والمؤسسات، وهذا سيجعلها خاضعة لمصالح النخب السياسية.

ثمة أزمة قائمة اليوم بين المجتمعات والسلطة مردها إلى أن الحكومات والنخب مازالت تتجاهل دور المجتمعات الأهلية والطبقة الوسطى التي أضعفتها في المرحلة السابقة التحولات السياسية والاقتصادية، ولا يبدو أن ثمة برامج حقيقية لاستعادة دور هذه المجتمعات والطبقات وإعادة إنتاجها وتفعيلها. وحتى تترسخ الديمقراطية والإصلاحات المرغوب بها فإنها تحتاج أن ترتبط بها مصالح الناس واحتياجاتهم وحقوقهم الأساسية. كما أن الإصلاح تنشئه منظومة اجتماعية، وشبكة من العلاقات والمصالح، والديمقراطية تترسخ وتزدهر بتنظيم المجتمعات على أساس أهدافها المباشرة والعملية، والانتخابات والتشريعات يجب أن تعكس المصالح والثقافة الراسخة في المجتمع والدولة.

هكذا فإن انتفاضة المجتمعات القائمة اليوم في دول عدة تعبر عن الهواجس والتفكير

بالاقتراب من أو الوصول إلى مشروعات وطنية اجتماعية تعيد تنظيم المجتمعات على أساس حماية مصالحها، وتؤسس لثقافة مجتمعية تعكس الاحتياجات الإصلاحية والتنموية والتحولات الكبرى الجارية. إذ المجتمعات تحتاج أن تنظم نفسها على نحو يمكنها من مواجهة الشركات التي تدير احتياجاتها الرئيسية، فحين تسهل الحكومة للمستثمرين امتلاك البنى الأساسية للدولة وإدارتها واستثمارها فإن المجتمعات تحتاج إلى أن تنظم نفسها على نحو يعينها على الضغط على هذه الشركات والاستثمارات لتحصيل وحماية حقوقها.

وتحتاج المجتمعات أن تدفع الحكومات إلى إعادة توجيه الإنفاق باتجاه يرفع من مستوى المعيشة للفقراء في المجتمع، فإذا كان الإنفاق العام في بلد يشكل 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت نسبة الفقراء تساوي 20% وتنال 5% من الدخل –حيث أن الجزء الأكبر من الموارد يوجه لتحسين معيشة الفئة الغنية- فإن إعادة تخصيص ما يقارب 10% من الموازنة لهذه الفئة ستزيد دخلها بمقدار 50%.

كما أن الحكومات تؤجل دائماً مواجهتها ومعاركها مع الفئات الغنية والمتنفذة، أو لا تفكر فيها إطلاقاً وتتجرأ على الفئات الأضعف.

إن المجتمع الأهلي الحيوي والقوي والفاعل الذي تنسق حراكه طبقة وسطى ممتدة وفاعلة وليس منظمات ونخب متداعية ومعزولة وآيلة للانقراض أنشأتها ظروف واعتبارات لم تعد موجودة، هو القادر على التعامل الصحيح مع العولمة وتغير مفهوم ودور الدولة.

أدى انتشار التعليم وسيادة المعرفة ومرحلة المعلوماتية والاتصال إلى نشوء طبقات وسطى واسعة وممتدة تؤهلها لإنشاء شبكة من البنى الأساسية للحكم والإدارة والتنظيم، تكون قادرة على التحول والتحرك باتجاه أهداف المجتمع وأولوياته واحتياجاته الأساسية.

وما كان ينقص هذه الطبقة الوسطى هو إعادة تنظيم شبكية ومجتمعية «وليس منظماتية أو مؤسساتية أو حزبية» على نحو يدرك المصالح البعيدة والقريبة المدى، وقد كشفت مواجهات هذه المجتمعات مع العولمة الليبرالية في أوروبا وأميركا -وإلى حد ما في

آسيا وأفريقيا- أن هذه المجتمعات قادرة على إعادة تنظيم نفسها على نحو ليس هرميا تسيطر عليه قيادات ونخب ومنظمات، ولكنه شبكي عملاق ينتظم ملايين الأعضاء والجماعات والمنظمات.

فالاتحاد الأوروبي للنقابات العمالية الذي كان أهم شبكة عالمية تواجه مؤتمرات دافوس ومنظمة التجارة العالمية، يضم عشرات الملايين من الأعضاء الذين كانوا يتحركون بفعل الإنترنت والموبايل والفضائيات كما لو أنهم منظمة صغيرة. و«الأممية الفلاحية» تضم حوالي خمسين مليون عضو من اتحادات وجمعيات المزارعين حول العالم، كانوا يتحركون معا لمواجهة منظمة التجارة العالمية والشركات العملاقة والسلطات المتحالفة معها لتنفيذ سياسات تضر بصغار المزارعين وبإنتاجهم.

وكذا منظمة يوبيل 2000، المنظمة المسيحية التي تناضل لإلغاء الديون الخارجية على الدول الفقيرة، والتي جمعت 17 مليون توقيع على عريضة مطالبتها. ومنتدى الفقراء في تايلند وهي منظمة الفلاحين التي تضم في عضويتها حوالي نصف مليون شخص، وشبكة العالم الثالث في ماليزيا التي تنسق بين المنظمات النضالية المختلفة، بالإضافة إلى منظمات متخصصة بالأطفال والغذاء والإغاثة، وغير ذلك، وتتعاون مع هذه الشبكة منظمات دولية وإقليمية ووطنية لا تتحالف معها مباشرة، مثل منظمة العفو الدولية.

إن مشكلات الفقر وغياب العدالة الاجتماعية ليست في الخصخصة تماماً، ولكنها في التحالف الذي ينشأ بين الحكومات والشركات ورجال الأعمال «تحالف المال والنفوذ» والذي يؤدي إلى منظومة برامج ودورات اقتصادية وتشريعات تذبح الفقراء وتستنزف المجتمعات لصالح فئة قليلة.

ولا تحاول المجتمعات والطبقات الوسطى لكي تصحح هذا الوضع أن تعود إلى سابق وضعها الذي كانت عليه وبخاصة في السبعينيات، وحتى منتصف الثمانينيات «دولة الرفاه أو نموذج الدولة الرب الأكبر للعمل» ولكنها تسعى في دور جديد للمجتمعات يشكل توازنا مع الدولة والشركات التي تدير احتياجات هذه الطبقات الرئيسية.

فحين تسهل الحكومة للمستثمرين امتلاك البنى الأساسية للدولة وإدارتها واستثمارها، وتمنع في الوقت نفسه فئات المجتمع من تنظيم نفسها على نحو يعينها على الضغط على هذه الشركات والاستثمارات لتحصيل حقوقها وأجزاء من الأرباح الباهظة التي تجنيها، وتصدر تشريعات تنظم العمل والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل على نحو يضع في الاعتبار فقط مصالح المستثمرين والشركات دون مراعاة لحقوق العمال والموظفين، فإنها تعين هذه الشركات على أن تبتز أبناء المجتمع وطبقاته وتحرمهم من حقوقهم واحتياجاتهم.

وقد حدث بالفعل أن حكومات كثيرة استخدمت في اجتذاب المستثمرين أوضاع العمل التي فرضتها، من محاصرة العمل النقابي وعدم فرض حد أدنى للأجور والتساهل بالضمان الاجتماعي والتأمين الصحي وإجراءات السلامة للعمال والموظفين وحق المخاصمة والتظلم.

إن الدولة ظاهرة حديثة، وقد سبقتها المجتمعات بكثير، والتي هي أعرق وأرسخ، وتواجه الدولة اليوم تحديات كبرى تعيد النظر استراتيجيا في دورها ووجودها، وقد فتحت السنوات الماضية في تحولاتها الكبرى سؤالا عن النهايات: نهاية التاريخ ونهاية الوظيفة ونهاية الدولة.

والكلام على النهايات يملأ العالم، وسيكون جائزا على نحو يستدعي القلق مادامت نهايات العصور غالبا ما تثير شعورا بالرهبة، وهذا يطرح أسئلة صريحة وقاسية يتحتم على المجتمعات والدول مواجهتها لتنظيم مصالحها البعيدة المدى.

التحولات الكبرى والجارية في دور الدولة تحول حتما نضالات المجتمعات نحو العدالة الاجتماعية والتنمية والإصلاح نحو أوعية ووسائل جديدة للعمل، ولا يجوز بحال أن يبقى خطاب الإصلاح عند استعادة دور الدولة والزمن الجميل، فلكل مرحلة أهدافها في النضال، وإذا كانت الدولة تتخلى عن الرعاية الاجتماعية والصحية فإن الحريات العامة وخضوع الحكومات للرقابة الشعبية والمجتمعية وتنظيم المجتمعات على أساس من مصالحها واحتياجاتها يصبح هدفا تلقائيا للإصلاح والعمل، لأن تخلي الدولة عن دورها في الرعاية مع مواصلتها للجباية وزيادة الضرائب والتأميم السياسي سيؤدي إلى خلل سياسي واجتماعي خطير.

ما الأسس القائمة للإعداد لإصلاح المؤسسات العامة والمجتمع المدني والتي أضعفت بشدة؟ وكيف يمكن للإصلاحات الضرورية الملحة أن تدفع قدما عملية سياسية تحكمها مصالح تقاوم الإصلاح بقوة؟ وكيف يمكن إحياء ثقافة مع مؤسساتها وما تؤمن به دون إحياء الدولانية والديماغوجية؟

يلاحظ دافيد بلانكنهورن (3) أن ثمة ضعفا أميركيا في المجالات المدنية والثقافية والأخلاقية، فتظهر عيوب الحلول الحكومية وعدم صلاحيتها، وتحدث عن ركود اجتماعي وركود ثقافي كان له عواقب خطيرة، فثمة تراجع في الشعور بالالتزامات المدنية، وانخفاض في الثقة بالمؤسسات الاجتماعية، وتدن في اهتمام الناس ببعضها في المجتمع، وزيادة في العنف، وتراجع معدلات نتائج الامتحانات المدرسية والجامعية.

إنّ السياسة وحدها لم تعد تؤثر فيما يقدره المواطنون أكثر من أي شيء آخر، فلا دولة الرفاه ولا انبعاث الرأسمالية تمكننا من حل مشاكل المجتمع الملحة العميقة، بل إن كل واحدة منهما قد ساهمت في إفساد المجتمع المدني ومؤسساته، فحين ضعفت بنى المجتمع الوسيطة كالأسر، والمؤسسات الدينية، والمجتمعات المحلية، والجمعيات الطوعية بقي الأفراد أكثر عزلة وقابلية للانهيار داخل دولة تزداد سيطرتها اتساعا.

وأفرزت قوى الحداثة من تشظي المجتمع وانقطاع جذوره أكثر مما أفرزت السياسة، ولطالما أدرك المفكرون الاجتماعيون أن قوى الجذب من تعاون وتضامن تنقلب بسرعة ليحل مكانها الميل إلى التخلي عن الارتباط والالتزام، وقد مرت حقبة وصفها عالم الاجتماع دانيال بيل أنها غضب على النظام بسبب تدميرها المتواصل للمؤسسات التطوعية.

ويعزو المفكر المستقبلي ريتشارد إيكسلي (3) التفكك الاجتماعي إلى «الفشل في إعطاء معنى وانتماء وهدف لحياتنا وعدم وجود إطار عمل لقيمنا، وتجريدنا من معنى أوسع لحياتنا، فقد دخلنا في حقبة يتزايد فيها انشغالنا بذاتنا انشغالا مرضيا».

إن الحكم المحلي يشكل أساس التفاعل الاجتماعي والفرز السياسي، وعندما تكون هذه المؤسسات من بلديات ومحافظات عاجزة عن تنظيم إدارة الاحتياجات والموارد فإن فرص المشاركة والتفاعل السياسي والاجتماعي تقترب من الصفر. فالمواطنة تعني المشاركة وليس التفويض القائم على انتخاب ممثلين في المجالس التشريعية، فهذه الانتخابات المعزولة عن المشاركة المحلية تكرس مفهوم المواطن باعتباره زبونا ينتخب مقابل خدمات معينة يتنافس المرشحون في تقديمها ومستوى ملاءمتها لرغبة الزبون.

والمجتمع المدني هو مجال شبكة العمل التطوعي والجمعيات غير الرسمية التي يدير فيها الأفراد كثيرا من شؤون حياتهم، وهذا يقتضي وجود مجموعة من الفضائل والتجمعات الصغيرة والأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية المتداخلة.

اختطفت الدولة الحديثة المدن من أهلها، واليوم في عصر الشبكية والمجتمعات لم تعد الدولة قادرة على الاحتفاظ بالمدن منظمة ومنضبطة كما كانت من قبل، كما أنها في مركزتها للعواصم أفرغت المدن الأخرى من مواردها، .. هكذا تحولت دول كثيرة إلى عاصمة عشوائية عملاقة ومدن وبلدات مهجورة أو خاوية من مواردها ومعناها، لم تعد سوى مكان إقامة أقل كلفة من العاصمة.

ليس سهلا أن تصدق الطبقات السياسية والاقتصادية المهيمنة أنه لم يعد بمقدورها تنظيم الناس والأعمال بالأدوات القائمة (صارت سابقة) لم يعد مجديا إن ظل ممكنا تنظيم التعليم والأعمال والإعلام في مؤسسات منظمة ومنضبطة وممنطة، وفي ذلك تتغير الأسواق والأعمال والمدارس والجامعات والنقابات والأحزاب والمؤسسات الإعلامية والمعابد تغيرا كبيرا، لن تكون (إذا بقيت) تشبه المؤسسات القائمة اليوم سواء في تنظيمها او غاياتها وأهدافها أو حتى هيئتها المادية ومبانيها، فالناس حين يتجمعون حول هاشتاغ أكثر من حزب سياسي، ويتعلمون من يوتيوب والشبكات والمواقع التعليمية أفضل من المدارس والجامعات، ويمكنهم العمل والتسويق من خلال الشبكة، ويحصلون على المعرفة والمهارات والأخبار والتحليلات أفضل من المؤسسات الاعلامية الإرشادية لن

تظل هذه المؤسسات والسلطة بطبيعة الحال تعني لهم المعاني والغايات التي تشكلت حولها قرونا وعقودا من الزمن، .. السلطات والمؤسسات القائمة اليوم سوف تتحول إلى ملحق تابع للمدن والمجتمعات لغايات تنظيمية متبقية، وعلى نحو آخر فإن السلطات السياسية والدينية تعود إلى نشأتها الأولى ورواياتها الأصلية، قبل أن تنمو وتتشكل في قلاع وهياكل وتحالفات نخبوية وتتحول إلى أداة هيمنة وتنظيم عملاقة، فالمدن والمجتمعات أصبح في مقدورها تنظيم نفسها واحتياجاتها وأولوياتها بنفسها وبتكاليف أقل بكثير من الضرائب التي تدفعها وبمستوى من الكفاءة والعدالة أفضل بكثير مما تقدمه المؤسسات القائمة والتي تحولت في الواقع إلى مؤسسات احتكار وهيمنة وإخضاع أكثر مما هي تعمل للغايات التي أنشئت لأجلها.

تحاول الأوليغاركيا اليوم أن تعيد إنشاء القلاع والهياكل على هيئة تقسيم اجتماعي جديد يقوم على قلة تعزل نفسها؛ بل وتخرج من المجتمع لتحيط نفسها بمؤسسات ومرافق خاصة بها، تحتكر فيها الموارد والمعرفة الجديدة، وتترك الأغلبية المهمشة في الربض المحيط بالقلعة مثل مورد احتياطي للخدمة والتسلية، وقد تتيح في لعبة أمل تشبه اليانصيب والقمار لبعضهم بالتسلل إلى القلعة حسب الحاجة وفي نظام إغلاق قاس واحتكاري، وتخضعها بأدوات قانونية وتنظيمية تمنعها من الاستفادة من الفرص المتاحة والممكنة بسبب التطور التقني، مثل الالزام بالتعليم من خلال المدارس وفي الوقت نفسه لن يكون في مقدورهم التعلم تعليما كفؤا ومناسبا إلا في مدارس مكلفة جدا، وعدم القدرة على الحصول على الطاقة المتجددة الا بعمليات تنظيمية لا معنى لها سوى إخضاع الناس وحرمانهم، وعدم القدرة على ممارسة الأعمال والمهن او الحصول على التقنيات الجديدة (مثل الطابعات ثلاثية الأبعاد وأنظمة القيادة والتوجيه الذاتية) إلا بموافقات قانونية ستكون بطبيعة الحال انتقائية ومصممة للحرمان أكثر مما هي تنظيمية بالفعل، ومحاولات السيطرة على الانترنت وشبكات التواصل ومواقع الانترنت وإخضاعها وتنظيمها وفق أهداف ومصالح أوليغاركية، وتحصيل الضرائب وتشريعها على النحو الذي يثقل كاهل أغلبية الناس ويريح القلة المهيمنة، .. لكنه ليس سوى لعب في الوقت الضائع!

تتيح شبكات الإنترنت والتواصل الاجتماعي المجال واسعا لتنظيم المدن والمجتمعات، وتشكيلها حول قضاياها وأولوياتها. وبذلك، فإن المجتمعات والمدن قادرة اليوم، بسهولة، على بناء مؤسسات وتجمعات من غير تكلفة مالية، وبإمكانات فنية متقدمة، وقدرات عالية على التأثير والتجمع. إذ يمكن، بسهولة ومن غير تكلفة، بناء مجموعات وشبكات، تستهدف التأثير على السلطة والمجتمعات والأسواق، مثل رصد حالات الظلم والفساد والرشوة والتقصير، والتشهير بها ونشرها؛ وإنشاء مجموعات نقاش وتواصل محدودة وضيقة للأحياء والبلدات، لتقييم أداء المؤسسات المحلية ورصد مشكلاتها: المدرسة والعيادة والنادي والحديقة والمكتبة العامة والفضاءات العامة، والخدمات البلدية والاستهلاك. ويمكن تحويل سكان الحي أو البلدة، إلى مجموعة واحدة تتبادل المعلومات والأفكار حول القضايا الأساسية والمشكلات التي تهم ساكني الحي، والتشاور حول تحسينها، والتواصل مع وسائل الإعلام والمعنيين بها.

ويمكن بناء شبكات وبرامج رقابية على المؤسسات والأعمال المحيطة. ويفضل تحديد الأهداف والمجالات وتضييقها، لتكون على مستوى المدن والمجتمعات المحلية، ففي ذلك تواصل أكثر خبرة وحميمية، وأكثر كفاءة وفاعلية؛ فتكون المدارس والعيادات والبلديات ودور العبادة والمحال التجارية ومراكز التموين والخدمات الأساسية والمطاعم، والتي يفترض أن يعرفها ويتعامل معها جميع الساكنين. ثم تتطور علاقات السكان ببعضهم، لتنظيم عمليات الانتخاب البلدية والنيابية والنقابية وتطويرها، وتقييم أداء النواب وأعضاء المجالس البلدية والنقابية، أو لبناء شبكات تعاون وعلاقات اجتماعية فاعلة ومفيدة.

ويمكن للمجتمعات المحلية الصغيرة، والمركزية الكبرى أن تطور من خلال الشبكة، ولايتها ومشاركتها الثقافية ووعيها ذاتها ووجودها، فتكون فضاء مفتوحاً للمعرفة والخبرات في الشعر والموسيقى والطهو واللباس والمسرح والقصة والرواية والعمارة والأثاث. ويمكن أيضاً، تقديم المعلومات والخبرات المتاحة في تصميم البيوت والملابس وتطويرها، وحل المشكلات القائمة. ويقيّم المشاركون أيضاً، أداء المؤسسات الثقافية والفنية، ويتولون بأنفسهم تطوير الثقافة والفنون ورعايتها، بدلاً من وصاية المؤسسات العامة والخاصة، ولتكون شريكة، وليست وصية على الناس وثقافتهم.

وفي إنتاج الناس ثقافتهم ووعيهم، يبدأ الوعي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالتبلور والوضوح لدى المجتمعات والنخب؛ فما يشكل الناس أفضل من أي شيء آخر حول مطالبهم وأهدافهم، هو القدرة على التعبير عنها ثقافياً وفنياً. ففي الثقافة والفنون، تستودع الأمم كما يقول هيغل أسمى أفكارها. والنقطة الأساسية، هنا، أننا بالشبكية نحرر الثقافة والفنون من الهيمنة والوصاية، لتكون ملكاً للمجتمعات، ولتدير بها برامجها وقدراتها على تقييم البرامج والقيادات السياسية والاجتماعية.

يجب التذكير بأن ذلك لا يحدث تلقائيّاً، ولكنه يتحقق بالوعي والإدراك المفترض أن يصاحب التقنيات الجديدة. وما تعنيه الشبكية ويجب أن تدركه المجتمعات والجماعات الإصلاحية، هو المساواة التي تكاد تكون مطلقة أو مثالية، ففي هذه القدرات المتساوية في المعرفة والوصول إلى مصادرها، يجب/ يفترض أن تنشأ مساواة اجتماعية جديدة ومختلفة. والتقنية كانت على الدوام أداة في المساواة الاجتماعية، والاقتراب منها، لكنها اليوم في الشبكية ممكنة جداً، وبمستوى غير مسبوق.

وفي القدرات التقنية الجديدة والمساواة المصاحبة، لم يعد ثمة فرصة لبقاء الهرمية التي ظلت قائمة على مدى التاريخ... العالم أصبح شبكة ولم يعد هرماً، وفي الشبكة، لا توجد نخب وأقليات تهيمن على القواعد، بل كل عضو فيها من يستطيع الوصول إليها، ويصبح مركزاً مساوياً في أهميته وتأثيره لكل عضو آخر في الشبكة. وفي هذه المساواة الجديدة، وفي انهيار الهرم، تتشكل مجتمعات وقيم ونخب وفرص، وتذهب أخرى.

كيف تتشكل المدن بما هي حياة الناس وعلاقاتهم في أعمال الناس ومواردهم القائمة على اقتصاد المعرفة وتقنياتها؟ لم تظهر هذه المدن بعد بوضوح، لكن الأعمال والمهن والتداعيات والتحولات الجديدة تظهر، وكما يهدد الانحسار والانقراض أعمالاً ومهناً كثيرة قائمة، وفي ذلك يمكننا أن نتخيل ونفكر في مدننا القادمة! ولكن، لماذا نفعل ذلك، وما أهميته في صعود تحديات الإرهاب والاحتلال والاستبداد والانقسام التي تخيم على العرب وعالمهم؟ اعتراض منطقي ومهم، لكن حياتنا، بما تقتضيه من ضرورات

التفكر والبحث، لا تنحسر أهميتها، ولا تتراجع، بصعود التحديات الكبرى الجاثمة علينا، دولاً وأفراداً ومجتمعات، .. كما أنه تفكير ليس بعيداً عن هذه التحديات والتحولات التي أصابتنا، وليس تجاوزاً القول إن التحولات القائمة، بما فيها من صعود للتطرف والإرهاب، ليست بعيدة عن مرحلة المعرفة، بل هي من تداعياتها وتطبيقاتها أو ثمارها العفنة. وفي المقابل يمكننا؛ بل يجب أن نفكر في الاستجابات الضرورية والملائمة لهذه التحديات المفروضة علينا، والتي لا خيار لنا في وجودها وتشكلها، ولا يفيد في شيء تجاهلها، بل يزيد مساوئها، ولو شئت القول إن مبتدأ التفكير في الحلول والاستجابات والمواجهات مع التحديات والأزمات القائمة اليوم يكون بفهم المعرفة وتداعياتها وتحولاتها، فلن يعوزني الدليل.

كانت ومازالت الطريق من البيت إلى العمل والعودة إليه تؤثر جوهرياً في المدن وتخطيطها وتشكّلها، وكان الأطفال ومازالوا في ذهابهم إلى المدارس وعودتهم وفي متطلباتهم وسعي الآباء على حياتهم، يرشدون المدن وعلاقاتها وتشكلاتها غير المرئية، فماذا سيحدث للمدن والأسر والعلاقات، عندما يعمل ناس كثيرون، وربما معظمهم في بيوتهم، أو قريباً منها، وعندما لا يحتاج الأطفال أن يذهبوا إلى المدارس كل يوم، وفي مواعيد محددة، وربما لن يحتاجوا أن يذهبوا إليها؟

تتضاءل الحاجة إلى الشوارع ووسائل النقل، ويتمركز الإنسان في بيته، ما يجعل هذا البيت موضع إعادة نظر وتصميم، ليلائم العمل والدراسة، ومكوثاً طويلاً فيه، تتسع البيوت وتنكفئ، وتضيق الشوارع إن لم تنحسر، ولا تعود ثمة حاجة إلى إقامة في المدن، فتزدهر الضواحي والأرياف، طالما أن الإنسان يمكنه أن يعمل ويتعلم في أي مكان، ولا يحتاج لأجل ذلك سوى «لوح».. وكأننا نتقدم عائدين إلى عصر القرى والألواح، عندما كان الأطفال يتعلمون، وفي يد كل واحد منهم لوح. واليوم، نعمل ونتعلم وفي يد كل واحد منا لوح، لكنه إلكتروني يحضر لنا كل شيء تقريباً، .. المحاضرات والعلوم والأعمال والموسيقى والأفلام والألعاب والمراجع والمكتبات والأخبار والاتصالات... وقل ما شئت، وكما تشاء، عما يمكن لهذا اللوح أن يفعله لنا.. ويفعله بنا أيضاً.

لكنها ليست قرى وبيوتاً معزولة، أو لنقل إن المدينة تتسع حتى تكون العالم كله، فإن كانت المدينة، في وظيفتها ومعاييرها الأساسية، تعرف بالخدمات والفرص والتواصل والمركزية، فلن يُحْرَم (أو ينجو) أحد من ذلك كله، تصبح المدينة افتراضية تحاكي الشبكة نفسها، أو تتشكل في الشبكة، وليس في عالم الواقع، أو يكون الواقع هو الشبكة! إنها في الواقع مدن ومجتمعات شبكية.

سوف يكون في مقدور الناس المشاركة والتجمع والتأثير في القضايا والأولويات التي تهمهم، وتشكل حياتهم ومواردهم، الخدمات الأساسية من التعليم والصحة، والرعاية الاجتماعية، والاستهلاك، والانتخابات العامة، والهموم والقضايا المجتمعية والجدل العام حولها، وكذا يمكن، أيضاً، العمل معاً عبر الشبكة في مواجهة الظلم والفساد. أو تتشكل جماعات بلا حدود في وزنها وانتشارها أو مجال اهتمامها، الأحياء والبلدات والحدائق والمكتبات والمدارس والعيادات أو العمل والمهن والتدريب والتعليم، أو تقييم الحكومات والنقابات والبلديات والإدارات والأسواق والشركات،... ويمكن أن تقول الأمر نفسه عن العمل لمواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أو لأجل رسالات معينة، يؤمن بها أصحابها، أو للخدمات اليومية في التوصيل والاستهلاك والاستعلام والتواصل الاجتماعي، فتطور المجتمعات، صغيرة أو كبيرة، مشاركاتها وهوياتها ووعيها ذاتها ووجودها وتراثها ومصالحها، وتنظم تحركها وتجمعها لتحسين حياتها.. كل ذلك وغيره كثير جداً يجري بلا حاجة للتنقل أو العيش في مكان محدد.. فعن أي مدن نتحدث اليوم؟

لنبدأ بالحديث عن المساواة شبه المطلقة في المدن الجديدة، في الحصول على المعرفة وإنتاجها والمشاركة العامة والتأثير في المسارات والمصائر، ماذا تفعل تلك المساواة؟ ما الطبقات الجديدة التي تتشكل أو تنقرض؟ ولعل سؤال الدين وعلاقته بالدولة والمجتمعات والأفراد هو اليوم أكثر تطبيقات اقتصاد المعرفة وتقنياتها، ففي واقع الحال، وعلى نحو ما، فإن الصراعات الدينية والجماعات الدينية الصاعدة هي تطبيق للمساواة الشبكية. .. لم يعد الدين أداة سلطوية ونخبوية، ولم تعد المعرفة الدينية سراً مقتصراً على طبقة من العلماء والكهنة، وربما يكون الصراع الديني القائم اليوم هو في حقيقته صراع على الدين

الذي فقدته السلطات والطبقات الحليفة لها، وصار أداة فاعلة بيد المهمشين والمعارضين والمتمردين، وربما يكون الحلّ أو المآل تحرير الدين من الصراع وتحرير الصراع من الدين، .. سوف يكون ذلك أمراً حتمياً، ولن يطول المقام حتى يتحول الدين إلى شأن بعيد عن السلطات والجماعات والطبقات، فالشبكية التي حرمت السلطات والنخب من هذا المورد لن تجعله حكراً على الجماعات، أو على أحد من الناس، طالما أنها تتيحه لكل إنسان بلا وساطة أو وصاية من أحد أو هيئة، ..

V2 - أرستقراطية الشبكية

كشفت الانتخابات التي تجرى في أنحاء واسعة من العالم عن ظاهرة انتهاء صلاحية النخب والقيادات السياسية التي كانت سائدة؛ وأن نخبا أخرى تشكلت لم تكن تحتل موقعها العادل أو المفترض، وأتوقع أن يكون الحديث عن النخب القادمة والراحلة قضية تشغل البحث الاجتماعي والسياسي في السنوات القادمة.

يصعب إن لم يكن يستحيل أن ندرك على نحو واضح وحكيم التشكلات الاجتماعية والاقتصادية القادمة حول الشبكة والمعرفة وما ينشأ عنها وحولها من مدن وموارد وأعمال، لكننا نملك اليوم رؤية واضحة لمسارات وتحولات العالم الذي تشكل منذ القرن السابع عشر، وقد نستطيع أن نحيط بالعبر والدروس التي تساعدنا في إدارة مرحلة مقبلة مجهولة بالنسبة الينا أو مختلفة عن الحاضر اختلافا جذريا.

لقد كانت الحياة المعاصرة اقتباسا وتعميما لحياة النبلاء وقادة العصور الوسطى، صحيح أن العصور الرأسمالية والصناعية قضت على الإقطاع والطبقات الأرستقراطية، لكن القادة الجدد من الحكام ورجال الأعمال والمثقفين أعادوا حياة القصور والقلاع في مدن وبيوت وأساليب حياة لم يكن تعيشها الأغلبية الكبرى من الناس، وقد يكون لافتا على سبيل المثال أن تحسن المعيشة والصحة وانخفاض وفيات الأطفال وارتفاع معدلات العمر يردّ كما يلاحظ لويس ممفورد إلى تطور التغذية وعادات النظافة لدى الناس أكثر من التطور التكنولوجي والعلمي، لكن السؤال البديهي الذي يطرح نفسه وما الذي منع الناس أن يحصلوا على النظافة والغذاء من قبل؟ فالظاهر أن علاقتهما بالعلم والتكنولوجيا ليست حتمية، ولماذا لم يكن لدى الناس بيوت بحجرات متعددة وحمامات ومطابخ مستقلة توفر النظافة والخصوصية والتهوية والإضاءة والتدفئة؟ لماذا لم يدركوا إلا متأخرين أن في مقدورهم تغيير حياتهم عبر تغيير مواقفهم الذهنية؟ ويعتبر وليم جيمس ذلك ثورة تفوق ثورة الطب والعلوم والصناعة، لكن لا مناص من ربط ذلك الوعي المتشكل بالثورة الصناعية والتقدم العلمي، وفي ذلك ما يدعونا إلى القول أن أفكارا ومدنا وأساليب حياة سوف تتشكل يصعب التنبؤ بها أو ربطها منطقيا بالشبكية واقتصاد المعرفة!

قادت العالم في عصر النهضة ثم الصناعة طبقة جديدة من التجار والبنوك والشركات والمغامرين والمستكشفين والعلماء والمخترعين، كان حلم الناس جميعا أن يكونوا مثل النبلاء وأصبح في مقدورهم ذلك، أو على الأقل أن يكون لديهم قدرة على مشاهدة ومتابعة حياة النبلاء من خلال الإعلام والسينما، لكن نشأ أيضا وفي موازاة نموذج النبلاء أو على أنقاضه نموذج الطبقة الوسطى التي تلهم الفقراء والكادحين كما الأغنياء الذين يحتاجون أيضا أن يكونوا جزءا من المجتمعات يشاركون فيها ويديرون فيها مصالحهم وطموحاتهم.

بمقدورنا أن نلاحظ نهايات المؤسسات والطبقات السائدة اليوم، فالبنوك التي أنشئت لأجل الأثرياء والمرابين لم تعد تلائم التمويل الاجتماعي الصاعد والمتمرد على التوزيع القائم للموارد والفرص، ومؤسسات الاتصالات التي أنشئت لأغراض تنظيمية لم تعد تلائم تداول المعرفة واستخدامها وتنظيم الاعمال الهائلة والشاملة في شبكة الانترنت، والمدارس التي أنشئت لتنظيم المجتمعات وتشكيلها أصبحت عديمة الجدوى، والجامعات التي أنشأتها النقابات للتدريب والتطوير المهني أو المؤسسات لدينية أو طبقات النبلاء لأجل خدمة الفنون والآداب أصبحت عبئا على المعرفة والمهن بل وتعمل ضد أهدافها ورواياتها المنشئة.

اليوم أو في غد القريب تصعد المجتمعات مدفوعة بالشعور بالقدرة على الاستقلال والتأثير وإدارة احتياجاتها وأولوياتها بدون المؤسسات والطبقات السائدة والتي تحولت في نظر المجتمعات إلى طفيليات تكره الناس والمدن وتخرج من المجتمعات بل ومن العالم، لكن المجتمعات لا تملك سوى الشعور بالظلم، وليس لديها الوعي الكافي لتغير حياتها وعلاقاتها وما تريده وما تحب أن تكون عليه، وبسبب ذلك تفشل الحركات الاحتجاجية حتى عندما تنتصر، وتتحول إلى صراعات اجتماعية وسياسية وحروب أهلية طاحنة! لكن وفي جميع الأحوال لم يعد ممكنا إعادة الأوضاع وعلاقات الفرص والتنظيم الاجتماعي والسياسي إلى ما كانت عليه، .. يبدأ الخروج من الأزمة بعقد اجتماعي جديد ومختلف يجري التفاهم والتعاقد عليه بوضوح ومساواة وليس بالإخضاع والإذعان!

من هم قادة المجتمعات الجدد في ظل اقتصاد والمجتمعات الشبكية؟ ربما يكون عالم الاجتماع الإسباني مانويل كاستلز أهم من نظّر للمجتمع الشبكي القائم على تحول الاقتصاد من الصناعة إلى المعلومات، وتنظيم النشاط الاقتصادي تنظيما شبكيا، ويتبع ذلك بطبيعة الحال إعادة تنظيم المجتمعات والنشاط البشري وتوزيع السلطة،.. ويطلق ذلك التنبؤات والملاحظات والتقديرات حول القادة الاجتماعيين الجدد المفترض أن يقودوا المجتمعات ويؤثروا فيها، فمن هم القادمون الجدد في اقتصاد المعرفة ومن هم المنقرضون؟ السؤال ليس جديدا، ولو حاول كل إنسان التأمل في الأسواق والأعمال والعلاقات فإنه سوف يلاحظ بالتأكيد حجم التغير الكبير والعميق في الأسواق والحياة بعامة، يمكن لأحدنا أن يسير في الأسواق والشوارع التجارية وينظر ويقرأ اللافتات ويقارن ما يشاهده بما كان عليه الحال قبل عشرين سنة، أو ينظر في السلع والأجهزة المعروضة، ثم يتخيل الأعمال والمهن الجديدة الصاعدة والمنسحبة ثم يقدر من هم القادمون الجدد!

في الحوسبة التي سادت العالم صعدت شركات الحواسيب والبرمجة كما نلاحظ في ميكروسوفت وأبل وسامسونغ ونوكيا،.. وفرسانها المبرمجون ومهندسو الكمبيوتر ومصممو الأفكار والأجهزة، ونجومها بيل غيتس وستيف جوبز، وفي موجة الاتصالات صعدت شركات عملاقة لم تكن من قبل أو كانت صغيرة محدودة، وظهر قادة أعمال جدد، وفي الشبكية (الانترنت) ظهرت غوغل وفسبوك وتويتر وأمازون،... وفي النانو تكنولوجي والهندسة الحيوية تشكلت أعمال واسعة في الزراعة والغذاء والطب، ثم أعاد القائمون على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والرعاية إدارة وتنظيم أعمالهم وفق هذه التقنيات الجديدة محدثين تغييرات كبيرة فيها، وبطبيعة الحال فإن المؤسسات والمهن التعليمية والطبية تتغير تغيرا جذريا!

ووجد النشطاء والقادة الاجتماعيون الجدد مجالا جديدا للعمل والتأثير، وخرجت من الحصار والتهميش طبقات وفئات لم يكن متاحا لها من قبل المشاركة، واتخذ النضال لأجل الكرامة والحريات وتحسين الحياة أدوات ووسائل جديدة وسلك في آفاق جديدة مختلفة.

مرجح إن لم يكن مؤكدا أن النخب التي تشكلت مصاحبة للدولة المركزية الحديثة، من قادة السياسة والمجتمعات والأعمال والثقافة والمؤسسات تؤول إلى السقوط، إلا فئة قليلة منها؛ من القادة الذين يحاولون أن ينهضوا بدولهم ومجتمعاتهم وأعمالهم ويستوعبوا التغيرات او تسعفهم نواياهم الحسنة في الإصلاح، وعلى نحو عام فإنها طبقة تلعب في الوقت الضائع، وليس لها أمل في البقاء والاستمرار سوى ان تطور نفسها وتشارك القادمين الجديد، أو تمضي في صناعة الخوف والحروب الأهلية الداخلية والفوضى، وهذا سوف يزيد أزمتها مع المجتمعات والناس لأنها تزداد سوءا في نظرهم، وتضيف إلى فشلها وفسادها أنها تتحول إلى جماعات من الأشرار!

لقد توجت التقنية الجديدة أو مرحلة اقتصاد ومجتمعات المعرفة بـ «الأنسنة» بمعنى قابليتها للتداول والاستخدام بسهولة وبساطة من غير خبرات معقدة ودون حاجة إلى تدريب متخصص ومؤسسي، بل يمكن لكل إنسان (تقريبا) إتقانها والتعلم ذاتيا على استخدامها وتطبيقها.

«الإنسان الذي يعمل بنفسه ولنفسه» تكاد هذه العبارة تلخص المحتوى الجديد لاقتصاد المعرفة، ففي قدرة الإنسان على التعلم والتواصل والعمل مستقلا عن السلطات والشركات الكبرى، وفي تطور تقنيات الطاقة والتواصل والغذاء والصحة سيكون بمقدور الأفراد والمجتمعات الاستقلال عن الدولة والشركات بنسبة كبيرة، ولذلك سوف تعيد المجتمعات تنظيم نفسها من جديد حول اولوياتها وخدماتها لتدير معتمدة على نفسها مواردها خدماتها الأساسية في التعليم والرعاية وتوفير السلع والخدمات، وبذلك فإنها سوف تعيد إدارة وتنظيم علاقتها بالحكومات والشركات اعتمادا على قدراتها وفرصها الجديدة.

سوف تكون المجتمعات قوة ثالثة جديدة إلى جانب الشركات والحكومات، وبطبيعة الحال فإن قادة المجتمعات سوف يكونون قادة جدد ومؤثرين في الدولة والمجتمع، رؤساء البلديات وقادتها وأعضاء مجالسها وقادة الأعمال والمؤسسات المجتمعية في التعليم والصحة

والخدمات والرياضة والثقافة، ومن بين هؤلاء ستكون نسبة كبيرة من أعضاء المجالس النيابية وبطبيعة الحال الوزراء!

سيكون بمقدور المدن والمحافظات أن تمول وتدير وتنظم معظم إن لم يكن جميع الخدمات والاحتياجات الأساسية والإدارية، وبذلك سوف يتراجع كثيرا الانفاق الحكومي وكذلك المؤسسات المركزية، ففي قدرة المجتمعات على إدارة ومراقبة الطرق والأماكن العامة بتكاليف قليلة وتقنيات متاحة يقل كثيرا عدد أفراد الأمن، وتصبح الأجهزة الأمنية مكاتب تقنية أنيقة محدودة العدد، وفي انتهاء الحروب وتطور تقنيات المراقبة والردع تتغير الجيوش ووسائل الدفاع، وفي ولاية المجتمعات والبلديات على التعليم والصحة والرعاية تتحول الوزارات المركزية لهذه الخدمات إلى مؤسسات للتنسيق والمراقبة أكثر منها تنفيذية مباشرة.

وهكذا فإن الأرستقراطية القادمة سوف يضاف إليها مجموعتان جديدتان مؤثرتان بل وحاسمتان، قادة المجتمعات، وقادة الإبداع والابتكار والخيال!

V3 - التعليم الشبكي

ستكون منظومة التعليم أكثر المجالات عرضة لإعادة الصياغة والترتيب في مرحلة المعلوماتية والمعرفة، وبدأت بالفعل مؤسسات التعليم ومضامينه ومجالاته ووسائله تأخذ صيغاً جديدة مختلفة إلى حد كبير عن الأنظمة التي ألفها الناس.

إن التغيير الكبير الذي يجري في الموارد والتقنية والمعارف يجعل ما يتعلمه الإنسان ويتدرب عليه عديم أو قليل النفع بعد فترة وجيزة، فالمهندس أو الطبيب أو المدير، وغيرهم يواجهون تحديات كبيرة في عملهم تجعلهم بدون التعليم المستمر والمتابعة الدؤوبة لتخصصاتهم ومجالاتهم يخرجون من دائرة عملهم وتخصصهم.

والتعليم المستمر «مدى الحياة» أصبح مطلباً ضرورياً يجب أن تلتفت إليه الدول والمؤسسات، ولم يعد التعليم الإلزامي في المدارس حتى التعليم الجامعي كافياً لتأهيل المجتمعات وتنميتها.

وما تقوم به المؤسسات المختلفة في مجال التدريب والتعليم المستمر لم يعد كافياً لتلبية الاحتياجات الكثيرة الناشئة للعمل والحياة، فقد أصبح التعليم المستمر على درجة من الإلحاح والأهمية تستدعي أن تقوم به مدارس وجامعات ووزارات ومؤسسات منتشرة في المدن والقرى، لأنه لم يعد يستهدف قطاعاً نخبوياً من الناس، وإنما يحتاجه الناس جميعهم بمختلف أعمارهم وأعمالهم ومستواهم التعليمي والإداري.

إن تحول الإنترنت والشبكية إلى جزء من بيوت الناس وحياتهم وعلاقتها بكل الأنشطة والمؤسسات تعيد ترتيب كثير من أنظمة الإدارة والعمل، ومنها التعليم، وباتجاه الحكومات والدول لتخفيف الإنفاق، وبسبب التحديات التعليمية الناشئة التي تستدعي إنفاقاً وإعداداً، فسيكون بمقدور المجتمعات والدول باستخدام الانترنت أن تفعّل «التعليم الشبكي» وتقلل من نفقاته، وتجعله شاملا لجميع مراحل العمر، وليس فقط الأطفال والتلاميذ، وطلاب الجامعات.

ويتوقع من التعليم المجتمعي في ضوء المتغيرات المتسارعة أن يعيد تشكيل وبناء قوة عمل مؤهلة، وتتكيف مع التقنيات الجديدة المنتشرة، وتشارك فيها أيضاً. وإذا كانت مخرجات التعليم مختلفة عن الوجهة الجديدة للعمل والموارد والاقتصاد؛ فإن التعليم يكون عبئاً زائداً على الأعباء الكثيرة المتراكمة على الأفراد والمجتمعات.

وقد يحدث دون انتباه أن تنحرف مؤسسات التعليم برغم الإنفاق الهائل عليها والتفرغ التام لها من قبل أكثر من ثلث المجتمعات عن أهدافها البسيطة التي أنشئت من أجلها، وهي أن نتعلم كيف نعرف؟ وكيف نعمل؟ وكيف نكون؟ وكيف نعيش معاً؟

لقد كانت المجتمعات تعلم أبناءها بتلقائية ودون تكاليف تذكر كيف يكونون صالحين ومفيدين لأنفسهم ومجتمعاتهم، فالبيئة المحيطة بالطفل كانت تمده بالثقافة والهوية والعادات والتقاليد ووسائل العمل والرزق، فيتعلم حرفة أو مهنة، ويتعلم كيف يبني بيته بنفسه، ويحقق جميع أو معظم احتياجاته بنفسه أو ضمن منظومة المجتمع المحيط به، ورغم أن المؤسسات التعليمية قد أنشئت لتطوير هذه المهارات وتفعيلها؛ فإنها في المحصلة قضت على معظمها، وربما جميعها.

«المجتمع الذي يتعلم» فكرة تبنتها منظمة اليونسكو عام 1976، لكنها لم تعد اليوم ترفاً أو تطوعاً وإنما ضرورية كما التعليم الأساسي، فالتعليم ليس نظاماً فرعياً في المجتمع، ولم يعد ممكنا تقسيم الحياة إلى فترة تعليم وفترة عيش وعمل، ولم يعد التعليم مقصوراً على المدارس والجامعات، وإنما يمكن أن تقوم به جميع المؤسسات الخدماتية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية.

وربما تكون المشكلة الأساسية في التعليم المستقبلي هي القدرة على تحديد الاحتياجات والمهارات الناشئة التي يجب أن تتزود بها المجتمعات. إذ يبدو أن معظم الأفراد والمؤسسات غير مدركين لهذه الاحتياجات ولا يلاحظون الإمكانيات والفرص التي تتيحها المعلوماتية والشبكية المهيمنة بتسارع وهدوء على كل مناحي الحياة والاقتصاد.

والمهن التعليمية أصبحت أيضاً موضع إعادة نظر، والمعلم الذي لا يقدم أفضل من أو غير ما تقدمه برامج الكمبيوتر وأقراص المعلومات وشبكات المعلومات والاتصال سيفقد أهميته ومبرر عمله ووجوده، والواقع أن كثيراً من المهن والمؤسسات متجهة إلى الانقراض أو التغيير الجذري، فكما أبدلت «الثورة الصناعية» معظم مهن ووسائل الحياة السابقة لها؛ فإن المعلوماتية تغير كل -أو معظم- الوسائل الحالية، ومعها أيضاً مهن ومؤسسات وأنظمة اقتصادية وتعليمية واجتماعية. ولم يعد الحديث عن هذه التغييرات المتسارعة ترفاً فكرياً، أو خيالاً علمياً، ولكنها تحديات نشأت بالفعل، وقد يكون قد فات جزء كبير من الوقت والجهد والتفكير للتعامل معها، وهي -للأسف الشديد- لا تنتظرنا حتى ندركها أو نقتنع بضرورة التعامل معها.

كانت أبسط تجليات الشبكية التحول من الهرمية إلى الشبكية أو من المركزية إلى اللامركزية، وفي ذلك كانت المجالات المركزية أو «الممركزة» مثل الإعلام والتعليم والدين والثقافة الأكثر تأثرا بالشبكية، وإذا كان الإعلام الأوضح والأسبق في عاصفة التحولات هذه، فإن التعليم يواجه تحديات كبرى لا تقل جذرية وعصفا من تحديات الإعلام، بل إنه في واقع الحال قد صار عصفا بالفعل، ولم يبق من نهاياته وتحولاته سوى الاعتراف بذلك، فالمهن والأعمال والأسواق في تحولاتها الكبرى وضعت التعليم والمؤسسات التعليمية القائمة اليوم في مواجهة الجدوى والمعنى، بل والانقراض.

كان ممكنا (ومنطقيا أيضا) للسلطات والنخب في ظل المركزية التي أتيحت لها أن تصمم منظومة التعلم والتعليم على نحو يلغي التفكير الناقد والتحليل والإبداع، ويعطل الفلسفة والفنون والآداب ومهارات الحياة والسلوك الاجتماعي، حتى مساقات التفكير الناقد والابداعي والكتابة الإبداعية والفلسفة والمسرح والفنون والآداب درست على نحو عدائي مع التفكير والإبداع والفلسفة والفنون والآداب.. لأنه وببساطة ووضوح أنشئت المدارس والجامعات لأجل أهداف وغايات مستقلة عن التعليم والتعلم في روايتها الاصلية والنقية. لكن لغايات تنظيم المواطنين وتنشئتهم وفق أهداف ومصالح النخب المهيمنة، وفي أحسن الأحوال لأجل تمكين الدول والمجتمعات من تنشئة وضبط

الفاعلين الاجتماعيين، هكذا فإن المدارس في روايتها المنشئة تهدف إلى التنظيم والتنميط الاجتماعي والأخلاقي، والتعليم المدرسي يهدف إلى بناء مهارات واتجاهات تعزز مصالح واحتياجات النخب والأسواق والمجتمعات.

وعندما توسعت الجامعات في تعليم الآداب والفنون والفلسفة في عالم العرب لم يكن ذلك بهدف تكوين فلاسفة وأدباء وفنانين بدليل أن ذلك لم يحدث كما حدث في قطاع العلوم الطبيعية والتقنية. لكنه توسع مردّه إلى مجاراة اتجاه اجتماعي متغلب في اقتباس ومحاكاة وتقليد النخب والطبقات الارستقراطية، لكن ولأن النخب اصابها التفسخ والإعياء وفقدت قدرتها على الإلهام، وصارت غالبا وبخاصة في عالم العرب تتشكل حول تشوهات وانهيارات الأسواق والمجتمعات من الشطّار وصائدي الفرص وامتدادات المرابين وجامعي الضرائب ووكلاء الشركات الأجنبية وتابعي النخب المنقرضة انحطت وبطبيعة الحال دراسات واشتغالات الفلسفة والآداب والفنون والشعر والموسيقى بقدر انحطاط وتحولات النخب نفسها.

اليوم يتجه التعليم إلى خيارين متناقضين تماما؛ الاستجابة والتكيف مع الأعمال والأولويات الجديدة والمستمدة أساسا من الإبداع والمبادرة والمغامرة؛ ما يعني بالضرورة التضحية بالنخب التعليمية وقادة الأعمال والمهن والتي تواجه حتمية الانقراض، والخيار الثاني أن تقود النخب في الوقت الضائع مزيدا من عمليات الخوف والفشل. وهو ما يمكن الاستدلال عليه اليوم بتزايد حالات التطرف والشوفينية، وحتى عندما تكون الأمم تبدو قوية ومزدهرة فإن صعود وهيمنة التطرف المتطرفين فيها يؤشر إلى تحديات وضعف لم يظهرا بعد بوضوح، أو إلى نزعة تدمير ذاتي ترافق على نحو كوني طبيعي القوة والازدهار، لأن الشيء ينتج دائما ضده.

ولا بأس بالاستدراك على أن الأمة تعني المجموع التفاعلي للمجتمعات والجماعات والأفراد والسلطات في دولة محددة، لقد أصبح ضروريا اليوم تحرير المصطلح من مفهومه القومي العابر للدول، لأن التكوينات التقليدية من السلطات والمجتمعات والأفراد في ظل

الشبكية لم تعد (لن تعود) متماهية ببعضها، بل تتحول (تحولت) إلى كيانات متميزة تحتاج إلى تنظيم جديد لعلاقاتها وشراكاتها فيما بينها، ولأجل التعليم في مرحلته المتشكلة أصبح من الضروري التفكير في بناء شراكات مؤسسية وواضحة بين الأفراد والأسر والمجتمعات والمدن والسلطات المركزية.

V4 - العمل الاجتماعي الشبكي

هل يمكن تحويل المدونات الفردية ومواقع التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك وتويتر إلى ساحات للتفاعل والحوار والتعلم والتأثير في اتجاهات فكرية ويومية؟ كيف يمكن مواجهة الارهاب الالكتروني والتحريض والكراهية في الشبكة؟ المسألة بسيطة وممكنة .. ولا نحتاج سوى جهد قليل لحصر الأفكار والاهتمامات والاتجاهات الذاتية ثم محاولة تقديمها والتشارك فيها، وفي ذلك أقترح على المشاركين والمدونين فكرتين عمليتين: تحديد الأفكار والمصالح والاتجاهات الذاتية العامة منها والخاصة واليومية الحياتية، والتعبير عنها ببساطة ووضوح، وأن تكون المشاركة في إطار التفاعل وتبادل المعرفة والحوار ، يجب أن يكون المشاركون حقيقيين وفاعلين.

وهنا يمكن اقتراح حذف وأحيانا حظر المتطفلين على الفضاء الشبكي والذين يؤثرون بالضرر على اتجاهات الفائدة والاضافة في التدوين، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر: المتنكرون بالأسماء المستعارة والوهمية، والسلبيون الذين لا يبدون رأيا اصيلا ولا يشاركون مشاركة حقيقي، والمتطرفون والمتعصبون والكارهون والمشاغبون والصخابون والمأزومون والشتامون من اي اتجاه كانوا، وجماعات اللعب والتسلية والترفيه إلا في مجموعاتهم الخاصة بهم دون سماح لهم بالدخول الى الفضاء العام للجدل والمعرفة، والدعايات التجارية والسياسية والدينية، والمبالغون في النسخ أو من يقتصر تدوينهم على القص واللصق، والعاجزون عن التمييز في المواقف والمشاعر بين الأشخاص وأفكارهم ومعتقداتهم، والنرجسيون المستغرقون في ذاتهم وشؤونهم وصورهم وابنائهم، والسيكوباثيون الذين يلحقون الضرر بالآخرين بلا مسؤولية، والساديون الذين يفرحون بآلام الناس ومصائبهم ويشمتون بهم أيا كان هؤلاء المصابون ومن أي ملة أو دين او وقوم أو بلد، والذين ينشرون صورا للموتى والمصابين والتي تعد إساء بأصحاب الصور وبخاصة الاطفال، والعاجزون عن القراءة والفهم إلا في منظار من سوء النية والتشكيك والبحث عن الاخطاء وتصيدها .. وكأنهم يفرحون بأخطاء الآخرين وهفواتهم أو يتوهمونها إن لم تكن موجودة.

يبدو واضحا اليوم أن شبكات الانترنت والاتصالات والتواصل صارت ساحة مهمة ومستهدفة للأنظمة السياسية والجماعات المختلفة كما الخارجون على القانون إضافة بالطبع إلى الأغلبية من مستهدفي التواصل والتعليم والمعرفة والمعلومات والتسلية والعمل والتسويق، ولأجل حماية هذه الأعمال والمصالح العظيمة التي تتشكل في الشبكة ثمة حاجة كبرى للتضامن الشبكي لأجل تفعليها إيجابيا وحماية الناس والمستخدمين والمجتمعات والأطفال، ولا يمكن ذلك إلا بوعي وتضامن جماعي وسلوك فردي في الشبكة يحول المتطفلين والمتعصبين والارهابيين والمرتزقة الالكترونيين إلى جماعات محظورة عمليا، ولا تستطيع التسلل والتأثير إلا بوضوح وبأسماء حقيقية وفي مبادئ وقواعد عامة من الالتزام الاجتماعي وعدم الإساءة والشتم والكراهية والتحريض، بل ويمكن بذلك استيعاب كثير من المتطرفين والمخطئين وإقناعهم بالجدل بالحسنى والحكمة والموعظة الحسنة.

نحاول اليوم نحن الأفراد والجماعات الصغيرة والهامشية والمحرومين من منافع التنمية والساعين إلى التأثير في السياسات المحيطة كما تحاول أيضا السلطات والشركات أن نأخذ مكانا في الشبكة، .. نبيع خصوصياتنا لشبكات التواصل، ونجعل أنفسنا هدفا إعلانيا مقابل إمكانية الدخول الى هذه الشبكات وتقديم آرائنا وأفكارنا التي تتضمن تحديا للشركات وتفكيكا لنفوذ السلطات ومواجهة للأسس الثقافية للحالة السياسية والاجتماعية القائمة والتي برغم هيمنتها وطغيانها صارت عجوزا متعبة!

اليوم يمكن النظر إلى الفعل السياسي والاجتماعي بأنه «الاشتباك» أو كما يسميه جيرمي ريفكين «آكسز access» ولا أعرف إن كانت كلمة الوصول أو التواصل تغطي الفكرة لكن ربما يكون التشابك والاشتباك مفيدا في الفهم الجديد للعمل والتأثير بما هو المشاركة أو الانغماس في الشبكة، وفي الحالة التي تكون قادرا على الوصول إلى الشبكة تصبح أيا كنت فردا أو سلطة أو شركة جزءا منها مساويا لأي نقطة اتصال أخرى مع الشبكة؛ سواء كانت النقطة الأخرى رئيس دولة أو جامعة أو شركة عالمية أو جماعة أو حكومة، لكن هذا التساوي الصحيح نظريا والمدهش لدرجة الصدمة؛ والذي يجعلك فور تلقي اشارة على موبايلك أو حاسوبك قادرا على الفعل الكامل بلا حدود (تقريبا)

في الحصول على المعلومات والمعرفة وتقديمها من وإلى أي جهة أخرى في العالم وبأية لغة لا ينشئ بالضرورة أو تلقائيا تقدما أو تأثيرا اقتصاديا واجتماعيا، فقد ظل «التشبيك» قوة وسلطة أخرى هائلة لم تفد كثيرا في إنجازها تلك الإتاحة الممكنة والبسيطة.

لكن وبلا شك ثمة حالة تمرد عميقة وفوضوية في العالم اليوم، منحت الفرد شعورا غير مسبوق بالقدرة على التأثير والاستقلال، بل ونقلت أهمية الفعل والتأثير السياسي والاجتماعي من أطره وأدواته الراسخة (كانت راسخة) مثل المجتمعات والمنظمات والأحزاب والمؤسسات إلى الفرد نفسه، لم تعد المنظمة أو المؤسسة الناجحة أو القوية هي العامل الوحيد أو الحاسم في التأثير، لكن «الذات الفاعلة» قادرة اليوم وبموارد قلية ومتاحة أن تكون على قدم المساواة في فرص المشاركة والتأثير مثل المؤسسات والجماعات والمنظمات الكبرى. ولا بأس بتكرار التأكيد على أن مفهوم «فوضى» يعني القواعد المنظمة المجهولة لنا أو الخارجة عن السيطرة.

V5 - أسلوب الحياة

تعكس أنظمة الطعام واللباس والعمارة والآداب والفنون بوضوح اتجاهات اجتماعية وفلسفية يؤمن ويلتزم بها أصحابها، وعندما نحاول معرفة أو تذكر بدايات أسلوب الحياة القائم والمؤسسات والأسواق والأعمال المحيطة بنا والتي نشارك فيها وتصوغ حياتنا وأعمالنا وعلاقاتنا نلاحظ أنها منظومة برغم ألفتنا العميقة معها بدأت قبل فترة قصيرة، ولم تكن موجودة من قبل؛ كيف كنا ندبر حياتنا وأعمالنا من قبل؟ كيف ندبر حياتنا وأعمالنا في مرحلة جديدة تغير عميقا في هذه المنظومة القائمة من الأعمال والمؤسسات؟

لنفكر في أسلوب حياتنا القائم اليوم، من الطعام واللباس والسكن والإقامة، وما يقوم حولها من استثمارات وأعمال وأسواق بالمليارات، إن جيلي يتذكر بدايات معظمها وكيف أنها لم تكن موجودة، وما يسبق جيلي (مواليد الستينيات) فإنه لا يتعدى جيل آبائنا الذين ولدوا في أوائل القرن.. كل ما لدينا من مؤسسات وأعمال، الجيوش المنظمة والأجهزة الأمنية والمدارس والجامعات والوزارات والبنوك والأسواق والمدن والأحياء،.. بدأت مع تشكل الدولة الحديثة، وهي في العالم العربي بدأت بعد الحرب العالمية الأولى، وأكثر الدول العربية تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية، وهي فترة قصيرة نسبيا، وبالنسبة للعالم أيضا هي منظومة من الأعمال والمؤسسات بدأت بالتشكل في القرن السابع عشر، ونضجت وترسخت في القرن التاسع عشر، وقبل ذلك كانت الحياة والأعمال مختلفة عما نعرفه اختلافا جذريا.

ينظر كثير من الناس إلى الثقافة وأساليب الحياة كعمليات إضافية أقرب إلى التسلية والترفيه؛ تشغل الناس كهوايات، فالصيد الذي كان محور حياة الناس لآلاف السنين تحول إلى هواية، والطعام واللباس اللذين قامت عليهما وحولها الحضارة الإنسانية؛ يتحول الاهتمام بهما إلى عمليات تسلية وترفيه تبدو إضافية وغير أساسية، لكنهما في واقع الحال مبتدأ الحضارة الإنسانية وقصتها.

ونحتاج دائما عند التفكير في التحولات أن نعود إلى القصة الأساسية، هكذا فإن أسلوب الحياة مدخل للتفكير المستقبلي، وملاحظة الاتجاهات السياسية والاقتصادية، وهذا بالطبع ليس منهجاً جديداً، فقد كان هيغل (1770 – 1831) يعتقد أن الأمم يستدل عليها بالفنون والآداب والموسيقى والعمارة (4)، وعرض مثالاً يبدو اليوم أكثر أهمية، وهو النهضة الهولندية مستدلاً عليها بالفنون التشكيلية للهولنديين، فهذا البلد الذي كان فقيراً وهامشياً بالنسبة للإمبراطوريات الإسبانية والبرتغالية والمدن والممالك الإيطالية والفرنسية والألمانية، أنشأ نهضة فريدة من نوعها، ما زالت حتى اليوم درساً بليغاً، فقد استقبلت هولندا اللاجئين من الاضطهاد الديني والانتقام السياسي في إسبانيا والبرتغال وألمانيا، وأنشأت أمة متماسكة استطاعت أن تضاعف مساحتها اليابسة وتطور الزراعة، والأكثر أهمية وعبرة حتى اليوم هو كيف استقطبت، بسبب التسامح والاستيعاب، استثمارات وكفاءات واسعة، جعلتها البلد الأكثر غنى وأهمية على مدى القرنين السادس والسابع عشر، بل واستطاعت أن تهزم عسكرياً أكبر إمبراطور في حينه، الملك فيليب ملك إسبانيا، والذي كان يهيمن على نصف العالم، وجلب من القارة الجديدة آلاف الأطنان من الذهب والفضة، لكنها أموال تسربت إلى البنوك والشركات الهولندية، ثم تحولت إسبانيا إلى دولة فقيرة وهامشية!

مؤكد أن الحلول الثقافية والتوعوية المستقلة عن السياق الاقتصادي والاجتماعي لا تحقق التقدم المرغوب، ذلك برغم أن الوعي بالتقدم ينشئه، وأن الأمم تتغير تبعاً لتغير عقلها العام، لكنه وعي لا يتحقق بالإرشاد والكتابة والتوعية، ولذلك فإن الحديث عن الثقافة وأسلوب الحياة هو موضوع سياسي بامتياز، كيف نعيش حياتنا؟ وبملاحظة التراث والهويات التي تعتز بها الأمم نجد أنها في واقع الحال دراسة لأسلوب الحياة، وليست سوى ذلك، ومن خلالها ينشأ التماسك الاجتماعي والرواية السياسية للأمم والمدن والدول.

في صعود الفردية كأسلوب حياة أو أمر واقع، تتقدم تقنيات التواصل والخدمة الذاتية والروبوتات التي تساعد الأفراد وكبار السن والمرضى الذين يعيشون وحدهم لإدارة

حياتهم والتواصل مع المجتمع المحيط والتسلية والترفيه، ويمضي علم الاقتصاد في اتجاهات الفقر والعمل والمؤسسات والاقتصاديات الصغيرة الفردية والمتوسطة، وتصعد قيم التعاون والثقة والإتقان كاتجاهات اجتماعية وفلسفية منظمة للحياة.

إن الإنسان كائن مفكر، لكنه أيضاً تحركه دوافع روحية ونفسية وأهواء ومصالح غير عقلانية، لا يمكن تنظيم حياته وأفكاره واتجاهاته وفق قواعد علمية وعقلانية منضبطة، ولكن يجب إدراك هذا العالم المشهود والحقائق المحيط به أخذاً بالاعتبار كل ما يكون الإنسان ويحركه ويؤثر فيه، لكن الجديد (ربما) أن عدم اليقين ينشئ منظومة معرفية وحياتية، قائمة على عدم اليقين باعتباره فضيلة وأساساً للموارد والحقيقة نفسها، وليس ضريبة لا مفر منها!

ترتبط منظومة الطعام والمائدة القائمة اليوم بشكل أساسي بالثلاجة الكهربائية في المنازل وثلاجات التخزين التجارية، وبالعولمة التي شهدت موجة هائلة من التداخل والهجرات والاحتلال في نهايات القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، وعلى سبيل المثال فإن البندورة والبطاطا العمود الفقري لموائدنا لم تكن معروفة في العالم القديم ولكن أحضرت من القارة الأميركية بعد اكتشافها، ولم تعرف في بلادنا إلا مع قدوم الأوروبيين، وكان الناس يعتقدون أنها سامّة، والرز الطعام اليومي المستخدم اليوم في الأردن كطعام يومي لم يكن معروفا قبل عشرينيات القرن العشرين، وكانت الأطعمة معظمها موسمية تؤكل في موسمها، وتختفي نهائيا من السوق والموائد، ولم تكن متاحة كما اليوم على مدار العام، ولم يكن اللحم طعاما يوميا، بل كان في القرى مرتبطا بالمناسبات والولائم، كالزواج والأضاحي والنذور والولادة والطهور والبيت الجديد والضيوف الكبار، وكانت المائدة تقوم أساسا على التخزين (المونة) من الأطعمة القابلة للتخزين والمجففة والمملحة والمخللة، أو مشتقات الحليب المستمد من تربية المواشي (منوحة)، ولم يكن في عمّان حتى أواخر الثمانينيات سوى سوبر ماركت واحد (سيفوي) وافتتح مطعم مكدونالدز في العام 1994 وكان حدثا عظيما. وكان عدد السيارات الخاصة في الأردن العام 1990 في حدود 130 ألف سيارة وهي اليوم حوالي ثلاثة ملايين. هذه

المنظومة الواسعة اليوم من المولات والمطاعم والوجبات السريعة وأسواق السيارات والعقارات والأحياء السكنية والتي أنشأت أعمالا وأسواقا واتجاهات اجتماعية واقتصادية واسعة لا يتجاوز عمرها 25 عاما.

لنفكر في مصير واتجاهات المؤسسات والأسواق والأعمال التي سوف تنحسر وتلك التي سوف تنشأ، ماذا يغير اتجاه الجيل الجديد نحو الطعام واللباس في الأسواق والأسر وأسلوب الحياة؟ ماذا تغير السيارات الكهربائية في أسواق الطاقة وتجارة السيارات وأعمال الصيانة والتأمين؟ إلى أين ستمضي أعمال التسويق وتقديم الخدمات عبر الشبكة باتجاهات الأسواق والمباني التجارية؟ وعندما ينتشر نظام العمل من بعد ماذا سيكون مصير واتجاهات المدن والإقامة؟ وعندما يسمح بالتعليم في المنازل من خلال الشبكة كيف سيكون تصميم البيوت التي تتحول إلى اماكن عمل وتعليم؟ نتحدث عن أعمال وأسواق جديدة وأخرى منحسرة بعشرات المليارات في الأردن وعشرات التريليونات في العالم، ومؤسسات عملاقة وراسخة كالمدارس والجامعات والوزارات تتغير إن لم تتبخر، وعلاقات جديدة بالمصادر والشخصيات التعليمية والإرشادية، ..

وفي ظل صعود الفردية وانتفاء القواعد المنظمة والمتوقعة، فإنها أساليب تعكس الفرد وليس المجتمع، هكذا فإن الأسواق والأنظمة الاقتصادية والعملية المتصلة بالطعام واللباس والسكن سوف تتغير وتطور نفسها باتجاه تلبية احتياجات وطلبات متعددة ومتنوعة بلا حدود، ونلاحظ اليوم كيف تتلاشى عادات الأسر في المائدة والطهو، إذ تختلف وتتعدد الرغبات والمواعيد، وتنمو خدمات تقديم الوجبات الجاهزة إلى أي مكان وفي أي وقت، ويزيد الإقبال أيضاً على تحضير وجبات وأطعمة سريعة لا تعكس هوية أو التزاماً اجتماعيا، فالمائدة بتقاليدها في ما يقدم ومواعيدها تتراجع في حياة الأسر، وإذا أعيدت فسوف تعكس على الأرجح تعدد الاتجاهات والأفراد.

وقد بدأ اللباس منذ مطلع القرن العشرين يعكس الفرد، ولم يعد يعبر عن طبقة أو مجتمع أو مكان أو وظيفة أو اعتقاد ديني إلا في حالات ومجالات قليلة، ويتوقع بالطبع

أن تزيد الفردية في اللباس واختياره، وفي الواقع فإن الجدل حول لباس المرأة هو إلى أي حد يمكن أن تعكس في لباسها شخصيتها ومزاجها المتفرد، وفي الاعتراض أو التمرد على لباس نمطي أو اجتماعي مطلوب هو الشعور بالفردانية والخصوصية، وتصعد ظاهرة الاستقلال بين تدين المرأة ولباسها، بمعنى أنه لم يعد لباسها يدل على أنها متدينة أو غير متدينة.

ثم وبطبيعة الحال تتغير الأسواق والمهن المتصلة باللباس لملاءمة كل فرد، فتعود أو تتنامى خدمات أعمال التوصية والتصميم الخاص للملابس لتعكس العلامة أو الإشارة أو الهوية الخاصة بالفرد. وتنشأ اليوم أسواق وأعمال متسعة لتصمم علامات أو رسومات أو تصاميم خاصة أو متاحة فقط عند طلبها والتوصية عليها.

ماذا سيكون مصير المؤسسات التي تراجع الطلب عليها لدى الجيل القادم؟ يمكن بالإجابة عن هذا السؤال أن نقدر كيف ستدار الأعمال والمؤسسات الإعلامية والتعليمية والإرشادية، ففي إقبال الجيل على شبكات التواصل وعزوفه عن المؤسسات التقليدية سوف تتحول شبكات التواصل إلى منصات إعلامية وإرشادية وتعليمية، وتنحسر أو تتغير المؤسسات القائمة اليوم!

ومن خلال الاهتمام بالهواتف المحمولة تتطور برمجيات وقدرات وتطبيقات ليكون الإنسان قادراً على تلبية كل ما يبحث عنه ويريده، لقد تحول الهاتف المحمول إلى عالم للعمل والقراءة والاطلاع والتواصل والتسلية، ثم تنشئ فرص الأعمال والتواصل من خلال الهاتف سلسلة من الأعمال وأنظمة العمل، وقد يكون العمل من بعد هو الأصل أو الغالب على الأعمال والوظائف، وتنشأ متوالية أخرى معقدة في البناء وتخطيط الأحياء والمدن والبلدات والبيوت، وفي عبارة أخرى تتحول الشبكة لتكون مدينة الإنسان،.. ولا تتوقف بالطبع سلسلة التحولات والتشكلات.

ربما يكون أسلوب الحياة الذي ينشئه ويسلكه الجيل الجديد أهم أدواتنا الفاعلة لتخمين المشهد المستقبلي، باعتباره أفكاراً وفلسفات واضحة وملموسة، أو تتبلور على نحو أكثر

وضوحاً من المكونات الرئيسة الأخرى للأمم، مثل الموارد والأسواق والأعمال، وفي مقدور كل واحد منا أن يتأمل في أسلوب حياة الأجيال، ممن ولدوا في بداية الألفية الثالثة أو قبلها بقليل، وقد بدأ هذا الجيل يتخرج من الجامعات ويدخل سوق العمل، وبطبيعة الحال، فإنه سيكون بعد ذلك بسنوات قليلة (بحدود 2030) شريكاً في تخطيط وتصميم السياسات والمؤسسات والاتجاهات العامة، ثم سيكون الجيل المؤثر والمهيمن بشكل رئيسي على السياسات والأسواق والثقافة (بحدود 2040).

هكذا يمكن أن نسأل ببساطة ما هي اتجاهات الجيل الجديد في الطعام واللباس والسكن والسلوك الاجتماعي والاستهلاك والعلاقات الشخصية والأسرة والمجتمع والعادات والتقاليد والقيم ومهارات الحياة والعمل. ثم نقدر ونخمن العالم القادم أو المتشكل!

يغلب على الجيل عدم الالتزام بقواعد وتقاليد محددة في الطعام واللباس والنوم والاستيقاظ والعلاقات الاجتماعية والعمل، ليس بمعنى الرفض للثقافة الاجتماعية السائدة، لكنه أيضاً يراجع ويتأمل، كما أنه يطلع على أساليب حياة وثقافات أخرى، بل ويشارك فيها أيضاً. وهنا يمكن الحديث عن اتجاهين في التأسيس للثقافة وأسلوب الحياة، أولهما عدم وجود قواعد محددة ومتوقعة للسلوك، وهي على الأرجح حالة مؤقتة، فالناس يفضلون ألا يفكروا في كل مرة ومناسبة ماذا سيفعلون، والاتجاه الثاني هو العولمة الثقافية، أو اقتراب الأمم والحضارات من بعضها بعضاً والمعرفة الواسعة التي يمتلكها الجيل اليوم بالثقافة وأسلوب الحياة في العالم، لكنها ليست عولمة بمعنى «التشابه» وإنما التنوع والاختلاف والتقبل، بمعنى التفاعل والتعايش بين الثقافات وتجاورها وتعددها في الفضاء الواحد. فقد تراجعت العولمة بمعنى الهيمنة أو التنميط للأمم والمجتمعات، وتحلّ مكانها عولمة اجتماعية تقوم على عدم اليقين، بمعنى أن كل فكرة يمكن أن تكون صواباً أو خطأً، ومن ثم يجب أن تأخذ حقها في التجربة والبقاء.

هل ندرك الوعي الجديد الذي يتشكل في العالم، اليوم وغداً، ويحمله الجيل القادم؟ وهل نعرف ماذا سيفعل الجيل الذي ولد في الألفية الثالثة عندما يتولى قيادة العالم؟

فهذا الجيل الذي ولد محاطاً بشبكة الإنترنت ومحركات البحث والأسواق الالكترونية والحواسيب والموبايلات باعتبارها أمراً بدهياً في حياته اليومية وفي التعليم والتواصل ينشئ (لا بد أن ينشئ) وعياً مختلفاً للحياة والقيم والأعمال والعلاقات، كما يدرك حقائق الأشياء على نحو مختلف اختلافاً كبيراً عن الجيل السابق، سواء بعِقد من الزمان، والذي نشأ في حالة انتقالية أو هجينة، أو الجيل المخضرم الذي نشأ في منظومة مختلفة تماماً عن بيئة «الشبكية»، ثم انتقل إلى البيئة الجديدة محملاً بخبرات وقيم مرحلة لم تعد قائمة!

يمكن ملاحظة اتجاهات وفلسفات وأفكار، وإن كانت معروفة ولها مؤيدون، لكنها اليوم تصعد بقوة وتأثير، مثل النسوية والمساواة والبيئة والحقوق والحريات العامة والعيش معاً والتنوع والاختلاف، والهويات الفرعية، وحقوق وقيم الفئات الخاصة في المجتمعات سواء في اتجاهاتها وأسلوب حياتها أو انتماءاتها الإثنية والأقلوية المختلفة عن الأغلبية. وتنبعث على نحو عالمي ومشترك بين الناس على مختلف أديانهم وبلادهم اتجاهات وقيم روحية، مثل التصوف والتأمل واليوغا، وتنشأ أيضاً قيم واتجاهات عالمية مشتركة وممتدة في العالم في الثقافة والفنون والموسيقى واللباس وأسلوب الحياة.

ويشهد الجيل الجديد حالات من العودة إلى الجذور، فالأحفاد يتتبعون أجدادهم أكثر من آبائهم، وتبدو بوضوح غير مسبوق مقولة «فرويد» إن الناس يدفنون آباءهم ثم ينجبونهم. وفي مقابل حركات واتجاهات السلام والتعاون والتعايش تصعد أيضا الجماعات اليمينية والأصولية على نحو غير مسبوق، حتى في الدول المتقدمة التي قطعت شوطاً طويلاً في الديمقراطية الليبرالية.

ثمة مسألتان بديهيتان في هذا السياق يجب الإشارة إليهما، لكنهما برغم بداهتهما فإنهما تنسيان، أو نتجاهلهما (وهذا هو الأرجح) فينشأ عن هذا النسيان أو التجاهل أزمة عميقة في المؤسسات والأعمال كما الأفكار والفلسفات والقيم المنظمة للحياة والعلاقات والموارد، وهما ببساطة أن مرحلة جديدة من التقنية والموارد تنشئ حتما قيماً ونخباً جديدة كما يتشكل إدراك جديد ومختلف للحقائق، كما ينشأ أيضاً وعي جديد. وبطبيعة

الحال فإن القيم والنخب والمؤسسات السائدة تتعرض لتحديات جوهرية تجعلها عرضة للانسحاب أو إعادة إنتاج وتأهيل نفسها وفق المرحلة الجديدة، وهي القاعدة المشهورة في تاريخ البشرية، ويسميها ارنولد توينبي «التحدي والاستجابة»

لكن منظومة التحدي والاستجابة لا تعمل في اتجاهات تلقائية أو يمكن توقعها بسهولة، فالواقع القائم يجد دائماً قوى واتجاهات سياسية واجتماعية تدافع عنه وتقاوم تغييره، مهما كان غير مجدٍ، أو كان استمراره بلا معنى أو قيمة، والنظام الاقتصادي أو المؤسسي ينشئ جماعات تقوم عليه، وسوف تظل هذه الجماعات ترفض تغييره أو مراجعته مادام يعمل لمصلحتها.

تعمل الإنسانية وتفكر في إدارتها لتحدياتها ومواردها وفق قاعدتين أساسيتين تفسران مسار الإنسانية في الاستجابة والتكيف مع التحولات والأحداث الكبرى والصغيرة، وهما البقاء وتحسين البقاء، والبحث والتأمل، وفي ذلك ينشئ الإنسان العلم والمعرفة لأجل أن يبقى ويرتقي بوجوده هذا نحو ما يتطلع إليه، أو يفكر فيه، أو حتى يتخيله، وفي عجز العلم عن الإجابة يلجأ الإنسان إلى الدين والفلسفة والتصوف ليسد الفراغ المعرفي، وينشئ مهارات جديدة توصله إلى ما يريد مع نقص المعرفة، وهكذا يكون ويتطور الذكاء والإبداع والفنون والآداب والقيم.

وهكذا أيضاً يمكن أن نقدر كيف يفكر الجيل القادم، وكيف سيدير العالم عندما يكون في موقع القيادة والتأثير بدءاً بالعام 2030 تقريباً، فهو جيل خائف من الواقع القائم الذي نشأ وتطور في منظومة هو لا يعرفها أو لا يؤمن بها، إن الكون والحياة بالنسبة للإنسان مثل آلة معقدة، ولا ينشغل بفهمها ومراجعتها مادامت تعمل لمصلحته، لكنه يلجأ إلى البحث والتفكير بكل مواهبه ومعارفه عندما تتوقف عن العمل أو تعمل ضده، وفي حين أنشأ الجيل السابق أعماله ومصالحه وفرصه بناء على الواقع المحيط فإن الجيل القادم يفقد هذه المزايا والفرص، لكنه ينشئ فرصاً جديدة في واقع يعرفه أكثر الجيل السابق، ليست معرفة مستمدة من تطور تلقائي، لكنها قائمة على اختلاف كبير

بينهما، سوف يُعلم الأبناء الآباء وليس العكس! وللسبب نفسه أيضا تصعد قيم وفلسفات التعاون والتعايش والعولمة لأجل استيعاب الفرص والتحديات الجديدة، كما تنشأ في الوقت نفسه اتجاهات التطرف والتعصب والعودة إلى الجذور والقيم والاتجاهات التي تخلى عنها الآباء، ويعكس ذلك على الأرجح الخوف وعدم اليقين وفقدان المعنى والجدوى، فالعمل الذي أعطى للآباء أهميتهم ومعنى وجودهم لن أو لم يظل قائماً. وربما للسبب نفسه ينحسر اليوم الاتجاه الوسطي في السياسة، لأنه اتجاه يسود ويصعد أكثر في ظل الشعور باليقين والأمان.

في فيلم «آفاتار» الذي حظي بمشاهدة وإقبال غير مسبوقين، تنتصر الزراعة على الصناعة. هذه ببساطة هي قصة الفيلم. وبالطبع، فإنها مجرد مشيئة لكاتب أو مخرج، ولكنها على رغم ذلك قوية ومؤثرة، وربما غالبة وقاهرة، كأن الزراعة هي النهاية المنطقية للحياة، وكأن التقنية والتقدم العلمي يسيران بنا إلى الزراعة، ففي التواصل المتاح اليوم، يمكن أن تتغير أساليب الحياة وأفكارها، فإذا كان يمكن إنجاز عملك عبر الإنترنت، فلماذا تقيم في المدينة، لماذا لا تقيم في الريف أو الضواحي والأطراف، فتمتلك إضافة إلى عملك مزرعة وتنتج بنفسك غذاءك وما تحتاج إليه؟ ما الأعمال الجديدة اليوم التي يمكن إنجازها عبر الإنترنت؟ وإذا كانت ثمة فرصة لتعليم متقدم عبر الإنترنت، فلماذا نحتاج إلى أن نرسل أبناءنا إلى المدارس والجامعات؟ وما أهمية الأحزاب والمنظمات الاجتماعية إذا كان الفرد قادراً على أداء دورها؟ ولماذا تستمر البرلمانات والمجالس التمثيلية المنتخبة إذا كان ممكناً المشاركة الواسعة لجميع المواطنين أو الهيئات العامة للبلديات أو النقابات أو الجمعيات؟ ومن ثم ألا يمكن العيش في أي مكان مع الاحتفاظ بمزايا المدينة؟ كيف سيكون تصميم البيوت والطرق والمدن والأحياء وفقاً للتغير في الحياة والعمل المتجه إلى الاستقلالية والفردية؟

العلاقات الاجتماعية الناشئة عن هذا الأسلوب في الحياة، التعليم والعمل والحياة الأسرية، أليست عودة إلى الأسرة كما كانت في المجتمعات الزراعية؟ والتغير في دور الحكومات ورعاية الدول مجتمعاتها ومواطنيها مع الفرص الجديدة، ألا يدفع باتجاه الاعتماد

على الذات في توفير الغذاء وأساسيات الحياة؟ ولم يعد ثمة ما يمنع ذلك، بل قد يكون مفضلاً وربما حتمياً، بخاصة عندما تختفي أعمال ومهن كثيرة، ويكون الإيراد معتمداً على الإنتاج الذاتي والعمل بالخدمة أو بالقطعة. هكذا، سيعود المجتمع الزراعي مصحوباً بتقنية متقدمة.

يمكن الاستدلال بوضوح على الازدهار والفشل بالتشكلات الاجتماعية حول الأعمال والموارد، وفي ذلك نحتاج إلى ملاحظة الفرص والوعود الممكنة والمقبلة للاستجابة للموارد والأعمال الجديدة وتأثيرها المفترض في التشكلات الاجتماعية كالمدن والبلدات والنقابات والجماعات والنخب والقيادات، وتمكن أيضاً ملاحظة العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ومدى النجاح في إدارة هذه الاستجابات والتحديات وتنظيمها.

هكذا نسأل ببساطة: ماذا أثرت الموارد والتقنيات الجديدة في حياة الناس ومواردهم وعلاقاتهم ومشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية، وإلى أي مدى تعكس الشبكية القائمة فعلاً أو المقبلة الممكنة نتائج ومسارات الانتخابات النيابية والبلدية والنقابية وتشكيل الحكومات والعلاقة بين السلطة والمجتمعات، بل مصير هذه المؤسسات نفسها ومستقبلها ودورها؟ فإن لم تكن ثمة تحولات واضحة فلا بد من وجود أزمات وفشل، إذ لا يعقل أن يمتلك الناس فرصاً جديدة ومهمة في الطاقة والتواصل والعمل والتأثير وتظل في الوقت نفسه تدار المدن والمؤسسات والموارد والأعمال كما لو أن شيئاً من ذلك لم يحدث! ولا يعقل أن يكون في مقدور الناس الحصول على المعرفة والطاقة من مصادر متاحة ويظل يفرض عليهم الحصول عليها من شركات ومؤسسات يمكنهم الاستغناء عنها، ولماذا تظل أنظمة تنظيم وترخيص المهن والأعمال من خلال أمكنة ومقار ومكاتب ومبانٍ إذا كان ممكناً العمل في البيوت أو في أي مكان؟

وهكذا أيضاً، لا يمكن الفصل بين العنف القائم سواء كان إرهاباً وتطرفاً أو صراعات اجتماعية أو إثنية أو طبقية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية وعدم التكيف والاستجابة الصحيحة والمكافئة للتحولات والتغيرات الجارية في الموارد والتقنيات، وبطبيعة الحال فإن

فشل السلطات في تنظيم الحاجات الأساسية وتوفير العدل والأمن يقتضي بالضرورة البحث عن بدائل وأفكار جديدة لتنظيم العلاقات السياسية والاجتماعية، فلم تكن السلطة ابتداء سوى مؤسسة ابتدعتها المجتمعات لأجل توفير حاجاتها، وتنازلت لها لأجل ذلك عن كثير من مواردها وحرياتها.

يمكن الاستدلال بوضوح على الازدهار والفشل بالتشكلات الاجتماعية حول الأعمال والموارد، وفي ذلك نحتاج إلى ملاحظة الفرص والوعود الممكنة والقادمة للاستجابة للموارد والأعمال الجديدة وتأثيرها المفترض على التشكلات الاجتماعية كالمدن والبلدات والنقابات والجماعات والنخب والقيادات، ويمكن أيضا ملاحظة العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ومدى النجاح في إدارة وتنظيم هذه الاستجابات والتحديات.

V6 - الإعلام والثقافة

القادمون الجدد مصطلح يستخدم اليوم على نطاق واسع ويؤشر على النخب والقيادات الجديدة في الأعمال والسياسة والإعلام .. وفي الدين أيضا. وربما تكون الصحافة الحالة النموذجية لفهم هذه الظاهرة.

وربما سوف يشار إليها باعتبارها أهم مؤشر على هزيمة المجتمعات والطبقات الوسطى، ففي الوقت الذي كانت الصحافة حتى الرسمية منها مصدرا لحماية المجتمع من السلطة التنفيذية وقادة القطاع الخاص فإنها قد تتحول إلى أداة بيد التحالف الجديد من رجال الأعمال والمؤثرين في الوقت نفسه في السلطة التنفيذية، وهكذا فكما كانت الصحافة عنوانا على التفاعلات والصراعات السياسية والاجتماعية بين الأحزاب والمعارضة وبين السلطات والنفوذ المتحالف معها والمستمد منها، وأداة لنشر الأفكار والتأثير في المواقف فإنها تتحول إلى شاهد على انتقال الصراع من كونه بين الحكومات والمعارضة السياسية أو بين الأفكار والتيارات إلى كونه صراع بين المجتمعات والطبقات الوسطى وبين الإقطاع الجديد أو رجال الأعمال الذين يقودون السلطة التنفيذية.

كانت أزمة الصحافة العربية، وأعني بالصحافة جميع وسائل الإعلام من الصحافة والإذاعة والتلفزيون والإنترنت والإعلان والنشر والتصميم والعلاقات العامة واستطلاع الرأي في أهميتها وتأثيرها، ففي مرحلة الدولة الحديثة والشموليات السياسية كان توجيه المجتمع والثقافة وإدارة الصراع الداخلي والخارجي يجعل الصحافة أخطر من أن تترك للصحافيين وللسوق والمجتمع كي ينظم نفسه واحتياجاته ومنها الصحافة، ولم تسمح لا الليبرالية ولا الشمولية للمجتمعات والأسواق أن تنظم الصحافة على أساس أنها سلعة وخدمة يحددها العرض والطلب.

وعندما اتسع العمل الصحافي وتضاعفت أسواقه وآثاره أصبح هدفا لفئات وطبقات جديدة من المجتمع لم تكن تهتم بالعمل الصحافي كثيرا من قبل، وبرغم أنها ظاهرة يمكن

أن تكون مشجعة ومصدرا لإغناء الصحافة والتشكيل الاجتماعي للعاملين فيها، فإنها في هذه المرحلة على الأقل تتحول إلى صراع اجتماعي غير متكافئ، وإذا استمرت هذه الحالة، والمرجح لدي أنها ستتواصل فإن الصحافة ربما تتحول إلى مهنة أنيقة تمارسها مجموعة من الشباب والصبايا الوسيمين والمدللين باعتبارها مدخلا للنجومية والبزنس الجديد.

الواقع أن الصناعات الثقافية والإعلامية اليوم تعد من أهم القطاعات الاقتصادية، فلو نظرنا نظرة عامة على ما تؤدي إليه الخدمات الصحافية والإعلامية القائمة اليوم من المؤسسات الصحافية والتلفزيونية والسينمائية والإعلانية ودور النشر والمطابع وأعمال التصميم والبرمجة والتقنيات المتصلة بها وأعمال المراسلين والمنتجين والمكاتب الصحافية والتلفزيونية وما حولها من خدمات كثيرة فإننا نتحدث عن صناعات عملاقة لعلها في الدول العربية تقترب من أو تدور حول مائة بليون دولار.

وقد يتضاعف هذا الرقم في المستقبل القريب، فالصناعات المعرفية والإبداعية آخذة بالاتساع على نحو يعيد تشكيل المجتمعات والطبقات والصراعات والموارد والتنافس والتداول المتصل بها، وهذا السوق النامي يعتبر اليوم من أكبر الأسواق ومجالات التشغيل والفرص في العالم، من التصميم والإنتاج والخدمات والترجمة والإبداع والبرامج التلفزيونية والسينمائية والكتابة والبحث والإعلان والتسويق والخدمات المتخصصة التقنية والإبداعية والملكية الفكرية والثقافة والفنون، وتتيح شبكات الاتصال والمعلوماتية فرصة كبيرة لتسويق الأعمال دون حاجة للسفر والعمل في الخارج وبتكاليف مخفضة عن المرحلة السابقة بنسبة كبيرة جدا.

وقد أدى النمو السريع والمفاجئ لهذا السوق بعد مرحلة من الاحتكار إلى جعل ممارسة المهنة وتصنيف العاملين حالة تعمها الفوضى وعدم الوضوح وفقدان المعايير العلمية والعملية المحددة للممارسة والمنافسة والتفوق، وكذلك فإن التدريب العملي والتأهيل المهني يحتاج إلى مواصفات وتطبيقات وامتحانات أكثر تنظيما وملاءمة، ويمكن الاستفادة في مواصفات المهن والمطبقة في مجالات مهنية أخرى أو لدي مؤسسات الجودة العالمية.

إن المهن تتشكل حول الخدمات التي تنشئها الموارد والأنظمة الاقتصادية أو الحاجات الأساسية والرفاهية للأفراد والمجتمعات، فهي تقتضيها ضرورات اقتصادية لتنظيم الأعمال مثل المحاسبين، أو تطور احتياجات الناس في الصحة والطعام والسكن، مثل الأطباء والمهندسين والمعلمين، أو اتجاهات الناس وتطلعاتهم الثقافية والجمالية، مثل الكتاب والفنانين والمصممين، ويفترض تبعا لذلك أن تنشأ طبقات وفئات اجتماعية ومهنية تنظم ممارسة المهنة وتعليمها وتطويرها، وأن تتشكل حولها مصالح وجماعات ضغط وعلاقات اجتماعية ومهنية، فأين تقع مهنة الصحافة من هذه الافتراضات؟ وكيف تشكلت وما أثر هذا التشكيل على الحياة السياسية والعامة وعلى مهنة الصحافة نفسها؟

برغم أن الصحافة العربية شكلتها النخب السياسية وقامت على عاتق المثقفين والأدباء فإنها قد ابتعدت بسرعة عن التطور الطبيعي المفترض للمهن، ثم إن الصحافة في العالم دخلت في السنوات الأخيرة في مرحلة من التحولات الكبرى والجذرية، وأصبحت سوقا واسعة.

«سؤال: ما حكم مشاهدة القنوات الفضائية؟

الإجابة: هذه القنوات الفضائية مما يبثه أعداء المسلمين أو ضعفاء الإيمان يرسلونها نحو أهل الإيمان والدين الصحيح ليغيروا العقيدة ويشككوا في الدين الصحيح ويثيروا الشبهات بما يبثون من الشبه التي يروجونها بين أبناء المسلمين، وكذا تحتوي هذه القنوات على ما يدفع إلى الفتنة ويدعو إلى اقتراف المحرمات من الزنا والشذوذ الجنسي والسرقة والقتل والحيل الباطلة، فرأينا وسمعنا الكثير من الجرائم والأفعال الشنيعة التي تقع في المنازل التي تحتوي على أجهزة الاستقبال لهذه القنوات، فننصح المسلم الغيور على محارمه وأولاده أن يبعدهم عن تلقي هذه التصاوير والتماثيل التي تزرع الشر في النفوس وتثير الغرائز».

السؤال السابق وإجابته منقولة من موقع على الانترنت للشيخ عبد الله بن جبريل، والنص الأول مستمد من البرنامج الانتخابي لمرشحي حزب «جبهة العمل الإسلامي»

الى انتخابات المجلس النيابي الأردني الثالث عشر عام 1993. وبالطبع فإن عرض هذا الاقتباس هو للإشارة فقط إلى مثال للتعامل مع القنوات الفضائية، ويعبر عن مرحلة سابقة تجاوزها أصحابها، اذ باتت القنوات الفضائية الإسلامية كثيرة ومتعددة، ولكنه مثال يصلح للتعبير عن حجم رد الفعل الذي أحدثته الفضائيات في حياة الناس وآرائهم وأفكارهم، فضلا عن السياسة والإعلام.

انتشرت القنوات الفضائية العربية، وصارت جزءا من السياسة ومن حياة الناس، تشكل آراءهم وأفكارهم ومواقفهم، وهي قبل ذلك خفضت الوصاية الرسمية على ما يشاهده العرب، اذ كانوا قبل ذلك ملزمين متابعة التلفزيون الرسمي في بلدهم، والذي كان يختار لهم الأخبار والمعلومات والأفلام والمسلسلات والأغاني، والثقافة، أو ما يعتبره كذلك، مستغلا حال الاستسلام اللذيذ لدى الناس للصورة ليصوغهم في مسار واحد من التفكير والرؤية، أو ليمنع عنهم ما لا يريده من الدنيا المحيطة بهم.

وانتشرت الفضائيات اليوم إلى درجة يصعب الإحاطة بها، ولا يعرف معظم الناس ما تتيحه لهم أجهزة الاستقبال من مشاهدة لمحطات تعد بالمئات، وصارت هذه الفضائيات أقرب إلى الصحف المحدودة ومواقع الإنترنت، ويبدو أنها تمر بمرحلة شبيهة بالإنترنت، اذ جاءت إلى العالم محملة بالوعود والأحلام، وضخت فيها استثمارات هائلة، لكن تبين بعد سنوات قليلة أنها ليست منجما سهلا ولا يتيح مجرد الحصول عليها القدرة على الاستثمار والتجارة والتأثير، وألحقتها الصحف ومحطات التلفزيون بها لتكون وسيلة إضافية للإعلان والتأثير وزيادة الجمهور.

وبالطبع بقي هامش للمستضعفين والفقراء والمهمشين للتسلل عبر الفضائيات والإنترنت، لكنها بقيت بامتياز للحكومات ورجال الأعمال والمستثمرين الذين لم يكونوا بعيدين عن الحكومات، ولم يجدوا مصالحهم مع الناس.

وما زالت الحكومات تسيطر على الفضائيات حتى التجارية منها أو التي تبدو مستقلة وتعمل في الخارج، بل إنها أتاحت للحكومات وسائل جديدة في الهيمنة والاحتكار في

مجال الصورة والإعلام أكثر ذكاء ودهاء وأقل التزاما بالمعايير الرسمية الثقافية والسياسية، ولم تكن العولمة وتسهيلاتها الجديدة في الاتصالات والمعلومات وشبكيتها سوى فرصة إضافية للحكومات لتحقق مزيدا من الهيمنة، واكتشفنا نحن الإعلاميين والمشتغلين في العمل العام خارج الإطار الرسمي أننا لا نملك في العمل سوى الحيلة والتسلل والتملق الذي نقاوم به الخوف من الجوع أو نشبع تطلعاتنا إلى حياة زاهية مليئة بمتعة الاستهلاك، والتغابي الذي نحسبه ذكاء، وبصراحة كنا مثل قنافذ محاصرة في حديقة حيوان صغيرة لا تملك من أمرها شيئا، فتحولنا إلى حديقة مفتوحة، تبدو في سعتها مثل الغابة، وقد لا نستطيع الإحاطة بها، لكننا بقينا في المسار المصمم لنا، ولا تبدو شراستنا ومعارضتنا سوى لعبة مسلية لأصحاب الحديقة وزوارها، وديكورا مدهشا يجلب التذاكر والمتعة والترفيه، ويرضي ضمائرنا على نحو مزيف صنعناه لأنفسنا وصدقناه.

«استمتعوا بموبايلاتكم اللعينة» كانت هذه العبارة تملأ غلاف العدد الأخير (12 أيلول 2109) من النسخة الورقية من صحيفة ديلي اكسبرس التي كانت توزع مع صحيفة واشنطن بوست

“hope you enjoy your stinking phone” .

إنها النهاية، كتب دان كوكافورو في افتتاحية النسخة الأخيرة من الصحيفة التي كانت توزع مجانا في محطات المترو، وتسمى صحيفة الركاب المجانية. يقول كنت أعرف أنه يوم قادم حتما لإسدال الستار على تجربة استمرت 16 عاما، لم يكن حين بدأت التجربة "سمارت فون" ولا فيسبوك، وكان تصفح الايميل في غير أوقات العمل يعتبر إدمانا يبعث السخرية. في تلك البيئة كانت "ديلي اكسبرس" صحيفة جذابة وسريعة ومسلية فكرة رائدة في أثناء الذهاب إلى العمل والعودة إلى البيت. وكان أمرا مألوفا أن ثلثي ركاب القطار في ساعة الذروة يقرؤون "اكسبرس" التي كانت توزع يوميا حوالي مائتي ألف نسخة.

اليوم يحدق جميع الناس في موبايلاتهم، في وسائل النقل العام وفي أثناء القيادة وفي الزيارات واللقاءات والمقاهي والمكاتب والاجتماعات والمجالس .. واجتماعات البرلمان، ولم يعد ممكنا الاستمرار مع هذه الموجة الجديدة التي تغمر حياتنا وأعمالنا. فالقوى التي تقف ضد بقاء الصحافة المطبوعة تبدو متفوقة على نحو كاسح.

لا أعرف اليوم شيئا عن الصديق الشاب الذي كان يحضر لي نسخة من المطبعة بعد منتصف الليل، كان يعرف أني أحب قراءة الصحيفة فور خروجها من المطبعة، وكان يمنحني هذا الفرصة العظيمة مكتفيا بالشكر والامتنان اللذين كنت امنحه إياهما، ولا أعرف أيضا عن الشاب الذي كنت أنتظره في الفجر أمام البيت لأتناول منه الصحيفة وأبدأ بها يومي، وصار يشاركني الطقس ابني الصغير الذي لم يكن يتجاوز الرابعة فيأخذ ملحق الرياضة معجبا بصور اللاعبين والمباريات ويفرش الصحيفة على الأرض ويحاول تقليد اللاعبين في حركاتهم. بعد ذلك بأربع سنوات وكان عمره ثماني سنين؛ قلت له سيأتي صديق لي اسمه منار لتعطيه هذا الكتاب لأني لن أكون موجودا. قال أعرفه، إنه الأصلع الذي يكتب مقالا تحت صورته في صحيفة الغد! ولم أعد أعرف أيضا عن منار، فقد ترك الصحيفة وانتقل للعمل في مجال آخر غير الصحافة، وأما ابني فلم يعد يتذكر الصحيفة، هو مثل كل أبناء جيله يعيش في الموبايل، إنه من جيل "Z" كما يصفهم لوتشيانو فلوريدي؛ مؤلف كتاب "الثورة الرابعة"(5) الذين ولدوا بعد العام 2000 ونشؤوا محاطين بتواصل دائم لا يتوقف مع الشبكة، ولم يعودوا يميزون بين العالم المادي وعالم الشبكة، أو لم تعد الشبكة بالنسبة إليهم عالما افتراضيا، افتراضي تسمية تخص الجيل السابق ويسخر منها الجيل التالي.

يقول فلوريدي: من المحتمل أن نكون الجيل الأخير الذي يشهد فرقا واضحا بين بيئة متصلة بشبكة حاسوبية online وبيئة غير متصلة offline، وأما الجيل القادم فلن يرى فرقا بين "الانفوسير" والعالم المادي.

لا يعرف جيلنا الذي يفكر للجيل القادم ما يكفي ليقول إلى أين نمضي، إننا ندخل في مرحلة يعرف فيها الصغار أكثر من الكبار، لكن لسوء حظنا وحظهم فلن يكون في مقدورهم تطبيق معرفتهم إلا بعد عشر سنوات على الأقل حين يبدؤون في المشاركة في قيادة الأعمال والمؤسسات، ويحتاجون أيضا إلى عشر سنوات أخرى حتى يتمكنوا من إزاحتنا، ثم إلى عشر أخريات حتى يقضوا علينا أو يبعثوا من تبقى منا إلى مراكز إيواء المسنين، .. ربما يكون بعضنا ممن نجا من الموت والزهايمر مفيدا في عرض أحداث ووقائع غريبة كانت تجري في هذا العالم، أشخاص متوحشون كانوا يقطعون الأشجار ليصنعوا منها صحفا وكتبا ومجلات!

لقد أعيد اختراع الإعلام بالفعل، ليس على يد الصحفيين والكتاب والمؤسسات الصحفية لكن على يد شركات التكنولوجيا، هكذا فإن المؤسسات الإعلامية التقليدية في جميع أنحاء العالم تواجه تحديات كبرى وجودية لم تعد تخفى على أحد. لكنها تواجه في عالم العرب تحديات أكثر عمقا وتأثيرا، لأنها مرتبطة أيضا بتاريخها مع الدولة المركزية والتي تواجه هي أيضا تحديات كبرى. والحال أن التحولات والأزمات لا تخص الإعلام، لكنها تشمل الموارد والمؤسسات والمجتمعات والأسواق؛ جميعها بلا استثناء.

الصحف التي رافقت المطبعة ووسائل الاتصال وصارت مكونا أساسيا في الدول والمجتمعات والأسواق والأفراد؛ تذبل وتنحسر، وتكاد تُستأصل من نسيج الأمم، .. لكنه انتزاع مؤلم وقاس، ذلك أن الصحافة ليست جزءا مستقلا عن الأمم والمجتمعات يمكن أن يذبل أو يبتر، بل هي مكون متداخل في الأعمال والمؤسسات والحياة والأسواق، والحال أن الأمم تعيد تشكيل نفسها وفق نسيج جديد يأخذ الإعلام فيه تكوينا جديدا ومختلفا عما كان عليه في علاقته التكوينية والعضوية بوسائل الإعلام.

لقد تحول الإعلام إلى تاريخ مجيد؛ الأعمال والمهن والمغامرات والمؤسسات والكليات الجامعية والتدريبية والنقابات، ولن يفيد هذا الإنجاز الجميل والعملاق ما يبذل لإنعاشه وتطويره، وليس ما يقدم للإعلام اليوم مختلفا عن أجهزة الإنعاش التي تزود مريضا

يحتضر بفرص البقاء على قيد الحياة. فلا مناص من اختفاء المؤسسات الإعلامية القائمة ونشوء منظومات أخرى جديدة ومختلفة. سوف تغدو قصص الإعلام والمطابع والتوزيع والإعلان والمهن والمحاكمات والسجون والقتل والحرمان والتطوير والإبداع تاريخا يشغل صناع الدراما، مثل الفرسان والسيوف والرماح .. ليس الإعلام أعزّ من القلاع والجيوش والأبطال!

في مقالة طويلة نشرت في نيويورك تايمز بتاريخ 28 كانون ثاني 2019 تحت عنوان هل للصحافة مستقبل؟يشير الكاتب جيل ليوبارد إلى أن خمسمائة صحيفة أميركية خرجت من العمل بين عامي 1970 – 2016، وهو العام الذي توقفت فيه عن العمل الجمعية الأميركية لمحرري الأخبار.

وتتحول قصص إغلاق الصحف إلى ما يشبه أخبار الوفيات، وأما الحنين إلى الورق فقد تحول إلى مرثاة بائسة! وتتوالى كل يوم قصص وأخبار تخفيض الوظائف وتسريح العاملين وتأخير المكافآت والرواتب في المؤسسات الصحفية، المسألة ببساطة ووضوح لم تعد الصحف ووسائل الإعلام قادرة على تحقيق إيرادات كافية لجني الإيرادات والأرباح.

وبرغم صحة ووجاهة ما يقال عن الأخبار المزيفة وضعف الأداء الإعلامي في شبكات التواصل والإعلام الجديد، فإن ذلك لن يساعد الإعلام التقليدي، سنتحول ببساطة إلى مجتمعات بلا أخبار موثوقة، ولا إعلام رصين، وعندما ينسحب هذا الجيل لن يتذكر أحد المقالات الرصينة والتحقيقات والمقابلات الصحفية والاستقصاءات والمغامرات الإعلامية. يقول رئيس تحرير الغارديان لعشرين عاما؛ آلن روسبريدجر لم تعد المؤسسات الإعلامية تقدم أخبارا جيدة، ولم يعد ذلك هدفا للمؤسسات الصحفية. واجهت الصحافة تحديا ومنافسة بعد ظهور الراديو والتلفزيون، لكن تطور الإعلام في مزيج متناغم من المكتوب والمصور والمسموع والمرئي، واعتقد كثير من المحللين أن يكون الاندماج في الانترنت مرحلة جديدة للإعلام، لكن يبدو أن الشبكة تنشئ اتجاهات وتحولات كبرى وعميقة في الأعمال والموارد والقيم تستبعد الإعلام التقليدي من البنية القادمة للأمم

والأسـواق والمؤسسـات.

لم يكـن مـردّ التغيرات الـتي اجتاحـت الإعلام إلى الأيديولوجيا ومـن ثم فـإن الحـلّ ليس ثقافيا أو أيديولوجيا، ولذلك لـن تفيد شيئا الدعوات الوطنية والثقافية للحفاظ على صحافة الآباء والأجداد! فاليوم تنشئ عمليات التحليل والتفاعل مثل الإعجاب والتعليق والأكثر قـراءة اتجاهـات جديـدة في الإعـلام، وتظهـر أيضـا مجـالات جديـدة للاهـتمام والمتابعـة لم تكـن تشـغل الصحافـة مـن قبـل، وتنتشـر علـى نطـاق واسـع عمليـات الأخبـار والإشـاعات والمقـالات مجهـولة المصـدر، وتخـوض وسـائل الإعـلام التقليديـة مبـاراة بقواعـد مختلفـة لا تعـرف عنهـا شـيئا. ولم يعـد ممكنـا سـوى العـودة مـن جديـد إلى الأسـواق والمجتمعـات بقواعـد وأفـكار جديـدة ومختلفـة.

لم تعد الدولة محتاجة إلى المؤسسـات الإعلامية التقليدية، الصحف والإذاعات والتلفزيونات ومواقـع الانترنـت. تكفيهـا وكالة أنبـاء ومكاتـب إعـلام واتصـال ملحقـة بالمؤسسـات، والـتي تعتمـد أساسـا علـى شـبكات التواصـل، أو بـث وتوزيـع محتوى إعلامي معدّ على المؤسسـات الإعلامية المختلفة، وفي اللحظة التي تقرر فيها الحكومة نشر الإعلانات الرسمية على موقع حكـومي خـاص بهـذا الغـرض؛ وإذا قـررت أن تفتـح المجال للإعلانات التجارية للمؤسسـات والأفـراد والنعي والتهنئة؛ تفقـد الصحـف المـورد الأسـاسي المعلـن والمتبقي، وسـوف يكـون لزامـا عليهـا أن تتخـلى عـن الإصـدار الـورقي، وأن تتحـول إلى الإعـلانات والاشـتراكات الالكترونيـة، وهـي وإن كانـت سـتدخل في منافسـة غـير متكافئـة؛ فإنهـا لا تملـك خيـارا آخـر، لكـن سـيكون في مقدورهـا أن تتحـول إلى إعـلام مجتمعي يسـتمد تأثـيره ومـوارده مـن المـدن والبـلدات والمجتمعـات والجماعـات والمصـالح الاقتصاديـة والاجتماعيـة الـتي تجـد لهـا مصلحـة في إعـلام مجتمعـي أكـثر مـن العالمـي.

مـا تحتاجـه الدولـة لأداء وإنجـاح رسـالتها هـو أن تحملهـا النخـب المؤيـدة والعامـلة فيهـا، وتؤثـر في المجتمعـات والشـبكات في هـذا الاتجـاه.. فالنخـب القياديـة غـير القـادرة على التأثـير تعـرض نفسـها للانقـراض، وتجـر معهـا الدولـة إلى الأزمـة والفشـل. ولـن يفيـد الدولـة في عصـر

الشبكية ما تبذله وتنفقه في تنظيم الإعلام والثقافة والدين والرياضة، لأنها ببساطة قطاعات لم تعد بعمل وفق تنظيم مركزي، لكن الدولة أصبحت شريكا في هذا الفضاء المفتوح وعلى قدم المساواة مع الأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم، وعلى سبيل المثال فإن يتفوق كتابا «الجهاد الفريضة الغائبة» لعبد السلام فرج وكتاب «معالم في الطريق» لسيد قطب (أعدم المؤلفان في مصر) في التأثير والأتباع والمؤيدين على ما تقوم به وزارات ومؤسسات الأوقاف والإفتاء والتربية والتعليم والجامعات والإذاعات والتلفزيونات، والتي تتلقى من الخزينة العامة مليارات الدولارات سنويا، وتنفق مثلها المؤسسات والجماعات المتحالفة أو الشريكة مع الحكومة. وبالطبع فإنه ليس مطلوبا أن تتفوق المؤسسة الدينية الرسمية والحليفة لها على الجماعات الدينية والمؤثرين في الشبكة، ولا تلام الحكومة على ذلك، لكن لم يعد ثمة معنى أو جدوى للاستمرار في تمويل هذه المؤسسات والأعمال من الموارد العامة وحتى المجتمعية والخاصة، فالدولة لم تعد تستمد شرعيتها وثقة الناس بها من دورها الديني أو الثقافي، يكفيها أن تؤدي بكفاءة ونزاهة واجباتها الأساسية في العدل والأمن والصحة والتعليم والتكامل الاجتماعي، وعلى سبيل المثال فإن الانقسام العدائي العميق في إسرائيل لم يؤثر في ثقة الفلسطينيين الإسرائيليين بالمؤسسات والخدمات التي تقدمها دولة إسرائيل، واختاروا في ظل الازدهار والسلام المتاحين أن يشاركوا سلميا وإيجابيا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم يؤثر الاختلاف الديني والثقافي والاجتماعي بين العرب والمسلمين المتوطنين في الغرب على ثقتهم بالدول ومؤسساتها وخدماتها؛ ولم يمنعهم من المشاركة والاندماج؛ ذلك أن العلاقة بين الدولة ومواطنيها أقرب إلى التعاقد وتبادل الموارد والخدمات، وليست عشقا وغزلا متبادلين.

الإعلام بما هو خدمة يستمد قدرته على الاستمرار من الأسواق والمجتمعات. وفي ظل التحولات التكنولوجية لم تعد الدولة قادرة على حماية الإعلام بسياسات تنظيم مركزية، ولم تعد أيضا تحتاج إلى الإعلام. وهي قادرة على أداء رسالتها من خلال الإعلام الجديد، وأزمة الإعلام تشبه أزمة التكسي التقليدي مع شركات كريم وأوبر، والمتاجر

والوكالات التقليدية مع أمازون والأسواق الالكترونية، والبنوك مع البلوكتشينز والنقود الالكترونية، والمهن مع البرامج الحاسوبية المتقدمة التي تستغني عن كثير مما يقدمه المهنيون. والمدارس والجامعات مع المنصات التعليمية والتدريبية.

ما تفعله الحكومات اليوم لأجل الإعلام والمؤسسات الإعلامية يشبه عمليات الحفاظ على الطيور والسلاحف المهددة بالانقراض. وهذا لا يفيد الإعلام ولا الدولة، .. ليس سوى مزيد من الإنفاق بلا فائدة. فالعالم يعيش اليوم في عصر الثقافة والقيادات الاجتماعية، والإصرار على أدوات التأثير المتبعة والمنتمية إلى مرحلة ماضية ليس سوى هدر وعمل ضد الذات، ، وبغير المشاركة في هذا المجال فإننا نخرج من العالم.

وفي المقابل فإن الإعلام الشبكي تغمره قضايا وقصص وأحداث تتراوح بين التفاهة والإساءة، وهي حالة متوقعة بالطبع في ظل فضاء مفتوح ومتاح لكل متواصل مع الشبكة أن يشارك فيها، لكن من غير المتوقع (يفترض) أن تعجز النخب والقيادات العامة والاجتماعية عن إنشاء مجال عام مؤثر يجتذب الكتلة الرئيسة من المجتمع، إذ يفترض وببساطة أن تكون أغلبية الناس منخرطة في تواصل حول أولوياتها وقضاياها واهتماماتها الأساسية، فلماذا عجزت المجتمعات عن بناء مجال عام يخدم الاتجاهات والمصالح الأساسية؟ ولماذا تعزف أو تفشل النخب العاملة في أن تنشئ قواعد وأفكارا واتجاهات اجتماعية في مجال عملها ومسؤولياتها؟

يغلب على النخب بمن فيهم القيادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقادة المؤسسات العامة والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني والجماعات والنقابات المهنية والطبقات والمصالح والأسواق العزلة أو ضعف أو غياب التأثير، هي ببساطة عاجزة عن التأثير في المجتمعات والسياسات والاتجاهات العامة المحيطة والمؤثرة، لذا فهي غير قادرة على حمل رسالة الدولة والمجتمعات وتكريسها، ولا يبدو أن لديها ما تقدمه، وإن كان لديها بالفعل أفكار وبرامج؛ فإنها غير قادرة على تقديمها وتشكيل مجتمعات واتجاهات ومصالح حولها.

وفي حين يعجز أكثر الوزراء والنواب والأعيان والمديرين وقادة ونشطاء المؤسسات

الخدمية والاجتماعية عن التأثير في الفضاء العام؛ تستطيع شخصيات اجتماعية مهمشة أو ساخطة أو متطرفة أن تنشئ حالة مؤثرة وتجتذب مؤيدين أو مهتمين ومتابعين لما تقدمه.

يزيد حضور الفئات التي كانت تتعرض للتهميش والإقصاء، لأنها ببساطة تملك الوعي الكافي بأزمتها ووجودها وتبحث عن الفرص الممكنة للخروج من هذه الأزمة، ولذلك فإنها الأكثر دأبا ونشاطا، وهو مثال يؤشر إلى صعود الوعي والثقافة وظهور الفرص والموارد الجديدة، وفي المقابل فإن الطبقات والمصالح والقيادات المستفيدة من الوضع القائم سوف تدافع عنه بكل ما تملك، وللسبب نفسه فإن المهمشين (سابقا) هم الأكثر إدراكا ووعيا للتحولات والأعمال والموارد الجديدة، وأما المستفيدون (السابقون) فإنهم لا يشغلون أنفسهم بفهم هذه التحديات والأفكار الجديدة وحتى القديمة طالما أن منظومة العمل والموارد تعمل لصالحهم، فالفكر والذكاء والإبداع ليست سوى حيلة إنسانية لمواجهة العجز والتحديات، فإذا كانت ماكينة الحياة والأسواق والمؤسسات تعمل لصالحنا فلا ننشغل بفهمها طالما أنها تعمل وتدور لصالحنا، وهكذا فإن المستبعدين يعملون كل ما بوسعهم لفهم هذه الماكينة ومحاولة توظيفها لصالحهم، وسيكونون بطبيعة الحال الأكثر حاجة إلى الإبداع والإلهام، لأجل التأثير في السياسات والأسواق والأعمال لصالحهم.

وهكذا أيضا وجد الناشطون والقادة الاجتماعيون الجدد مجالاً جديداً للعمل والتأثير، وخرجت من الحصار والتهميش طبقات وفئاتٌ لم يكن متاحاً لها من قبل المشاركة، واتخذ النضال لأجل الكرامة والحريات والمساواة وتحسين الحياة أدواتٍ ووسائل جديدة، وسلك في آفاق جديدة مختلفة.

ويبدو أن النخب التي تشكلت مصاحبة للدولة الحديثة في العقود الماضية، من قادة السياسة والمجتمعات والأعمال والثقافة والمؤسسات، تؤول إلى الانحسار، إلا فئة قليلة من القادة الذين يحاولون أن ينهضوا بدولهم ومجتمعاتهم وأعمالهم، ويستوعبوا التغيرات، أو تسعفهم نياتهم الحسنة في الإصلاح.

سوف تعيد المجتمعات تنظيم نفسها من جديد، حول أولوياتها وخدماتها، لتدير، معتمدة على نفسها، مواردها وخدماتها الأساسية في التعليم والرعاية وتوفير السلع والخدمات. وبذلك، سوف تعيد إدارة وتنظيم علاقتها بالحكومات والشركات اعتماداً على قدراتها وفرصها الجديدة. وسوف تكون المجتمعات قوة ثالثة جديدة، إلى جانب الشركات والحكومات، وبطبيعة الحال، فإن قادة المجتمعات سوف يكونون هم القادة السياسيون لأنهم ببساطة هم الذين سينجحون في الانتخابات النيابية والعامة ويستمع إليهم الناس.

V8 - الثقافة الشبكية

تعكس الثقافة بما هي «وعي الذات» تفاعل الذات مع البيئة المحيطة والموارد والأعمال المؤثرة في هذه البيئة، هكذا فإننا نتوقع أن تنشأ عادات وتقاليد وقيم وأعراف كما فنون وآداب وموسيقى وغناء ومسرح وسينما تعكس الوعي المستمد من البيئة المعلوماتية والشبكية. ومؤكد بالطبع أن منظومة المعلوماتية والعولمة أصابت الثقافة بالتغيير وإعادة الصياغة تماما كما حدث لكل جوانب الحياة، العمل والموارد والعلاقات والسلطة.

بصعود رأس المال البشري والاجتماعي كمحرك للاقتصاد والموارد والأعمال تعصد أيضا الثقافة بما هي وعي الذات أو على نحو عملي قدرة الأفراد والأمم (الدول والمجتمعات والأفراد والأسواق) على إدراك ما هو أفضل لحياتها وعالمها والسعي في هذا الاتجاه، وبطبيعة الحال فإن الرواد والقادة في هذه المرحلة سيكونون قادة اجتماعيين، باعتبارهم الأكثر قدرة على التأثير والإلهام وتحريك الأفراد والجماعات نحو أهدافها ومصالحها.

يتناول نبيل علي في كتابه (الثقافة العربية في عصر المعلومات، رؤية مستقبلية للخطاب الثقافي العربي) (6) المشهد الثقافي العربي في ظل المعلوماتية، وعلاقة الثقافة بالمعلوماتية والمنظومات المعرفية الأخرى وآليات شروطها الاجتماعية وطرائق إغنائها بصيغ جديدة ومحتواها العلمي-التكنولوجي الدينامي أو بتعبير آخر ثقافة عصر المعلومات. وكان علي قد أصدر في عام 1994 كتاب العرب وعصر المعلومات، ويقول إن السنوات الست التي أعقبت صدور الكتاب الأول أمضاها يعيد تثقيف نفسه ويجدد عتاده المعرفي تأهيلا لشرف الحديث عن الثقافة.

يرى علي أن الثقافة أصبحت هي محور عملية التنمية الاجتماعية الشاملة كما أصبحت تكنولوجيا المعلومات هي محور التنمية العلمية التكنولوجية، ومن ثم فإن تناول الموضوع يجب أن يكون مزدوجا (علاقته بالمعلومات) ومنظوميا (الرؤية الشبكية الشاملة للتنمية

الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية وتمية الفكر والإبداع والتمية التربوية ونظام المعتقدات والقيم والمحافظة على التراث والتي جعلتها المعلوماتية منهجا معتمدا)

ما علاقة الثقافة بتكنولوجيا المعلومات؟ إن الثقافة هي ما يبقى بعد زوال كل شيء، والمعلومات: هي المورد الإنساني الوحيد الذي لا يتناقص بل ينمو مع زيادة استهلاكه، والثقافة تصنع الموارد البشرية كما هي صنيعتها، والاستيعاب الثقافي للتقانة هو الأساس للتقدم والتمية، لقد نجح الاقتصاد متضامنا مع السياسة في التهوين من قدر الثقافة، وعولمة الاقتصاد تقود قافلة العولمة جارّة وراءها عولمة الثقافة، فالتكنولوجيا في أحوال كثيرة أسرع من العلم، والعلم أسرع من الاقتصاد، والاقتصاد أسرع من السياسة، والسياسة أسرع من الثقافة، أي أنها (الثقافة) في ذيل القافلة، فهي ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى وقت طويل حتى تؤتي ثمارها وتترسخ، ولكن السياسات وحركة الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والأسواق تتغير بسرعة.

وفي الازدواجية يجب أن يلاحظ عند الحديث عن الثقافة التسارع المذهل في الأفكار والنظريات كما يحدث تماما في تطور التقنية (أجهزة الهاتف النقال والكمبيوتر على سبيل المثال) فما يظهر مذهب فكري أو اجتماعي حتى يلحق به ما يناقضه أو مابعده، فثورة لينين تقضي عليها بريستوريكا جورباتشوف، وبنيوية الستينات تطيح بها التفكيكية وما بعد البنيوية، والحداثة تتجاوزها ما بعد الحداثة، ونجد مصطلحات ورموزا كثيرة تعبر عن هذا التسارع والنفي يمكن وصفها بـ «نهاية» و«ما بعد» ، نهاية المكان، نهاية الجغرافيا، نهاية التاريخ، نهاية الدولة، نهاية الأيدولوجيا، نهاية الكتاب، نهاية المؤلف، نهاية المدرسة، نهاية القومية، نهاية المدينة، نهاية العمل والوظيفة، نهاية الطبقة الوسطى، نهاية الوسطاء، نهاية الذاكرة، أو ما بعد الحداثة، ما بعد السياسة، ما بعد النفط، ما بعد المعلوماتية، ما بعد الإنترنت، ومنها مصطلحات النفي، مثل مصانع بلا عمال، ومدارس بلا مدرسين، مكتبات بلا كتب، وموظفون بلا مكاتب، أفلام بلا ممثلين، تعليم بلا معلمين.

وهي مصطلحات ليست عشوائية ولكنها ذات دلالة وتداعيات كثيرة وعميقة، فنهاية المدارس تعبر عن التعلم الذاتي ودور الإنترنت وشبكات الاتصال في التعليم وتعاظم دور الأسرة، ونهاية الوسطاء تعبر عن الدور الجديد لتقنية المعلومات والذي يلغي كثيرا من وظائف الخدمات كالحجز في الفنادق وخطوط الطيران وشراء العقارات والسيارات والكتب، . . وحتى الخاطبة.

وهي تحولات تنقل التعليم من دائرة اليقين إلى الشك ومن المطلق إلى النسبية، يقول أحد علماء الاجتماع: لقد فقد العلم ثقة العلماء بعدما وثق به الناس، وهي مقولة ذكية تعبر عما نلاحظه بين العلماء من عودة إلى الطبيعة والبدايات في الحياة والعمارة والطب والغذاء في الوقت الذي يتجه فيه الناس إلى الوسائل الحديثة، وهو أمر كان معكوسا طوال القرون الماضية منذ بدأت نهضة الصناعة في القرن السابع عشر. ويقول إيليا بريغوغين الحائز على جائزة نوبل: إن القرن العشرين حول كوكبنا من عالم متناه من الحقائق اليقينية إلى عالم لا متناه من الشكوك.

وكانت هذه التحولات على درجة من الأهمية والعمق أنها جعلت الدراسات المستقبلية والتخطيط الاستراتيجي موضع شك وسخرية، حتى يكاد التنبؤ الوحيد الصحيح هو استحالة التنبؤ، فلم تكن آلة التسجيل هي آلة التعليم المثلى كما تصور مخترعها، ولم تقتصر استخدامات الكمبيوتر على الإحصاء كما توقع مهندسه الأول، ولم تقتصر مبيعاته على أربعة أجهزة سنويا كما توقع رئيس مجلس إدارة شركة I.B.M . . فهي إذن ثقافة المجهول والمغامرة والشك!

وأهم أدوات الثقافة بالطبع هي اللغة، وقد حققت المعلوماتية معالجات متقدمة للغة في تطبيق أساليب الذكاء الصناعي لإعطاء الآلة المهارات اللغوية من اشتقاق وتصريف واختصار وفهرسة وترجمة آلية، وتبذل اليابان مثلا جهودا هائلة لكسر عزلتها اللغوية بالمعالجة والترجمة الآلية، وإذا لم تتفاعل الثقافة العربية مع المعلوماتية (المعاجم الآلية والترجمة الآلية والتوثيق والبرمجة) فستحدث فجوة لغوية حادة تفصل اللغة العربية عن

الاستخدام والتداول وقد يتحول التعليم وكذلك الثقافة في الدول العربية إلى اللغات الأجنبية بسبب التقنية والتسهيلات المتاحة لهذه اللغات.

ولكن المعلوماتية تتيح فرصا مهمة قد تخدم الثقافة العربية وتجعلها مزدهرة، فقد تعاظم دور الثقافة إقليميا وعالميا وتنمويا وسياسيا لدرجة أنها تصلح بديلا للسياسة تجمع العرب وتعتمدها منظمة الجامعة العربية في إستراتيجيتها الشاملة فقد ضاقت مساحة المناورة السياسية تحت ضغوط الخارج أو بفعل حساسيات الداخل.

وتعمل تقنية المعلومات على هدم الحواجز بين العلوم والفنون وبين المعارف والخبرات، ويمكن أن ترأب الصدع في المجتمع الإنساني بعد أن أصبح أشد اختلالا وتناقضا، وبعد أن كان يعاني من الانفصال في كل شيء تقريبا: انفصال بين الفكر والسلوك، وبين النظرية والتطبيق، وبين التعليم والتربية، وبين التنمية والمحافظة على البيئة، وبين التقدم الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الحقة، وبين قدرات التكنولوجيا الممكنة ونتائجها المتحققة فعليا، ومن ثم انفصال الإنسان عن واقعه، وانفصال الإنسان عن الإنسان، وقد أبرزت تكنولوجيا المعلومات كثيرا من علاقات الترابط والتداخل مما يجعل حياة الإنسان أكثر توازنا وتكيفا.

وأصبحت الثقافة شاغلا أساسيا للجميع بعد أن اتضحت أولوياتها في عملية التنمية بالإضافة إلى كونها من أهم صناعات عصر المعلومات، وعادت الأسئلة التي أخفاها القرن العشرون في غمرة التخصص الدقيق والفصل بين العلوم والمعارف والثقافة عادت تطرح من الصفر معظم القضايا الثقافية والاجتماعية. ولم يعد التنظير الثقافي الحديث يقبل الفصل بين ثقافة النخبة وثقافة العامة، ويتجه نحو دراسة الثقافة وهي تعمل على نحو دينمائي في إطار الهياكل الاجتماعية العريضة في صورة خرائط ثقافية ومسوح إحصائية وقواعد بيانات لتسجيل ظواهر الفقر الاجتماعي والخصائص الثقافية للفئات الاجتماعية المختلفة: العامة النخبوية، وفرضت العولمة أيضا ضرورة الدراسات الثقافية المقارنة اللازمة لتناول الجوانب العديدة المتعلقة بحوار الثقافات وتصادمها وامتزاجها.

والمجتمع لا تشكله السياسة أو الاقتصاد بقدر ما يشكله التواصل السائد بين الأفراد والجماعات والمؤسسات، وقد جاءت تكنولوجيا المعلومات لتزيد هذا المفهوم رسوخا، والفرصة مهيأة أكثر من أية فترة ماضية لإقامة تكنولوجيا إنسانية واجتماعية تعيد للمجتمع الإنساني توازنه وعقلانيته، وتكنولوجيا المعلومات هي الأكثر قابلية للتوجيه الاجتماعي، ويقتضي ذلك نظرية اجتماعية جديدة لا ترى الثقافة مجرد عامل مساعد يدفع المجتمع صوب غاياته كما في نموذج ماكس فيبر، ولا تختزل الثقافة إلى ناتج فرعي لطور الإنتاج السائد كما في نموذج كارل ماركس، ولا تقصر دور الثقافة على كونها مؤسسة ضمن مؤسسات اجتماعية أخرى كما في نموذج إميل دوركايم، والسؤال القائم هو ما شكل المجتمع الإنساني الذي ستفرزه تكنولوجيا المعلومات؟

يتوقع أن النموذج القادم سيكون استيعابا وتوفيقا بين بين العالمية والمحلية، وما بين العام والخاص، وما بين الحكومي وغير الحكومي، وما بين المؤسسي والفردي، مجتمعا عازفا عن مركزية الإدارة والسلطة والحكومات المتضخمة، مفضلا عليها الإدارة اللامركزية والإنتاج الموزع والحكومات المتضائلة.

ويشير بيير ليفي إلى ظاهرة اجتماعية جديدة تتشكل لم يسبق للدين أو القانون أو الاقتصاد التقليدي أن تناولها، إنها الذكاء الجمعي الكلي الذي يتضاعف أسيا مع زيادة التفاعل وزيادة معدل إنتاج المعرفة وتداولها واستهلاكها وزيادة التفاعل بين عناصر المنظومة المجتمعية.

وهكذا أيضاً يمكن أن نقدر كيف يفكر الجيل القادم، وكيف سيدير العالم عندما يكون في موقع القيادة والتأثير بدءاً بالعام 2030 تقريباً، فهو جيل خائف من الواقع القائم الذي نشأ وتطور في منظومة هو لا يعرفها أو لا يؤمن بها، وفي حين أنشأ الجيل السابق أعماله ومصالحه وفرصه بناء على الواقع المحيط فإن الجيل القادم يفقد هذه المزايا والفرص، لكنه ينشئ فرصاً جديدة في واقع يعرفه أكثر الجيل السابق، ليست معرفة مستمدة من تطور تلقائي، لكنها قائمة على اختلاف كبير بينهما، سوف يُعلم الأبناء الآباء وليس العكس!

وللسبب نفسه أيضا تصعد قيم وفلسفات التعاون والتعايش والعولمة لأجل استيعاب الفرص والتحديات الجديدة، كما تنشأ في الوقت نفسه اتجاهات التطرف والتعصب والعودة إلى الجذور والقيم والاتجاهات التي تخلى عنها الآباء، ويعكس ذلك على الأرجح الخوف وعدم اليقين وفقدان المعنى والجدوى، فالعمل الذي أعطى للآباء أهميتهم ومعنى وجودهم ينحسر ويمضي إلى الزوال.

يحتضن العاشقان بعضهما بحميمية وهما في الوقت ذاته يتبادلان الرسائل النصية عبر موبايليهما! يعكس المشهد في الفيلم كيف صارت المشاعر تتشكل في الشبكة على نحو أكثر دفئاً وتأثيراً عاطفياً من اللقاء الفيزيائي، يذكر ذلك بزمن التلفزيون وكيف شغل جميع رواد المطعم والعاملون فيه بمتابعة النجمة الجميلة لدرجة أنهم لم ينتبهوا إليها وهي تتناول الغداء في المطعم، وحتى عندما دفعت الفاتورة لم ينظر إليها موظف الصندوق وظل مشغولاً بصورتها في التلفزيون! الشبكة تتحول إلى واقع، وفي ذلك فإن الأنظمة السياسية والاجتماعية السائدة تتعرض لضغط كبير لأجل إعادة صوغها، فقد حان الوقت كما يقول كارن روس (7) مؤلف كتاب «الثورة بلا قيادات» لبناء أنظمة سياسية واجتماعية جديدة يشارك فيها جميع الناس بدلاً من الديموقراطية التمثيلية، فالديموقراطية تتعرض لأزمة كبرى كما الأنظمة الاستبدادية، كما جميع المؤسسات والأنظمة التي تنتمي إلى المرحلة الهرمية الصناعية. هل يمكن أن يتولى الناس جميعهم السلطة؟

يخبرك «أنستغرام» أن سارا وآدم ومؤسسة «ناسا» و«ناشيونال جيوغرافيك» ووزارة الخارجية البريطانية قد أدرجوا في صفحاتهم صوراً جديدة. هكذا فإن الطفلة سارا والعامل آدم يملكان الفرصة نفسها، على قدم المساواة، مع المؤسسات العملاقة وحكومات الدول الكبرى. الفردانية تبدو اليوم من فضائل عصر الشبكية، بعدما كانت في عصر الصناعة ضريبة تتحملها المجتمعات باعتبارها أثراً جانبياً للحداثة، فالحوسبة والشبكات تعزز الفردانية، وتؤسس لاتجاهات وهياكل اجتماعية وثقافية جديدة.

لقد أظهرت التطورات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الماضية، الثقة الكبرى التي ترسخت بالشبكة باعتبارها المجال العام الجديد للأسواق والأعمال والثقافة. ويمكن، على سبيل المثال، أن نلاحظ كيف تغيرت علاقتنا بالصحافة ووسائل الإعلام، وكيف تحولنا من الورق والمحطات الإذاعية والتلفزيونية التقليدية إلى الموبايلات والحواسيب، وأما الجيل الجديد فهو لم يلاحظ ابتداء هذا التحول، لأنه نشأ مفترضاً أنه لا توجد صحافة ورقية وكتب مطبوعة، وأن وسائل الإعلام بمختلف أنواعها تقدم خدماتها عبر الشبكة، وكأن ما ليس موجوداً في الشبكة أو الموبايل ليس موجوداً في الواقع! لكننا في متابعتنا للإعلام والأخبار، لم نعد نتابعها على نحو ما كنا نفعله ونحن نقرأ الصحف أو نستمع إلى الإذاعات أو نراقب محطات التلفزيون، فنحن نعدّ مفضلاتنا وطريقتنا الخاصة في تصنيف المحتوى المتاح والمتدفق بلا حدود، ويمكن لكل واحد منا أن يتذكر ويلاحظ كيف تغير في المتابعة والتلقي والتفاعل مع المصادر الإعلامية، فأن تكون مجلتك أو صحيفتك المفضلة متاحة على الشبكة، لا يعني أنك تواصل قراءتها ومتابعتها كما كنت تفعل من قبل.

لقد أصبحت تعليقات الناس ومدوناتهم الخاصة جزءاً أساسياً في تكوين وتشكيل الفضاء العام، وأما المقالات الصحفية الرصينة والتعليقات المحترفة، فهي ليست متاحة تلقائياً، لكن خوارزميات الشبكة تخمن ما تحتاجه أو ما ترغب فيه وتقدم لك المحتوى الذي تتوقعه، وتبحث لك في المواقع المختلفة عما تتوقع أنك تريده وتقترحه لك، والأمر بالطبع ليس بريئاً ولا عفوياً، فعندما تقرأ مقالاً تتدفق عليك اقتراحات بالمقالات والكتّاب، وعندما تزور فندقاً أو محلاً تجارياً تتدفق عليك اقتراحات وعروض للتسوق، وتسارع للتواصل معك شركات تنتج ما تتابعه أو تقرأه أو تعمل في مجاله، وإذا تصفحت في جوجل في موضوع ما، فإن الشركات والمؤسسات ذات العلاقة بما تتصفحه تدرجك فوراً في قائمة مستهدفيها.

وفي ذلك تتشكل اهتمامات وخدمات إعلامية وثقافية، كما تنحسر أخرى، تبعاً لاتجاهات المتصفح، وليس كما تخطط وتفكر وسائل الإعلام، فالفرد يفرض اليوم على

وسائل الإعلام والشركات والمؤسسات ما تنتجه وتقدمه، ولم يعد خيار (تقريباً) أن يقدم المحتوى إلا حسب اقتراحات ومشاركات يتساوى فيها على نحو مدهش جميع المتواصلين مع الشبكة، الأفراد والحكومات والمؤسسات والشركات، بغض النظر عن موقعها وحجمها الاقتصادي أو السياسي.

وكما يساهم الفرد في صياغة وتوجيه المنصات المختلفة، فإنه أيضاً يشارك على نحو أساسي وفاعل في وجهة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالعالم اليوم أو في غدٍ القريب يصوغه «المؤثرون»، وهذا «المؤثر»، قد يكون طفلاً يدرج أعماله في «يوتيوب» أو قارئ مهتم باقتصاد المعرفة؛ يبحث عن الوجهات الجديدة للثورة الصناعية الرابعة من الشبكة السحابية أو الطابعات ثلاثية الأبعاد، أو طالب علم مجتهد يبحث في الصحة والغذاء أو في سياسات وأخبار العالم، أو مدون ناشط يحاول التأثير في الاستهلاك أو البيئة أو الخدمات الأساسية في محيطه الذي يعيش فيه، أو شاعر ينتج «الخيال» والصور الفنية الجميلة، أو مثقف يحاول أن يجعل معرفته رسالة للناس، أو معلم يحاول أن يوفر أفضل خدمة تعليمية لتلاميذه، أو مشجع للرياضة يحاول أن يصل ناديه إلى أفضل النتائج،.. هؤلاء يشاركون، على قدر كبير من المساواة، مع وزارات الثقافة والتعليم والبنوك وشركات الاتصالات والنوادي والصحف ومحطات التلفزيون وشركات الإنتاج الدرامي والسينمائي وصانعي القمصان والأحذية ومصممي السيارات والأجهزة، إنهم معا يفكرون في تواصل وتوازن عملي لأجل عالمهم الذي يسعون لتحقيقه، وينشئون تنظيماً اجتماعياً وأخلاقياً، ويرسخون القيم والأفكار المنظمة للأعمال والأسواق والعلاقات الاجتماعية.

وبالطبع فإنه عالم مليء بالمخاطر والاحتمالات، وهو أيضاً قابل للتنظيم والترشيد، لكن ذلك لم يعد يجري بالوسائل المؤسسية المركزية في التنظيم والإرشاد والإنتاج، إن المليارات من المتواصلين مع الشبكة في كل مكان؛ من الأطفال والشباب والكهول والرجال والنساء، كما الشركات والحكومات والجيوش والأجهزة الأمنية والمؤسسات التعليمية والإرشادية والمنظمات الاجتماعية، يفكرون معاً وينشئون عالماً جديداً وقيماً

جديدة، ويغامرون معاً بكل ما تعني المغامرة من إثارة وفوضى وخوف وطموح وسمو وأهواء ومصالح وأفكار ولهفة، ولا يملك أحد اليقين أو الصواب.. ليس لدينا في هذه المغامرة سوى الخيال والنية الحسنة.

يقدم المفكر الاجتماعي الفرنسي آلن تورين في كتابه «براديغما جديدة لفهم عالم اليوم» (8) مقاربة مهمة وربما تكون فريدة، فهو يرى أن المجتمعات والحركات الاجتماعية تمضي إلى الزوال، أو هي تتغير تغيرا جوهريا، لتفسح المجال للذات الفاعلة والحركات الثقافية لتستوعب عالم اليوم المتشكل حول الشبكية والعولمة، هكذا أيضا يجب برأيه أن تخلي سوسيولوجيا الأنساق المكان لسوسيولوجيا الفاعلين والذاوات الفاعلة. وقد يبدو ذلك صعب التقبل على الاجتماعويين، لكن لا مناص لنا نحن الخارجين من مرحلة تاريخية طويلة سيطرت عليها فكرة المجتمع من التخلي عن أداة تحليل فقدت قوتها ظاهريا. إننا نعيش نهاية التصور الاجتماعي، وندخل في قطيعة تشبه تلك التي تشكلت قبل قرون خلت عندما نهضت المجتمعات بديلا تنظيميا للمؤسسات الدينية والإقطاعية، وأنشأت ديمقراطيات وأنظمة سياسية كانت تبدو في ذلك الحين خيالا متطرفا!

في هذه الديمقراطيات صرفت المجتمعات نظرها عن الأفراد. لقد أحبت الفكر والعلم لكنها نفرت من الضمير، إذ كانت ترى فيه سمة الدين الذي يمارس تأثيرا سلبيا على النساء بخاصة، وقد جاءت مناهج التعليم الرسمي مطابقة للصورة التي تريد هذه المجتمعات أن تكونها عن نفسها، حيث كان يفترض بالمدرسة أن تنقل المعارف وتنشئ العقل وتفرض الانضباط، وتحجب الاختلافات القائمة بين الأفراد وراء ستار النظام الموحد، أي أن تخضع الجميع للحياة والتفكير اللذين يضمنان الإنتاج ومكافأة النخبة. كانت الفردية ضريبة لحضارة الصناعة لكنها اليوم تبدو فضيلة أو هي عنوان «الشبكية»

لكننا في هذه المرحلة الانتقالية نبدو في مواجهة مع مؤسسات تبدو في نظر نفسها وكثير من الناس راسخة مهيمنة، وتبدو من وجهة نظر «الشبكيين» آيلة للسقوط، المدارس التي أنشئت لتلبية احتياجات المجتمع أكثر منها لتلبية حاجات التلاميذ، والجامعات التي

أنشأتها المؤسسات الدينية والنقابات المهنية، تبدو موضع إعادة نظر جذرية لأن المجتمعات والمؤسسات الدينية والنقابات والحركات الاجتماعية تتلاشى.

والقوميات التي صعدت مصاحبة للحداثة والديمقراطية والمجتمعات تحولت إلى أداة هدم داخلي، كما لو أن الحداثة أنتجت نقيضها، وصارت عبئا على نفسها كما هي بطبيعة الحال عبء على الاعتماد المتبادل الذي تقتضيه العولمة اليوم. وتتشكل مجتمعات وقيم جديدة حول الشبكية، تبدو فيها الفردانية سائدة ومستقلة عن كل بيئة اجتماعية، لكنها «زوالية» مصحوبة بآلام وصراعات مخيفة، وتبدو حتى من وجهة نظر المتفائلين بها لا تأتي بديلا إيجابيا، وليست بطبيعة الحال المخلص المنتظر برغم كل وعودها القادمة.

تتحول اليوم دول ومجتمعات كلها تقريبا إلى متسولين يعتمدون على الحماية والمساعدات الخارجية، وتختفي أعمال ومؤسسات بالجملة لتخلف أعدادا كبيرة من المهمشين، ويمتنع العمل على كثيرين، ويفقدون المبرر الأساسي لحياتهم، وأصعب من ذلك كله ما يبدو من انفكاك بين الاقتصاد والعمال، لم تعد فئات واسعة من الاعمال يحتاجها المنتجون الجدد. يقول تورين: لقد دخلنا كلنا المعبر الذي يقود من مجتمع مؤسس على ذاته إلى توليد الذات انطلاقا من الأفراد بمساعدة مؤسسات أدركها التحول والتغيير، وهذا هو معنى نهاية الاجتماعي. وحين ننظر إلى اللاجئين الذين هجرتهم الحروب ومخيماتهم حيث يتغلغل العنف والخوف والموت في كل مكان، إن الأعمال التي تتكون في ظل أوضاع كهذه تنتمي هي ايضا إلى عالم الفراغ الاجتماعي، حيث يكاد يكون العمل مستحيلا، والموت الذي يتم إنزاله بالعدو كما بالنفس هو الجواب الأكثر ملاءمة لظروف التفكك والتهميش الاجتماعيين.

ويذكر تورين مثالا معبرا،.. سأل باحث اجتماعي شابا يفتقر إلى عمل ثابت ويمضي متنقلا من تدريب مهني إلى آخر ما الفئة الاجتماعية التي تكرهها أكثر ؟ فأجاب: البوليس أولا، ثم المدرسون والعاملون الاجتماعيون، وكان ذلك مستغربا بالنسبة للباحث، ففسر الشاب اجابته بالقول لأنهم يدعوننا إلى الاندماج في مجتمع مفكك الأوصال.

كيف ستحدد المجتمعات دورها وتنشئ القيم والاتجاهات والأفكار السياسية والاقتصادية في ظل صعود الفردية الذي تبشر به الشبكية؟ الحال أن المجتمعات تعرضت للإضعاف والتفكيك بفعل تغول السلطة والشركات والحروب، ولم تعد تملك السيادة التي بشر بها فولتير وتوماس هوبز كلا من وجهة نظره، ذلك أنهما برغم اختلافهما الكبير اتفقا على أن المجتمعات تحدد الأهداف السياسية واستخدام الموارد الاقتصادية وتنشئة الفاعلين الاجتماعيين ومعاقبة المنحرفين والخارجين على القانون.

لكن الدولة التي تغولت على المجتمعات وألحقتها بها تتعرض هي أيضا للتغول والتفكيك والبيع والشراء، تسلطت على الأنظمة السياسية والتشريعات جماعات من المرابين والمجهولين والجائلين والقراصنة. والكثير من المتسلطين الجدد ليسوا مواطنين في الدولة التي يتسلطون عليها، صارت الهيمنة على السياسات والمؤسسات الوطنية بما فيه الموانئ والمطارات شركات وشخصيات أجنبية غير مرئية وغير معروفة تماما. حتى الانتخابات الأمريكية أصبحت عرضة لتأثير واختراق هذه الشركات الجائلة!

وكما أن الجديد لا يصنع من الجديد بل من القديم كما يقول آلن تورين؛ فقد تشكلت الحداثة بفعل مكونات لا اجتماعية فرضت على المجتمع الخضوع لمبادئ أو قيم ليست اجتماعية؛ الحريات والحقوق الفردية، والعقلانية الاجتماعية والأخلاقية، ويبدو ذلك وكأن المجتمعات التي أنتجت هذه الفردية وأدخلتها في التنشئة الاجتماعية تعمل ضد مبادئها المفترضة في تنظيم الناس وتشكيلهم وفق مبادئ وقيم جماعية شاملة، كما يتعارض أيضا مع مبدأ وحي إلهي لتنظيم المجتمعات ووجود سلطة روحية تهيمن على السلطة السياسية الزمنية. لكن تورين يقر أيضا أن هذا الوصف أصبح تاريخيا، ولم تعد مجدية الحلول التقليدية والمجربة لمواجهة التحولات الكبرى الجارية وتحدياتها، فقد تكيفت الحضارة والمجتمعات الصناعية وفق متواليات معقدة تبدو متناقضة، من الجدل بين المنفعة والحقوق المبادئ، ومن ثم التكيف مع أوضاع متقلبة وغير محددة وتخرج عن نطاق سيطرتنا؛ دون المساس بالفكر العقلاني والحقوق الإنسانية، أو الجدل الحر بين الحداثة والواقع القائم، ففي حاضر متفتت متغير يتغير أيضا معنى الحداثة، أو الجمع بين

الفردية والخصوصية في الفكر والدين وأسلوب الحياة وبين التنظيم الاجتماعي والتعليمي الذي يتجاهل الفردية وتعدد الثقافات والخصوصيات.

لم يعد ذلك يصلح (يقول تورين) فالمجتمع يتفتت مفسحا المجال لتقدم غير منضبط لقوى جديدة؛ هي قوى السوق والحرب والعنف من جهة، وقوى الحداثة المشكلة للعقلانية والحقوق الإنسانية الشاملة من جهة أخرى. وفي ذلك فإنه يدعو إلى مقاطعة كل الأفكار المرتبطة بالدفاع عن النظام الاجتماعي الذي يستطيع أن يكون ويفرض قيما ومعايير وأشكال سلطة وأن يحدد أوضاعا وأدوارا، لأن الحداثة هي النقيض لخلق المجتمع ذاته. ويقول: هناك قوتان لا اجتماعيتان تظهران على أنقاض الأنظمة الاجتماعية؛ هما قوى السوق والعنف والحرب، وقوى الحقوق والعقل، ولم يعد تاريخنا يتحدد بوجهة سيره ونقطة وصوله المحتملة ولا بروح عصر أو شعب، بل بتصارع قوى طبيعية؛ هي قوى الأسواق والحروب والكوارث مع الحداثة، مع الذات الفاعلة.

وكما انفصلت المجتمعات عن المؤسسات الدينية لتنشئ الحضارة الصناعية، فإن الذات الفاعلة تنفصل في الحضارة الشبكية (سوف تنفصل) عن المجتمعات لأجل خدمة الحرية الخلاقة لكل فرد، ولتواجه العنف والهيمنة والاتجاهات السوقية والاستهلاكية متحررة من الانتماءات والقواعد المفروضة، ذلك أن قوى السوق والعنف التي أضعفت المجتمعات والدول أتاحت في الوقت نفسه للذات الفاعلة أن تعمل وتتحرك مستقلة بذاتها، وأن تكون أكثر قدرة وتأثيرا، بل وتستغني عن المجتمعات لتنشئ مجتمعات جديدة لا اجتماعية!

لكن كيف تتشكل الأخلاق والقيم في ظل هذا التغير الذي لم تعد فيه الأديان ولا المجتمعات منشئة أو ضامنة للأخلاق والقيم والتنشئة الاجتماعية والضبط والتنظيم الاجتماعي؟

تشكلت المنظومة الأخلاقية السائدة (كانت سائدة) بناء على مصالح المجتمعات والدول، ففي الشجاعة والكرم تحمي مواردها وسياساتها وأهدافها، لم تكن هذه القلاع والهياكل وكذا الأسواق والدفاع والأمن والقيادات الاجتماعية لتعمل لولا منظومات الشجاعة

والكرم، هكذا يؤشر أيضا بصعود قيم الثقة والإتقان كرأسمال اجتماعي يحمي المنظومة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة بصعود الفردية كمحرك للأسواق والقيم والسياسة، ففي الأعمال والعلاقات المتشكلة عبر الشبكة أو المستمدة من اتجاهات وتأثير الفرد؛ لا يحمي الأسواق والمصالح الناشئة سوى الثقة والإتقان، فالفرد الذي ينشئ عبر الشبكة أو بذاته مصالحه ويقدم نفسه إلى الآخرين ويعمل ويبيع ويشتري لا يجد ما يديم هذه المنظومة الهشة أو غير المرئية سوى الثقة والإتقان، والأسواق والمؤسسات التي تقدم نفسها اليوم عبر الشبكة تجد نفسها متجهة إلى الفرد، كل فرد على حده لتنال ثقته.

وبالطبع لم تكن منظومة الثقة والإتقان غائبة عن الأسواق والأعمال كما أن الشجاعة والكرم لن تغيب أيضا في حضارة الفرد ومجتمعاته، لكن يتغير توزيعها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية بل وتتغير معانيها وتطبيقاتها أيضا، فالكرم يتجلى اليوم أكثر ما يكون في العمل التطوعي والخدمة العامة وتبادل المعرفة والمهارات والتعاون المهني والاجتماعي.

عندما صعدت المجتمعات في مرحلة الصناعة بديلا للمؤسسات الدينية والإقطاعية كان متوقعا أن تتفكك المنظومة الدينية والأخلاقية الحامية للقيم والمجتمعات والأعمال، لكنها (المجتمعات) كانت بديلا كفؤا وفاعلا، ولم ينحسر الدين كما لم تتلاشى الأخلاق، وفي صعود الفردية بديلا للمجتمعات والدولة فإن الضمير هو الضامن والبديل المتماسك والمتوقع ليعيد تنظيم وتطبيق القيم والأخلاق على النحو الذي تواصل به الإنسانية خط سيرها الطبيعي في الارتقاء والتطور، ولا يخلو المسار بالطبع من المشكلات والأزمات والخسائر، لكن يمكن الاستدلال والملاحظة كيف صعدت على نحو غير مسبوق قيم حقوق الإنسان والحريات والبيئة والعالمية والمشاعية المعرفية، وكيف تتزايد فرص النساء والفئات الخاصة التي كانت مهمشة ومستغلة في الأعمال والمواقع والمساواة والتأثير والتعبير عن ذاتها.

ورغم ما في ذلك من مساوئ وسلبيات تغري المتشائمين، فإنها بيئة اجتماعية واقتصادية تؤسس لمرحلة مليئة بالوعود والإيجابيات، فالمواطن الذي يواجه اليوم متطلبات الحرية

والحياة الكريمة من غير دعم أو مشاركة من أحزاب سياسية أو منظمات اجتماعية أو مؤسسات حكومية، لا يجد مفرا من أن يؤدي هو بذاته ما كانت تؤديه الأحزاب والمنظمات والنقابات والحكومات، ويبحث بطبيعة الحال عن الفرص الجديدة الممكنة.

والأفراد الذين يعلمون أنفسهم معتمدين على الشبكة أو يحلون مشكلات كثيرة كانت تحتاج إلى تكاليف ومهارات معقدة مثل الصيانة والتصميم والبحث عن المعرفة والمهارات والسلع والخدمات والتسويق والعمل، ومن الطريف جدا أن قوى التقدم والريادة في المرحلة السابقة أصبحت رجعية؛ إذ يشعر المتخصصون والمهنيون اليوم بالانزعاج والمنافسة من العمل الفردي المستقل عن المؤسسات والمتخصصين في العمل والتعليم والتداوي والكتابة والنشر والإفتاء والاستشارات والتفاعل الاجتماعي والسياسي، والأعمال الفنية والإعلامية الفردية والمستقلة، ورغم صحة كثير من الأدلة والشواهد التي يقدمونها على الضعف والأخطاء في محاولات الأفراد مواجهة احتياجاتهم مستقلين، فإنها أيضا تفيض بالعجرفة والشعور بالتهديد والانحسار؛ انحسار كثير من المهن والأعمال والمؤسسات والمنظمات والجماعات، ومعها بطبيعة الحال قيم وأفكار ونظريات وتجارب وتراث هائل متراكم من الإنتاج الفكري والعلمي والفني والأدبي والمؤسسي.

وكما يؤكد التاريخ، فإن نهاية مرحلة وابتداء مرحلة جديدة تصحبها انهيارات وكوارث، فالقوى الإيجابية الفاعلة ليست جاهزة لتحل مكان المنظومات السابقة التي هيمنت على الحياة والأعمال والأفكار والقيم، هكذا ففي انسحاب الدولة والمجتمع تصعد العشائر والطوائف والجماعات الدينية وجماعات الأتاوات، وتكون الصراعات الأهلية والدينية، كما تنشأ تحالفات ضدية بين الجماعات والأفراد والشركات، ويمكن في هذا السياق ملاحظة كثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الجديدة حولنا، مثل الفوضى والاكتئاب والانتحار والاتجار بالبشر والسلوك غير الاجتماعي، لكن يمكن أيضا في هذا الركام ملاحظة كثير من الظواهر الإيجابية الجديدة، مثل الأعمال والخدمات الجديدة في النقل والعمل والتعليم والتأثير، والجدالات والتفاعلات الشبكية حول القضايا والأفكار الدينية والوطنية والثقافية والتواصل الاجتماعي وتبادل المهارات والمعارف بيسر وفاعلية.

الفرد؛ كل فرد تقريبا، يمتلك اليوم من الكتب والأفلام والموسيقى والدراسات والأوراق العلمية والوثائق والمخطوطات والمحاضرات وورش العمل والتدريب والقدرة على الوصول والتواصل مع وسائل الإعلام والجامعات ومراكز الدراسات ما يساوي إمكانيات الدول والمؤسسات الكبرى، ومؤكد أن هذه الموارد الهائلة المتاحة للفرد تجعل منه قوة جديدة مؤثرة تتجاوز السلطات والمجتمعات والشركات.

تعمل التحولات في الموارد والأعمال والتكنولوجيا على نحو عام لصالح الأكثر استعداداً وتنظيماً والأكثر مالاً وموارد، لكن هؤلاء الذين لم يستفيدوا من الفرص ولم يشاركوا فيها ليسوا بمنأى عن تحدياتها وخسائرها، فهي ليست فقط لا تعمل لصالحهم، لكنها تفقدهم مواردهم وأعمالهم وأسلوب حياتهم، وهكذا إذا كان عدم المشاركة في فرص العولمة والشبكية اختياراً ممكناً، فإن النجاة من شرورها ليس اختيارياً، ولذلك فإن الإبداع في العمل والحكم الرشيد مستمد من القدرة على ملاحظة وتقدير ما يحدث، وما يمكن عمله قبل وقوع الحدث أو في أثناء حدوثه، ففي كثير من الأحيان تكون الحكم والدروس المستفادة بعد وقوع الأحداث والتحولات لا تفيد إلا قليلاً.

ومازالت التجارة العالمية والوطنية تعاني من أزمة عام 2008 وتحاول الخروج منها، وبرغم أنها فترة طويلة مضت فإنها أنشأت واقعاً جديداً يصعب الرجوع أو التخلي عنه، فقد دخلت الاقتصادات في ركود مديد، وجرت معها النواتج الإجمالية، وتوليد الأعمال والوظائف، والتي تعاني من تحديات قاسية بسبب الإحلال التكنولوجي بدلاً من العمل البشري.

استطاعت مجموعة من الدول زيادة نموها الاقتصادي بين عامي 1990 – 2015 اعتماداً على سلسلة التكامل والتعاون في التجارة الدولية، مثل الصين والبرازيل وغيرهما، وأنشأت دول فرصاً جديدة أو متعاظمة مستمدة من تخصصه في مجال يخدم التكامل الدولي، مثل المنتجات الزراعية في مدغشقر، والموارد الطبيعية في تشيلي، والتصنيع البسيط منخفض الكلفة والاستخدام التكنولوجي في المكسيك، والتكنولوجيا المتوسطة في الهند وسنغافورة، كما استفادت الدول المتقدمة مثل اليابان والولايات المتحدة وألمانيا في إنتاج مجموعة من السلع والخدمات المبتكرة، وقد تطور الاعتماد المتبادل في الأعمال والخدمات مستفيداً من فرص الشبكية، وأحياناً يبدو ذلك طريفاً، مثل قراءة ومراجعة الصور الطبية التي تجري في المستشفيات الأميركية في الهند، وكذا الرد على المكالمات الهاتفية والاستعلامات وأعمال الحجز للسفر والفنادق، وأعمال التصميم والمحاسبة.

وفي حين يبدو مربكاً ومحيراً للاقتصادات خاصة الصغيرة والنامية أن تبحث عن مكان وشراكة في السوق العالمية، وما يمكنها أن تضيف، إذ لم يمكن يشغلها السؤال من قبل عندما كانت الاقتصادات الكبرى للدول والشركات تفكر لها وتعتمد عليها في عمليات التكامل والسلاسل الاقتصادية والإنتاجية، لكن الاقتصادات الكبرى نفسها تمضي في الارتباك والتقشف والسعي للاعتماد على الأسواق المحلية، هكذا فإن الدول الصغيرة تواجه سؤالاً صعباً ومزعجاً، ولا تملك سوى أن تقلل الاستيراد، وتزيد الضرائب والقيود والرسوم الجمركية، فتضيف إلى الاقتصاد العالمي مزيداً من التحديات.

لقد ترسخت الأسواق على مدى القرون، وتراكمت الأعمال في سلسلة من الثقة والاعتماد المتبادل والمشاركة بين الأطراف والمؤسسات المنتشرة حول العالم، وعلى أساس بسيط وواضح هو ما يمكن أن يقدمه كل شريك بأقل تكلفة وأفضل مستوى ممكن، وهي أيضا القاعدة التي يجب أن تشغل جميع الأمم اليوم، ماذا يمكنها أن تضيف إلى العالم؟ والسؤال وإن كان بديهيا ويعمل على مدى التاريخ، فإنه اليوم يبدو أكثر صعوبة، بل وكأنه يطرح للمرة الأولى بالنسبة لكثير من الأمم التي كانت تشارك وتستفيد وتفيد على نحو تلقائي، لتفيق فجأة وتجد العالم ليس كما تعودت عليه وكما كانت تشارك فيه من قبل.

وعلى سبيل المثال، فإن أنظمة الملكية الفكرية التي بدأت تطبق على نحو حازم وشامل لم تدع مجالاً للتكنولوجيا والسلع قليلة الكلفة، وفي المقابل فإن دولاً وشركات وبنوك صارت تجني أرباحاً وعوائد هائلة على طريقة لعبة «احتكار» لم تكن إيراداتها سوى امتيازات، وهي إن كانت تستند إلى القوانين المنظمة للتجارة، فإنها أيضاً تلحق بنفسها وبالأسواق والمجتمعات ضرراً كبيراً، بل إن الضرر امتد إلى المزارعين وصغار المنتجين، وتحولت الزراعة التي كانت تتضمن مجموعة من الأعمال غير المكلفة مثل إنتاج البذور إلى احتكارات للشركات!

تبدو فيتنام نموذجاً للنجاح والقدرة على السؤال والإجابة في سياق الفرص والتحديات، إذ تحولت إلى مصدر مهم للهواتف الذكية، حيث تنتج 40 في المائة من

هواتف سامسونج، وتوظف 35 في المائة من موظفيها، ويعزى نجاحها في ذلك إلى تفاهمها مع الولايات المتحدة الأميركية (يا للمفارقة التاريخية!) والكلفة المنخفضة للأيدي العاملة، وتوظيف قربها الجغرافي من دول مهمة في قطاع الإلكترونيات، الصين وكوريا الجنوبية واليابان.

وبرغم كل الظروف والتحولات، تظل الدول الكفؤة والفاعلة في الخدمات التعليمية والصحية والنقل والمرافق العامة ساحة مهمة وجذابة للاستثمارات الأجنبية، إنها قاعدة لم تتغير ولم تتبدل، وأفضل استعداد ممكن لمواجهة حالة عدم اليقين المهيمنة اليوم على السياسة والتجارة.

وفي التعليم تزيد الحاجة إلى المعلم لكن تقلّ الحاجة إلى غرف ومبانٍ مدرسية وأنظمة تعليمية نمطية، فالمدرسة تتحول إلى نادي تعليمي اجتماعي، يتجمع فيها التلاميذ بحرية وعفوية لأجل النشاط التعليمي والثقافي والاجتماعي والرياضي، والمعلم يتحول إلى مرشد أكاديمي وتربوي واجتماعي وصحي، يقدم المعرفة ويتابع التحصيل العلمي من خلال الشبكة، ويلتقي التلاميذ ليس لأجل التعليم المباشر لكن للإرشاد والمتابعة والتنسيق، وفي ذلك يصعد التعلّم الذاتي والتعليم المستمر كما الفروق الفردية، ويكون في مقدور المعلم أن يقدم لكل تلميذ على حدة ما يحتاج إليه على نحو خاص وحسب مستواه المعرفي وحالته الصحية والاجتماعية والنفسية، ستنتهي الدروس الموحدة والتعليم المتشابه لجميع التلاميذ بالتساوي، لكن سيتلقى كل واحد حسب قدرته ومواهبه واتجاهاته وسوف يتفاوت التلاميذ بالطبع برغم تساوي أعمارهم في التقدم التعليمي كما المهارات والمواهب والاتجاهات، سوف تتجه عمليات التشابه والتنظيم الاجتماعي والأخلاقي نحو القيم والتعاون والعمل والعيش معا والتقبل والحوار والاستماع والجدل.. وتصعد الأسرة أيضا كشريك فاعل ورئيسي مع المدرسة والمعلمين والسلطات السياسية والمحلية في شؤون التعليم والتنشئة والتغذية والصحة.

يمثل المعلم حجر الزاوية في التقدم المنتظر، وربما لا يكون اليوم لدى الأمم لصناعة المستقبل واستيعابه سوى المعلم، لكن المعلم الرائد يحتاج إلى معارف وقيم جديدة، وربما لا يكون أحد قادراً على تزويده بها بكفاية، المعلمون هم الذين ينشئون أو يقترحون أو يبدعون التصورات والأفكار والقيم التي ستتحول إلى مناهج وتجارب تعليمية للجيل التالي من المعلمين، لأنها منظومة تتشكل لأول مرة من ميدان التعليم وما يمكن أن يلتقطه المعلمون والقائمون على التعليم من تحديات وفرص وأفكار جديدة ومختلفة. المعلمون يغيرون العالم!

ويبدو أننا نُحمل المعلمين فوق طاقتهم، وخاصة أنهم على مدى العقود الماضية تعرضوا لكثير من العقوق والإهمال والتهميش، وفقدت مهنة التعليم كثيراً من جاذبيتها ورسالتها، كما ضعفت كثيراً مؤسسات تدريب المعلمين وتأهيلهم، لكن لا مناص من العودة إلى المعلم لأن التعليم هو البداية الحتمية للإصلاح واستيعاب المستقبل وصدماته، ولأننا في واقع الحال لا نملك خياراً واضحاً سوى التعليم، إذ يشكل رأس المال الإنساني اليقين الوحيد لمواجهة التحديات الناشئة والتي وتغير كل شيء تقريبا، من الموارد والأعمال والمهن إلى التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للأمم إلى القيم والثقافة الحاضنة والضامنة للسلام والتقدم وإنشاء موارد جديدة و/أو تعظيم الموارد القائمة وحمايتها وتجديدها، هكذا فلا نملك لمواجهة مستقبل يبدو مزلزلاً سوى تعليم كفؤ وصحة جيدة يمكنان الجيل القادم من العمل والإبداع وإنشاء حياة جديدة ستكون مختلفة اختلافا كبيراً عن الجيل الحاضر. إنها المرة الأولى في التاريخ (ربما) التي يعلّم ويقود فيها الجيل الناشئ الجيل السابق، الأطفال اليوم هم الذين يخططون للمستقبل ويفكرون له ويصنعون طريقه. نبحث عن طريق غير موجودة، فالطرق كما يقال تصنعها الخطوات، وليس لدينا سوى أن نستوعب التحدي ونفكر في ما يمكن عمله بما نملك من خيال وحسن نية، ونقتبس التجارب والأفكار الجديدة الناجحة،.. لكن مرجح إن لم يكن مؤكدا أننا نستطيع تجنب الفشل، إذ استطاعت أمم كثيرة أن تعبر التحدي وتحول أزمتها إلى نجاح.

يفترض أن تتطور وعلى نحو فوري وسريع منصات للتعليم والمتابعة الشاملة في التحصيل والكفايات والقيم المعرفية والمهنية، وأن تجري عمليات واسعة في المدارس والأسر نحو التفاعل مع الشبكة على النحو الذي يحولها إلى مصدر عملي ومتقدم للتعليم، وسنستطيع بذلك إعادة توجيه الموارد والإنفاق العام على التعليم باتجاه تطوير قدرات المعلمين والناس جميعاً، وأن نحول المدارس إلى فضاءات اجتماعية وإرشادية وإبداعية، وأن نتوسع في تقديم المحتوى وفي الترجمة وملاءمة التعليم مع الشبكة والتفاعل معها، وربما يكون في مقدور الأمم أن توفر التعليم المجاني والمتقدم لجميع الناس على مختلف أعمارهم، ولن يكون حائلاً تقنياً أو مالياً أمام أحد من الناس ليعلم نفسه ما يشاء وما يحب وما يحتاج إليه، إنها فكرة تبدو اليوم ممكنة جداً، ولا نحتاج سوى جرأة العبور إليها، ذلك أن الواقع القائم يظل برغم إدراكنا بضرورة إصلاحه أو تغييره موضعا لعواطفنا ومشاعرنا التي تحمينا (نتوهم أنها تحمينا) من المستقبل ومخاوفه، وبطبيعة الحال فإننا نحب أن نعيش ونسلك كما نفكر ونشعر. لكن ليس دائماً ما يجب أن يكون هو ما نحب أن يكون.

وهكذا يتقدم الإنسان نحو غايته الجليلة الأساسية بما هي المعرفة والحياة الأفضل، إذ الرواية المؤسسة للإنسان أنه أراد أن يعرف وأراد الخلود، وعلى نحو ما فإن الصحة بما هي الحياة أطول فترة ممكنة تمثل للخلود، والمعرفة تمكن الإنسان من وضع الأشياء في موضعها الصحيح، وهذه هي السعادة.

فالمجتمعات والأفراد والأعمال والمنجزات والسلع والأفكار والأذواق والخدمات والأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيوت والملابس والطرق والأحياء والمدن والأمكنة تتحدد بالقدرة على تصميمها وإدراك الحالة التي يجب أن تكون عليها، وهي نهاية تقررها القدرة على الرؤية والخيال، أي الجمال، فحياتنا إذن تكون على النحو الذي نتخيله ونراه، وهي في ذلك في تقدمها وتخلفها بمقدار قدرتنا الجمالية والرؤيوية، حتى الموارد المادية والكنوز التي لدينا تكون كذلك فقط عندما ندرك ذلك، وبغير ذلك فإنها لا تبدو مختلفة عما سواها من الأشياء عديمة الأهمية والقيمة.

هذه العبارة على بساطتها تفسر تفوق شركة لصناعة الأثاث مثل «إيكيا» لتكون إيراداتها بمئات المليارات برغم أن فكرتها الأساسية لا تختلف جميع محلات النجارة المنتشرة في بلادنا، كيف استطاع هؤلاء بالتشبيك والذوق الرفيع والتصميم الجميل أن يجعلوا من الخشب موردا هائلا يفوق كل بترول العرب؟ وكيف لم تكن إيكيا مجرد منجرة؟ لماذا تدفع الملايين ثمن لوحة فنية؟ لماذا وكيف ينجح كتاب في استقطاب مئات الملايين من القراء؟ كيف تستطيع رواية أن تشغل العالم؟ لماذا يختلف خريجو الجامعات والكتاب والفنانون والشعراء والروائيون والفلاسفة من ثقافة إلى أخرى في مستواهم الثقافي والإبداعي وقدراتهم؟ وكيف يكونون في مجتمع متسولين ومشردين وفي مجتمع آخر يقودون النخب والحياة السياسية والاجتماعية؟

الخواء عندما يتحول إلى ثقافة سائدة يلقي بظله على التعليم والطرق والمرور والإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير، والفقر في الموارد يكون على قدر الفقر في الثقافة والجمال.

مراجع

مسار التقدم الإنساني

1 - تاريخ التكنولوجيا في العالم. تأليف: دانيال آر. هيدريك ترجمة: أحمد حسن مغربي. كلمة (هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث) ـ أبو ظبي، 2010

2 - أسلحة، جراثيم، وفولاذ. تاليف: جارد دايموند. ترجمة: مازن حماد. مراجعة: محمود الزواوي. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان. الطبعة: الأولى/2007

3 - إيرين فرانك وديفيد براونستون - طريق الحرير. تأليف: إيرين فرانك وديفيد براونستون. ترجمة: أحمد محمود. المركز القومي للترجمة، القاهرة

4 - فيكتور سحاب - إيلاف قريش « رحلة الشتاء والصيف «.بيروت الدار البيضاء: لمركز الثقافي العربي، 1992

5 - باتريشيا ريسو - التجار والإيمان.. ثقافة المسلمين وتجارتهم في المحيط الهندي. تأليف: باتريشيا ريسو ترجمة: أحمد عبد العزيز العباسي أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة ، 2010

6 - فريد كزارا- التوابل التاريخ الكوني. تأليف: فريد كزارا . ترجمت ايزاميرالدا حميدان، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث(كلمة)

7 - مارك كيرلانسمي -تاريخ الملح في العالم. تأليف: مارك كيرلانسمي: ترجمة: أحمد حسن مغربي: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005

8 - آدم ج . سيلفرشتاين النظم البريدية في العالم الإسلامي قبل العصر الحديث. تأليف: آدم ج . سيلفرشتاين. ترجمة: عزيز صبحي جابر، كلمة، أبو ظبي، 2010

9 - 9 يوليوس ليبس/ أصل الأشياء، ترجمة كامل إسماعيل، دار المدى، 2006

10 - لويس ممفورد - المدينة عبر العصور، القاهرة: المركز القومي للترجمة

11 - جاك أتالي – قصة موجزة عن المستقبل، تأليف: جاك أتالي، ترجمة: نجوى حسن،

المركـز القـومي للترجمـة، القاهـرة، 2013

12 - إريـك هوبـز باوم: عـصر الثـورة (1789 – 1848)، تأليـف اريـك هوبـز باوم. ترجمـة فايـز الصيـاغ: بـيروت: المنظمـة العربيـة للترجمـة. 2007

13 - إريـك هوبـزباوم: عـصر رأس المـال، تأليـف اريـك هوبـز باوم. ترجمـة فايـز الصيـاغ: بـيروت: المنظمـة العربيـة للترجمـة.

14 - إريـك هوبـز باوم: عـصر الامبراطوريـة، تأليـف اريـك هوبـز باوم. ترجمـة فايـز الصيـاغ: بـيروت: المنظمـة العربيـة للترجمـة.

15 - إريـك هوبـزباوم/ عـصر التطرفـات. تأليـف اريـك هوبـز باوم. ترجمـة فايـز الصيـاغ: بـيروت: المنظمـة العربيـة للترجمـة.

16 - كارل بـولاني/ التحـول الكبـير - الأصـول السياسـية والاقتصاديـة لزمننـا المعـاصر- تاليـف كارل بـولاني. ترجمـة محمـد فاضـل طبـاخ. بـيروت: المنظمـة العربيـة للترجمـة، 2009

17 - إريـك وولـف/ أوروبا ومـن لا تاريخ لهـم. تأليـف إريـك وولـف. ترجمـة: فاضـل جتكـر. المنظمـة العربيـة للترجمـة، بـيروت- 2004

18 - نيـال فرغسـن/ صعـود المـال: التـاريخ المـالي للعـالم. تأليـف نيـال فيرغسـون، ترجمـة محمـود عـثمان حـداد

The Ascent of Money: A financial History of the World

Washington Rules: America's Path To Permanent War

19 -

https://ar.unesco.org/courier/20183-/lexicon-artificial-intelligence

20 - ثـورة لم تنتـه.. حواسـيب محورهـا الإنسـان ومـا يمكـن أن تؤديـه لنـا، مايـكل ديرتـوزوس، ترجمـة: مصطفى إبراهيم فهمي، مراجعة: وائـل معلا. المنظمـة العربيـة للترجمـة، بـيروت. الطبعـة: الأولى/2006

21 - أنظـر كتـاب مايـكل هيل»أثـر المعلومـات في المجتمع: دراسـة لطبيعتهـا وقيمتهـا واسـتعمالها» والذي صـدر في عـام 2004 مترجـما إلى العربيـة عـن مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية في أبـو ظـبي

22 - ألفـن توفلـر/ تحـول السـلطة والمـوارد، تأليـف ألفـين توفلـر، ترجمـة لبـنى الريـدي، القاهـرة: الهيئـة المصريـة للكتـاب، 1995

23 - الفين توفلر/ صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد. تأليف ألفين توفلر. ترجمة محمد علي ناصيف. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر الثقافة والمعرفة، 1974

24 - الفين توفلر/ حضارة الموجة الثالثة. ترجمة عصام الشيخ قاسم. بنغازي (ليبيا) الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1990

25 - ستيفان فيال/ الكينونة والشاشة: كيف يغير الرقمي الإدراك. تأليف ستيفان فيال. ترجمة إدريس كثير. المنامة: هيئة البحرين للثقافة، 2018

26 - كارن روس/ الثورة بلا قيادات، كيف سيبادر الناس العاديون إلى تولي السلطة وتغيير السياسة في القرن الواحد والعشرين. تاليف كارن روس. ترجمة فاضل جتكر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017

27 - جيمس كانتون/ المستقبل الأقصى: أهم الاتجاهات التي تعيد تشكيل العالم في السنوات العشرين القادمة، دار العين، 2012

28 -

https://www.nytimes.com/201429/06//books/review/the-fourth-revolution-by-john-micklethwait-and-adrian-wooldridge.html

29 - وماس فريدمان/ عالم حار ومسطح ومزدحم، ترجمة هاني تابري ونورما نابلسي، أكاديميا ومؤسسة محمد بن راشد المكتوم. 2016

30 - فرانسيس فوكوياما/ مستقبلنا بعد البشري، عواقب ثورة التقنية الحيوية. تأليف: فرانسيس فوكوياما. ترجمة: إيهاب عبد الرحيم محمد. أبو ظبي، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية. الطبعة: الأولى/ 2006

31 - الخمسون سنة المقبلة: مستقبل العلوم في منتصف القرن 21 – مؤلف جماعي، تحرير جون بروغمان. ترجمة فاطمة غنيم، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث- 2009

فلسفة الشبكية

1 - فيكتور فرانكل/ الإنسان يبحث عن المعنى. تأليف فيكتور فرانكل. ترجمة طلعت منصور. القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 2011

2 - كولن ويلسون/ اللامنتمي. تأليف كولن ويلسون. بيروت: دار الآداب

3 - حازم صاغية/ مأزق الفرد في الشرق الأوسط. مؤلف جماعي. تحرير حازم صاغية. بيروت: دار الساقي، 2005

4 - أوليفيا لاينغ/ المدينة الوحيدة، مغامرات في فن البقاء وحيدا. تأليف أوليفيا لاينغ، ترجمة محمد الضبع، الكويت: دار كلمات، 2017

5 - نبيل علي/ الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001

6 - جون بودريار/ المصطنع والاصطناع. تأليف جون بودريار، ترجمة: جوزيف عبد الله، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008

7 - اولريش بيك / مجتمع المخاطرة. تاليف اولريش بيك، ترجمة جورج كتورة والهام شعراني، بيروت: المكتبة الشرقية، 2009

8 - مانويل كاستلز/ سلطة الاتصال. تأليف مانويل كاستلز. ترجمة محمد حرفوش. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014

الاقتصاد الشبكي

1 - الصناعات الإبداعية (كيف تنتج الثقافة في عالم التكنولوجيا والعولمة) - مجموعة من المؤلفين. -تحرير: جون هارتلي. ترجمة: بدر السيد سليمان الرفاعي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007

2 - جيريمي ريفيكين/ عصر الوصول الثقافة الجديدة للرأسمالية المفرطة. تأليف: جيريمي ريفكين. ترجمة صباح صديق الدملوجي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة،

3 - جون هوكنز/ اقتصاد الإبداع، كيف يحول المبدعون الأفكار إلى مال. تأليف جون هوكنز، ترجمة: أحمد حيدر. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2010

4 - http://hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report_1.pdf

5 - http://siteresources.worldbank.org/INFORMATIONANDCOMMUNICATIONANDTECHNOLOGIES/Resources/2013000181ARAara001_Low.pdf

6 - http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/816281518818814423/pdf/2019-WDR-Report.pdf

7 - http://documents.worldbank.org/curated/en/777651507532530766/pdf/120298-WBAR-v1-PUBLIC-ARABIC.pdf

8 - file:///C:/Users/Robert/Downloads/9781464814570.pdf

الشبكية السياسية

1 - اندرو هيود/ مدخل إلى الأيديولوجيا السياسية، تأليف اندرو هيود، ترجمة محمد الصفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2012
2 - جاك جولدسميث وتيم واو «من يحكم الإنترنت؟ أوهام عالم بلا حدود. أبو ظبي: دائرة الثقافة والسياحة – دار الكتب - مشروع كلمة، 2009
3 - https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16.pdf
4 - مانويل كاستلز/ سلطة الاتصال. تأليف مانويل كاستلز. ترجمة محمد حرفوش. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014
5 - اولريش بيك / مجتمع المخاطرة. تاليف اولريش بيك، ترجمة جورج كتورة والهام شعراني، بيروت: المكتبة الشرقية، 2009
6 - هانز آدم الثاني/ الدولة في الألفية الثالثة. تأليف: هانز آدم الثاني، الأمير الحاكم في ليشتنشتاين. ترجمة: حسان البستاني. الدار العربية للعلوم،بيروت. الطبعة الأولى، 2010

المجتمع الشبكي

1 - دارن بارني/ المجتمع الشبكي. تأليف دارن بارني. ترجمة أنور الجمعاوي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث والسياسات، 2015
2 - http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/258/hdr_1997_en_complete_nostats.pdf
3 - بناء مجتمع من المواطنين: المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين. تحرير: دون إي. إيبرلي. ترجمة: هشام عبد الله. مراجعة: فؤاد سروجي. عمان: الأهلية للنشر، 2003
4 - هيغل/ علم الجمال وفلسفة الفن. تأليف هيغل، فريدريك وليام هيغل، ترجمة مجاهد عبد المنعم مجاهد، القاهرة: دار الكلمة، 2010
5 - لوتشيانو فلوريدي/ الثورة الرابعة. تأليف لوتشيانو فلوريدي. ترجمة عبد المجيد السيد. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017
6 - نبيل علي/الثقافة العربية في عصر المعلومات، رؤية مستقبلية للخطاب الثقافي العربي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001

7 - كارن روس/ الثورة بلا قيادات، تأليف كارن روس، ترجمة فاضل جتكر، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2017
8 - آلن تورين/ براديغما جديدة لفهم عالم اليوم. تأليف آلن تورين، ترجمة جورج سليمان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011
9 - مايكل هيل/ أثر المعلومات في المجتمع: دراسة لطبيعتها وقيمتها واستعمالها، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – 2004
10 - أميتاي إتزيوني/ الخير العام: إشكاليات الفرد والمجتمع في العصر الحديث. تأليف: أميتاي إتزيوني. ترجمة: ندى السيد. دار الساقي، بيروت، ومركز البابطين للترجمة (الكويت) 2005
11 - آن فلوريني/ القوة الثالثة، المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية. ترجمة: تانية بشارة. دار الساقي (بيروت) ومركز البابطين للترجمة (الكويت) 2005
12 - أندره كونت سبونفيل/ هل الرأسمالية أخلاقية؟ تأليف: أندره كونت سبونفيل. ترجمة: بسام حجار. دار الساقي، بيروت، ولندن – 2005

التحدي والاستجابة

1 - تاريخ التكنولوجيا في العالم. تأليف: دانيال آر. هيدريك ترجمة: أحمد حسن مغربي. كلمة (هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث) ـ أبو ظبي، 2010
2 - https://knowledge4all.com/reports/futureofknowledge2019_ar.pdf